المجلس الأعلى للثقافة
مصر
فى ظل الكساد الكبير
سحر حسن
CAIRO 10TH JANUARY 1930.
NATIONAL BANK OF EGYPT
I PROMISE TO PAY THE BEARER ON DEMAND THE SUM OF
ONE
EGYPTIAN POUND

المجلس الأعلى للثقافة

مصر فى ظل الكساد الكبير

دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على مصر (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

سحر حسن



٢٠١٠

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

على ، سحر حسن أحمد

مصر فى ظل الكساد الكبير : دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على مصر : (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) / تأليف : سحر حسن أحمد على

ط١، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٠

٣١٦ ص ، ٢٤ سم

١ ـ مصر ـ الأحوال الاقتصادية.

٢ ـ الكساد الاقتصادى

٣ ـ الأزمات الاقتصادية

أ ـ العنوان ٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٣٧٤٥ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N 978 - 977- 479 - 875 - 0

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الأفكار التى تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هى اجتهادات أصحابها، ولا تعبِّر بالضرورة عن رأى المجلس.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House، El Gezira، Cairo

Tel.: 27352396 **Fax:** 27358084

مقدمة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على آثار الأزمة الاقتصادية على مصر وكيف أثرت على الأوضاع الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة؟ وما مدى هذا التاثير؟ وكيف واجهتها الحكومة المصرية ؟ وإلى أى حد وصل تأثر النواحى الاجتماعية؟ وما مردود تلك الأزمة فى الجوانب الثقافية ؟ وحيث كانت الأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية المميزة للتاريخ بصفة عامة، وللتاريخ المصرى بصفة خاصة هذا لأن النشاط الاقتصادى يخضع خطة البيانى للصعود والهبوط بصفة دائمة، والإنتقال من الرخاء إلى الكساد والعكس.

ورغم أن هناك العديد من الأبحاث السابقة التى كانت تدور حول هذا الموضوع من خلال نقاط فرعية منه، إلا أن الدراسة ركزت على تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ركزت على جهود الدولة لمحاولة حل تلك الأزمة، وذلك باتباع المنهج الموضوعى طرق التحليل الإحصائى ومن أهمها استخدام نسب التغير والنسب المئوية.

ومن ثم قسمت الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيث تناول **الفصل الأول** "الطريق إلى الأزمة الاقتصادية " مقدمات لتلك الكارثة، وقد ذكرت المصادر أن هذا الكساد كان من أعنف الأنواع التى شهدها العالم والتى تعود أسبابه إلى الحرب العالمية الأولى، ثم إلى تفاوت النظم النقدية فى العديد من الدول بين النظام والفوضى، وإلى تطبيق نظام الحواجز الجمركية، وعندما انهارت بورصة "وول ستريت" بالولايات المتحدة، آثار هذا العديد من المشاكل مثل البطالة، وركود السوق التجارى، وامتدت الأزمة الأمريكية إلى كل دول أوربا، حيث كانت بريطانيا إحدى تلك الدول التى كانت مصر ترتبط بها

ارتباطا وثيقًا، وذلك من خلال التبعية السياسية ثم التبعية الاقتصادية بين الدولتين، وقد عدت هذه التبعية سببًا للأزمة ربما يكون غير مباشر ولكنه أساسي لانتقال الأزمة لمصر.

ويرصد **الفصل الثاني** "آثار الأزمة على أوضاع مصر الاقتصادية" وفيه تعرضت لأوضاع مصر الاقتصادية قبل حدوث الكساد الكبير من ١٩١٤: ١٩٢٩، ثم آثار الأزمة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى من زراعة وتتبع تطور الزراعات القائمة، حيث أثرت الأزمة على زراعة المحاصيل سواء بزيادة مساحتها أو بتقليلها، كما تتبع أيضا تطور الصناعة المصرية، أما التجارة فقد انقسمت إلى شقين: التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، فبينت الدراسة تأثير الأزمة فى التجارة الخارجية، أما التجارة الداخلية فقد كانت هناك صعوبات فى الحصول على المادة الخاصة بها، ثم تتبعت الدراسة جهود الدولة فى مواجهة الركود، والتى كان من أهمها إنشاء بنك التسليف الزراعى، وذلك لمساعدة الفلاحين، مع تأجيل دفع السلف الزراعية ومنح مهلة لدفعها، كما قامت بفرض تعريفة جمركية لحماية الإنتاج المحلى، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات.

وعالج **الفصل الثالث** " آثار الأزمة على أوضاع مصر الاجتماعية " فقدم المستوى المعيشى من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ومستوى الدخول، كما تعرض لعدد من القضايا المهمة مثل الصحة والتعليم والجريمة بكل فروعها، هذا إلى جانب أثر الأزمة على المجتمع بشقيه المدينى والريفى، والتى نتج عنها بعض المشكلات فى كلا الطرفين مثل مشاكل العمال والبطالة.

أما **الفصل الرابع** والأخير فجاء بعنوان "المردود الثقافى لأزمة الكساد العالمي" وفيه تعرضت لأثر الأزمة على الكتاب من خلال رواية "يوميات نائب فى الأرياف" والتى عكست فيها صورة من أحوال الريف فى ظل الركود، ثم رواية "القاهرة الجديدة" التى بلورت بعض مشكلات المجتمع الحضرى، على هذا النحو فقد تأثر الشعراء مما أوضح مدى تأثير الأزمة على هؤلاء، كما قدم الفصل العديد

من الرسوم الكاريكاتيرية التى عكست أحوال المجتمع فـي ضـوء الكساد، أمـا الإعلان فقد بلور صور التجارة الداخلية، وأخيرا المسرح حيث كانت السمة الأساسية الغالبة على الروايات المسرحية فى تلك الفترة هى التعريب لذلك كانت مسرحية الجنيه المصرى معربة عن رواية فرنسية تحت عنوان " توباز " ألفت فى عام ١٩٢٨ وكانت تعكس مدى التدهور والفساد الذى كان منتشرًا فـي المجتمـع الفرنسى، وعندما وجدها بديع خيرى ونجيب الريحانى تواكب الأوضاع القائمة فى المجتمع المصرى بسبب الأزمة وتعكس الأزمة، فقاموا بتعريبها وتمثيلها علـى المسرح.

ترجع أهمية دراسة آثار الأزمة الاقتصادية على أوضاع مصر إلـى أنهـا تكشف مدى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى المجتمـع، وهـذا مـا دعانا إلى وضع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى إطار اجتماعى وثقافى بعيـدًا عن دراستها كظاهرة اقتصادية مجردة وأيضًا بمنأى عن الدراسات السياسية.

وأخيرًا وليس آخرًا لا يفوتنى من باب العرفان بالجميل أن أتقـدم بخـالص شكرى وإمتنانى وتقديرى إلى أستاذى ، الأستاذ الدكتور/ يونان لبيب رزق.

المحتويات

الفصل الأول

الطريق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فى العالم اجتاحتها مظاهر الكساد العالمى العظيم فى ١٩٢٩، وكان هذا الكساد من أعنف الأنواع التى شهدها العالم، لأنه استمر قرابة الأربع سنوات (١٩٢٩: ١٩٣٣) [١]، وبالبحث عن الأسباب الحقيقية للكساد نجد أن معظم بلدان العالم قد توسعت فى الإنتاج الصناعى مع انتهاء الحرب الأولى، وخاصة الولايات المتحدة التى كان الإنتاج بها زائدًا بشكل كبير عن الدول الأخرى مما أدى لارتفاع الأسعار الذى عمل بدوره على زيادة الإنتاج حتى يحقق المنتجون أرباحا وفيرة [٢]. وقام رجال الأعمال فى أمريكا على توسيع صناعتهم بنسب كبيرة، واعتقدوا أن صعود الصناعة ممكن أن يستمر بعد سنة ١٩١٩، ولكن مع توافر ثلاثة شروط :-

(١) خلق حاجات جديدة فى القاعدة العريضة من المستهلكين.

(٢) تغذية الطلب بإعطاء أجور عالية، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى زيادة قوة الشراء بين سواد المستهلكين.

(٣) المنشطات الصناعية (القروض) التى تمنح فى داخل الولايات المتحدة للمنتجين والمستهلكين على السواء، أو خارجها لدول أوربا - بصفة خاصة - ألمانيا والنمسا بدرجة أقل بشرط أن تشترى من الولايات المتحدة المواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو تشترى السلع الغذائية منها [٣].

---

(١) العشرى حسين درويش، التطور الاقتصادى، دراسة لتاريخ أوربا وتاريخ مصر الاقتصادى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤٢.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٣٢٣.

(٣) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث، ج ٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٥.

وشهدت الفترة الواقعة بين (١٩٢٠: ١٩٢٨) ارتفاعًا كبيـرًا فـي حجـم الإنتاج الصناعى، وفى حجم الأوراق المالية المتداولة فى السوق(١)، لكن الازدهار فى الولايات المتحدة فى سنوات (١٩٢٦: ١٩٢٩) كان أقل قوة عما كـان عليـه خلال سنوات (١٩٢٢: ١٩٢٦)(٢)، نتيجة لأن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى ظلت متبعة نظام "قاعدة الذهب"(*) خلال الحرب العالمية الأولى، أضف إلى ذلك ضخامة الإنتاج، مع وجود فائض متزايد فى ميزان المدفوعات الأمريكى، وحيث إن هنـاك علاقة طردية بين الاحتياطيات الذهبية لدى البنوك، وبين كمية النقـود المتداولـة وحجم الائتمان المصرفى، الأمر الذى يمكن القول معه بأن كميـة النقـود وحجـم الائتمان قد زادا زيادة كبيرة، وحدث معهما رواج وانتعاش كبيـر فـي الاقتـصاد الأمريكى، ولكن هذا لم يدم طويلا، فمع قدوم سنة ١٩٢٥ بدأ الذهب يتسرب إلـى خارج الولايات المتحدة متجهًا إلى الـدول الأوربيـة سـعيًا وراء سـعر الفائـده المرتفع(٣). وفى سنة ١٩٢٥ وصل الإنتاج الصناعى والزراعـى الأوربـى إلـى المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩١٣(٤)، ونتيجـة لـذلك اضـطر المنتجـون الأمريكيون وبخاصة المزارعين إلى تخفيض صادرتهم(٥).

كما أدى ارتفاع الدخول إلى زيـادة الطلـب علـى المنتجـات المـستحدثة كالسيارات والأدوات الكهربائية والآلات المعمرة، التى بلغ معدلها السنوى ٩،٥٪،

---

(١) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار الفكـر العربـى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٩٢.

(٢) جلال يحيى، التاريخ الأوربى الحديث و المعاصر، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٧٩.

(*) هى الغطاء النقدى للعملة، أى إن أى إصدارجديد أو زيادة كمية الأوراق النقدية للدولة يتطلب توفير حد معين من الذهب لدى البنك المركزى كغطاء لهذه العملة، الدليل، ١٩٣٢/٣/٥، محمود صالح الفلكـى، علاقة الجنية المصرى بالجنيه الاسترلينى.

(٣) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٧– ١٤٨.

(٤) جلال يحيى، المرجع السابق ، ص ١٧٩.

(٥) بيررونوفان، تاريخ العلاقات الدولية من (١٩١٤ – ١٩٤٥)، ترجمة جلال يحيـى، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٠٨

وزاد معدل إنتاج الآلات السنوى بنسبة ٦,٥٪، وأدت ضخامة الاستثمارات إلى زيادة الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج، واستقرار الأسعار، كما ساعدت التسهيلات فى الدفع على زيادة الطلب، وحقق الدخل القومى أيضا زيادة قدرها ٢٣ ٪ خلال الفترة من (١٩٢٣ -١٩٢٩)، وزاد حجم السكان حوالى ٩ ٪، وحجم العمالة حوالى ١١٪ (١).

وعندما ارتفع الإنتاج الزراعى فى سنة ١٩٢٨ بصورة كبيرة ازداد الموقف خطورة، وتسبب فى خفض أسعار المنتجات الزراعية انخفاضًا محدودًا(٢)، وكانت هناك زيادة فى الطلب على الآلات وحدها بنسبة ٩٠٪، كما زاد الطلب على صناعات صهر الحديد بحوالى ٥٠٪، وكان معدل الزيادة فى إنتاج السلع الرأسمالية حوالى ٨٠ ٪، وأصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر لرءوس الأموال مع زيادة معدلات استثماراتها فى الخارج، وبدت فى شكل استثمارات مباشرة عن طريق الشركات المساهمة الأمريكية مثل General Motor / General Electric Standa Oil، أوعن طريق إنشاء شركات تابعة، ومعظم هذه الشركات مخصصة لإنتاج الخامات باستثناء إقامة بعض الصناعات فى أمريكا الجنوبية، أو فى اليابان(٣).

ولكن مع زيادة الأرباح فى سبتمبر ١٩٢٩ إلى ٢١٦٪ على أساس أن سنة ١٩٢٦ =١٠٠، وكان رد فعل ذلك شديدًا فلم يأت شهر أكتوبر من سنة ١٩٢٩ حتى حدث الانهيار المالى الكبير فى أسعار الأوراق المالية(٤) وكان ظاهر الأمور

---

(١) يونس أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية فى التطور الاقتصادى، الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٨١.

(٢) بيررونوفان، المرجع السابق، ص ٤٠٨

(٣) جمال الدين سعيد التطور الاقتصادى فى العالم، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٢٤٩، ٢٥٠ /آلن نفنز وهنرى كومجر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة،١٩٤٢، ص٤٧٨.

(٤) يونس البطريق، المرجع السابق، ص ١٨٢، محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

يوحى بحدوث هذا الانهيار، فقد تضاعفت أعداد وقيمة الأوراق المالية المتداولة فى سوق وول ستريت "Wall Street"، وغادر العديد أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء فى سوق الأوراق المالية لما كانت تدره من أرباح كبيرة، وأصبح المشتغلون بهذه المهنة يعدون بالألوف فى كل مدينة من المدن الأمريكية وخاصة فى حى الأعمال فى وول ستريت فى نيويورك، وكان هذا الرواج جزءًا من الرواج العام، وقد حققت المؤسسات أرباحًا كبرى خلال فترة العشرينيات من هذا القرن كما زاد شراء المنتجات الاستهلاكية بواسطة أبناء الطبقة الوسطى، ونتيجة لذلك نمت العديد من الصناعات الاستهلاكية(١).

وكانت أول ظاهرة للأزمة الاقتصادية العالمية هى القروض الممنوحة إلى أوربا فى خريف ١٩٢٩ وسرعان ما أعقب ذلك ضعف فى القوة الشرائية فى مختلف أنحاء العالم، الأمر الذى أدى بدوره إلى هبوط عام فى الأسعار، فأصيبت البلدان الأوربية المدينة إصابة مزدوجة، ولم تعد قادرة على أن تقترض من الولايات المتحدة النقود التى تسدد بها ديونها(٢).

أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية

بدت أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية فى العديد من النقاط الأساسية والفرعية وذلك لأنها مست كافة طبقات المجتمع العالمى، وأحلت الضرر بمعظم بلدان العالم والتى تمثلت فى:

---

(١) عبد العزيز نوار وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) كارل.ا.هـ، العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح من (١٩١٩ -١٩٣٩) ترجمة سمير شيخانى، دار الجليل، بيروت ١٩٩٢، ط ٢، ص ١٢١.

(١) تأثير الحرب العالمية الأولى

أحدثت الحرب الكبرى رد فعل سيئ فى الدول المتحاربة من تضخم الديون العامة وفوائدها وما استتبع ذلك من زيادة أعباء الضرائب على الشعوب[١]. وبعد انتهاء الحرب انتبهت الشعوب إلى الحرية والنظريات الأخرى التى تشعبت منها، وهذا بالتالى أدى إلى مقاومة القوة أينما كانت، فالحرب غذت النفوس بالميل إلى الخصام، وإشعال الثورات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بالميل لمناوأة القوى، مما سهل اندلاع نيران الثورات، فالحرب مزجت الشعوب بعضها ببعض (الأمريكى والإنجليزى والمصرى والسورى والفرنسى..........الخ)[٢].

كما حدث اختلال فى التوازن بين شتى العناصر التى تسيطر على مرافق الأمم، ومما أحدث اضطرابًا شديدًا فى الأسعار، أدى لارتفاعها[٣]. وكانت أوربا تصنع حاجات العالم من البضائع قبل الحرب فلما اشتعلت الحرب العظمى شغلت أوربا بها، وحولت مصانعها إلى معامل لصنع أدوات الحرب والقتال، فاضطرت الشعوب التى كانت تستورد من أوربا إلى إقامة مصانع خاصة فى بلادها تستطيع سد احتياجاتهم، وهذا فسر ما عاناه العالم من اضطراب فى نظامه الاقتصادى، فقد زاد الإنتاج زيادة فاحشة، وبالتالى زاد العرض بالتبعية مع بقاء الطلب كما هو، وبعد إنتهاء الحرب حدث العديد من الأمور التى ساعدت على استفحال خطر الأزمة[٤]، وأيضا زاد من تدعيم هذه الفكرة بعد الحرب عودة المحاربين لبلادهم فزادت العمالة وأنتجوا الكثير من السلع التى لم يتشبعها السوق[٥].

---

(١) كوكب الشرق ،٣٠ /٩ /١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، أسباب الأزمة العالمية.
/ الأهرام ، ٥ / ٩ / ١٩٣١، الجريدة التجارية ، ٧ /٩/ / ١٩٣١.

(٢) جوبيتر، ١ / ١١ / ١٩٣٠، ملحم فريجى، الأزمة الاقتصادية العالمية وأسبابها.

(٣) الجريدة التجارية، ٥ / ٦ / ١٩٣١.

(٤) دار الوثائق، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤-١٠٠/٧،، تقرير أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال لجنة القطن المصرى يولية ١٩٣١.
الأحرار الدستوريين، ١٢ / ١ / ١٩٣١، محمد حسين هيكل، الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوربا.

(٥) الأهرام، ٢٦ /٩ /١٩٣١، عبد الحليم البيلى، بيان فى الأزمة للمعارضين.

وزادت مسألتا ديون الحرب وأقساط التعويضات من سوء الأوضاع الاقتصادية حيث كانا سببًا فى تحول الاهتمام عن المشاكل الاقتصادية " الأزمة الاقتصادية"، مما نتج عنه تكدسا للثروة في يد المدين للدائن، وكان ذلك بسبب تمزق الصلات التجارية بين الدول خلال الحرب، وبلغت التعويضات المطلوبة من ألمانيا مبلغ ٦،٦ مليون جنية إسترليني، وقد قسمها " مشروع دوز"(*) الذى رتب سداد هذا المبلغ على أقساط سنوية، كما قاربت مجموع الديون الفرنسية حوالى ٤ مليون جنية إسترليني، وكانت أعظم الدول الدائنة هى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وأصبح سداد هذه الديون سببا للمنازعات الدولية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعقد القروض فى الداخل وفى الخارج للدول الخارجية لسداد الديون (١).

وكان رأى أحد رؤساء الوزارء السابقين فى فرنسا أن هذه الديون يجب أن تلغى جميعًا(٢) ، كما صرحت بريطانيا مرارًا بطلب إلغاء التعويضات إلغاء تامًا، وذلك بتنازلها عن جميع الديون التى لها لدى حلفائها السابقين وعن نصيبها من التعويضات، كما نادت ايطاليا بنفس ما نادت به بريطانيا، أما فرنسا وبلجيكا وبقية الدول فقد نادوا بتخفيض أقساط التعويضات، ولم يكن ذلك كافيًا لحل الأزمة(٣).

(*) هو مشروع وضعته لجنة داوز(Dawes)، وهى لجنة دولية شكلت من كبار الاقتصاديين فى العالم من أجل حل مشكلة التعويضات الألمانية وعرفت هذه اللجنة باسم الاقتصادى الأمريكى دوز، رياض الصمد، العلاقات الدولية فى القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، ص ١٥٥، ١٥٦.

(١) دافيد تومس، تاريخ العالم من (١٩١٤ –١٩٥٠)، ترجمة حسين كامل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٤٧– ١٤٨.

(٢) التجارة، ٢٥ / ٣ ١٩٣٢، يوسف كايو، الأزمة العالمية.

(٣) البلاغ، ٢٤ / ١ / ١٩٣٢، متى تنتهى الأزمة.

كما أدى تضخم الديون إلى زيادة أعباء الضرائب علـــى الــشعوب، وتلــك الضرائب يذهب معظمها فى ميزانية استهلاك الديون وفوائدها، فهــذه الــضرائب أموال تنزع من الأهالى ولا تستغل فى الإنتاج القومى، مما آل ذلك إلى نقص فـــى رصيد الادخار للطوارئ، واندفعت تلك الدول إلى الاقتــراض لتمويــل مــصانعها ومتاجرها وموازنة ميزانيتها(١).

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور دول جديدة وجــدت العاطفــة الوطنية لديها أرضا خصبة فنمت وترعرعت وبالتالى سعت لإنتاج كل ما يلزمهــا والاستغناء عن واردات غيرها من الدول الأخرى بقدر المستطاع فأنشأت الكثيــر من الصناعات وعملت على زيادة حاصلاتها الزراعية لتقلل من مصاريف الإنتاج الباهظة التى لا تتفق مع القيمة الحقيقية للمــصنوعات أو الحاصــلات الزراعيــة، ولكى تحميها وتبقى عليها فـــى الــسوق العــالمى فرضـــت مختلــف الــضرائب الجمركية(٢).

(٢) هبوط قيمة العملة

أثناء الحرب العالمية الأولى والفترة التى تلتها ظهرت فى العـــالم أوضـــاع نقدية تفاوتت بين النظام والفوضى، وتساوت فى تعطيلها لسير التجــارة الدوليـــة، وإطراد الرواج الاقتصادى، فمع التحرر من نظام " قاعدة الذهب"، وظهور بـــوادر انتشار الوعى القومى بين البلدان وبوجه خاص لدى الدول الصغيرة منها، واللجوء إلى نظام العملات القومية المستقلة، بسبب التضخم النقدى الذى كاد يــشمل جميـــع الدول ويهوى بقيمة عملتها(٣)، واضطرت الحكومـــات والبنـــوك، لمواجهـــة هـــذه

١) الدليل، ٣ / ٩ / ١٩٣١، أسباب الأزمة العالمية.
٢) الدليل، ١ / ٨ / ١٩٣٢ نشأت باشا، الحالة الاقتصادية العالمية.
٣) محمد حامد الزهار، تطور نظام النقد الدولى فى القرن العشرين وأثره على اقتصاديات الدول الناميـــة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩، ص ٤٦.

الصعوبات والعمل على إنعاش وازدهار اقتصادها عن طريق خفض قيمة عملتها خلال الأعوام العشرة التالية لانقضاء الحرب[١]، وقررت العودة إلى نظام قاعدة الذهب لتحد من زيادة التضخم، وعاد الاستقرار النسبى إلى اقتصاديات هذه الدول ولم تكن عودة دول الكتلة الإسترلينية أيضا إلى قاعدة الذهب فى سنة ١٩٢٥ بنفس معدلاتها قبل الحرب، وذلك لأنها قدرت عملتها بأكثر من قيمتها الحقيقية، لذا عانى ميزان المدفوعات الإنجليزى من العجز[٢].

إلا أن الإبقاء على نظام قاعدة الذهب كان أمرًا عسيرًا، وأصبحت التجارة الدولية نتيجة لذلك لا تتناسب مع نفقات الإنتاج وأصبحت عرضة لتقلبات السياسات النقدية[٣]، إذ بلغ الهبوط فى قيمة العملة ٧٠٪ أو أكثر، كما كانت هناك علاقة كبيرة بين زيادة طلب النقود الذهبية وهبوط أسعار المعروض، وزادت البنوك المركزية فى أمريكا وفرنسا كمية الذهب بها زيادة كبيرة جدا فى سنة ١٩٢٩[٤]، مما نتج عنه ضعف القوة الشرائية لورق النقد الأجنبى، فأصبحت البضائع الأمريكية والفرنسية غالية الثمن، وكان هذا أحد أسباب نكبة تجارتهم[٥]، وأدى تدهور الأوراق المالية الأمريكية إلى العديد من المضاربات التى أفلست الكثير من أغنياء الولايات المتحدة[٦].

وتعد الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٠ و١٩٣١ من أكثر الفترات اضطرابا فى أحوال النقد إذ تميزت بخلل مستمر فى المعاملات بين الدول، لهذا يمكن تقسيم المراحل التى مر بها النظام النقدى الدولى إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: بدأت بوقف العمل بقاعدة الذهب واستمرت حتى عودة معظم دول العالم إليها ثانية، وفى غضونها خيم التضخم على الاقتصاد العالمى، كما تعرضت إبانها معظم العملات لفوضى شديدة بسبب ارتفاع نظام الصرف.

---

(١) جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٧٩ – ١٨٠.
(٢) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٣.
(٣) محمد حامد الزهار،المرجع السابق، ص ٤٦.
(٤) الفنون، ١٢/٤ ١٩٣٠، الضائقة المالية عامة العالم، الشعب، ١٩٣٠/١٢/٢٤، الضائقة المالية عامة الناس
(٥) الشعب، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣١، مالية أمريكا.
(٦) الدليل، ٣١ / ١٢ / ١٩٣٠، مصطفى أمين الفكهانى، حول الأزمة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: تشمل السنوات التى بدأت بالعودة لنظام الذهب فى منتصف العشرينيات تقريبًا، واستمرت حتى انهيار هذا النظام بخروج جميع الدول عنه نهائيا مع بداية الثلاثينيات، وتعرض فى بدايتها الاقتصاد العالمى لمزيد من التضخم، والتى انتهت بحدوث الأزمة المالية العالمية الطاحنة التى أعقبها الكساد العظيم الذى تصدعت بسببه قاعدة الذهب.

المرحلة الثالثة: وهى التى بدأت بانهيار نظام الذهب وانتهت بقيام الحرب الثانية[(١)].

وقد استغرقت الحكومات - خاصة المدينة منها-، وقتا طويلاً ومالاً أكثر فى تثبيت قيمة عملتها مما أفضى إلى اختلال التوازن التجارى، وتزعزع الثقة المالية بين الدول،[(٢)] وأفقد التخلى عن قاعدة الذهب كثيرا من المودعين الثقة فى إيداع أموالهم بالمصارف حيث لا يمكن استبدالها بقيمتها الذهبية عند الحاجة. [(٣)]

(٣) الحواجز الجمركية

ركزت كل دولة مجهودها على مكافحة الضائقة الخاصة بها بفرض الحواجز الجمركية وتقييد المبادلات التجارية بقيود لا حصر لها، كما أن ازدياد فرض الحواجز الجمركية أدى إلى انخفاض معدل التجارة العالمية بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٨، وقل معدل التجارة من ١٢٩٪ الى ١١٢,٨٪ على أساس (١٩١٣ = ١٠٠)، وتأثرت المنتجات المصنعة أكثر من غيرها [(٤)] . وبدأت كل دولة فى العمل على توفير كل احتياجاتها داخليا عملاً بمبدأ الاكتفاء الذاتى مضحية

(١) محمد حامد الزهار، المرجع السابق، ص ٤٦– ٤٧.

(٢) الجريدة التجارية، ٧ / ٩ / ١٩٣١.

(٣) البريد الاقتصادى، ٢ / ٤ / ١٩٤٢، ليون كاسترو، الأزمة الأمريكية وعيار الذهب.

(٤) بيررنوفان، المرجع السابق، ص ٤١٦.

بمميزات التخصص وتقسيم العمل الدولى، حتى تحمى صناعاتها الناشئة التى أنشأتها لتوفير احتياجاتها ذاتيًا، فوضعت القيود والضرائب الجمركية العالية على الواردات[1]، كما أدى فرض الحواجز الجمركية إلى تعذر تسديد ديون الحرب المستحقة على البلاد المدينة للولايات المتحدة وغيرها من الدول.

وترجع أسباب تطبيق سياسة الحماية الجمركية إلى: -

١ - هبوط أسعار الحبوب فى أوربا الذى حدث بسبب منافسة الواردات التى تأتى من بلاد ما وراء البحر.

٢ - هبوط العملة فى عدد من البلدان.

٣ - اختلاف الأجور.

٤ - اختلاف الأحوال الاقتصادية فى كل دولة عن الأخرى[2].

وترجع سياسة إعلان الرسوم الجمركية فى الولايات المتحدة إلى سنة ١٩٢٦، حيث كانت من الأسس التى قامت عليها حملة الانتخابات الرئاسية فى هذا الوقت الذى كان يسود الاقتصاد فيها حركة نشاط[3]، وفى سنة ١٩٢٨ زادت الرسوم فى الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٧٪، وارتفعت مرة أخرى فى سنة ١٩٣٠ من ٤٦٪ إلى ٤٩٪ وشملت حوالى ٩٠٠ صنف فى الوقت الذى خفضت فيه الرسوم على ٢٠٠ صنف آخر، وأنزلت زيادة الرسوم الجمركية أكثر الضرر بالبلاد المدينة وخاصة ألمانيا لأنها أكبر دولة مدينة، ولأن كل هذه البلاد كانت فى حالة كساد شديدة[4]، بينما سلكت بريطانيا العظمى فى مسألة الرسوم الجمركية طريقا يطابق تقاليدها ومركزها الاقتصادى، ويساعد

(١) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) التجارة، ١٤ / ٦ / ١٩٣٢.

(٣) الجريدة التجارية، ١٣ /١/ ١٩٣١، الرسوم الجمركية الجديدة فى الولايات المتحدة.

(٤) نفسه، ١٤/ ١ / ١٩٣١، الرسوم الجمركية الجديدة فى الولايات المتحدة.

على حل مشاكل الزراع، حيث أدخلت الزيادة على الرسوم الجمركية لرغباتها في حماية محاصيلهم، ولحماية صناعاتهم(١)، كما فرضت مصر لنفسها سياسة جمركية خاصة بها ولكنها لم تذهب بها إلى حد الإفراط، حيث لم تفرض ضرائب جمركية عالية إلا عند الضرورة القصوى(٢).

إذن فإن إقامة الحواجز الجمركية العالية لحماية الإنتاج القومى أدت إلى اتباع كل الدول الكبرى سياسة إنتاج ما يكفيها من الخامات بحيث تصبح فى الوقت نفسه كل من المستعمرات والبلاد الشرقية مصدرًا لإنتاج الخامات والدول الغربية مركزا للصناعات(٣)، وكان هذا سببًا فى زيادة متاعبها، مما كان له أثره السيئ على البلاد المصدرة(٤).

(٤) زيادة الإنتاج وضعف القوة الشرائية

فى نفس الوقت الذى زاد الإنتاجان الزراعى والصناعى فى العالم وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد العالم المقدرة على شراء هذا الإنتاج(٥)، وذلك لقلة الأموال المتداولة لدرجة أن دولاً كثيرة كادت تصل إلى حد الإفلاس كما أن العملة المتوفرة كانت غير متداولة بسهولة(٦)؛ أما النمو الصناعى وزيادة الإنتاج فقد اعتقد رجال الأعمال الأمريكيون أنه من أجل ضمان النمو المستمر للإنتاج الصناعى يجب

---

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، كان.أ. ه، بعض نواحى الكساد فى العالم.
الدليل، ١٣/ ٣ /١٩٣١، ١٦ /٣ / ١٩٣١.
(٢) الجريدة التجارية، ٢٢ / ٩ / ١٩٣٣، التجارة الدولية والتعريفات الجمركية.
(٣) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١.
(٤) الجريدة التجارية، ١٤ / ١ / ١٩٣١.
(٥) حسان على خلاف، الوجيز فى تاريخ العالم المعاصر، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ص ١٣
(٦) الجريدة التجارية، ٨ / ١١ / ١٩٣٣، بروفسور باسل بلاكت بنتلى، الأزمة الاقتصادية وعواملها، تعريب محمد مصطفى.

تنمية الطلب عن طريق زيادة القوة الشرائية، وإيقاظ حاجات جديدة لدى جماهير المستهلكين، ولكن هذا الاتجاه ظهر ضعفه حين وصل الإنتاج الصناعى والزراعي الأوربى فى سنة ١٩٢٥ إلى المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩١٣[١].

ومع زيادة الإنتاجين الزراعى والصناعى فى العالم زاد العرض على الطلب[٢]، حيث زاد الإنتاج فى العالم كله بشكل كبير جدًا رغم المنافسة الشديدة، وعملت كل من الولايات المتحدة والأرجنتين وكندا عند نهاية الحرب العالمية على إنتاج أكبر محصول ممكن من القمح، ولكن الاستهلاك العالمى للقمح قل بعد الحرب فى حين أن استهلاك اللحوم زاد بسبب الحرب العالمية الأولى، ولم يضع زارعوا القمح فى الولايات المتحدة حسابًا لهذا، ولم يقدروا عودة الحياة الزراعية لأوربا بهذه السرعة بعد الحرب الأولى، وعملها على إعادة محصولها الزراعى إلى معدل أكبر مما كان علية سابقا[٣]، وزاد وفرة محصول سنة ١٩٢٨ من خطورة الموقف، وتسبب فى خفض أسعار المنتجات الزراعية مما أثر على المستثمرين الذين كان عليهم أن يدفعوا أرباح ديونهم،[٤] وفى خلال السنوات الخمس المنتهية بسنة ١٩٢٨ زاد محصول السكر بنسبة ٣,٨٪، ومحصول القطن العالمى بنسبة ٦,٤ ٪، والمواد الغذائية زادت بما يقرب من ٥٪ من مجموعها[٥]. كما أدى عدم تمكن المزارعين من تصريف منتجاتهم الى انخفاض أسعارها[٦]، ووصل تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فى أواخر سنة ١٩٣٢ إلى ٥٠٪ و٦٠٪

(١) جلال يحيى، أوربا فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٦.

(٢) المقطم، ٥ / ٨ / ١٩٣١، يعقوب بباوى ، مكافحة الأزمة الاقتصادية.

(٣) الشعب، ١٨ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة المالية العالمية أسبابها وعلاجها.

(٤) بيررنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٨٠.

(٥) الجريدة التجارية، ٨ /١١ /١٩٣٣، الأزمة الاقتصادية.

(٦) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنيين التاسع عشر والعشرين، دارالفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨٧.

عما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩،[١] وسبب تدهور أسعار المنتجات الزراعية يعود إلى قلة الطلب على السلع الصناعية، وبالتالى أدى هذا إلى تكديس المنتجات، ومن ثم أدى إلى الركود الصناعى والزراعى، وانتشار البطالة[٢].

فهبط ثمن محصول القمح الأمريكى، وظل محصول الذرة فى حقوله بسبب اشتداد الحرارة فى صيف سنة ١٩٢٩، وهبطت أثمان القطن بشكل غير عادى، وقد أمرت بعض الحكومات المزارعين والفلاحين بعلف القمح الذى يوجد لديها للحيوانات بسبب هذه الحالة[٣]، وأصدرت حكومة البرازيل أمرها بإحراق البن الراكد فيها بسبب الهبوط الفاحش الذى انتاب أسعاره، فأمرت بإحراق ستة ملايين ونصف جوال من البن الراكد فيها حتى تحول دون هبوطها بعد جنى المحصول الجديد وطرحه فى الأسواق[٤].

ومع انخفاض القوة الشرائية حدث خلل فى الميزان التجارى العالمى فتراجعت الصادرات بين دول العالم وخاصة الدول الأوربية وقد هبطت قيمة الصادرات فى العالم من ٣٠ مليار إلى ٢٠ مليار دولار، وزادت الواردات على كل دولة بمقدار مليون دولار سنويا[٥]، وكانت زيادة الإنتاج ونقص معدل الاستهلاك أحد أسباب الأزمة[٦].

(١) الدليل، ٩ / ١٠ / ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية الحاضرة. الجريدة التجارية، ٢٦ / ٩ / ١٩٣٣.
(٢) الجريدة التجارية، ١٠/ ١١/ ١٩٣٣، الأزمة العالمية وعواملها / محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٣٨٧
(٣) الروضة، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية اقتصادية وسياسية.
(٤) الأهرام، ٢٤ / ١ / ١٩٣٢، إسماعيل داغر، الأزمة العالمية الكبرى.
(٥) التجارة، ٢٩ / ٦ /، فرنشكوينى ١٩٣٢، الأزمة العالمية وأثرها فى الحالة السياسية.
(٦) دار الوثائق المصرية، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤ – ١٠٠ / ٧، تقرير أحمد عبد الوهاب باشا بشأن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ١٩٣١.

(٥) الثورات العالمية

كانت الثورات العالمية نتاج الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن الجنود المحاربين عندما عادوا إلى بلادهم من هذه الحرب كانوا محملين بمبادئ الديمقراطية، وبذور الثورة، حيث كانت هذه الثورات قائمة فى الشرق الأقصى والغرب بدًا بالصين والهند والأفغان والعجم وبلاد الأكراد وفلسطين وانتهاء بالبرازيل، وقد كانوا جميعا من أكبر عملاء أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقرب عدد سكانهم من نصف سكان العالم أو يزيد[١]، ولذلك فأوضاعهم لا تسمح بالتوسع التجارى[٢]، هذا الى جانب الثورات التى حدثت فى أمريكا الجنوبية وخصوصًا البرازيل والأرجنتين "أكبر أسواق القمح والبن"[٣]، كل هذه الثورات أدت إلى قلة الإنتاج وكساد مرافق الثروة وانهيار الاستهلاك[٤].

(٦) عدم المساواة فى توزيع الذهب فى العالم.

كان أحد أسباب الأزمة سوء توزيع الذهب بين دول العالم وفقدان الثقة المالية بين الأمم، حيث اعتبر الذهب مقياسًا للمال، وقد ترتب على الحرب العالمية الأولى وما تلاها من التطورات الاقتصادية التى أدت إلى وفرة الذهب عند بعض الأمم وقلته عند البعض الآخر، مما أدى لفقدان الثقة فى العملة الورقية أوالفضية وتدهور قيمة العملة فى الأسواق[٥]، وترتب على سوء توزيع الاحتياطى الذهبى وسوء توزيع الذهب التضخم المالى فى دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة وفرنسا، لأن كلاهما سعا لتجميع الذهب لديه[٦].

---

(١) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠، الحالة الاقتصادية العالمية أسبابها وطرق معالجتها.
(٢) الفلاح الاقتصادى، ٩ /١ / ١٩٣٤، الحالة الاقتصادية فى العالم.
(٣) الروضة، ٩ / ١٢ /١٩٣٠، الضائقة المالية الحالية، الدليل، ٩ /١٠ / ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية الحاضرة.
(٤) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١.
(٥) الدليل، ١ / ٨ / ١٩٣٢، نشأت باشا، الحالة الاقتصادية العالمية.
(٦) الجريدة التجارية، ٢٠ / ١٠ / ١٩٣٢، الذهب وأثره فى الأزمة الاقتصادية، تعريب محمد مصطفى.

حيث كانت بريطانيا العظمى تحتل مركز القيادة للعالم قبل الحرب العالمية الأولى ثم بدأت الولايات المتحدة تحتل مكانتها تدريجيا بعد الحرب بما توفر لديها من إمكانيات اقتصادية كبيرة، وأصبحت الولايات المتحدة الدائنة الأولى للعالم وتلتها فرنسا[1].

وكان هذا سببًا طبيعيًا لتدفق الذهب إلى بلادهم، بالرغم من أنهما ليسا في حاجة إلى زيادة رصيدهما من الذهب، وكما أن الدول المدينة تقوم بدفع ما يستحق عليها إما بالاستدانة من الخارج أو بتصدير الذهب، وعلى العكس تضطر الدول الدائنة إما إلى الموافقة على إصدار سلف خارجية جديدة أوقبول الذهب وفاءً لحقها، وهذا ما سبب عجزًا في ميزان المدفوعات الدولية[2]، وزاد الذهب في البنوك المركزية في الولايات المتحدة وفرنسا زيادة كبيرة في سنة ١٩٢٩، فوصل إحتياطي الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٨٠٢ من الملايين بعد أن كان ٣٢ مليون جنيه أي زاد(٢٥) مرة الضعف مما كان عليه، وزاد احتياطي فرنسا إلى ٣٣٦ مليون جنيه بعد أن كان (٧٨) مليون جنيه أي زاد أربع أضعاف، وبلغ المقدار الموجود في إنجلترا من الذهب ١٤٦ مليون جنيه[3].

غير أن هذا الكم الكبير من الذهب غير متداول لأنه راكد في خزائن البنوك، مما سبب إيجاد فارق كبير بين الإنتاج والاستهلاك،[4] كما أدى أيضا لضعف القيمة الشرائية لأوراق النقد الأجنبي ومن هنا أصبحت البضائع في كلا الدولتين غالية الثمن، وهذا جعل بعض الشعوب تحجم عن شراء هذه البضائع مثل الشعب البريطاني الذي قرر عدم شراء ما يوازي ٥٧ مليون جنيه بضائع فرنسية، كما كانت تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ما تزيد قيمته عن ذلك كل عام[5].

---

(١) محمد حامد الزهار، المرجع السابق ، ص ٥٠.

(٢) التجارة والصناعة، ابريل ١٩٣١، السياسة النقدية وكساد التجارة.

(٣) الشعب، ٢٤ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية عامة للعالم.

(٤) الجريدة التجارية، ٢٠ /١٠ /١٩٣٢، الذهب وأثره في الأزمة الاقتصادية.

(٥) الشعب، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣١، الضائقة المالية عامة للعالم.

ولم تربح الولايات المتحدة الأمريكية ربحًا يذكر من دفعات ديون وتعويضات الحرب، وبالرغم من كم الذهب المخزون لديها فتجارتها الخارجية ليست أحسن حالاً من تجارة بعض البلدان المدينة لها التى حل بها الكساد[١]. لذلك انخفض مجموع قيمة الصادرات فى جميع البلدان من عام ١٩٢٩وقلت التجارة الخارجية لأكثر من ٥٠٪ فى عام ١٩٣١ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٠، وفى جملتها أكبر البلدان الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والبلدان التى تعتمد على المواد الخام مثل الهند والصين ومصر والأرجنتين[٢]. وأصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارًا بمنع تصدير الذهب إلى الخارج على أثر تصدير عدة ملايين من الدولارات ذهبا إلى فرنسا، بترخيص من وزير الخزانة[٣].

بالرغم من حالتها الاقتصادية تلك إلا أن حجم القروض التى كانت تعقدها للخارج تزايدت فى عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١، ولم تؤثر هذه القروض على مخزون الذهب، أما فرنسا فكان لها القدر الأكبر من الذهب فى أسواق العالم وكان لدى هاتان الدولتان أكثر من ٦٠٪ من حاجيات العالم، ولذلك أصبحت لهما الرقابة على الأسعار فى العالم مع أن إحداهما لم يصل نظام بنوكها إلى درجة الكمال الذى تصبح معه الرقابة فعالة[٤].

(٧) المضاربات الأمريكية

يعد السبب الأساسى لزيادة المضاربات هو محاولة الحكومات إنعاش الاقتصاد عن طريق خفض قيمة العملة[٥]، وشهدت عشرينيات القرن مضاربة

---

(١) المقطم، ١٣ / ١ / ١٩٣٣، حالة العالم الاقتصادية.
(٢) البورصة، ٩ / ١ / ١٩٣٣، تجارة العالم انحطاطها وتأثير الذهب فيها .
(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٩ / ١٩٣٣، التضخم المالى فى أمريكا، ترجمة محمد مصطفى.
(٤) التجارة والصناعة، أبريل السياسة النقدية وكساد التجارة.
(٥) الجريدة التجارية، ٨ / ٦ / ١٩٣٣. / جلال يحيى، التاريخ الأوربى الحديث والمعاصر، ص ١٨٠

حادة، وتجلت بشكل كبير فى سوق العقارات وما يتصل بها، ولكنهـا لـم تـستمر كثيرا، فسرعان ما اتجه الجميع نحو البورصة فى سـنة ١٩٢٨، ممـا أدى إلـى ازدهارها ولكن تبعته بأشهر قليلة كارثة المضاربين فـى البورصـة[١]، وارتفـع المعدل العام لأسعار الأسهم فى خلال الفترة الممتدة مـن (١٩٢٥:١٩٢٩) مـن (١٠٥: ٢٢٠)[٢]. ثم بدا الانتعاش فى سوق الأوراق المالية على أشده فى الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٩، وعلى الرغم من هذا حدث هبوط كبير للأسهم فى شـهر يونيو من نفس العام، ولم يكد يأتى آخر هذه السنة حتى كان الهبوط فـى أسـعار الأسهم فى أوجه، وبيعت الأسهم بنصف ثمنها الذى كانت تباع بها فى بداية سـنة ١٩٢٩، أما أسعار السندات فكانت أقل تأثرًا[٣]، حيـث تـضاعفت قيمـة الأوراق المالية المتداولة فى بورصة وول ستريت "Wall Street"[٤].

وكان ارتفاع الأسهم فى سنة ١٩٢٩سببًا فـى انـدفاع الأمـريكيين نحـو المضاربات، ونتج عن ذلك كثرة الأموال فى الولايات المتحدة لدرجة لم يتبق لهـا ما يكفى لإقراض المشروعات المالية هذا من جهة[٥]، ومن جهة أخرى لاسـتثمار الأوربيين أموالهم فى الولايات المتحدة، ولذلك توقفت الولايات المتحدة عن إقراض الدول الأوربية لأن أوربا عجزت عن شراء البضائع الأمريكية ومن هنـا بـدأت تصاب أمريكا بصدمة شديدة أثرت فى باقى دول العالم[٦].

وقد ترك العديد من الموظفين أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والـشراء فـى سوق الأوراق المالية لما كانت تدره من أرباح كبيرة، حتى أصبح المشتغلون بهـذه

---

(١) دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الـدين، المؤسـسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٩.

(٢) بير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٠٨.

(٣) الجريدة التجارية،٢٣ / ٧ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة

(٤) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى، المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٥) البورصة، ٧ / ٩ / ١٩٣٢، الأزمة العالمية.

(٦) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠. / عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين سعيد، تاريخ الولايات المتحـدة الأمريكية من القرنين ١٦ إلى ٢٠، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨١.

الحرفة يعدون بالآلاف فى كل مدينة من المدن الأمريكية، وخاصة فى وول ستريت فى نيويورك[1]، ولكن عندما حدث الانهيار المالى فقد" ساق لأسفل الدرك كبيرهم وصغيرهم" وكان ذلك نتيجة كثرة الأسواق وأيضا وجود آلاف الأوراق المالية غير المسجلة فى الأسواق التى زاد عددها بشكل غير طبيعى، فنتج عن هذه الخسائر أن اتجه آلاف المضاربين إلى بيع أسهمهم فى الأسواق بأثمان بخسة ولهذا انهارت آلاف البيوت التجارية وانهارت أسعار الجملة للسلع[٢]، كما أدت إلى إفلاس العديد من البنوك وإحجام البعض الآخر عن الإقراض لزمن طويل فى الداخل أو فى الخارج[٣].

وبلغ عدد البنوك التى أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠: ١٩٣٢ حوالى ٥٠٠ بنك، وأفلس حوالى ٤٨٣٥ بنكا بين أكتوبر ١٩٢٩ وأغسطس ١٩٣٢، وهبطت قيمة الأوراق المالية المتداولة من ٥،٨٩ بليون إلى ٥،١٥ بليون فقط، كما بلغت خسارة حملة الأسهم حوالى ٧٥ مليون دولار[٤]، وأفضى ذلك إلى شلل التجارة وجمود حركة الأعمال وتزعزع الثقة فى المعاملات المالية[٥]، وأخيرا أدى إلى انهيار بورصة وول ستريت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩[٦].

(٨) معاهدات الصلح

بيدا أن هناك مسببات أخرى للأزمة لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة مثل معاهدات الصلح التى قسمت أوربا إلى دويلات صغيرة لا خبرة لها بالأحوال

---

(١) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى، المرجع السابق، ص ١٩٣.
(٢) دافيد شانون، الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة الاقتصادية العظمى، ترجمة صلاح أحمد سليمان عزب، المؤسسة المصرية للأنباء والنشر، القاهرة، ص ١٢.
(٣) الأهرام، ٦ / ٣ / ٢٠٠٣، د / يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، حلقة ٤٨٣، المصريون والكساد.
(٤) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى، المرجع السابق، ص ١٩٦.
(٥) الأهرام، ٤ / ٩ / ١٩٣١.
(٦) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٧.

الاقتصادية، فأصبح لزامًا عليها أن تتجه إلى الاستدانة من الدول الأخرى[1]، وتسببت الحالة المالية التى خرجت منها الدول بعد معاهدة فرساى فى تربص الدول بعضها ببعض[2]، بسبب فداحة ما فرضته من غرامات على الدول المغلوبة، مما جعلها تستمر فى مواصلة الحرب، ولكن فى ميدان الاقتصاد والتجارة، ومع إتساع نطاق هذه الحرب الاقتصادية حتى شملت جميع الدول، ولم تكن الدول الغالبة أحسن حالاً من الدول المغلوبة، لما أثقل كاهلها بالديون الضخمة التى استدانتها لتسديد نفقات الحرب[3]، وكانت ألمانيا أكبر الدول التى أثقلت كاهلها تلك المعاهدة من فداحة الغرامات والتعويضات التى فرضت عليها، كما تظلمت إيطاليا عما أصابها فى هذه الحرب[4]، مما جعل هذه الدول تطالب بإعادة النظر فى معاهدات الصلح كوسلية لحل الأزمة[5].

وعلى الرغم من تعدد أسباب الأزمة إلا أن هناك أسبابًا أخرى غير التى ذكرت فمنها، انتشار الآلات الميكانيكية الذى كان لها أثر كبير وخاصة بعد تطورها ورخص أثمانها[6]، فلذلك اعتمدت المصانع عليها مما أضر العمال والحرفيين لأنها تسببت فى انقطاع مواردهم[7]، وقد أدى استخدامها إلى نشر البطالة فى العالم، حتى أصبح العاطلون فى العالم يقدرون ب ١٨ مليون نسمة[8]، وذكر مصدر آخر أن أعدادهم وصلت إلى ٢٠ مليون نسمة، وبلغ متوسط عددهم فى الولايات المتحدة فقط حوالى عشرة ملايين ونصف مليون[9].

---

(١) الشعب، ١٨ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة المالية العالمية أسبابها وعلاجها.

(٢) البلاغ، ١٤ / ٨ / ١٩٣١ إسماعيل مظهر، الأزمة الاقتصادية أبحاث مقارنة فى أسبابها نتائجها وعلاجها، الحلقة الثانية.

(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٣ / ١٩٣٣، عبر وعظات أسباب الأزمة العالمية.

(٤) الروضة، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الحاضرة اقتصادية وسياسية.

(٥) الأحرار الدستوريين، ٧ / ١ /١٩٣١، محمد حسين هيكل ، الأزمة الاقتصادية فى العالم.

(٦) الأهرام، ٢٤ / ٩ /١٩٣٢، مصطفى حسيب ، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.

(٧) حسان على خلاف، المرجع السابق، ص ١٣

(٨) المنبه، ١٠/٢٢/ ١٩٣١، المتسبب فى حدوث الأزمة هو المسيو مونتاجو نورمان محافظ بنك العالم.

(٩) الأهرام،٢٤ / ٩ /١٩٣٢، مصطفى حسيب ، الأزمة الاقتصادية أسبابها و علاجها.

وثمة سبب آخر ألا وهو ارتفاع الأجور ارتفاعا كبيرا في الفترة من (١٩٢٠: ١٩٢٩)، وتعمدت المؤسسات الصناعية إلى اتباع التقنية الحديثة وتحسين تنظيم العمل، ولكن أرباح الإنتاجية مع أهميتها لم تكن كافية للتعويض عن ارتفاع الأجور، وذلك يفسر انخفاض معدل الربح[١]، وكان ارتفاع الأجور يختلف من دولة لأخرى على حسب مدى قرب هذه الدول ببعضها البعض، أو وفرة وسائل النقل الحديثة، وفيما يبدو أن الحكومات التى تعاقبت فى الحكم حاولت مساعدة العمال فحددت ساعات العمل وحددت الأجور ووضعت قيودا وشروطًا كثيرة مما ساعد على رفع مستوى حياة العامل الاجتماعية، فترتب على ذلك ارتفاع أجور العمال وبالتالى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ووجد أصحاب المصانع أنفسهم أمام صعوبات كبرى في تصريف سلعهم فى الأسواق العالمية، نظرًا لمنافسة سلع البلاد التى تنخفض فيها قيمة أجور العمال[٢].

وأرجع آخرون الأزمة إلى تفانى الناس فى مباهج الحياة والانغماس فى أمور الترف،[٣] وأرجعها الرئيس هوفر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من (١٩٢٨: ١٩٣٣) إلى: "إن سبب الأزمة الاقتصادية العالمية هو قلة الثقة لا قلة المال، فإذا أوجدنا الثقة انتهى كل شيء" ولإيجاد الثقة لابد من التعاون الدولى تعاون حقيقى منزه عن كل غرض[٤]، وقد نشأت قلة الثقة بين الشعوب نتيجة لديون الحرب[٥].

ثم أرجعها آخر إلى أن النشاط الاقتصادى دائمًا يمر بحركة دورية من الصعود والهبوط، وتعبر الدورات الاقتصادية عن تقلبات متكررة غير منتظمة

---

(١) دانييل أرنولد، المرجع السابق، ص ٣٣.
(٢) الدليل ، ١ / ٨ /١٩٣٢، الحالة الاقتصادية العالمية.
(٣) الوقت، ٣٠ / ١٩٣١/١١، الأزمة الاقتصادية أسبابها و نتائجها وعلاجها.
(٤) البورصة، ٣٠ / ١٩٣١/١١، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.
(٥) التجارة والصناعة، نوفمبر١٩٣٢، الأزمة العالمية وسبيل الخلاص منها، جوزية ستامب (عضو المجلس الاقتصادى البريطاني).

تعود إلى الحدوث فى فترات زمنية قد تتساوى أطوالها أحيانا، وتشمل كل دورة فترة كساد يعقبها مرحلة انتقال تصاعدى (انتعاش) يليها فترة رواج يعقبها مرحلة انتقال تنازلى تدريجى (انكماش)[1]، فمنذ سنة ١٨١٠ إلى سنة ١٩٢٠ مر العالم بحوالى أربع عشرة أزمة عامة[2] وهذه الأزمات الدورية كانت إما تكتسح العالم بأجمعه أوتصيب شطرًا منه وتترك الشطر الآخر ثم ما تلبث أن تنتقل للشطر الآخر فى كونها ترجع لأسباب طبيعية[3]، وكانت هذه الأسباب متعددة واختلفت فى سعتها وسرعة زوالها، ولكنها جميعا كانت متفقة فى أمر واحد وهو أن هذه الأزمات كان يسبقها أيام ذعر فى الأسواق المالية ويدوم هذا الذعر لأسابيع وأحيانا تتوقف البنوك عن الدفع ويفلس التجار وتتفاقم البطالة[4]. وهناك رأى يقول إن السبب الحقيقى للأزمة الاقتصادية العالمية فوضى توزيع السكان فى الكرة الأرضية، وأيضا تعد فوضى توزيع السكان أحد أسباب البطالة العالمية[5].

ويوجد سبب آخر للأزمة الاقتصادية العالمية انفردت به مدينة نيويورك دون غيرها من المدن، وهو الذى يدفع التجار إلى الامتناع عن تجديد ما نفذ من المخزون لديهم، وهو ضغط البنوك التى تمدهم بالمال وحبسه عنهم بقصد تخفيض أسعار التجزئه، وما يؤول إليه ذلك بطبيعة الحال تخفيض مرتبات الموظفين التى زادت كثيرا عن ذى قبل[6].

وأخيرًا فهناك سبب أدى لتعميق الركود، تمثل فى تدهور أسعار المواد الأولية اللازمة للصناعة، ويرجع هذا التدهور إلى ضعف مرونة عرض المواد الأولية، على خلاف الإنتاج الصناعى الذى يتميز بمرونة العرض أى

---

(١) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٤، الهلال، نوفمبر ١٩٣٠.
(٢) الأهرام، ٤ / ٩ / ١٩٣١، الأزمات الاقتصادية عامة.
(٣) بريد الصباح، ٩ / ٢ / ١٩٣١، أين المشروعات يا رجال المال؟.
(٤) المقطم، ٢٣ / ٢ / ١٩٣٢، أزمات أمريكا الاقتصادية.
(٥) الأحرار الدستوريين، ٧ /١ ١٩٣١، محمد حسين هيكل، الأزمة الاقتصادية فى العالم.
(٦) الشعب، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الحاضرة.

(درجة استجابة العرض للتغيرات التى تحدث فى الأسعار)، وتراوحت نسبة انخفاض أسعار المنتجات الأولية بين ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪، أما نسبة تدهور أسعار المواد الأولية حوالى ٥٦ ٪، والمواد الغذائية حوالى ٤٨ ٪، والمنتجات الصناعية حوالى ٢٧ ٪،[١] وهبطت أسعار المواد الخام للمعادن الصناعية بشكل كبير (النحاس والرصاص، والزنك، والصفيح.....) على اعتبار أنها مواد أساسية للصناعة، فنجد أن الإنتاج العالمى هبط من إنتاج هذه المواد الخام فى سنة ١٩٣١بمقدار ١٥ مليون طن بالمقارنة بسنتى ١٩٢٩و١٩٣٠، كما قل الطلب على الصناعات التى تعتمد على المواد الخام على العكس من المواد المستخرجة من المناجم فكان إنتاجها يزداد بشكل كبير، لذلك فإن عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك خلق الأزمة، وأدى لتعميقها[٢].

ثالثًا: تأثير الأزمة فى الولايات المتحدة

لم يمض على انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر ١٩٢٩ أشهر قليلة، حتى بدت مشكلة كبرى فى الولايات المتحدة بسبب هذا الانهيار ألا وهى مشكلة البطالة التى أخذت فى الازدياد تدريجيا[٣]، التى كان سببها إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعة مما أدى للاستغناء عن عدد كبير من العمال والأيدى العاملة[٤]، وبلغ متوسط عدد العمال العاطلين إلى مجموع القوة العاملة ٦،٦ ٪ من

---

(١) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥١ – ١٥٢.

(٢) (1) Blanchard; G L'; La Seconde Phase De La Crise Egyptienne Egypt D'Economie Politique De Statistique Et De L Egislion Le Contemporaine Caire; Avril 1932; no 135; P.P 292-293.

(٣) برودس ميتشل. سنوات الأزمة الاقتصادية، عن دافيد شانون، نفس المرجع السابق، ص ١٥.

(٤) الأخبار، ١٧ / ١١ / ١٩٣٢، الأزمة الاقتصادية العالمية.

من ١٩٠٨ إلى ١٩١٥، على حين أن هذا المتوسط ارتفع بشكل كبير خـــلال عقـــد الكساد إلى (٢،١٨ ٪ من ١٩٣٠: ١٩٣٩)[١].

جدول رقم (١): إحصاء لأعداد البطالة فى الولايات المتحدة مـــن (١٩٣٠: ١٩٣٣) بالمليون نسمة.

السنة	النسبة من: إلى	
١٩٣٠	٣,٢٥	٤
١٩٣١	٧,٥	٨
١٩٣٢	١١,٢٥	١٢,٥
١٩٣٣	١٠	١١[٢]

يبدو جليا من هذا الإحصاء أن نسبة أعداد البطالة ارتفعت بطريقة تدريجية، ثم بدأت تقل بعد ذلك، وهذا ما بدا من تقدير الأعداد فى السنوات الأربـــع التاليـــة للأزمة التى انخفضت فيهم أعداد البطالة ما بين (٥,٣٧٨: ٨,١٤٥) مليون نسمة.

جدول رقم (٢): نسبة البطالة من القوة العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية مـــن (١٩٢٩ إلى ١٩٣٦).

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٩٣٠	٢,٣	١٩٣٤	٢١,٧
١٩٣١	٨,٧	١٩٣٥	٢٠,١
١٩٣٢	١٥,٩	١٩٣٦	١٦,٩
١٩٣٣	٢٣,٦		[٣]

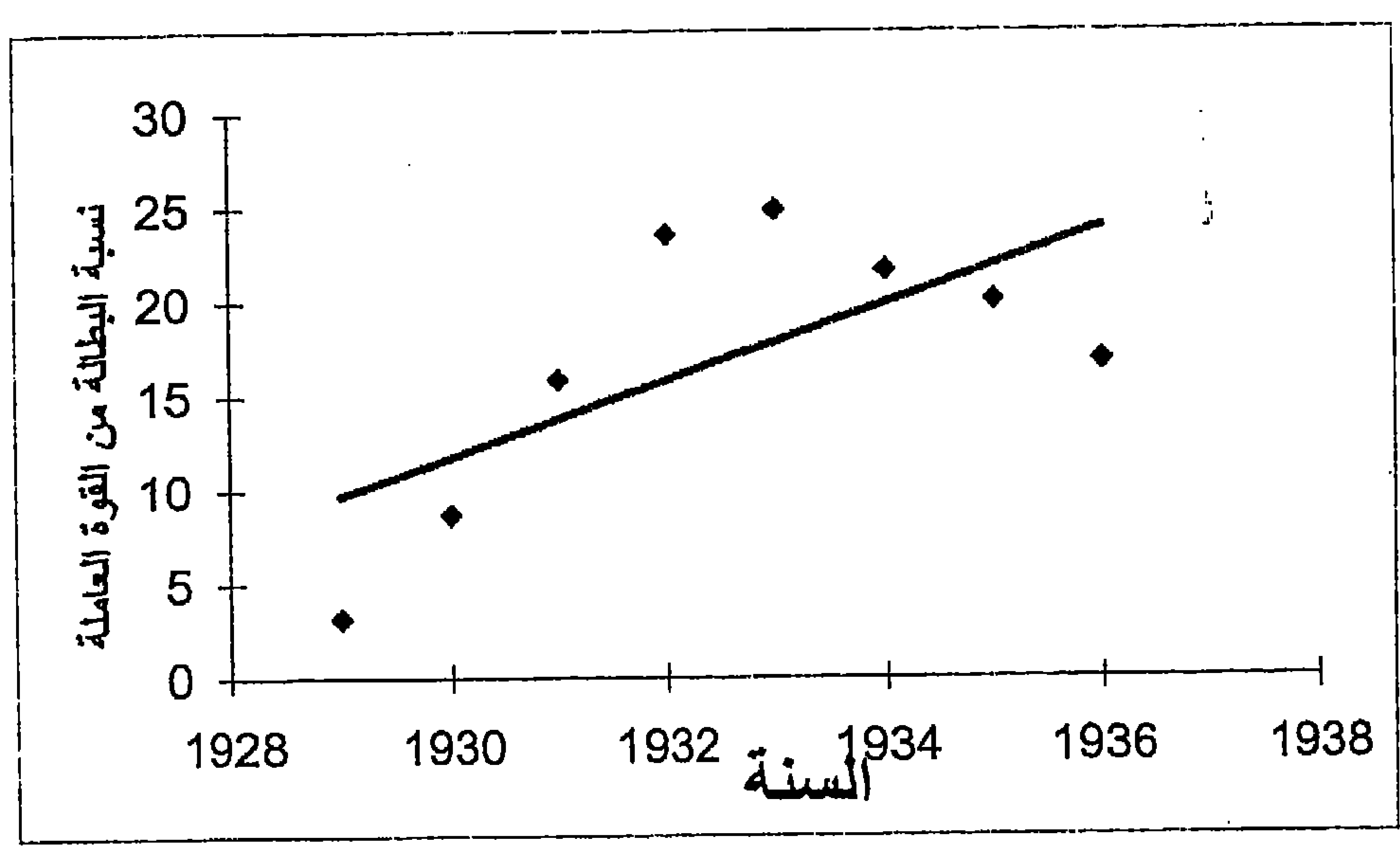
---

(١) دافيد شانون. المرجع السابق ، ص ١٦.

(٢) نفسه.

(٣) الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة من ١٩٠٠ – ١٩٥٧، ص ٧٣، نقلا عن بول باران وبول ســـويزى. رأس المال الاحتكارى، ترجمة حسن فهمى، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٧١، ص ٢٤١ – ٢٥٠.

شكل بيانى رقم (١): نسبة البطالة من القوة العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة من ١٩٢٩:١٩٣٦.



يتبين أن معدل نسبة البطالة لنسبة القوة العاملة كانت فى ارتفاع حـــاد فـــى سنوات الكساد، فكان المعدل قبل الأزمة منخفضًا ثم ازداد بصورة حادة، ونجده بعد سنوات الأزمة بدأ هذا المعدل ينخفض بشكل تدريجى

وقد حاولت الحكومة الأمريكية معالجة أزمة البطالة، لهذا ألف الرئيس هوفر (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) لجنة لمعالجة أزمة البطالة فى ١٩٣١برئاسة الكولونيل وود[١]، وقد أوصت هذه اللجنـــة فـــى تقريرهـــا بتبنـــى المـــشروعات الاقتصادية والاجتماعية، كما أوصت بتغيير توزيع الإيرادات وزيادة القوة الشرائية فى جمهور المستهلكين، وجعل ساعات العمل ست ساعات فى اليوم وتوزيع العمل، وجعل أيام العمل فى الأسبوع خمسة لمقاومة البطالة[٢]. كما عمل الرئيس روزفلت

---

(١) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحـــدة، الـــدليل، ٧ / ٨ / ١٩٣١، الجريدة التجارية، ٢٣ / ٧ / ١٩٣١، والتاج المصرى ، ١٧ ٩ /١٩٣١.

(٢) البورصة، ٤ / ١/ ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية فى أمريكا.

الحاكم التالى للولايات المتحدة فى ١٩٣٣ على اتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكلة البطالة(١)، وأشار إلى ضرورة مراقبة الاعتمادات المصرفية مراقبة دقيقة، ومنع المضاربات كعامل مساعد لحل المشكلة(٢)، وسن بعد ذلك نظاما بزيادة أجور العمال، وتخفيض ساعات العمل بهدف تشغيل أكبر قدر ممكن من جيش العمال العاطلين(٣).

وكان عدد كبير من العمال العاطلين يتقاضون منذ سنين أجورًا مرتفعة للغاية قبل الكساد(٤)، نتيجة هبوط نفقات المعيشة بسبب شروط التبادل التجارى وميلها لصالح الدول الصناعية، وأيضا نتيجة هبوط أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية بصفة عامة(٥). وقد رأت الحكومة ورجال الأعمال بقاء الأجور كما هى على الرغم من هبوط الأسعار، وكان الهدف من ذلك هو بقاء القوة الشرائية بنفس معدلاتها(٦).

على أية حال كانت هناك اقتراحات لتخفيض الأجور، وخطر بقائها على ما هى عليه لأن الأجور تحدد بإنتاجية العمل فكلما زاد الإنتاج زادت أجور العمال، كما أن الأجور المرتفعة ليست سببًا فى الرخاء ولكنها نتيجة للرخاء، كما أكد ذلك اقتراح رئيس بنك تشيس بتخفيض الأجور حتى تتفق مع حالة الصناعة، ومع منسوب النقص العام فى أثمان السلع والمواد الأولية، وكان يرى أيضا أن تخفيض الأجور لمصلحة العامل إذ يخفف من شدة وطأة البطالة(٧).

---

(١) الدفاع الوطنى، ٤ / ٣ / ١٩٣١، البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) البورصة، ٨ / ٣ /١٩٣٣، الضائقة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) الأهرام، ٢٠ / ٨ / ١٩٣٣، عبد الرحيم شفيق. سياسة روز فيلت لإنعاش أمريكا،

(٤) التاج المصرى، ١٧ / ٩ / ١٩٣١، الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى الحرب العالمية الثانية (١٧٨٣: ١٩٤٥)،الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١، ص ٤٣٢.

(٥) جمال الدين محمد سعيد، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٦) W. Arthur Lewis ; Economic Survey (1919 -1939) ; London ; p 55.

(٧) التجارة والصناعة، مارس ١٩٣١، الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة.

وبالفعل اضطرت الحكومة لتخفيض أجور العمال فى فترة الكساد العـــالمى. فخفضت من ١٠ ٪: ٥٠ ٪، لكن هذا التخفيض كان سببًا فى قلة النقد المتداول فى الأسواق، ونتج عن ذلك أن فقدت الولايات المتحدة فـــى عـــامى ١٩٣٠ / ١٩٣١ (٧٣٥٠) مليون دولار(١)، وانخفضت الأجور مرة أخرى فى سنتى ١٩٣٢ /١٩٣٣ بنسبة ٢١,٤ ٪ ولكنها ما لبثت أن ارتفعت بصورة تدريجية فى السنوات التى تلـــت الأزمة(٢).

وبدا واضحًا من زيادة نسبة البطالة وتخفيض أجور العمال ووقـــف صـــرف العلاوات والمنح، أنها كانت سببًا فى انخفاض مستوى المعيشة فى سنوات الكـــساد، مما أدى.هذا لوجود شكل جديد للشعب الأمريكى، حيث إن أعدادا كبيرة من العاطلين اتجهت للبحث عن طرق جديدة للكسب، فبـــدأوا يعملـــون أعمـــالاً حقيـــرة كـــانوا يرفضون العمل بها من قبل مثل مسح الأحذية، والباعة المتجولين، وبيع الصحف(٣).

وعزف بعض الفلاحين عن تسويق منتجاتهم بالأسواق والعمل على بيعها عن طريق البيع بالتجول فى الشوارع، حتى زاد عدد بائعى الخضر والفاكهة بنسبة ٤٠ ٪ عنها قبل ثلاث سنوات مضت، كما بدأ الأمريكيون فى البحث عن العمل فى روسيا، فمثلا كان يوجد أكثر من١٠٠ ألف طلب للحصول على ستة آلاف وظيفة عامل ماهر فى روسيا، ولهذا فضل الناس فى الولايات المتحدة السجن على التسكع فى الشوارع، لأنهم فى السجن سيجدون مأوى ومأكلا فى ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة(٤)، وقد حاول الرئيس هوفر الحد من هذه المشكلة عندما خصص ٣,٣ مليون دولار للإنفاق على الأشغال العامة ليزداد معدل التوظيف(٥).

---

(١) المقطم، ٤ / ١٠ /١٩٣٢، أربع سنوات من الشدة والرخاء.

(٢) Compagna.A.S. National Economic Policy (1917 – 1985); Newyork; P 84

(٣) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٤) دافيد شانون. المرجع السابق، ص ٢٠ – ٢٢.

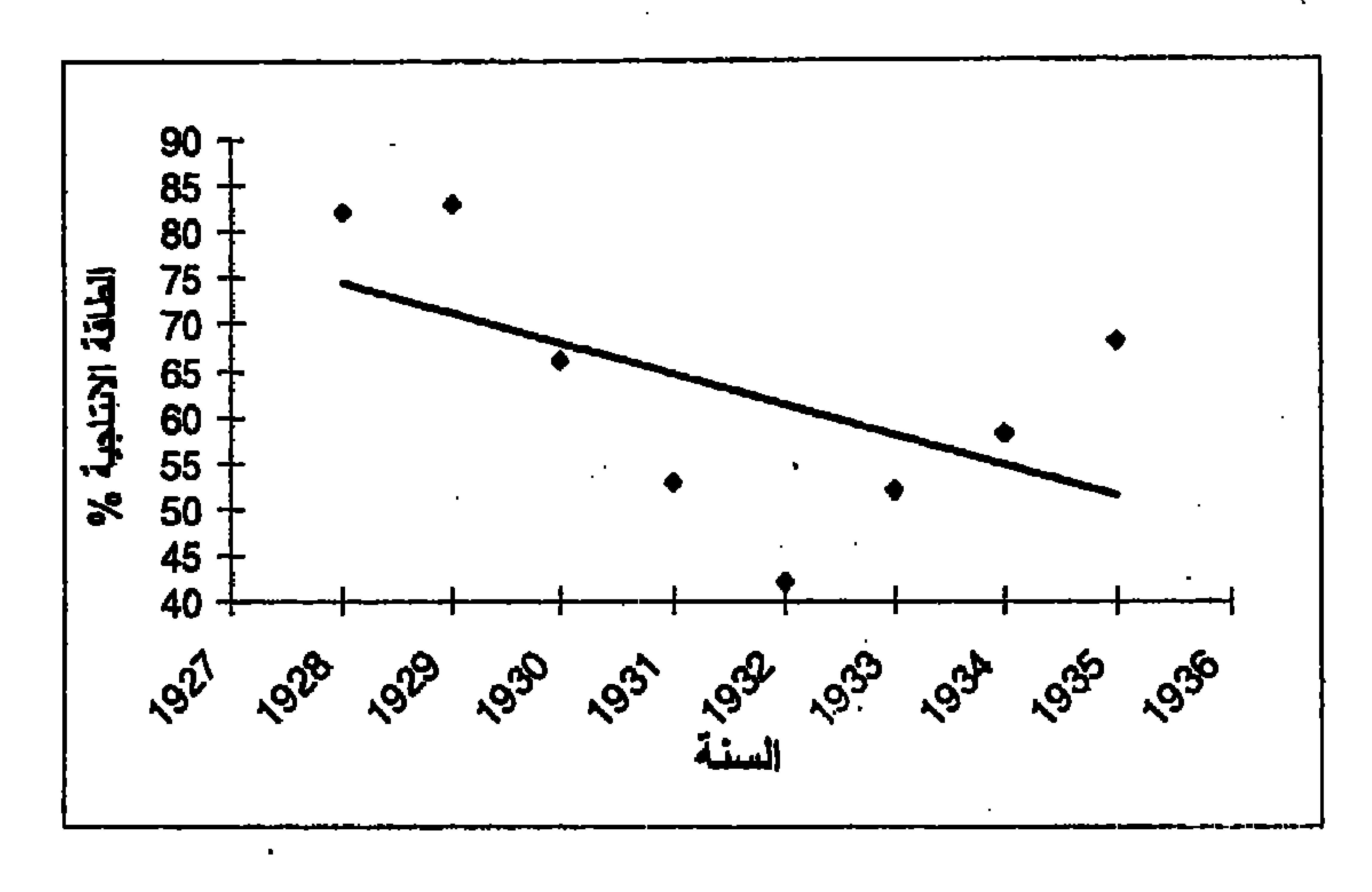
(٥) Lewis.W. A: op.cit; p 106

وكانت الطاقة الإنتاجية لأمريكا أكبر من القوة الاستهلاكية، ويرجع هذا إلـى أن جزءًا كبيرًا من الدخل القومى كان يتركز فى أيدى قلة من السكان الذين كانوا يحولونه إلى مدخرات أو يقومون بتحويله إلى استثمارات، بينما كان دخل النسبة العظمـى مـن السكان المتمثلين فى العمال والمزارعين غير كـاف ممـا أدى لانخفـاض مقـدراتهم الشرائية[١]، حيث انحدرت نسبة اسـتهلاك طاقـة الإنتـاج خـلال (١٩٢٩ و ١٩٣٠) انحدارا حادًا من (٨٣ ٪:٦٦ ٪)[٢] كما يبين الجدول والرسم البيانى التالين:

جدول رقم (٣) : نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٩٢٨	٨٢	١٩٣٢	٤٢
١٩٢٩	٨٣	١٩٣٣	٥٢
١٩٣٠	٦٦	١٩٣٤	٥٨
١٩٣١	٥٣	١٩٣٥	٦٨[٣]

شكل رقم (٢): نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية



(١) ألن نفينز وآخرون. المرجع السابق، ص ٤٧٩.

(٢) دونالد ستريفر. استغلال الطاقة والاستثمار فى الأعمال، نشرة جامعة الينوى، المجلـد ٥٧، عـدد ٥٥، مارس ١٩٦٠، ص ٦٤، عن بول باران و بول سويزى، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٣) بول باران وبول سويزى، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

ويتبين من هذا الإحصاء أن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية كان مرتفعًا قبل حدوث الانهيار الاقتصادى العالمى بدليل أنه فى عام ١٩٢٨ كانــت تمثــل نــسبة ٨٢٪، وانخفض بشكل حاد فيما بعد حتى وصل فى عام ١٩٣٢ إلى نسبة أدنى من ذلك بكثير ٤٢ ٪، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى، كما بين الرسم حالة الركود التــى وصل إليها السوق الأمريكى.

ومع حدوث هذا الركود انخفض إجمالى الإنتــاج القــومى فــى الولايــات المتحدة، وظل هذا الانخفاض لفترة طويلة بعد حدوث الركود، كما بدأ الإنتاج فــى الانخفاض من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤ عن الفترة السابقة كما يبدو مــن الجــدول التالى الذى يبين نسبة التغير بين السنة الحالية والسنة السابقة.

جدول رقم (٤): نسبة التغير فى الإنتاج الأمريكى بالنسبة لسنة ١٩٢٩

السنة	نسبة التغير	الكمية	السنة	نسبة التغير	الكمية
١٩٢٩	....	٢٠٣,٦	١٩٣٢	-١٤,٨ ٪	١٤٤,٢
١٩٣٠	-٩,٩ ٪	١٨٣,٥	١٩٣٣	-١,٩ ٪	١٤١,٥
١٩٣١	-٧,٧ ٪	١٦٩,٣	١٩٣٤	٩,٠ ٪	١٥٤,٣(١)

ونستنتج من نسبة التغير فى الإنتاج من سنة لأخرى أنها بدأت تقــل بــشكل كبير ومن خلال هذه النسبة نستطيع أن نتوصل إلى أن نسبة التغير فــى إجمــالى فترة الركود وصلت إلى (-٢٤,٢ ٪) وهذه النسبة توضح أن الإنتاج فى الولايــات المتحدة انحدر انحدارا كبير جدا فى هذه الفترة.

وانعكس هذا الركود على النشاط الصناعى فى الولايات المتحدة الأمريكيــة وشهدت الفترة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٩ أعلى مستوى للاستثمار حتى سقط مع الأزمة الاقتصادية بسبب قلة الأرباح التى تحفز الاستثمار، كمــا كانــت قلــة

---

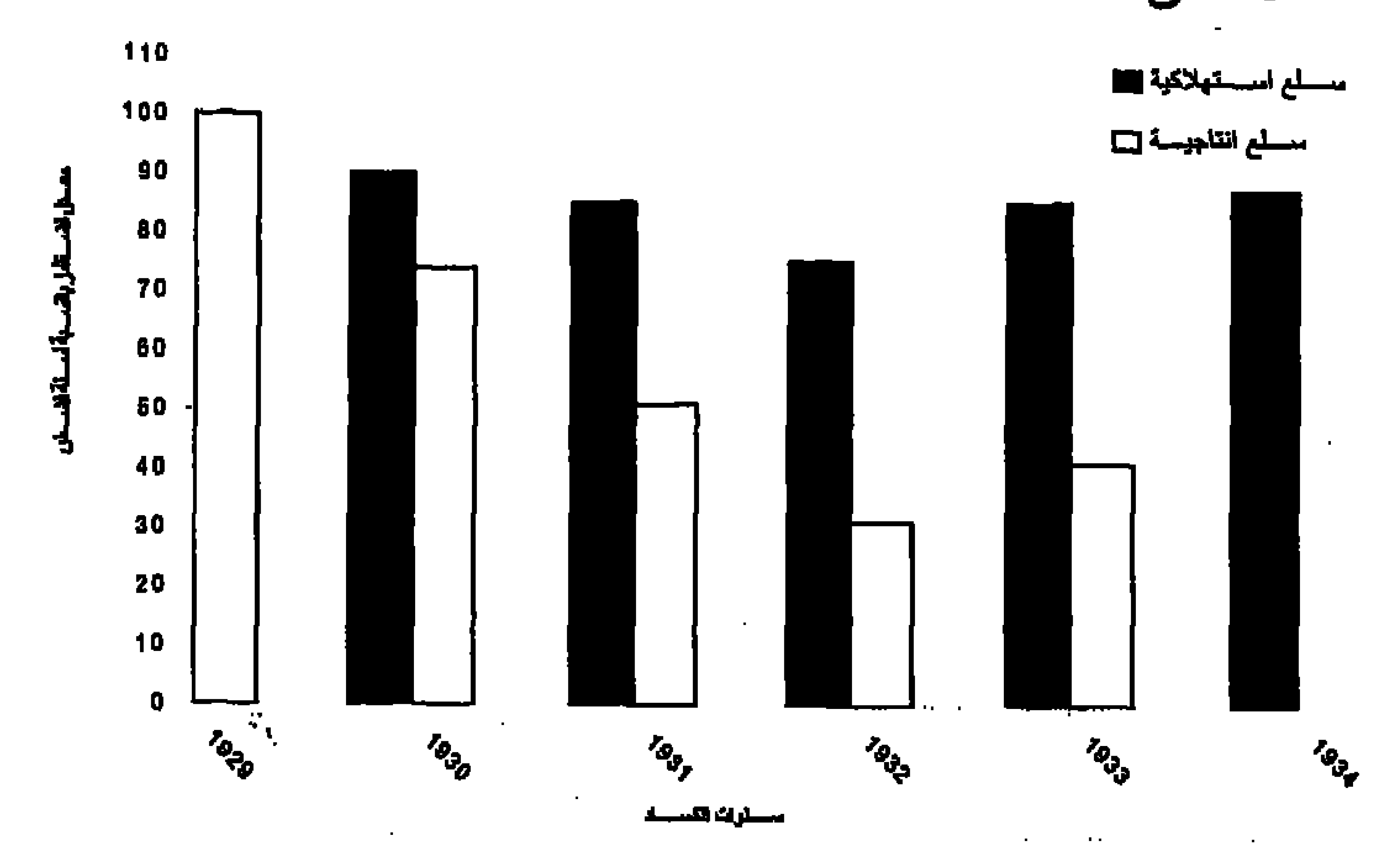
(١) U.S.Department Of Commerce ; Bureau Of The Census ;Long– Term Economic Growth 1890 – 1965 (Washingtion Dc: Gpo ; 1966) sit from Campagna.A.S: .op ; cit ; . p 82

الأرباح سببًا من أسباب هبوط الأسعار لأقل من تكلفتهـــا، وكـــان نـــاتج صـــافى الاستثمار فى سنة ١٩٣١ بالسالب وهذا يوضح ما وصل له الاستثمار فـــى فتــرة الكساد، وقد أثر أيضا كساد رأس المال الأمريكى على أسعار سنة ١٩٣٢ فجعلهـــا تنخفض عن أسعار سنة ١٩٢٩ (٥,٨ بليون دولار) ولم تعد بشكل إيجـــابى حتـــى سنة ١٩٣٦، ويوضح الجدول المستوى الذى وصلت إليه السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية من الانخفاض على أساس أن سنة الأساس = ١٠٠.

جدول رقم (٥): مستوى الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الكـــساد بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
السلع الاستهلاكية	١٠٠	٩٠	٨٥	٧٥	٨٥	٨٧
السلع الاستثمارية	١٠٠	٧٤	٥١	٣١	٤١	٥٠(١)

شكل رقم (٣): مستوى الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الكـــساد بالنسبة لسنة الأساس١٩٢٩ =١٠٠



(١) Lewis.W.A، OP;Cit;P54;P106

بدا تأثير الركود فى النشاط الزراعى حيث بدأت الأزمة نذرها قبل حدوثها، فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و١٩٢٨ كانت أعباء المزارع تتزايد بسبب الازدهار الصناعى والتقدم الاجتماعى، وبسبب هبوط قيمة الإنتاج الزراعى خلال العشرينيات، لذلك اتجه المزارعون إلى عقد القروض من البنوك لأن دخلهم لا يفى باحتياجاتهم[١]، ونتيجة الجفاف الشديد الذى أصاب الوسط الغربى للولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٢٨ لم يستطع المزارعون دفع فوائد الديون لأنه تسبب فى رداءة المحصول[٢]، مما أدى إلى قيام بعض الفلاحين بأعمال شغب وعنف وهاجموا بعض الحوانيت لمقاومة الجوع، وأدى أيضا إلى حدوث صراع هائل بين نواب الأقاليم الصناعية والزراعية حول أحقية العمال العاطلين أو الزراع الجياع للإعانة[٣].

نتج عن الأزمة فى الولايات المتحدة هجرة بعض الفلاحين المفلسين من القرى إلى المدن بحثا عن الأعمال الصناعية، فى حين أن عددًا كبيرًا من سكان المدن عاد إلى الريف للبحث عن الرزق، كما تبين أن عددًا من ملاك الأراضى تحولوا إلى مستأجرين بعد أن قاموا برهن ما يملكون لشركات التأمين، ولم يستطيعوا أن يسددوا هذا الدين، فاستولت على ممتلكاتهم إلى جانب أن هؤلاء الفلاحين قاموا بشراء آلات زراعية لمزارعهم ولم يستطيعوا أن يسددوا ثمنها بالكامل، وكان هناك أكثر من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من السكان يعملون بالزراعة[٤].

وكان أكبر دليل على تأثير الأزمة فى الشعب الأمريكى هو أن أحد المخازن الكبرى فى إحدى مدن ولاية نيويورك كانت تقايض الثياب بالبطاطس كمحاولة لحل تلك الأزمة [٥]. أما مدينة "كورن بيلت"، ففقدت فى سنتي ١٩٣١/١٩٣٢حوالى ٢٥ ٪

---

(١) عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين. المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) بيررونوفان. المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) الدليل، ٧ / ٨ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) Lewis.W.A; OP; Cit; P 106. 109.

(٥) المقطم، ٢١ / ١٢ / ١٩٣٣،المقايضة لحل أزمة الكساد.

من الأراضى المرهونة بها، وحدث أكثر من ذلك فى المدن الأخرى بسبب الأزمة[1]، وتراجعت أسعار المحاصيل الزراعية، مثل محصول القمح والذرة والشوفان والقطن والصوف والأغنام والخنازير، وبالمثل فى أسعار المواد الخام فى العالم بصفة عامة وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة[2]، وأدى هذا الهبوط وكثرة الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى عدم قدرتهم على دفع ديونهم أو رد قروضهم[3].

وقد حاولت الحكومة الأمريكية معالجة الانهيار الذى حدث وخاصة فى سوق القطن، وذلك لأن معظم ولايات الجنوب كانت تعتمد عليه، وكانت زراعته فى ظل هذه الظروف تعود عليهم بالخسارة، لذلك قامت الحكومة بتضييق زمام زراعة القطن حتى لا يهبط سعره أكثر مما هو عليه، وقدمت الحكومة حلاً آخر لهذه المشكلة ثم تدخلت فى سوق القطن بشراء محصول العام التالى للحد من هبوط سعره[4].

وانخفضت الصادرات الأمريكية وخاصة من محصول القطن، ثم ما لبثت أن بدأت تتحسن، فقد تضاعفت صادرات القطن الأمريكى إلى اليابان فى شهر ديسمبر ١٩٣١ مرتين ونصف، لهذا أصبحت اليابان من أهم زبائن أمريكا، كما اشترت الصين كمية أكبر من المعتاد، وبلغ ما صدر إلى اليابان والصين فى نهاية نفس العام حوالى ٧١٨ ألف بالة، وهو ما يعادل ٤٠ ٪ من القطن الأمريكى المصدر[5]، ثم بدأت أسعار القطن الأمريكى فى السوق اليابانية تتحسن، حيث بلغ الوارد من القطن الأمريكى لليابان فى شهر ديسمبر ١٩٣١ حوالى ٢٥٢ ألف بالة

---

(١) دافيد شانون، المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.

(٢) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١.

(٣) الأهرام، ١١ / ٣ / ١٩٣٣، الأزمة المالية فى أمريكا: تاريخها وتطورها.

(٤) المقطم، ١٦ / ١٠ / ١٩٣١، سياسة أمريكا القطنية ونتائجها.

(٥) الجريدة التجارية، ٢٦ / ١٠ / ١٩٣٢، الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية، رقم (١).

فى مقابل ٩٦ ألف بالة من نفس الشهر فى العام السابق[1]. وتبع هذا انهيار أسعار كل المبيعات العالمية حيث انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلــى دول العالم التى هبطت فيها أسعار المبيعات الكلية بين عــامى ١٩٢٩ – ١٩٣٠ بنــسبة ١٦٪ (نقصت أسعار المنتجات الزراعية بنــسبة ١٩٪، والأغذيــة بنــسبة ١٧ ٪، وباقى السلع بنسبة ١٢٪)[2].

وتلا ذلك فى عام ١٩٣١ هبوط أسعار الجملة فى الولايات المتحــدة الــذى بدوره انعكس على أسعار التجزئة لكل المنتجات باستثناء المنتجات الغذائيــة منهــا التى ارتفعت بمعدل من ١٥٪ إلى ٢٠٪[3].

أما الميزان التجارى لأمريكا فقد زادت المصروفات فيه علــى الإيــرادات، كما يعد هذا الخلل سببًا من أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية.

جدول رقم (٦): إيرادات ومصروفات الولايات المتحدة الأمريكية من١٩٢٧: 1933 بالمليون دولار.

السنة	الإيرادات العمومية	المصروفات العمومية
١٩٢٩	٤٠٣٣,٢٥٠	٣٨٤٨,٤٦٣
١٩٣٠	٤١٧٧,٩٤٢	٣٩٩٤,١٥٢
١٩٣١	٣٣١٧,٢٣٣	٤٢١٩,٩٥٠
١٩٣٢	٢٣٥٩,٤٧٠	٤٤٨٢,١٥٣
١٩٣٣	٢٦٩٥,٩٦١	٤١١٢,٩١١ [4]

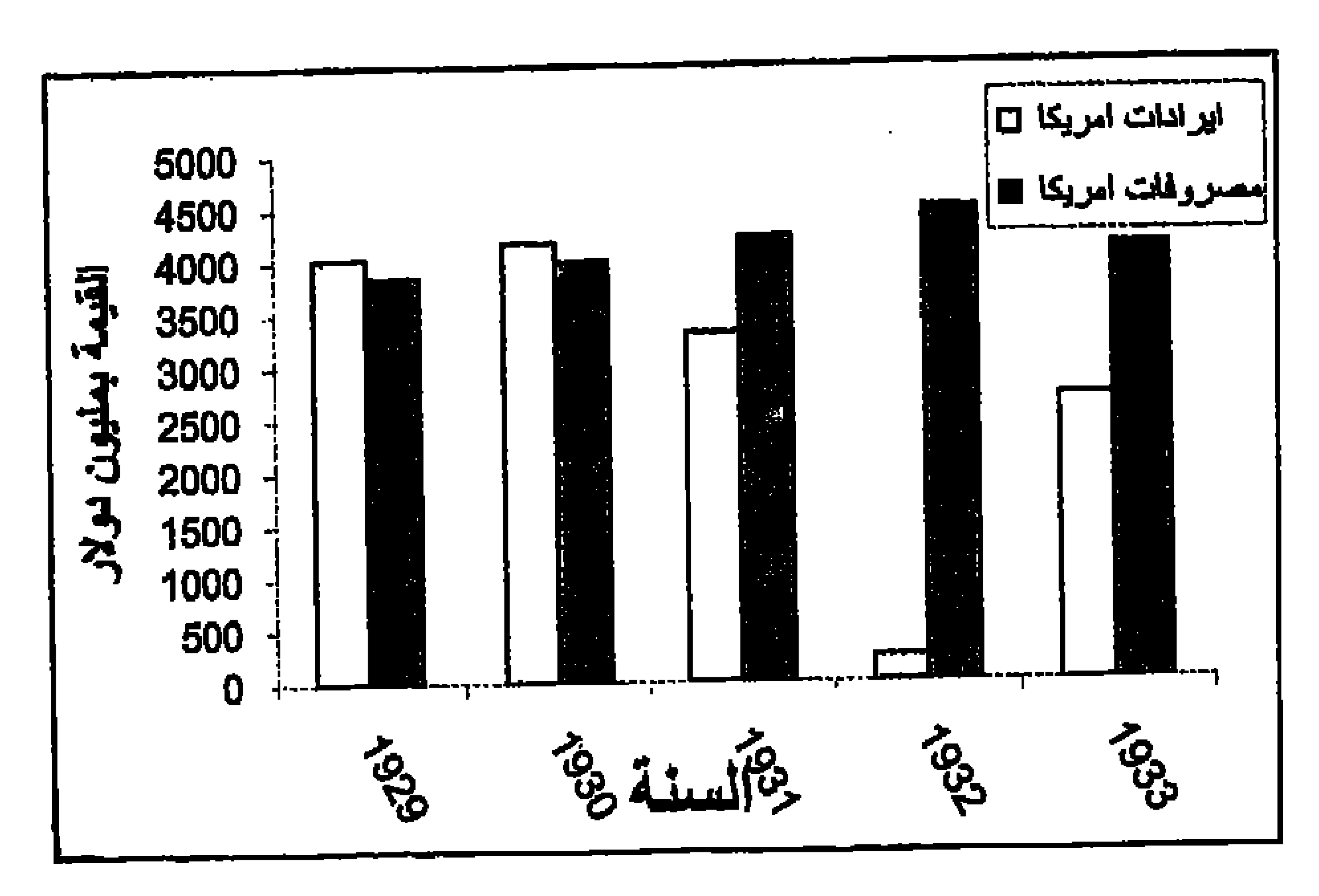
(١) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١٠/٢٧، الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية، رقم (٢).

(٢) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١.

(٣) Survey Of National Affairs (1929 – 1933) ; Part 1/1931 ; The Worled Crisis ;P201

(٤) المقطم، ١٩٣٣/٣/٩، من أسباب أزمة البنوك فى أمريكا.

شكل رقم (٤): إيرادات ومصروفات الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٢٩: ١٩٣٣



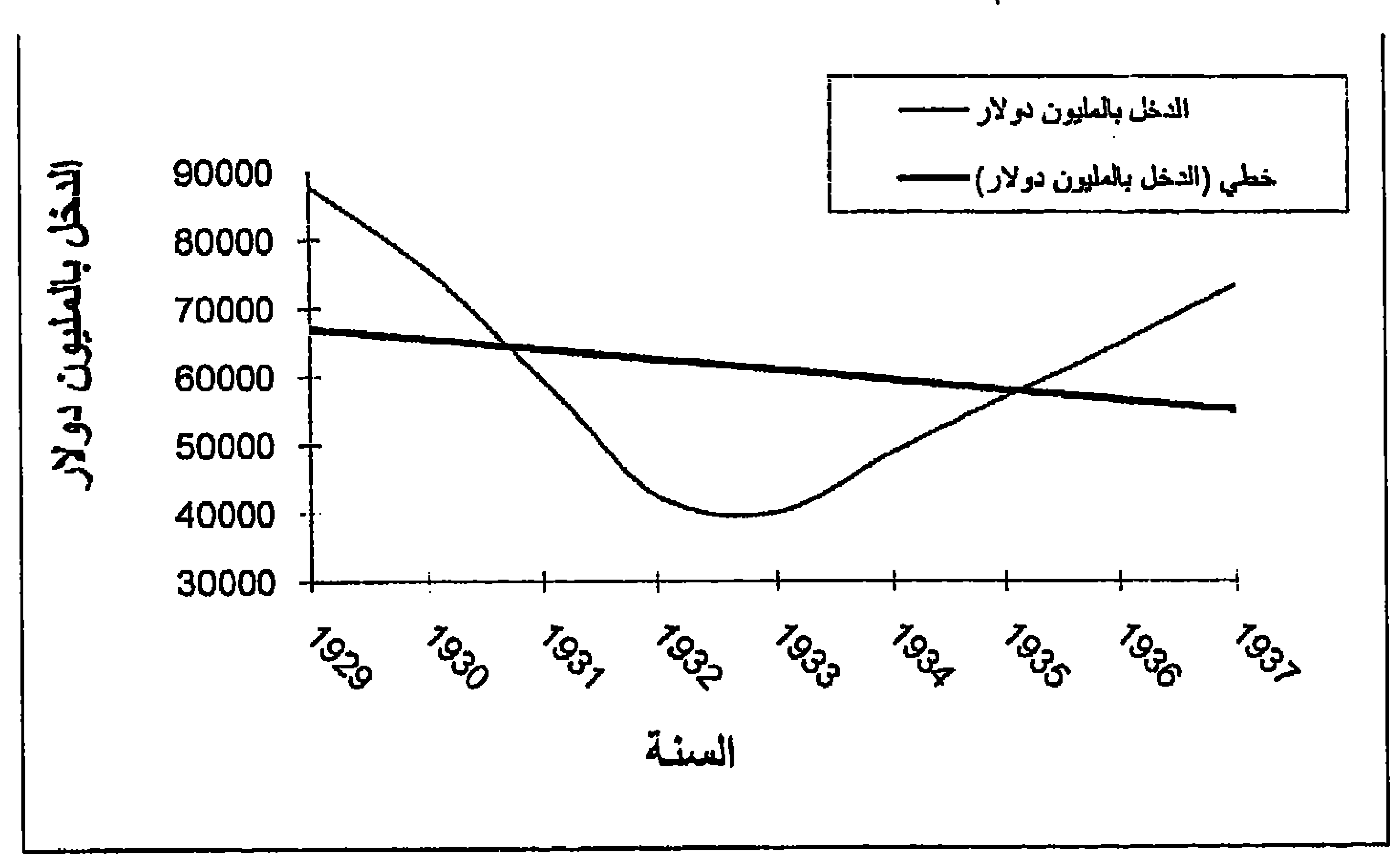
ويبدو من هذه الإحصائية أن الإيرادات لسنة ١٩٢٩/١٩٣٠ كانت أعلى من المصروفات فإذا كانت الإيرادات لسنة ١٩٢٩/١٩٣٠ تساوى ٨٢١,١١٩٢ والمصروفات تساوى ٧٨,٢٦١٥ مليون دولار فإن مقدار الزيادة عن هذه السنوات يساوى ٣٦,٨٥٧٧، أما السنوات من ١٩٣١: ١٩٣٣ فقد حدث بها عجز فى الميزان التجارى إذ زادت المصروفات على الإيرادات فإن مقدار الإيرادات لهذه السنوات كان يساوى ٨٣٧,٢٦٦٤ والمصروفات تساوى ١٢٨,١٥٠١٤ مليون دولار، فكانت نسبة العجز تساوى ٤٤٤,٢٣٥ مليون دولار وهذه النسبة توضح مدى تأثير الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

بدا تأثير الأزمة بشكل واضح فى الدخل القومى لأمريكا فقد بـدأ الـدخل القومى يتقلص بدءًا من سنوات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣، ثم بعد سنة ١٩٣٣ بدأ يزداد بشكل تدريجى ولم يصل إلى معدله الذى كان عليه فى سنة ١٩٣٠ إلا فـى سـنة ١٩٣٧ وهذا واضح من الجدول والرسم التالى.

جدول رقم (٧): الدخل القومي لأمريكا من ١٩٢٩: ١٩٣٧ بملايين الدولارات

السنة	الدخل القومي لأمريكا	السنة	الدخل القومي لأمريكا
١٩٢٩	٨٧٨١٤	١٩٣٤	٤٨٩٥٩
١٩٣٠	٧٥٧٢٩	١٩٣٥	٥٧٠٥٧
١٩٣١	٥٩٧٠٨	١٩٣٦	٦٤٩١١
١٩٣٢	٤٢٥٤٦	١٩٣٧	٧٣٦١٨
١٩٣٣	٤٠١٥٩		(١)

شكل رقم (٥): الدخل القومى لأمريكا مـن ١٩٢٩ إلـى ١٩٣٧ بملايـين الدولارات والاتجاه العام له.



(١) ملحق المؤشرات الاقتصادية لعام ١٩٦٢، واشنطن ١٩٦٦٢، عن بول باران و بول سويزى، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

رابعًا: انتشار الأزمة عالميا

بدأت الأزمة في الانتقال من موطنها الأصلي "الولايات المتحدة الأمريكية" والتسرب إلى باقي دول العالم، و خاصة الدول الأوربية لتخرج من النطاق المحلي، وتكتسب الصبغة العالمية.

وبرصد اتجاهات الأزمة الأمريكية نجدها قد امتدت إلى كل دول أوربا الوسطى والغربية، بسبب ضخامة رءوس الأموال التي استثمرت في ألمانيا وإنجلترا، [1] وظهر التأثير بداية في النمسا لضعف اقتصادها [2]. ولذلك أقدمت حكومتها على عقد اتفاق مع ألمانيا لإنشاء "إتحاد جمركي مشترك " بينهما لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، وقوبل هذا المشروع بالرفض من قبل دول الحلفاء، فترتب على ذلك حدوث أزمة النظام المصرفي في سنة ١٩٣١عرفت بأزمة النظام النقدي في النمسا وقد أفلس خلالها أكبر بنوكها، [3] ولأسباب عدة انتقلت الأزمة إلى ألمانيا وبصورة حادة، ويعود هذا إلى كونها أكبر الدول المدينة في العالم،[4] ولأنها خرجت من الحرب العالمية الأولى بعد ما تكبدت من خسائر في الأرواح والأموال، وكان يثقل كاهلها التعويضات وديون الحرب، بذلك حدث العجز في ميزانيتها[5] .

كما أن ارتباط البنك النمساوي بالبنوك الألمانية جعل الأموال الأجنبية الموظفة في ألمانيا تغادرها بكميات كبيرة حتى غادرها في خلال ثلاثة أسابيع أكثر من مليار مارك، مما اضطر بنك ألمانيا المركزي لرفع سعر الخصم[*]، ولم يكن

(١) بيررونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٠٩.

(٢) نفسه، ص ٣٠٣.

(٣) العشري حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٤) كارل.ا.ه، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٥) الجريدة التجارية، ٢٩ / ٦ / ١٩٣١، ناحية من نواحي الأزمة العالمية.

(*) يتغير سعر الخصم تبعًا لضرورة المحافظة على الرصيد الذهبي، أنه عند تقديم الكمبيالات إلى البنك لخصمها يرفع سعر الفائدة التي يتقاضاها عن الخصم إذا كان هناك خطر يهدد الرصيد المعدني.

هذا الإجراء كافيًا لوضع حد لخروج رءوس الأموال الأجنبية فاستنفد البنك رصيده من النقد الأجنبى، وعجز عن تقديم المعونة إلى باقى البنوك التجارية فأفلس عدد كبير منها [١]، وحرم بنك الرايخ Reich's Bank من مساعدة الاعتمادات الأجنبية، فاضطر لاستخدام قطعه الخارجى لدفع قيمة المشتريات التى استوردها الألمان من الخارج وهنا ازدادت خطورة الأزمة ولم يعد باستطاعة مصرف الرايخ أن يدعم المصارف الأخرى وخاصة مشتادتر بنك[٢]، الذى توقف عن الدفع فأحدث أزمة شديدة على أثرها توقف عن العمل [٣]، وأغلق أكبر البنوك التجارية أبوابه فى يوليو ١٩٣١[٤]، كما أغلق البنك الشرقى الألمانى أيضا فروعه فى مصر بالرغم من أن مركزه المالى كان أفضل من البنوك الأخرى وهذا بسبب أنه كان ينتظر المبالغ التى وعده بها المركز الرئيسى[٥]، كما أمرت الحكومة الألمانية بإغلاق جميع المصارف لمدة يومين، وعندما عادت للعمل تلقت أمرًا بألا تقوم خلال ثلاثة أسابيع إلا بتأدية المدفوعات الضرورية حتى تسمح للصناعيين أن يدفعوا أجور عمالهم هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تضع جميع عمليات القطع تحت رقابتها[٦]. كما تأثرت أسعار السلع الألمانية حيث بدأت اسعارها تنخفض بشكل كبير من سنة لأخرى بالقياس بسنة الأساس ١٩٢٩ التى تساوى ١٠٠، ثم بدأت ترتفع الأسعار بعد ذلك، فأصبحت الزيادة فى سنة ١٩٣٣ التى كانت تساوى ٦٨٪ من سنة الأساس، وارتفعت فى سنة ١٩٣٤ إلى ٧١,٧٪، وفى سنة ١٩٣٥ إلى ٧٤,٢٪[٧] كما يبين الجدول والرسم التاليين.

---

(١) محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٢) بيررونوفان. تاريخ القرن العشرين ، ص ٣٠٢.

(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٧ / ١٩٣١، الأزمة فى ألمانيا.

(٤) Lewis.W.A ; OP ;Cit ;P 66

(٥) الجريدة التجارية، ٢٠ / ٧ /١٩٣١، البنك الشرقى الألمانى.

(٦) بيررنوفان، المرجع السابق، ص ٣٠٢.

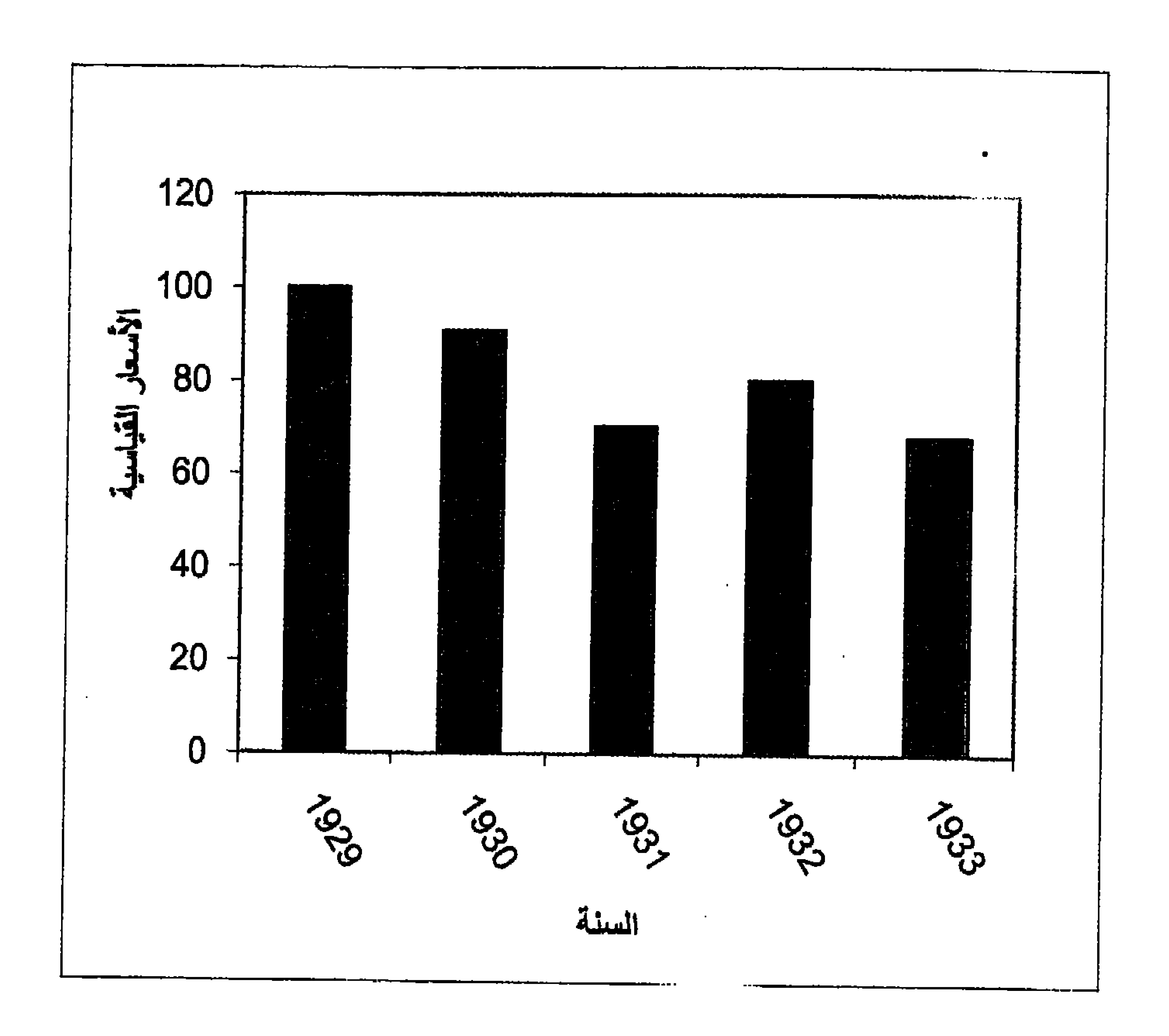
(٧) Clough and Col، Economic History of Euope

نقلا عن: يونس أحمد البطريق، المرجع السابق، ص ١٨٥.

جدول رقم (٨): الأسعار القياسية فى ألمانيا بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩=١٠٠.

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الأسعار	١٠٠	٩٠,٨	٧٠,٣	٨٠,٣	٦٨ (1)

شكل رقم(٦): الأسعار القياسية فى ألمانيا بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩=١٠٠.



(١) Survey Of National Affairs، op،cit ; p 202

كما حدث هبوط عام فى الإنتاج الصناعى يوازى٢٠ ٪ من الإنتاج، وفى الإنتاج الزراعى حوالي١٢٪، وفى الخامات الصناعية والنصف مصنعة ما يوازى ١٦٪، وفى المنتجات التامة الصنع حوالي ٩٪ كما قل الاحتياطى العام بنسبة ٩٪[١] .

وهبطت الصادرات والواردات الألمانية هبوطًا كبيرًا، فهبطت الصادرات الألمانية في١٩٢٩ من٦٣٠ مليون مارك إلى ٢٨٠ مليون مارك فى سنة ١٩٣٢، والواردات هبطت فى ١٩٢٩ من ٦٧٠ إلي٢٣٠ مليون مارك فى ١٩٣٢ أى هبطت بنسبة ٦٥ ٪[٢].

وارتفعت نسبة البطالة ارتفاعًا كبيرًا فى ألمانيا خلال الأزمة،[٣] حتى تعدت نسبة المتعطلين فى أزمة ١٩٢٩ أعداد النسبة قبيل الحرب العالمية الأولى[٤]، فكانت أعداد البطالة فى ١٩٢٨ حوالى (١,٢٠٨) مليون نسمة، وفى ١٩٢٩ حوالى (٢,٠٩١) مليون نسمة، وفى ١٩٣٠ حوالى (٢,٣٤٧) مليون نسمة[٥]، أضف إلى ذلك أن أربعة أخماس الألمان لا يملكون شيئًا من رأس المال، وأن حوالى عشرة ملايين من خريجى الجامعات مرغمون على العيش بدخل شهرى متوسطه مائه مارك ألمانى أى ما يعادل خمسة جنيهات مصرية[٦] .

حاولت دول العالم مساعدة المانيا للخروج من هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، وذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية مثل "المؤتمر الدولى لسنة ١٩٣١ " الذى عمل على تلافى الحالة السيئة التى وصلت إليها ألمانيا، بهدف عدم تسرب الأزمة المالية لباقى الدول الأوربية[٧]، وعقد مؤتمر آخر فى يونيو

---

(١) Survey Of National Affairs، op،cit ; p 202
(٢) محمد راشد البراوى، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٣.
(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.
(٤) فريتز استرنبرج، الأزمة القادمة، ترجمة جمال البنا، مجموعة اخترنا لك، عدد ١٥٦، الدار القومية للطباعة والنشر.ب.ت، ص ٢٦.
(٥) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠.
(٦) بيتى بارزيان، أغسطس ١٩٣٠، عن التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.
(٧) التجارة و الصناعة، أغسطس ١٩٣١، المؤتمر الدولى والأزمة العالمية.

١٩٣٢ بمدينة لوزان للنظر فى مستقبل التعويضات، وفى ختام هذا المؤتمر أبـــدت الدول الأوربية الموافقة على إلغاء معظم التعويضات الألمانيـــة وديـــون الحـــرب، بشرط أن توافق الولايات المتحدة على ترك ادعاءاتهـــا الخاصــــة "التعويـــضات"، فرفضت الولايات المتحدة التنازل، وبعد فترة من الوقت توقفت معظم بلدان العـــالم عن دفع التعويضات فى نهاية سنة ١٩٣٣، لكن ظلت فنلندا هى البلد الوحيدة التـــى تقوم بالدفع، وقد أوصى المؤتمر بعقد مؤتمر آخر فى لندن فى ١٩٣٣، ولكن هـــذا المؤتمر فشل أيضًا فى تحقيق أهدافه التى كانت ترمى لإنعاش الاقتصاد العالمى[١].

كان الإطار الذى تقدمت به أمريكا لمساعدة ألمانيا مشروعًا لتسوية الـــديون "مشروع هوفر"[٢]، بضرورة تأجيل دفع الديون لمدة سنة، وقوبل بالرضا من جميع الدول لأنه سيحول دون وقوع كارثة، باستثناء الحكومة الفرنسية التى رفضت هذا الاقتراح، لأنه لا يواكب مصالحها[٣]، أما الحكومة المصرية فقد قابلت هذا الاقتراح بالموافقة، على أن توقف جزءًا من التعويضات الألمانية طبقـــا لمـــشروع هـــوفر لرغبتها فى الاشتراك فى التعاون الدولى نحو السلام والاستقرار الاقتـــصادى[٤]، وعندما حاول الرئيس هوفر مساعدة ألمانيا مرة ثانية، ولم يستطع هذه المـــرة لأن البنوك الخاصة فى أمريكا التى لا غنى عن مساعدتها تلكأت فـــى إجابـــة طلـــب الرئيس هوفر فى مساعدة ألمانيا[٥]، وكانت محاولات الرئيس الأمريكى لمـــساعدة ألمانيا مرجعها خشيته من فقدان بلاده لديونها لدى بلاد الرايخ والتى تقدر بحوالى ٦٥٠ مليون دولار إذ أفلست ألمانيا، علاوة على أن إفلاسها سيجر فى ذيوله إفلاس معظم بلدان أوربا الوسطى[٦].

---

(١) Lewis.W.A; OP; Cit; P 67.

(٢) Ibid; P p 65، 66.

(٣) التاج المصرى، ٢٤ / ٨ / ١٩٣١، حول مشروع مستر هوفر، التجارة والصناعة. يونيو ١٩٣١.

(٤) F. R. U. Department of Stats Washingtion; Egypt ; volume 1 ;1931; p 202

(٥) المقطم، ١٤ / ٧ / ١٩٣١.

(٦) نفسه، ٤ / ٨ / ١٩٣١.

ثم انتقلت الأزمة إلى فرنسا فى أواخر ١٩٣١، وبدا التأثير فى فرنسا بحدوث هزة مالية عنيفة فى البنك الوطنى للائتمان الفرنسى الذى أصبح مهددًا بالإفلاس فى نهاية سبتمبر ١٩٣١، وحدثت هذه الهزة بسبب محاولة هذا البنك تقديم الدعم لبنك إنجلترا(١) ، كما حدث انخفاض وهبوط فى الإنتاج الصناعى، وجاء الهبوط سريعا فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٢٣ = ١٠٠، فكان الإنتاج فى ١٩٢٩ = ١٣٨٪، و فى ١٩٣٢ = ١٠٠٪، وهذا يعنى أن الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ قل الإنتاج بنسبة ٣٨ ٪،(٢) وعلى الرغم من هذا الهبوط الذى عم الإنتاج الصناعى إلا أن الإنتاج الزراعى فى فرنسا شهد ارتفاعًا بنسبة ١٣ ٪ وذلك بسبب الحماية الزراعية المفروضة على الإنتاج الزراعى(٣).

وظهر جليا عجز الميزان التجارى الفرنسى حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية فى سنة ١٩٢٩ (١٠٨) مليارات فرنك مقسمة بين ٥٨ مليارًا عن الواردات و ٥٠ مليار فرنك عن الصادرات، وقدر العجز بين الرقمين بحوالى ٨ مليار فرنك(٤).

وبرز تأثير الأزمة فى نسبة البطالة حيث زادت زيادة كبيرة فبعد أن كان عدد البطالة ٢٠ ألفًا فى ١٩٣٠ أصبح ١٦٠ ألفًا فى ١٩٣١، وتنبهت الحكومة الفرنسية لهذا الوضع، وحاولت معالجته فأجازت عقد القروض والسلف الداخلية(٥)، كما أعادت النظر فى مشروع مسيو تارديو "Andre Tardieu"(*) الذى اقترح اعتماد

(١) جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة، ص ١٦٦.

(٢) بير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٣) Survey Of National Affairs :op; cit ; p 201.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩ / ١ / ١٩٣١، الميزان التجارى الفرنسى العجز فيه وأسبابه.

(٥) الدليل، ٥ / ٣ / ١٩٣٢، الإفلاس والبطالة فى العالم.

(*) رئيس وزراء فرنسا فى هذه الفترة.

ثلاثة مليارات فرنك لإنعاش الصناعة والزراعة، ووجوب تنفيذه فى أقرب وقت ممكن دون المساس بالمال الاحتياطى[1].

وفى سنة ١٩٣٢ بدأت بوادر انتعاش فى الحالة الاقتصادية فى العالم، فمثلا بدأت تجارة المنسوجات فى شمال فرنسا فى الازدهار لأول مرة منذ أن بدأت الأزمة بها، كما قلت أعداد العاطلين عن العمل عما سبق، وتحسنت أحوال الصناعات الأخرى[2].

ولم تلبث الأزمة الألمانية أن اجتاحت آثارها رومانيا والمجر نظرا لارتباطهما بالاقتصاد الألمانى وامتدت الأزمة بشكل سريع إلى البنوك البريطانية التى وظفت رءوس أموال ضخمة فى ألمانيا، فكان من الطبيعى أن تتحمل هذه الأموال عواقب الأزمة الألمانية، الأمر الذى أدى بدوره إلى هجرة الأموال البريطانية وهجرة الذهب من بريطانيا وعندما شاهد مصرف بريطانيا خروج الذهب حاول أن يقاوم ذلك برفع سعر الخصم، وبالرغم من هذا قررت الحكومة البريطانية التخلى عن الغطاء الذهبى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣١، ونتج عن ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترلينى، تبع بريطانيا أكثر من عشرين دولة فى التخلى عن الغطاء الذهبي[3] مثل الدنمارك وفنلندا والنرويج واستراليا وكندا والهند واليابان واليونان ومصر...... الخ، ويقول الماليون " إن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب مساو لفرضها رسوما جمركية قدرها ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ لإعانة المنتج البريطانى على شرط أن لا تزيد نفقات المعيشة" [4].

تعود أسباب الأزمة المالية فى بريطانيا لأكثر من سبب، منها ارتفاع الضرائب، فكان المستثمر يدفع الضرائب فى غضون الحرب العظمى عن طيب

---

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) المقطم، ٥ / ١٠ /١٩٣٢، تحسن الحالة الاقتصادية فى العالم.

(٣) بير رنوفان، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٠٤.

(٤) المقطم، ١٧ /١٠ /١٩٣١، حيرة أمريكا الاقتصادية تأثير خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب.

خاطر، أما فى ظل الأزمة فهو كثير التململ من ثقلها، فنتج عن ذلك انتقال جــزء كبير من رءوس الأموال إلى الخارج، ولذلك لم تعد الثقة المالية إلى البلاد[1] .

بجانب عدم توافر التوازن الاقتصادى والكساد المالى فى العــالم الخــارجى وأيضا القروض القصيرة الأجل التى أقرضوها لألمانيا، والتى تحولت مع الوقــت إلى قروض طويلة الأجل لأن الألمان عجزوا عن دفع ديونهم فى المواعيد المحددة لهم؛ حيث كان الماليون فى بريطانيا يقترضون من فرنــسا والولايــات المتحــدة الأمريكية بفائدة قدرها ٢ ٪ أما الألمان فكانوا يقرضونها بفائدة قــدرها ٨ ٪ فنــتج عن ذلك حالة قلق فى البنوك البريطانية اضطرت لــسحب اعتماداتهــا الخارجيــة وعجزت البنوك عن دفع الديون المطلوبة منها[2] .

وكانت توجد أسباب أخرى مثل الهبوط الفاحش فى أســعار أســهم ســندات الشركات الصناعية، والسكك الحديدية، مع وجود نقص كبير فى تجارة الصادرات البريطانية[3]، وأيضا حدوث انخفاض شديد فى أثمان السلع عن الحد الأدنى لهــا، وضعف إنتاج المعادن مثل الحديد والصلب وضعف الإنتاج البريطانى بصفة عامة، وذلك بسبب انخفاض نسبة المستورد من المواد الأولية وهبــوط أســعار المــواد الخام[4].

كما هبط متوسط المؤشر الشهرى لأسعار كل المبيعات فى بريطانيا العظمى بنسبة ١٨ ٪، واختلف سقوط الأسعار من منتج إلى آخر، وهبطت أسعار الأطعمة المباعة بنسبة ١٦ ٪ فى السنة، والمنتجات الصناعية بنسبة ١٩ ٪، كمــا هبطــت أسعار التجزئة بالنسبة لأسعار الجملة، وانخفض مستوى المعيــشة فــى بريطانيــا بنسبة ١٢ ٪، وانخفضت أسعار الواردات البريطانية عــن الــصادرات وخاصــة

---

(١) التجارة والصناعة، أكتوبر ١٩٣١، أسرار الأزمة المالية بإنجلترا.

(٢) بريد الصباح، ٤ / ٤ / ١٩٣٢، لورد بيفربروك، كيف نشأت أزمة بريطانيا.

(٣) المقطم، ١٧ /١٠ /١٩٣١، حيرة أمريكا الاقتصادية تأثير خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب.

(٤) الفلاح المصرى، ٢٧ / ٢ / ١٩٣١، حسين محمد، تقرير القنصلية الملكية فى لندن.

الواردات التي تلعب فيها المواد الغذائية الدور الأكبر[1] ، ويعنى هـذا الهبـوط أن الزارع وصاحب المنجم وغيرهما ممن ينتجون المواد الأولية مضطرون إلى بيـع مقادير كبيرة من منتجاتهم بأقل الأثمان ليتسنى لهم دفع ديونهم، وتسبب هذا فى قلة ما لديهم من الأموال المخصصة لدفع الأجور وشراء ما يحتاجون إليه من البضائع اللازمة للصناعات وخاصة إذا لاحظنا ارتفاع أسعار البضائع المصنوعة، وبـذلك اتسع نطاق الأزمة[2] .

بالإضافة إلى كثرة عدد العاطلين عن قوة العمل كثرة لم يسبق لها مثيل،[3] حيث بلغ عدد العاطلين فى ١٩٢٩ (١,١١) مليون نسمة والذين ازدادوا فى سنة ١٩٣٠ فوق ٢ مليون نسمة [4] .

وقد حدث اضطراب فى المناجم بسبب قانون تحديد ساعات العمل وأجـور العمال مما أدى إلى زيادة أسعار المنتج وهذا جعل المستهلك يحجم عـن شـرائه وبذلك ضعفت القوة الشرائية،[5] وقد أحجمت بريطانيا عن شراء تلـك المنتجـات والمواد الأولية ولكن مع وجود الأسواق الأهليـة والأسـواق الأخـرى تحـسنت الأوضاع نسبيا،[6] حاولت إنجلترا حماية مصالحها وتجارتها مع نقض قاعدة حرية التجارة لأنها ستعمل على جماية صناعات بلادها بفرض رسوم جمركية عالية على واردات معينة يخشى من أن تطغى على السوق البريطانية، مثل الـسيارات وآلات الكتابة.... الخ [7] ونتيجة لهذا فرضت رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة أوتحديد الاستيراد وتشجيع التصدير[8] كمحاولة لإعادة الميزان التجارى البريطانى

(١) Survey International Affairs، op،cit، Part 1، p. p 201 -202 .
(٢) الجريدة التجارية، ٨ / ١١ /١٩٣٢، السياسة النقدية فى بريطانيا العظمى.
(٣) المقطم، ٢٩ /٨ / ١٩٣١، أسباب الأزمة البريطانية.
(٤) المنبة، ٢ / ١٠ /١٩٣٠، أزمة البطالة فى إنجلترا.
(٥) الفلاح المصرى، ٢ / ٣ / ١٩٣١، حسين محمد، التقرير الثانى للقنصلية الملكية المصرية فى لندن.
(٦) نفسه، ٣ /٣/ ١٩٣١ نفسه.
(٧) المقطم، ٢٠ /١١/ ١٩٣١، بريطانيا وحماية التجارة.
(٨) L` Egypt Contemporaine،op،cit، P 299

إلى صالحها، وبذلك تستطيع الصناعات أن تكسب السوق الأهلية، وأن تحدد نشاطها لملاقاة الصناعات الأجنبية ومنافستها[1].

ونتج كذلك عن فرض الحماية الجمركية زيادة الإيرادات الحكومية ووقاية الصناعات البريطانية، كما استطاعت بريطانيا مساومة الدول والحكومات الأجنبية من أجل المساواة فى المعاملة بين الدول، وهو ما لم تستطع فعله فى ظل حرية التجارة،[2] وأيضا أدت الحماية الجمركية إلى زيادة ما يتم استهلاكه فى بريطانيا من المصنوعات البريطانية الذى بدوره أدى إلى زيادة ما تصنعه المصانع وكانت نتيجة هذه الزيادة تخفيض نفقات الإنتاج الصناعى بزيادة ما ينتجه المصنع الواحد، لأنة يقلل من نفقات الإدارة والضرائب إلى جملة ما ينتج، [3] وأيضا يقلل من نسبة البطالة [4].

ظهر تأثير الأزمة أيضا على المستشفيات ومنشآت البر فى بريطانيا حيث كانوا يعانون أشد المعاناة من الضيق المالى، فقد كان البريطانيون يهبون أجزاء من ثرواتهم للمستشفيات ومنشآت البر ودور العجزة......... الخ ولكنهم بدءوا فى فترة الكساد يقبضون أيديهم عن الهبات التى كانوا يمنحونها لهم، وقد أخذت المستشفيات ترسل إلى الأغنياء وذوى البر تستجديهم وتصف لهم حالتها السيئة، ولكنها لم تتلق منهم إعانات تذكر[5] .

وهكذا نجد أن الأزمة المالية قد عصفت بجميع مرافق الحياة فى إنجلترا ونالت بأضرارها جميع الطبقات، ولهذا نادى الشعب البريطانى بأسره باتباع مبادئ

---

(١) البورصة، ٦ / ٩ / ١٩٣٢، اتجاه السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا العظمى.

(٢) المقطم، ٢٠ /١١/ ١٩٣١.

(٣) نفسه، ١٧ / ١٠ /١٩٣١، بريطانيا وحرية التجارة.

(٤) البورصة، ٧ / ٩ /١٩٣٢، اتجاة السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا.

(٥) الأحرار الدستوريين، ١٢ / ١ / ١٩٣١، المستشفيات ومنشآت البر فى إنجلترا.

الاقتصاد والعمل على ترك مظاهر البذخ والترف وهذا ما قام بــه البيــت الحــاكم كمثل يحتذى به الشعب[1] .

وتسببت الأزمة فى هبوط الجنيه الإسترليني، وحاولت الوزارة البريطانيــة معالجة هذه الحالة بوضع الحد الذى يحفظ كيانه[2] ، وقد بدأ الهبــوط فــى قيمــة الإسترليني بعد الخروج عن قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ هبوطا سريعا ثم استقر عند نحو ٨٠ ٪ من القيمة الأصلية، واستمرت إلى نهاية نوفمبر ثم عاد إلــى الانخفاض ثانية فانخفض إلى ٧٠ ٪، ثم ثبتت قيمته عند هذا الحد[3] . كما حاولــت الحكومة البريطانية منع التضخم النقــدى باتخــاذ التــدابير اللازمــة دون تفــاقم المضاربة[4] .

ونتج عن انخفاض الجنيه أن قام بنك التسويات الدولى باتخاذ عــدة تــدابير فعالة لمنع هبوط الجنية الإسترليني، حيث عمد إلى تسوية حساب نقــوده الورقيــة بجعلها مساوية لتعهداته خوفا من أن تصبح ذات يوم أكثــر أو أقــل مــن قيمتهــا الحقيقية، وبهذا يظل مركزه قويا لا يتأثر بصعود أو هبوط العملة[5] ، كما حاولــت فرنسا أيضا اتخاذ بعض التدابير اتقاء تأثيره على الفرنك الفرنسى، وكان ما دفــع الحكومة الفرنسية إلى التدخل:-

أولاً: حالة النقد الأجنبى فى بنك فرنسا.

ثانيًا: سقوط الجنيه الإسترليني عن معياره الذهبى[6].

---

(١) الشعب، ١٧ / ١١ /١٩٣١، الأزمة المالية فى إنجلترا وتأثيرها على جميع الطبقات.

(٢) البورصة، ٣ / ١٢ /١٩٣١، محمد، هبوط سعر الجنيه الإسترليني المتوالى والمساعى التى بذلت فــى هذا السبيل .

(٣) نفسه، ٨ / ٩ /١٩٣٢، اتجاة السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا.

(٤) المقطم، ١ / ١٠ /١٩٣١، الجنيه.

(٥) التجارة، ٢٣ /٣/ ١٩٣٢، بنك التسويات الدولى ونزول الجنيه الإسترليني.

(٦) البورصة، ١١ /١٢/ ١٩٣١، هبوط قيمة الجنيه الإسترليني وتدابير الحكومة الفرنسية.

كما حدثت العديد من المفاوضات المالية والاقتصادية بين فرنسا وبريطانيا العظمى لمعالجة المشاكل والأزمات الحاضرة، وكانت أولى هذه المشاكل هى مشكلة تثبيت قيمة الجنيه الإسترلينى[1] وما لبث أن عاود الجنيه الإسترلينى الارتفاع، وكان السبب فى ذلك: –

١ – عودة الأموال البريطانية الموظفة فى الخارج إلى بريطانيا.

٢ – إقبال الأجانب على شراء الإسترلينى بهدف الربح عقب ارتفاع قيمته.

٣ – ارتفاع سعر الخصم ببنك إنجلترا[٢].

ورأى البعض أن سبب الأزمة هو سوء توزيع الثروة ورأى أن الحل هو العمل على إعادة توزيعها، وكان هناك رأى آخر يحض على زيادة الإنفاق[*] [٣] ودعا تقرير اللجنة المالية التى وضعت لدرس الحالة الاقتصادية لزيادة الأثمان والأجور، أيضًا للتخلص من هذه الديون[٤].

وفيما يبدو أن بريطانيا كانت تحاول إيجاد حل لهذه الأزمة بكل الطرق التى كان منها تغيير الحكومة، "وقد أعلن تلغراف بريطانى استقالة المستر مكدونالد وإحلال حكومة قومية محل الحكومة القائمة لمواجهة الأزمة المالية " [٥].

وقد بدأ التحسن فى الأوضاع الداخلية البريطانية بالفعل عام ١٩٣٢ فقد زاد الدخل فى آخر أغسطس إلى ٢٣٥,٥ مليون جنيه وبذلك زاد عن العام المنصرم

---

(١) البورصة، ٣ /١٢ /١٩٣١، المفاوضات المالية والاقتصادية.

(٢) نفسه، ٨ / ٩ /١٩٣٢، اتجاة السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا.

(*) المقصود بالإنفاق:هو صرف المال فى السلع القابلة للاستهلاك، حتى يضخ المال ثانية للاستثمار.

(٣) المقطم، ١ / ١٠ /١٩٣١، علاج بريطانيا للأزمة.

(٤) البلاغ، ٣١ /٧ /١٩٣١، تقرير بريطانى وعيرته.

(٥) F.O. 407 /214 ; NO ;25 ; Houre to the Marquess ; August 20 to 26 ; 1931

بحوالى ١،٥ مليون جنيه، ونقصت النفقات بنحو ٤ ملايين، وزاد دخل الجمارك في هذه المدة بنحو ١٥ مليون جنيه على ما يقابلها فى العام الماضي[١] كما تحسنت الصادرات البريطانية فى سنة ١٩٣٢ فوصلت قيمتها إلى ٣٦٥,١٣٨ مليون جنيه مما كان له أثره فى تحسين الميزان التجارى البريطانى[٢].

العوامل التى أدت إلى انتقال الأزمة إلى مصر.

بدت بعض الظواهر للأزمة الاقتصادية العالمية فى مصر قبل انتقالها إليها فى ١٩٢٩، وكانت أهم هذه الظواهر انخفاض مستوى المعيشة، وزيادة نسبة البطالة، وحدوث خلل فى الميزان التجارى وعجز فى مالية الدولة بطبيعة ارتباط التجارة المصرية بالتجارة الأوربية والأمريكية واعتماد النشاط الاقتصادى المصرى على رءوس الأموال الأجنبية، فكان من الطبيعى أن تنتقل الأزمة إلى مصر.

اختلفت مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية فى الدول الزراعية عن الدول الصناعية[٣]، فالأزمة فى الدول الصناعية تظهر فى شكل هبوط واضح فى الدخل والإنتاج وشيوع البطالة[٤]، وأيضا حين يتعذر على رجال الأعمال تصريف منتجاتهم، وفى المجتمعات الزراعية تظهر الأزمة فى شكل صعوبة فى تصريف الحاصلات الزراعية وانخفاض كبير فى أسعارها[٥]، وقلة مرونة العرض والطلب على الحاصلات الزراعية[٦]. وهذا ما حدث فى مصر حيث انخفض سعر القطن المصرى الذى مثل عماد الثروة المصرية، وتعذر تصريف المحصول.

---

(١) المقطم، ٥ / ١٠ /١٩٣٢، تحسن الحالة الاقتصادية فى العالم.

(٢) المقطم، ٣١ / ١ /١٩٣٣، تلغرافات تحسن التجارة البريطانية ١٩٣٢.

(٣) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ص ٢٠

(٤) نفسه، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣/ ١٩٤١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢١.

(٥) نفسه، الأزمة الاقتصادية والأمن العام، ص ٢٠.

(٦) راشد البراوى وآخر، التطور الاقتصادى فى العصر الحديث، ط ٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢١٤.

ومن ثم يرجع اعتماد مصر على زراعة القطن إلى السياسة التـــى اتبعتهـــا بريطانيا حيث اتخذت منها مستعمرة لإنتاج القطـــن وســـوقًا لتـــصريف إنتاجهـــا الصناعى ولكنها اتبعت فى ذلك طرقًا عنيفة جعلت النظم الاقتـــصادية ترتبـــك لأن الاحتلال لا ينظر إلا لمصلحته بصرف النظر عن مصلحة الدولة المحتلـــة، فلـــولا الاحتلال لما عانت الهند الفاقة، ولما كانت مصر متخلفة اقتصاديا بل كانت متقدمة شأن باقى الدول الأخرى(١).

فزيادة الإنتاج وقلة الاستهلاك هما السبب فى الأزمة(٢) ، ويقول الأوربيـــون " إن هذه الزيادة نتيجة للاستعمار الأوربى فى الشرق، لأنه ظل يزيد مـــن إنتـــاج مصانعه، وأخذ الشرق كمستهلك لهذا الإنتاج"(٣) ومع كون الأمم المحتلة تحت طوع المحتل فلا تملك الدولة المحتلة حق التصرف فى محاصيلها ولا يمكنها بحال مـــن الأحوال بيعها إلى دول أخرى إلا بعد أن يكفى المحتـــل مـــصانعه، والـــذى يقـــيم العقبات فى سبيل الاتصال بأسواق أجنبية أخرى(٤)، وحيث إن السياسة البريطانيـــة فى مصر كانت ترمى إلى أن تكون بريطانيا أكبر مستهلك للمواد الخـــام وخاصـــة القطن المصرى(٥) ، ومع كون الأزمة عالمية ومصر فيها تابعة لغيرها تبعا لقانون التبادل التجارى(٦) .

فعندما كانت السياسة البريطانية ترمى لجعل مصر مستعمرة لإنتاج القطن، تركز اعتماد مصر على الإنتاج الزراعى حيث كانت تستمد ثروتها كلها من

---

(١) الجهاد، ١١ / ١ /١٩٣٢، حسين إسماعيل، الاستعمار هو سبب الأزمة.

(٢) الفؤاد، ٩ / ١٩٣١/٨، يعقوب بباوى، مكافحة الأزمة الاقتصادية / المقطم، ٥ / ٨ /١٩٣١.
الهلال، نوفمبر ١٩٣٠، أحمد عبد الوهاب باشا، حديث عن الأزمة.

(٣) الجهاد، ١١ /١ /١٩٣٢، حسين إسماعيل، الاستعمار هو سبب الأزمة .

(٤) الشعب، ٣١ / ١٢ /١٩٣٠، محمد محى الدين، الانهيار الاقتصادى فى العالم وأثرة فى مصر.

(٥) على محمد علوبة، الجنية المصرى وقاعدة الإسترلينى، مكتبة النهـضة المـصرية، القـاهرة، ص ٥ محاضرة ألقاها فى ١٥ /١١ / ١٩٤٧.

(٦) البلاغ، ٢٥ / ٦ /١٩٣٢، الأزمة العالمية ونصيب مصر منها.

الزراعة والمحصولات الزراعية[1]، ولهذا كان قدر كبير من الدخل القومى يعتمد على ثمن محصول القطن الذى تحدد أسعاره الأسواق العالمية[2] ، ولا تنتج مصر من القطن إلا ٥ ٪ من المحصول العالمى[3]، ومع مزاحمة القطن الأمريكى للقطن المصرى وكثرة المحصول فى مصر[4] انخفض سعره مباشرة بمقدار ٤٧٪ [5].

بالرغم من انخفاض الأسعار إلا أن الطلب على القطن المصرى تراجع ولم تستطع الحكومة المصرية تسويق محصولها من حدة الأزمة المصرية، وأخذت بآلات القطن تتكدس عامًا بعد عام حتى بلغ مجموعها فى عام ١٩٣١ أكثر من ٤,٥ مليون قنطار[6]، وقل إقبال المصانع على القطن المصرى فضعفت القوة الشرائية [7] ، إذ أن الاعتماد على محصول رئيسى كمصدر للدخل فى مصر كان له دوره فى الأزمة المصرية[8].

هذه السياسة لم تجعل لمصر دخلاً ثابتًا، فإذا ارتفعت أسعار القطن تضخمت الثروة المصرية ، وإذا هبطت أسعاره اضمحلت الثروة [9]، كما أنها تحدث خللاً فى التوازن الاقتصادى[10] ، ومع انخفاض سعر القطن قلت الأموال فى البلاد، وتزايدت الديون على الأهالى وانتشرت البطالة بين العمال، وضعفت موارد الدولة، كل هذا أدى بدوره إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لمصر[11].

---

(١) أسيوط، ١٦ / ٧ /١٩٣١، أمين خير الأسيوطى، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية فى مصر.
(٢) التعاون، مارس ١٩٣١، الأزمة والتعاون.
(٣) التجارة والصناعة، أكتوبر ١٩٣٣، أحمد عبد الوهاب باشا، مصر والأزمة.
(٤) الوطنية، ٨ / ٩ /١٩٣٠.
(٥) جمال الدين محمد سعيد، اقتصاديات مصر، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٦.
(٦) على محمد شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية، ص ٢٠١.
(٧) بريد الصباح، ١٥ / ٩ /١٩٣١، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية.
(٨) الجريدة التجارية، ٦ / ١١ /١٩٣٠، محمود فتح الله الجيار، الأزمة الاقتصادية وعلاجها.
(٩) الفلاح المصرى، ٣٠ ١١ / ١٩٣٠، يوسف ديمترى بشارة، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.
(١٠) البلاغ، ١٠ / ٦ /١٩٣٢، صدقى باشا بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية.
(١١) الشعب، ٢٠ / ٢/ ١٩٣٠.

ونتج عن الارتباط السياسى والاقتصادى ارتباط عملة مصر بعملة بريطانيا، وكان لهذا الارتباط دوره فى الأزمة.

ارتباط الجنيه المصرى بالإسترلينى

عندما تأسس البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ منح امتياز إصدار البنكنوت بالجنيه المصرى على أن يكون أساس الإصدار أن نصفه بالذهب والنصف الآخر بالأوراق المالية لأى عملة تختارها الحكومة[١] ، وجاء ارتباط الجنيه المصرى بالإسترلينى عن طريق نظام الإصدار فى مصر، حيث إن نظام الإصدار ليس أساسه الذهب بل أساسه عملة أجنبية إذ أن معظم الاحتياطى فى مصر كان مكونًا من بونات الخزانة البريطانية، واضطرت لاتباع هذا النظام من ١٩١٦ إلى الثلاثينيات، واستطاعت مصر فى الفترة من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٦ أن تكون رصيدًا ذهبيًا فى بنك إنجلترا يبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات، وفى ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلى أنه وضع الاحتياطى الذهبى تحت تصرفه فى ظل الظروف الحربية وأن أوراق النقد المصرية سوف تضمنها أذونات الخزانة البريطانية التى تدفع قيمتها بأوراق البنكنوت البريطانية، وبناء على ذلك اضطرت الحكومة المصرية بالاتفاق مع البنك الأهلى إلى تغيير نظام الإصدار فى مصر [*] فبعد أن كان أساس الإصدار الذهب أصبح أساسة الجنيه الإسترلينى [٢] ، وترتب على ذلك أن نقصت العملة المصرية ٣٥ ٪ عن قيمتها الذهبية فى المعاملات الخارجية[٣].

حيث جاء هذا الارتباط ليحكم إطار التبعية حول الاقتصاد المصرى فألغى شروط تغطية نصف النقد المصرى لهذا أصبح فى مقدور بريطانيا إصدار أى

---

(١) الدليل، ١٦ / ٥ /١٩٣٢، تقرير بنك مصر.

(*) صدر قرار بتغيير نظام الإصدار فى مصر من وزير المالية فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٦.على محمد علوبة، الجنية المصرى وقاعدة الإسترلينى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١.

(٢) الهلال، نوفمبر ١٩٣٢، عبد الحكيم الرفاعى، أزمة النظام النقدى فى مصر.

(٣) الجريدة التجارية، ٢٩ / ٨ / ١٩٣٣، الجنيه الإسترلينى وواجب الحكومة.

كمية من أوراق النقد المصرى من خلال البنك الأهلى المصرى لمواجهة مصروفات الحرب دون حاجة إلى غطاء ذهب(١).

ولارتباط الجنية المصرى بالجنيه الإنجليزى عادت مصر لقاعدة الذهب Gold Standard بعودة بريطانيا إليها(٢) فى الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٥والتى خرجت عنها فى ظل ظروف الحرب العالمية الأولى، بعودة إنجلترا لقاعدة الذهب عادت مصر أيضا ثم استعاد الجنيه المصرى قيمته الأصلية التى كان عليها(٣)، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية خرجت بريطانيا مرة ثانية عن قاعدة الذهب(٤) فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١(٥)، وهبط الجنيه الإسترلينى من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ ولترابط العملتين هبط الجنية المصرى أيضا(٦)، بالرغم من أن ميزانية الحكومة المصرية متوازنة والميزان التجارى المصرى متزن بالنسبة للبلدان الأخرى،(٧) إلا أن مصر لم تبذل أى جهد للحفاظ على سعر عملتها، وانخفض الطلب على العملة المصرية (٨)، مما كان له العديد من الآثار التى سيلى الحديث عنها لاحقا.

العوامل التى ساعدت على تمكين الأزمة من مصر

منذ أوائل القرن العشرين تضاعف عدد السكان فى القطر المصرى من عشرة ملايين إلى ما يزيد عن عشرين مليونا فى نصف قرن وفى مقابل هذه الزيادة لم يحدث أى تحسن فى المستوى الاقتصادى للدولة ولا حتى فى زيادة

(١) رءوف حامد عباس، معالم تاريخ مصر المعاصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٩٢.
(٢) على محمد علوبة، المصدر السابق، ص ٤.
(٣) الهلال، فبراير ١٩٣٢، عبد الحكيم الرفاعى، أزمة النظام النقدى فى مصر.
(٤) المقطم، ١٩ / ١ /١٩٣٣، الإشاعات المالية وحوادث البورصة.
(٥) نفسه، ٦ / ٧ /١٩٣٣، قاعدة الذهب و مصيرها.
(٦) الجريدة التجارية، ٢٣ / ٢ / ١٩٣٢، محمود صالح الفلكى، علاقة الجنيه المصرى بالإسترلينى.
الدليل، ٥ / ٢ / ١٩٣٢، محمود صالح الفلكى، علاقة الجنيه المصرى بالإسترلينى.
(٧) الفؤاد، ٢٤ /١/ ١٩٣٢. الجنيه المصرى و قاعدة الذهب. المقطم، ١٧ / ١ / ١٩٣٢، الجنيه المصرى
(٨) L' Egypt Contemporaine, op. cit, P 302

موارد الدولة، فكان المعدل السنوى لزيادة السكان يزيد على ١ ٪ من الإجمالى الذى ارتفع من ١٢,٧٥١ مليون نسمة فى ١٩١٧ [(١)] إلى ١٥,٩٦٨ مليون نسمة فى ١٩٣٧ [(٢)]، وبالرغم من هذا التزايد الكبير فى أعداد السكان لم تتخذ الدولة أى تدابير لتوفير أعمال وموارد لهذه الزيادة المتواصلة، مع عدم استغلال مرافق الثروة على مقياس كبير[(٣)] .

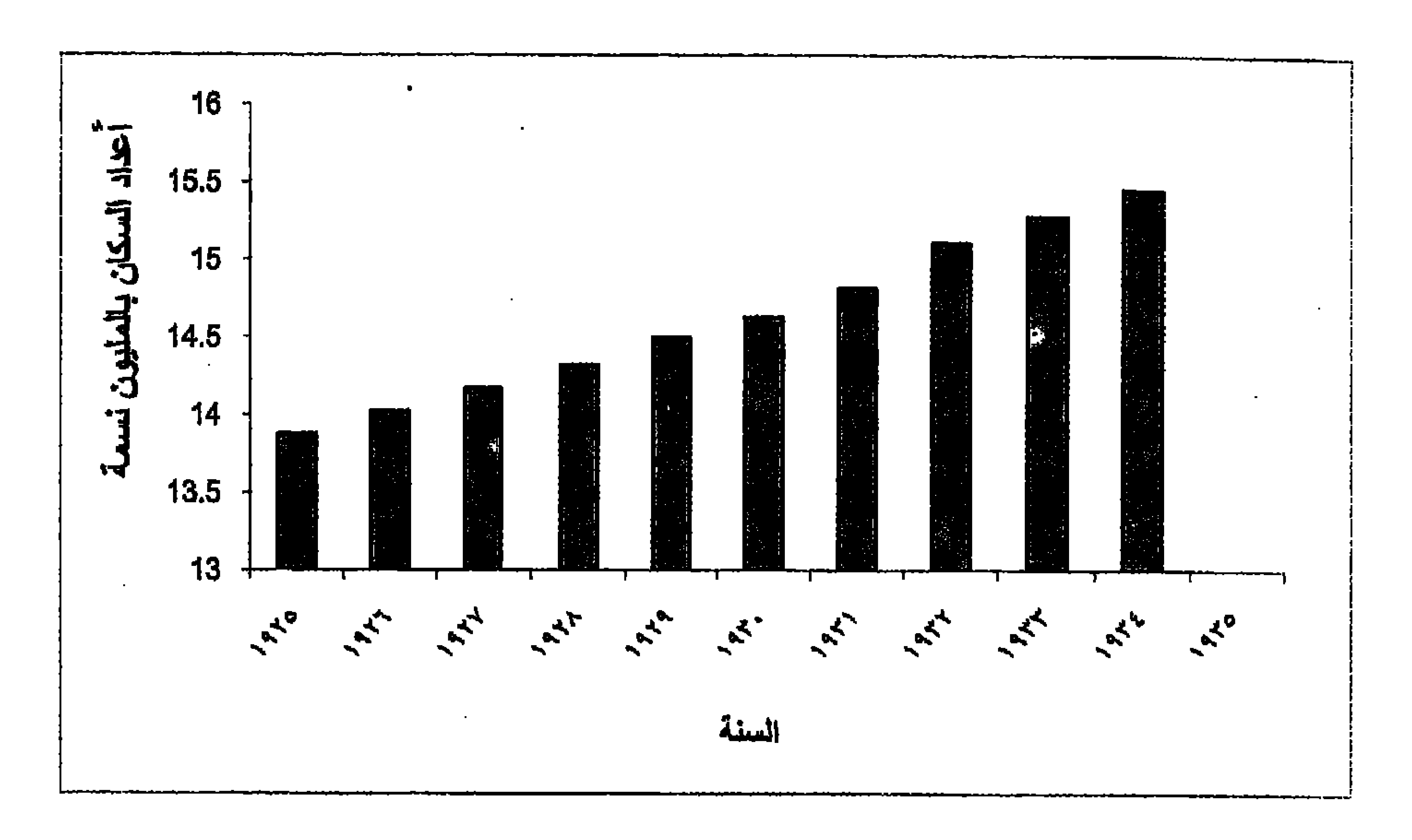
جدول رقم (٩): أعداد السكان فى مصر (١٩٢٥ –١٩٣٥)

السنة	تعداد السكان (مليون نسمة)
١٩٢٥	١٣,٨٧٣
١٩٢٦	١٤,٠٢٠
١٩٢٧	١٤,١٦٨
١٩٢٨	١٤,٣١٩ [(٤)]
١٩٢٩	١٤,٤٩٣
١٩٣٠	١٤,٣١٩ [(٥)]
١٩٣١	١٤,٨١٢ [(٦)]
١٩٣٢	١٥,١٠٤
١٩٣٣	١٥,٢٧٥
١٩٣٤	١٥,٤٤٩ [(٧)]

(١) Charles Issawi، Egypt in Revoution of Economice Analysis ; 1963 ;p 33.
(٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٤١ – ١٩٤٢،المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣، ص ١٢
(٣) كوكب الشرق، ٣ / ٩ /١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، أسباب الأزمة العالمية.
(٤) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٢٧ – ١٩٢٨، ص ص ٢١ ، ٢٢.
(٥) نفسه،الإحصاء السنوى العام ١٩٢٩ – ١٩٣٠، ص ٢٢.
(٦) نفسه، الإحصاء السنوى العام،١٩٣٠ – ١٩٣١، ص٢٢.
(٧) نفسه، الإحصاء السنوى العام، ١٩٤١ – ١٩٤٢، ص ١٢.

ومن خلال هذا الإحصاء الذى يوضح مدى التزايد فى أعداد السكان فى مصر نجد أن النسبة التى تزايد بها عدد السكان لا تزيد عن نسبة ١ ٪ كما يوضح الرسم االبيانى التالى.


شكل رقم (٧): أعداد السكان فى مصر



مع ازدياد السكان بهذه الصورة ازداد الفقر الذى تعانيه البلاد أيضا بسبب الكساد والذى أدى إلى عجز موارد الدولة، وانخفاض مستوى المعيشة بها، وذلك لأن زيادة أعداد السكان استهلكت طاقة وموارد البلاد، كما تبع تزايد أعداد السكان أيضا توزيع الثروة توزيعا تراجعت معه حصة الفرد من الثروة، كما تبعة قلة نصيب الفرد من الاهتمام والرعاية والحياة الكريمة[١]، ونتج عنه عاطلون كثر من العمال الزراعيين مع انخفاض معدلات الوفيات فى مصر[٢].

---

(١) الأهرام، ٢٧ / ١٠ / ١٩٣٢، عباس مصطفى عمار، تزايد السكان وموقفنا منه.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٦٩.

أظهرت الأزمة الاقتصادية عيبا كبيرا من عيوب نظام الضرائب في مصر، ولأن مصر قطر زراعي يعتمد على غلة الأرض وكد الفلاح، وكل يسر في تجارته أو صناعته يعود ليسر الفلاح حيث إن الفلاحين والزراع يؤلفون نحو ٩٠٪ من سكان القطر المصري، فإذا ساءت حالتهم تسوء مرافق الإنتاج الأخرى إذ تقاس مقدرة المستهلكين وقوة الشراء بقدرتهم على دفع الضرائب بالنسبة إلى ما يكسبونه من الزراعة (١).

عندما وضعت ضرائب الأطيان روعي في وضعها أن لا تتجاوز نسبة معينة من الإيراد فكان من السهل على الفلاح أن يدفع هذه الضريبة في وقت اليسر، أما في وقت الكساد مع هبوط أثمان الأقطان ونقص غلة الفدان، وبقاء الضرائب كما هي فقد أصبحت هذه الضرائب المفروضة بالنسبة إلى الإيراد كبيرة عليهم(٢)، فأصبح من المتعسر على الفلاح أن يدفع هذه الضرائب، كما زادت الضرائب المباشرة منها وغير المباشرة، وكانت الدولة المصرية تستقطع ما بين ربع الإيراد القومي أو ثلثه، وتعتبر هذه نسبة مرتفعة جدًا(٣).

كما أن توزيع الضرائب في البلاد موزع بشكل غير عادل بالنسبة إلى مصادر الثروة والإيراد الحقيقي لجميع السكان، هذا إلى جانب وجود طبقة أقلية من السكان تمثل الأجانب تمتلك قدرًا كبيرًا من الثروة في البلاد والعكس بالنسبة إلى الأهالي، وهذا يرجع إلى عيوب نظام الضرائب في ظل ما يتمتع به الأجانب من امتيازات(٤) ، كما نجد أن نسبة الضرائب مع حدوث الأزمة كانت كبيرة على المزارع لدرجة أنه لم يستطع دفعها، فمثلاً في عام ١٩٣٠ لم تنتج أكثر الأراضي الزراعية ريعا من القطن ما يتجاوز ثمنه قيمة الضرائب الأميرية المستحقة عليها(٥).

---

(١) البلاغ، ٣ / ١٠ /١٩٣٣، فساد نظام الضرائب من أعظم أسباب الأزمة الحالية.

(٢) نفسه، ٣/ ١٠/١٩٣٣، فساد نظام الضرائب من أعظم أسباب الأزمة الحالية.

(٣) مريت غالي، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ب ن، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٩.

(٤) الأهرام، ٥ / ٩ /١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، علل الأزمة ونتائجها.

(٥) الصدق، ٣٠ /٧ /١٩٣١، الأزمة الاقتصادية.

الإسراف والتبذير فى النفقات

نتج عن ارتفاع أسعار القطن وباقى المحاصيل فى سنة ١٩١٩ أن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون فى مستوى اقتصادى مرتفع، فاتجهوا إلى الكماليات، وكانوا يعدونها من الضروريات مثل الشاى الأسود، وترك أمهر الزراع قراهم واتجهوا للإقامة فى المدن مباهاةً بالإسراف، هذا إلى جانب اتجاههم إلى الملاهى والمقاهى(١).

كان الفلاح عندما يتوفر لديه المال لا يفكر فى تسديد ديونه ولا يفكر فى ادخار جزء منه، بل يتجه لإنفاقه على المكيفات تقليدا للأغنياء(٢)، والتفاخر والتباهى للظهور بما يزيد من الإنفاق على الإيراد فيؤدى إلى الاستدانة والاقتراض(٣).

كما وجدت عوامل أخرى أدت لتمكين الأزمة من مصر مثل، سوء نظام التسليف على اختلاف أنواعه، وخروج الأموال منها، وارتفاع الرواتب (٤)، ووجود ديون عقارية بفائدة كبيرة جدًا، وعجز المدينين عن الوفاء بديونهم، وعدم وجود بنك مركزى فى مصر، إذ إن أغلب البنوك كانت أجنبية، بالإضافة إلى سياسة الحكومة الاقتصادية، وعدم وجود هيئات قومية قوية تتعاون لمكافحة الأزمات، وهجرة الملاك والزراع لأراضيهم والاتجاه إلى العواصم والمدن(٥).

نتيجة لشدة تأثيرالأزمة فى العالم فقد بذلت جميع الدول العديد من الجهود فى محاولة حل الأزمة الاقتصادية التى عصفت بها، ومن هذه الجهود إقامة مؤتمر القطن الدولى، وأيضا مؤتمر القمح الدولى.

---

(١) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، علل الأزمة ونتائجها.

(٢) الوطنية، ١٦ / ١٠ /١٩٣٠، محمود فوزى عبد العليم، أزمتنا السياسية.

(٣) الفلاح المصرى، ٢٨ / ١ /١٩٣١، فى الطريق على هامش الأزمة.

(٤) الأهرام، ٥ /٩ /١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، علل الأزمة ونتائجها.

(٥) نفسه، ١٣ / ٩ /١٩٣٢، عبد الله حسين، الأزمة فى الريف المصرى.

فقد اقترحت لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر الذى عقد فى مدينة باريس سنة ١٩٣١، بعض الوسائل لعلاج الأزمة والتى كان من أهمها: -

١ - تقليل الإنتاج وتنظيمه بإنقاص ساعات العمل وإلغاء المعاهدات غير الاقتصادية واتباع طريقة التخصص فى الإنتاج بإيجاد هيئات منظمة تخضع الفرد لحكم المجموع (تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية).

٢ - هدم الحواجز الجمركية أو تخفيضها التى لجأت إليها كل بلد لحماية كيانها الاقتصادى، لهذا أصبح من الصعب هدمها، لذا يجب النظر في تخفيضها.

٣ - إعادة النظر فى نظام التبادل الدولى المرتكز على قاعدة الذهب.

٤ - إيقاظ المقدرة الشرائية لدى جمهور المستهلكين برفع مستوى الحاصلات عن طريق حمل المنتجين على زيادة إنتاجهم منها.

٥ - إعلان الحكومة الأمريكية التدخل فى تصريف الكميات المتكدسة فى السوق.

٦ - محاولة بذل الجهود لزيادة الاستهلاك من الأقطان[1].

كما طالب مؤتمر القمح العالمى بإنشاء هيئة زراعية دولية للسعى والعمل على إعطاء قروض زراعية قصيرة الأجل (إنشاء هيئه للتسليف الزراعى الدولي)[2] .

---

(١) دار الوثائق المصرية، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤- ١٠٠ /٧، تقرير سعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية١٩٣١،

(٢) نفسه، أرشيف سرى قديم، محفظة ٦٢١، ملف ٧٧ - ٢٠ /٢٠، ١٢ و١٣ /٨/ ١٩٣١، بشأن إنشاء اتحاد برلمانى دولى ببروكسيل.

وهكذا أصبحت الأزمة الاقتصادية واقعًا ملموسًا فى العـالم، فبعـد سـقوط الأسهم المالية ببورصة وول ستريت فى الولايات المتحدة الامريكية، حيث كان لها تأثير كبير فى جميع الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى أمريكا كما أثرت علـى جميع فئات الشعب بها، ومع كون الأزمة عالمية، فقد انتقلت إلى جميع دول العـالم وأثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع، إلا دولة روسـيا فلـم تتأثر بالأزمة لاتخاذها نهج اقتصادى مختلف عن النهج الرأسمالى الحر، وقد كانت مصر إحدى دول العالم التى أصابتها الأزمة الاقتصادية العالمية وأثـرت بالتـالى على أوضاعها الاقتصادية.

الفصل الثانى

آثار الأزمة على أوضاع مصر الاقتصادية

اهتمت بريطانيا بالاقتصاد المصرى بهدف خدمة مصالحها ولذلك عملت على ربط المصالح المصرية بالبريطانية(١)، ومن ثم قامت بريطانيا بتدعيم احتلالها العسكرى بالتبعية الاقتصادية (٢)، فأخذت فى توجيه البلاد نحو الاهتمام بالإنتاج الزراعى فحسب على اعتبار أن مصر بلد زراعية(٣) ، فقد عملت على تحويلها إلى مزرعة كبيرة لإنتاج القطن الذى تقوم بشرائه وبالثمن الذى تحدده، ثم تغزو السوق مرة أخرى بمنتجاتها الصناعية(٤)، لذلك بذلت كافة مساعيها لإحباط كل اتجاه إلى إحياء النشاط الصناعى ليظل الاعتماد على ما يرد من الخارج من مصنوعات "خاصة ما تنتجه المصانع البريطانية"(٥)، وقد كان عدد الشركات الموجودة فى مصر آنذاك ٧٨ شركة من بينها ٤٥ شركة أجنبية برأس مال ١٩,١٠٨٨٩٣ مليون جنيه، بينما الشركات الأخرى وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة برأس مال محلى لا يزيد عن ٢,٠٥٨٦٨٢ مليون جنيه وبالرغم من هذا فإن المستغل من هذه الأموال فى مجال الصناعة كان حوالى ٦٪(٦).

ويتبين من هذه الأرقام ضخامة رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر بالنسبة لرأس المال المحلى، وهذا يؤكد سياسة بريطانيا التى انتهجتها فى مصر واستمرت هذه السياسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، ثم قطعت طرق المواصلات بين الدول وقلت البضائع المستوردة من الخارج، وبسبب ذلك جاء التفكير فى خلق

(١) رؤوف عباس حامد، الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (١٩٢٠- ١٩٥٢)، السياسة الدولية، إبريل ١٩٨١، أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٥١، ص ٨٩.

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العيد الماسى للبنك (١٩٢٠ – ١٩٩٥)، السنة الثامنة والثلاثون، العدد الأول ١٩٥٩، ص ١٦٩

(٣) مصطفى الغريب محمد، نواب المنوفية فى البرلمان (١٩٢٤-١٩٥٢) دراسة فى الحياة النيابية فى مصر، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠٠٥، ص٣٥١/ الوقت، ١٩٣٢/٢/١٤، اتجاه مصر للصناعة.

(٤) حازم سعيد عمر، القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص٣٩.

(٥) مصطفى الغريب، نفسه، ص٣٥١.

(٦) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، الأجانب وآثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢-١٩٢٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص٧٣.

مشروعات صناعية لسد النقص الذى أصيب به المستهلك من جهة وكفاية جيش الإمبراطورية من جهة أخرى، ومن ثم بدأت تنهض الصناعة المصرية[1].

وعندما أنشئ بنك مصر ١٩٢٠ حاول دعم النشاط الاقتصادى الصناعى فى مصر، لهذا تحدد رأس مال البنك بمبلغ ثمانين ألف جنيه مصرى مقسمة إلى ٢٠ ألف سهم قيمة كل سهم أربعة جنيهات مصرية، وكان من ضمن شروط التأسيس أن يكون حملة هذه الأسهم مصريين[2]، وبهذا يعد بنك مصر أول مؤسسة مصرية مصرفية، وعمل البنك على أن يكون له دوره الفعال فى نهضة الاقتصاد المصرى[3]، كما عمل على تنوع هذا النشاط من خلال تنمية الصناعات[4]، وكان من نشاطه أيضًا أن أسس عددًا ، من الشركات الصناعية فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى (١٩٢٧ : ١٩٢٠) حتى حدوث الكساد ١٩٢٩.

جدول رقم (١٠): الشركات التى أسست من ١٩٢٠: ١٩٢٧.

الشركة	رأس مالها سنة ١٩٣٣ بالألف جنيه
١- مطبعة مصر ١٩٢٢	٥٠
٢-شركة مصر لحلج الأقطان ١٩٢٤	٢٥٠
٣- شركة مصر للنقل والملاحة ١٩٢٥	١٥٠
٤- شركة مصر للتمثيل والسينما ١٩٢٥	١٥٠
٥-شركة مصر للغزل والنسيج ١٩٢٧	٥٠٠
٦-شركة مصر لنسج الحرير ١٩٢٧	٧٥ [5]

(١) مصطفى الغريب محمد، المرجع السابق، ص٣٥١ .

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، محفظة (١٣)، ملف ١٨٢-٣/٧٥ ط، بنك مصر القانون الأساسى للبنك.

(٣) على شلبى، مصر القناة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣:١٩٤١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢٠،٢١

(٤) عبد الفتاح عبد المجيد، فى التطور الاقتصادى المحلى والدولى، جامعة المنصورة ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٥) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، المصدر السابق، ص٣٨.

وكان البنك يوجه هذه الشركات لاستثمار أموالها فى الصناعة والتجارة، وأسس المصريون شركات صناعية وتجارية حققت قدرًا من النجاح، وبعد أن كان الاعتماد على استثمار الأموال فى الزراعة، أصبح أيضًا فى الصناعة[١]، أما على الصعيد الرسمى فكانت الحكومة تساير الرغبة القومية فى تشجيع الصناعة، وحمايتها من المنافسة بوسائل مختلفة إذا لزم الأمر ذلك بفرض رسوم جمركية جديدة أو برفع الموجود منها[٢]، كما أنشأت مصلحة التجارة والصناعة فى ١٩٢٢، وأقرت مبدأ التسليف الصناعى[٣].

أما بريطانيا فقد عمدت إلى تحطيم الصناعات التى كانت قائمة، وخصوصًا صناعات الغزل والنسيج بهدف أن تبقى مصر فى تخصصها ألا وهو زراعة القطن وحتى تستطيع بريطانيا أن تحكم سيطرتها على الأسعار[٤] ، وساعد على تطور الصناعة فى مصر عدد من العوامل وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وعلى سبيل المثال، مع حدوث تلك الحرب لم تستطع البلاد إشباع حاجياتها الحيوية، وأيضًا مع سنوات الرخاء حدث تراكم لرؤوس الأموال التى استغلوها فى الصناعة، مع زيادة أعداد السكان فى العالم وهذا دعا إلى إيجاد وسيلة أخرى لسد احتياجاتهم هذا من جانب، ومن جانب آخر لامتصاص الأيدى العاملة، وقد كان للاعتراف باستقلال البلاد "تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢" نتائج كبيرة فى تشجيع الصناعة، كما أدى انتشار التعليم وكثرة الخريجين إلى إيجاد مصادر جديدة من النشاط الاقتصادى تتفق مع مستواهم[٥].

---

(١) على محمد شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية من (١٩٣٣-١٩٤١)، ص٢١.
(٢) راشد البراوى محمد وآخر، المرجع السابق، ص١٩٠.
(٣) على محمد شلبى، الأمن العام والريف المصرى (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ص٢١.
(٤) حازم سعيد عمر، المرجع السابق، ص ٤٠.
(٥) راشد البراوى آخر، المرجع السابق، ص.ص ١٩٩-٢٠١.

وتأثرت أسعار القطن بالظروف المحيطة بها، فكانت الحرب العالمية الأولى لها دورها فى فرض أزمة قطنية شديدة [1] على البلاد نتيجة لانهيار أسعار القطن، حتى بدأت الحرب واستمرت لفترة تبين منها أهمية القطن فى الصناعات الحربية فأخذت أسعاره فى الارتفاع مرة أخرى والانتعاش بشكل تدريجى[2] حتى عام ١٩٢٠، ثم بدأت الأسعار ينتابها الهبوط ثانية فى ١٩٢١[3]، وعلى أثر هذا حدثت أزمة فى ذات العام "الأزمة القطنية " حتى تعالت الأصوات على صفحات الجرائد بمطالبة الحكومة [4] بالتدخل فى سوق القطن حتى تنقذ الفلاح[5] (*).

ولم تكن السنوات التالية لعام ١٩٢١ أحسن حالاً من سابقتها وإنما ظلت مشكلة القطن، وانخفاض أسعاره مستمرة بدرجة كبيرة مما آثار قلق المزارعين والحكومة[6]، حيث توالت الأزمات القطنية ولهذا كانت سياسة رعاية الحكومة للأهالى منذ نشوب الحرب حتى سنة ١٩٣٠، العمل على تصريف القطن، ثم تدخلها فى السوق مشترية ومن هذه الأزمات ١٩٢١و١٩٢٣ و١٩٢٥ و١٩٢٦(*).

---

(١) مجلس الوزراء، فترة قبل ١٩٢٣، محفظة ٩/ب، نظارة الخارجية، ٣ مارس ١٩١٣.

(٢) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية ،ص١٣.

(٣) جمال الدين سعيد، اقتصاديات مصر، ص٣٥.

(٤) الأهرام، ٢/٤/١٩٢١، الأزمة القطنية كيف يستحلون مال الفلاح ؟

(٥) عابدين، محفظة ٥٩٢، ملف رقم ٢١-٢/٢٦، نمرة ٥٨٧، سنة ١٩٢١. / يوسف نحاس، القطن فى خمسين عامًا، دار النيل للطباعة، ١٩٥٤، ص٤٦.

(*) قدم مستأجرو الأطيان بأماكن متعددة من مصر اثنتين وعشرين عريضة تلغرافية ناشدوا فيها الحكومة بالتدخل مشترية فى سوق القطن لشراء "٢مليون قنطار "لمساعدة الفلاحين فى هذه الأزمة. عابدين، محفظة ٥٩٢، نمرة ٥٨٧) ٢١-٢٦/١٩٢١،٢.

(٦) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية، ص١٧.

(*) تدخلت الحكومة لشراء ٢مليون قنطار من القطن على أثر انخفاض أسعار القطن وتدهوره فى سنة ١٩٢٦، عابدين٥٩٢، القطن، ديوان جلالة الملك، عريضة مقدمة للملك فؤاد بخصوص غلاء أسعار القطن المصرى ١١/١٠/١٩٢٦، كما قدم أحد المزارعين "عبد العزيز رضوان" التماسًا إلى رئيس مجلس الوزراء يطلب فيه من الحكومة الدخل فى سوق القطن لحل أزمة القطن ولوقف مطامع الذين يستغلون تدهور القطن لمصالحهم الشخصية بجميع الوسائل، مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٨، عرائض وشكاوى والتماسات، مصلحة التلغرافات المصرية.

١٩٢٩[١] ويوضح الجدول والرسم البيانى التاليين أسعار القطن المــصرى من الحرب العالمية حتى الركود.

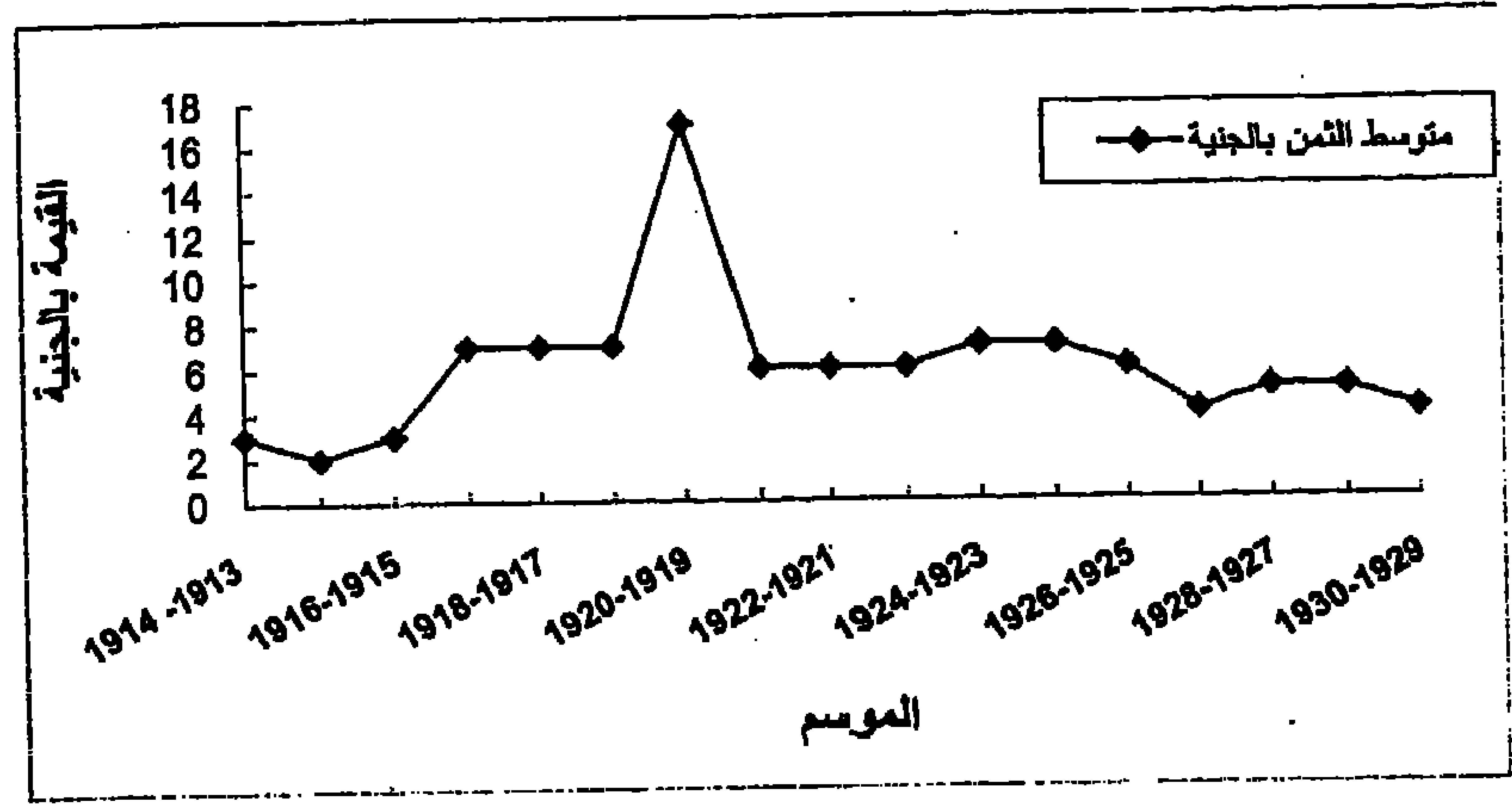
جدول رقم (١١): أسعار القطن من١٩١٣:١٩٣٠.

الموسم	متوسط الثمن بالريال	بالجنيه
١٩١٣ – ١٩١٤	١٩,٠٢	٣
١٩١٤ – ١٩١٥	١٢,٠١	٢
١٩١٥ – ١٩١٦	١٩,٢٨	٣
١٩١٦ – ١٩١٧	٣٧,٣١	٧
١٩١٧ – ١٩١٨	٣٢,٥٢	٧
١٩١٨ – ١٩١٩	٣٥,٠	٧
١٩١٩ – ١٩٢٠	٨٧,٨١	١٧
١٩٢٠ – ١٩٢١	٣٤,٥٠	٦
١٩٢١ – ١٩٢٢	٣٤,٣٩	٦
١٩٢٢ – ١٩٢٣	٣٠,٧١	٦
١٩٢٣ – ١٩٢٤	٣٩,٨٠	٧
١٩٢٤ – ١٩٢٥	٣٩,٤٩	٧
١٩٢٥ – ١٩٢٦	٣٠,٤٦	٦
١٩٢٦ – ١٩٢٧	٢١,٥٣	٤
١٩٢٧ – ١٩٢٨	٢٩,٦٨	٥
١٩٢٨ – ١٩٢٩	٢٥,٨٨	٥
١٩٢٩ – ١٩٣٠	٢٠,٣٦	٤[٢]

(١) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) أحمد زكى موسى هيكل، إنتاج القطن فى مصر والعالم، دراسة زراعية واقتصادية لموضوع الأقطان فى مصر والعالم، بنك مصر، ط١٩٤٩،٢، ص. ص ٣٢ – ٣٣.

شكل بيانى رقم (٨): أسعار القطن من ١٩١٣: ١٩٣٠.



ظهر جليًا من هذا الجدول والرسم البيانى مدى التفاوت البيِّن بين أسعار القطن من سنة لأخرى، ومن الواضح أن هذه الأسعار كانت تسير نحو الانحدار فى فترة ما بين الحربين، ومما يؤكد ذلك أن نسبة التغير فى هذه الفترة "١٩١٩:١٩٣٠" كانت (-٧٩,٦٤٪) وهى النسبة بين الموسم (١٩١٩:١٩٢٠) الذى وصل فيه سعر القنطار ٨٧,٨١ ريالاً وموسم (١٩٢٩/١٩٣٠) الذى وصل فيه السعر إلى (٢٠,٢٦) ريالاً وكانت هذه النسبة كبيرة جدًا ومن هذا الجدول يتبين أيضًا وضع القطن المصرى قبل الأزمة.

أما عن وضع التجارة فى مصر فى هذه الفترة كانت هى الأخرى مرتبطة بالمصالح الاقتصادية البريطانية [1]، وكانت بريطانيا أثناء الحرب منشغلة بمشاكلها السياسية والاقتصادية وخاصة التى نتجت عن الحرب، ثم أخذت فى تلك الظروف تضغط على الحكومة المصرية لتصفية الشركات والبنوك التجارية التابعة للدول المعادية لها أثناء الحرب، خاصة التابعة لألمانيا والنمسا والمجر مما أدى إلى

(١) رؤوف عباس، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١، الاقتصادى المصرى (١٩٢٠ – ١٩٤٥) فى الوثائق البريطانية .

تصفية ١٧شركة و٦٢ بيتا ماليا، وأغلق البنك الشرقى الألمانى فـــى مـــصر فـــى ١٩١٥و١٩١٦ [١].

تمثلت حركة التجارة المصرية فى الصادرات والواردات، فقـــد انخفـــضت الواردات المصرية فى بداية الحرب من ٢١,٧٢٥ مليون جنيه مصرى فـــى عـــام ١٩١٤ إلى ١٩,٣٦٥ مليون عام ١٩١٥، ويرجع ذلك إلى صعوبة عمليات النقـــل البحرى ومع اقتراب نهاية الحرب عادت الواردات إلى الارتفاع بـــصورة كبيـــرة حتى بلغت فى نهاية الحرب ٥١,١٥٥ مليون جنيه مصرى أى أن مقـــدار الزيـــادة ٢٩,٤٣٠ مليون جنيه من بداية الفترة[٢]، وحيث بلغ إجمالى الواردات المصرية فى فترة الحرب حوالى ١٥٦,٥٥ مليون جنيه.

وكانت لإنجلترا مكان الصدارة من الواردات المصرية التى كان يـــأتى فـــى مقدمتها الفحم والحديد والصلب والآلات والمنسوجات القطنية والصوفية والأســـمدة فكانت تستأثر خلال الفترة من ١٩٤٥:١٩٢٠ بما يتراوح نسبته بـــين ٢١٪: ٢٥ ٪ من تلك الواردات[٣] ، بينما وصلت واردات مصرمن بريطانيا سنة ١٩٢٨ ما يمثل نسبة ٢١,٦٧٪ من الواردات وفرنسا بنـــسبة ١٠,١٠٪، وألمانيـــا بنـــسبة ٦,٧٧٪ واليابان ٣,٠٤٪، والولايات المتحدة بنسبة ٥,١٢ ٪، وإيطاليا بنسبة٩,٤١٪، بلجيكا ٣,٨١٪، والهند ٣,١٢٪[٤].

---

(١) محمد مصطفى عبد النبى، دور اليهود الاقتصادى فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية،١٩٩٥،ص.ص١٠٤-١٠٥

(٢) فاطمة فتح على المؤذن، تاريخ مصر الاقتصادى فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠٠٥، ص١٦٢.

(٣) رؤوف عباس، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١، الاقتصاد المصرى ١٩٢٠-١٩٤٥ فى الوثائق البريطانية.

(٤) على لطفى، المرجع السابق،ص ٢٤٥

أما عن الصادرات فقد ارتفعت من ٢٤,٠٩٢ مليون جنيه فى عام ١٩١٤ إلى ٤٥,٣٧ مليون جنيه مصرى عام ١٩١٨[١] ، حيث كان إجمالى الصادرات المصرية من (١٩١٤ : ١٩١٨) حوالى ١٧٥,٠٣٣ مليون جنيه، ومن هنا يتضح أن الميزان التجارى كان لصالح مصر فى فترة الحرب حيث إن الواردات المصرية كانت تساوى ١٥٦,٥٥٧ مليون جنيه والصادرات تساوى ١٧٥,٠٣٣ مليون جنيه وكان حكم الفائض بين الصادرات والواردات يساوى ١٨,٤٧٥ مليون جنيه.

وفى الفترة التى تلت الحرب كان الميزان التجارى لمصر يتأرجح بين الإيجاب والسلب فكان لصالح مصر وأخرى غير صالحها، كما يتضح ذلك من أرقام الصادرات والواردات المصرية المبينة فى الجدول والرسم البيانى الآتى، والتى تبين انخفاض نسبة الصادرات المصرية وارتفاع نسبة الوارد إليها بشكل تدريجى.

جدول رقم (١٢): الواردات والصادرات المصرية والميزان التجارى فى الفترة من ١٩١٩: ١٩٢٩ بالمليون جنيه.

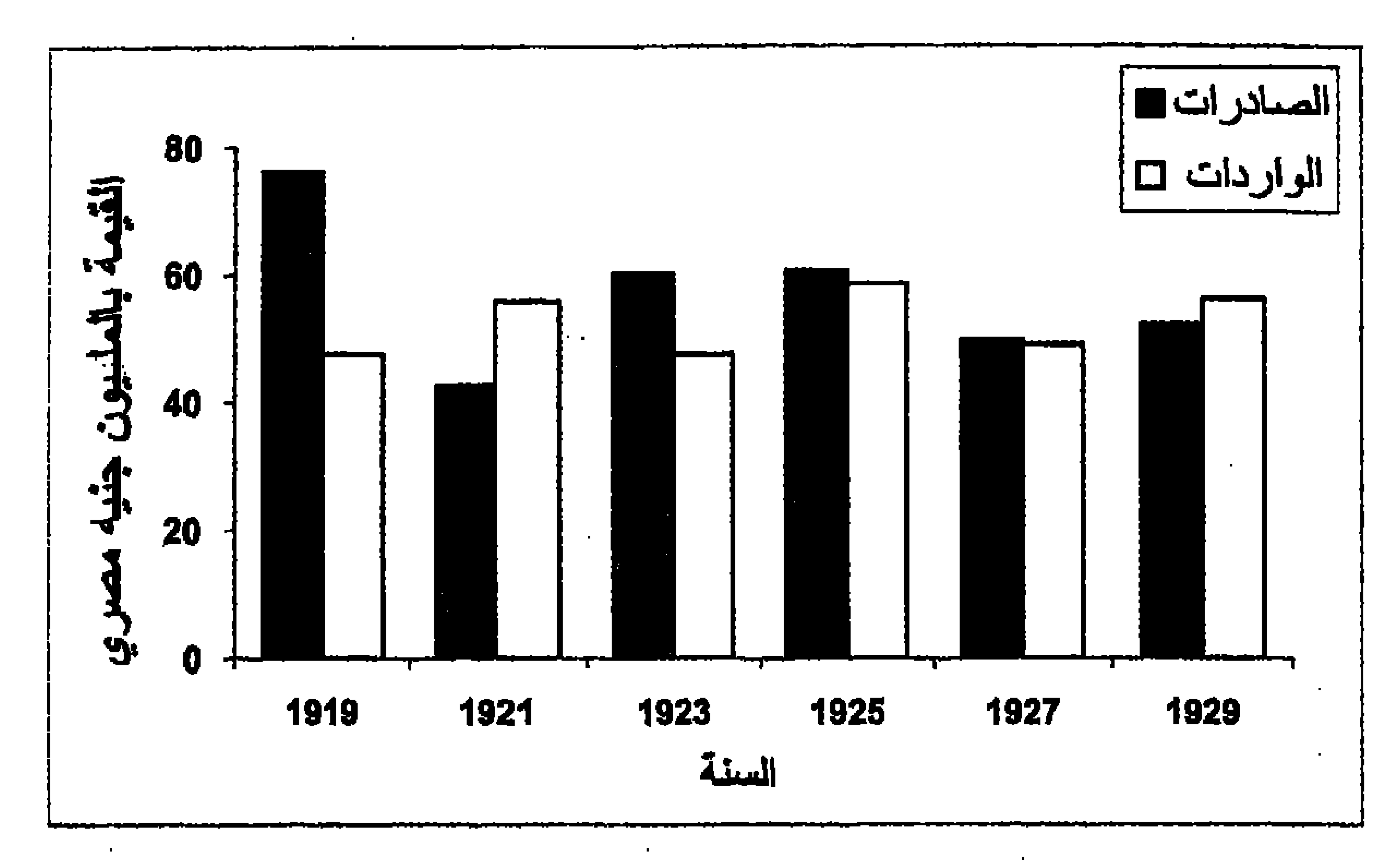
السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩١٩	٤٧,٠٩٣	٧٦,١٩٨	٢٨,٦٠٥+
١٩٢١	٥٥,٧٢٣	٤٢,٥٤٢	٣١,١٨١−
١٩٢٣	٤٧,٥٣٧	٦٠,٠٨٤	١٢,٥٤٧+
١٩٢٥	٥٨,٥٤٢	٦٠,٥٦٢	١,٧٢٠+
١٩٢٧	٤٩,٠٣١	٤٩,٧١٢	٠,٦٨١+ [٢]
١٩٢٩	٥٦,٢٧٦	٥٢,١٨٧	٣,٧٢٢+ [٣]

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) محمد رشدى، التطور الاقتصادى فى مصر، جـ ٢، دار المعارف، القاهرة، ص٧٩.

(٣) رؤوف عباس، الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (١٩٢٠–١٩٤٥)، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١.

شكـــل بيانى رقم (٩): الواردات والصادرات المصرية فى الفترة من ١٩١٩: ١٩٢٩.



بينت تقارير الخارجية البريطانية أن المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القطن، كانت تحتل قائمة الصادرات المصرية [1]، وتغيرت الصادرات المصرية طبقًا لتغير أسعار القطن، فقد ارتفعت الصادرات وبلغت أكثر من ٨٥ مليون جنيـــه فـــى عـــام ١٩٢١ وذلك لارتفاع متوسط سعر القنطار من القطن المـــصرى، وخاصـــة قطـــن السكلاريدس، وفى العام التالى هبط سعر القطن بشكل كبير مما أثر على صـــادرات مصر حيث بلغ ٦٩٠٠جنيه للقنطار، وقلت الصادرات عشرين مليون جنيه.

فى حين بقاء الواردات كما هى مما أدى لحدوث عجز فى الميزان التجارى، ونجد أن بريطانيا كانت تستأثر بحوالى ٣٧,٦٢٪ من صادرات مصر فـــى عـــام ١٩٢٨، ثم تلتها فرنـــسا حـــوالى ١١,٩٩٪ وألمانيـــا ٥,٩٠٪ واليابـــان ٣,١٢٪ والولايات المتحدة ١٠,٦٦ ٪، وإيطاليا ٦,٧٠٪ وبلجيكا.٦٩,٠٪ والهند ٢,٠٦٪[2].

---

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٢) على لطفى، المرجع السابق،ص ٢٤٤.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد المصرى كان دائما يمر بحركات صعود وهبوط طبقًا للأحداث الدولية التى ارتبطت مصر بها، لهذا عندما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية كان من الطبيعى أن تؤثر فية بشكل كبير عن الدول الأخرى، حيث اعتمدت السياسة الاقتصادية المصرية على الزراعة فى المقام الأول لهذا تميزت السياسة الزراعية فى مصر باتباعها سياسة التخصص فى زراعة محصول أساسى "القطن" وقد نتج عن هذه السياسة أن تأثر الاقتصاد المصرى بأثمان هذا المحصول سواء بالارتفاع أو بالهبوط.لذلك كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى ١٩٢٩ وانتقلت لمصر بعد ذلك ١٩٣٠ وكان تأثيرها على مصر أكبر من أى بلد آخر.

تأثير الأزمة على قطاع الزراعة

بدث آثار الأزمة في.شكل عدم تصريف الحاصلات الزراعية وانخفاض أسعارها بصورة كبيرة[١] حيث تراوحت نسبة هبوط أسعارالحاصلات الزراعية فى الفترة ما بين ١٩٣٠و ١٩٣٣ ما بين ١٠٪: ٧٥٪ عن الفترة التى سبقت الأزمة كما تأثر سوق القطن بكثير من العوامل، وذلك للارتباط الوثيق بين أسعار السلع المختلفة وبين أسواقها وأسواق الأوراق المالية فإذا حدث خلل أوخسارة فى أحد الطرفين أثر على الآخر، فقد أثر على السوق المحلى ثم ما لبث أن امتد هذا الأثر إلى أسواق السلع الأخرى ووصل إلى جميع الأسواق العالمية، [٢] (وكانت مصر أحدى هذه الأسواق).

---

(١) مختار محمد أحمد نور، الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠-١٩٣٤، رسالة ماجستير جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٨٥، ص ٥٢.

محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،ص١٤٠.

(٢) محمود الدرويش، الاقتصادية القطنية، القانون والاقتصاد، مارس أبريل ١٩٤١، ص.ص٣٦٢-٣٦٣.

وكا ن هناك عوامل اخرى أثرت على القطن المصرى، منها أن مـــا يحـــدد أسعار القطن المصرى هو اتجاهات الأسعار العالمية بسبب ارتباط تـسويقه بهــا، لهذا هبطت أسعاره بدرجة كبيرة مع حدوث الأزمة، وكساد صـــناعة المنـــسوجات القطنية فى العالم، وبخاصة فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[١] كمـا تـأثر سعره أيضًا بوفرة كمياته فى الأسواق، وهذا ما حدث وترجع تلك الوفرة إلى زيادة إنتاجه من جهة، وقلة استهلاكه من جهة أخرى بسبب الكساد [٢].

جدول رقم(١٣): يوضح مساحة الأراضى المنزرعة من القطن بالنسبة للمـساحة الكلية بالمليون فدان.

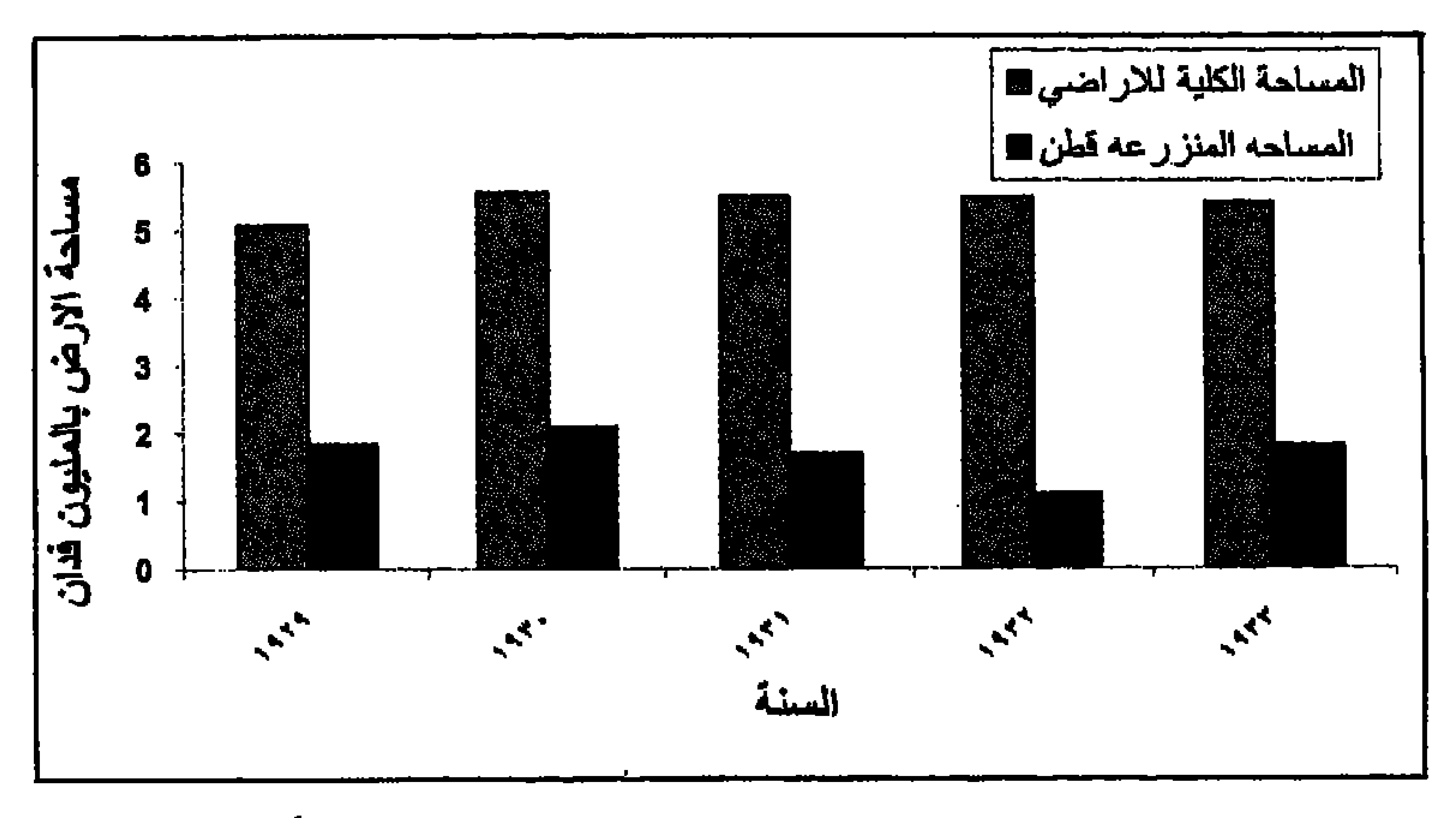
السنة	مساحة الأراضى الزراعية	مساحة القطن	نسبة القطن بالنسبة للأراضى كلها	المحصول بالقنطار/ فدان
١٩٢٩	٥,٠١٦٣٧٠	١,٨٤١	٢٤,١٢٪	٤,٦٣
١٩٣٠	٥,٥٤٨٦٦٢	٢,٠٨٢	١٩,٦٩٪	٣,٩٧
١٩٣١	٥,٤٨٥١٤٤	١,٦٨٣	١٢,٥٢٪	٣,٧٨
١٩٣٢	٥,٤٦٣٦٦٧	١,٠٩٤	٢١,٧٨٪	٤,٥٣
١٩٣٣	٥,٣٨٤١٧٤	١,٨٠٤	٢١,٤٥٪	٤,٧٥[٣]

(١) أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى، بحث منشور فى المجلة التاريخية، تصدر عن كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٢٠٠.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٥/جـ وزارة الزراعة، مذكرة شفهية عن القطن .

(٣) الجدول من صنع الباحثة بالاعتماد على، جاد لبيب، بناء الاقتصاد المـصرى والعلاقـات الاقتـصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص٣٣./ وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء العام ١٩٢٨-١٩٢٩، المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٠، ص ٣٦١، وإحصاء سـنة ١٩٣٣-١٩٣٤، ص٢٣١و ص٤٣٨.

شكل رقم(١٠): يوضح مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا بالنسبة للمساحة الكلية بالمليون فدان.



يوضح الجدول والرسم مساحة الأراضى المزروعة قطنًا فى مصر فى فترة الأزمة وإنتاجية الفدان من سنة لأخرى، ونجد أن إنتاجية الفدان انخفضت فى هذه الفترة بالمقارنة بالفترة السابقة لها، حيث كانت إنتاجية الفدان فى سنة ١٩٢٨ حوالى ٦٤،٤ قنطار وانخفضت فى سنة ١٩٣٠إلى ٣,٩٧ قنطار، وبالرغم من أن إنتاجية الفدان فقد انخفضت إلا أنها كانت تمثل وفرة فى السوق وتبين مدى القيود التى فرضتها الحكومة على زراعة الأراضى قطنًا التى تقلصت فى سنة ١٩٣٠إلى(٢,٠٨٢) مليون فدان ووصلت فى ١٩٣٢ إلى (١,٨٠٤) مليون فدان.

كان تصريف القطن المصرى من المشاكل التى تهدد مستقبل الفلاح، حيث انخفض سعره بشكل لا يوازى نفقات إنتاجه الكبيرة والتى بلغت أكثر من أربعة أمثالها قبل الركود، فمثلاً كان ثمن جوال السماد ٧٠ قرشا ثم زاد فى فترة الكساد لأكثر من ثلاثة جنيهات مع صعوبة الحصول عليه، لذلك اقترح النائب قلينى فهمى على الحكومة زيادة سعر القطن زيادة تتناسب مع تكاليف زراعته(١) . ويوضح الجدول التالى تكاليف إنتاج القطن.

---

(١) دار الوثائق القومية، عابدين محفظة ٥٩٢، القطن، رجاء إلى نواب الأمة وشيوخها الأجلاء، قلينى فهمى،١٩١٣/٢/١١: ١٩٥٢/٣. أنظر ملحق رقم (١)

جدول رقم(١٤): تكاليف إنتاج القطن فى الوجهين البحرى والقبلى بالجنيه.

وجه بحرى:-

المنوفية	شمال الدلتا	جنوب الدلتا	المجموع	متوسط التكلفة
٥,٦١	٦,١٢	٦,٣٤ [١]	١٨,٠٧	٦,٢٣

وجه قبلى:-

الفيوم	المنيا	جرجا	أسيوط	المجموع	متوسط التكلفة
٦,٦٧	٧,٦٠	١,٢٦٥	١,٢٢٥ [٢]	١٦,٧٦	٤,١٩

تبين من هذا الجدول أن متوسط تكلفة زراعة القطن للفدان فى الوجه البحرى كانت حوالى ٦,٢٣ جنيهًا وفى الوجه القبلى حوالى ٤,١٩ جنيها، ووصل متوسط التكلفة فى مصر كلها حوالى ٤,٨٣٢ جنيهًا وبالمقارنة بأسعار القطن فى فترة الأزمة كانت التكلفة أعلى من المصاريف ومن التكلفة التى كانت تنفق على الزراعة وتسديد الديون.

حيث انخفض ثمن محصول القطن بشكل كبير، فكان متوسط سعر محصول القطن فى ١٩٢٨ "٢٦" ريالاً وأصبح متوسط الثمن فى ١٩٢٩ "٢٠ " ريالاً ثم"١٢" ريالاً فى ١٩٣٠ ثم ١٠ ريالات فى ١٩٣١، وهذا يعنى أن ثمن محصول القطن قد هبط إلى الثلث فى الفترة من ١٩٢٨إلى ١٩٣١[٣] كما يوضح هذا الجدول

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم محفظة ٥٧٥، ملف رقم ٢٦/٧/١٣١ تكاليف إنتاج القطن فى مصر، ٢٥ ابريل ١٩٣١.

(٢) نفسه

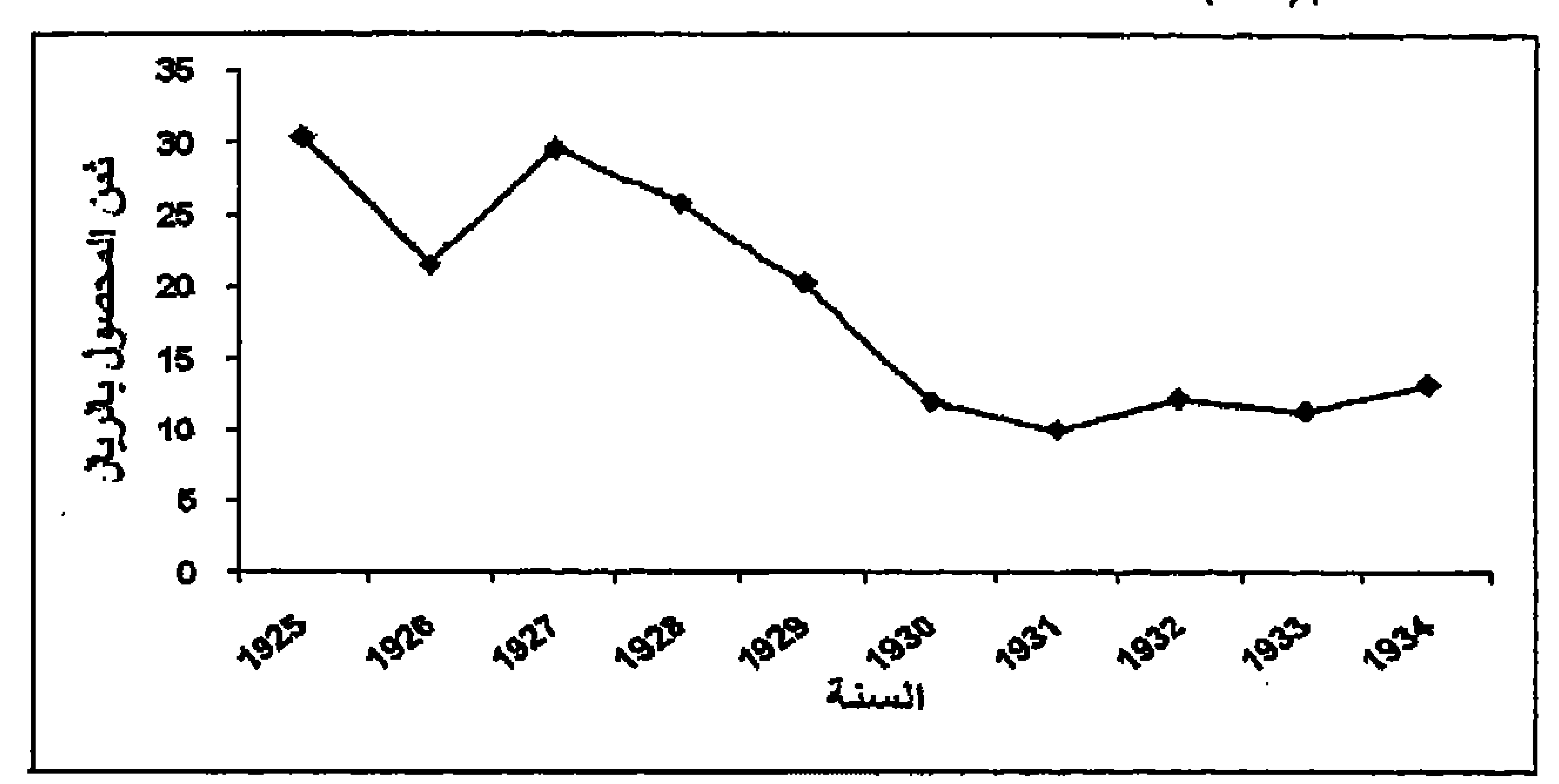
(٣) Crouchley.A.E The Economic Development of Modern Egypt، London.New York، p 21

والرسم البيانى مدى التدهور الذى حل بأثمان محصول القطن فـــى فتـــرة الأزمـــة بالمقارنة بالفترة السابقة.

جدول رقم(١٥): أثمان محصول القطن في الفترة من ١٩٢٥:١٩٣٤ بالريال(*)

السنة	ثمن المحصول	السنة	ثمن المحصول
١٩٢٥	٣٠,٤٦	١٩٣٠	١٢,٠٤
١٩٢٦	٢١,٥٣	١٩٣١	١٠,٠٨٠
١٩٢٧	٢٩,٦٨	١٩٣٢	١٢,٢٨
١٩٢٨	٢٥,٨٨	١٩٣٣	١١,٣٩
١٩٢٩	٢٠,٣٦ (١)	١٩٣٤	١٣,٢٢(٢)

شكل رقم(١١): أثمان محصول القطن فى الفترة من ١٩٢٥: ١٩٣٤



انحدرت الأرقام القياسية لأسعار القطن انحدارًا كبيرًا ممـــا ســـبب خـــسارة كبيرة فى الدخل القومى لمصر، وقد قـــدرت تلـــك الأرقـــام علـــى أســـاس ســـنة ١٩١٣=١٠٠.

(*) – الريال هو الريال المصرى، والجنيه يساوى خمسة ريالات.

(١) وزارة المالية، مصلحة الإحصاء،الإحصاء السنوى العام ١٩٢٨ – ١٩٢٩، ص ٣١٦ .

(٢) نفسه، ،، ،، ،، ،، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ص ٤٣٨.

جدول رقم (١٦): أثمان محصول القطن في الفترة من ١٩٢٩ : ١٩٣٣

السنة	السعر للقنطار بالجنية	الرقم القياسي لأسعار القطن
١٩٢٩	٤,٠٧٢	١٠٧,١
١٩٣٠	٢,٤١٠	٦٣,٤
١٩٣١	٢,٠١٦	٥٣,٠
١٩٣٢	٢,٤٥٦	٦٤,٦
١٩٣٣	٢,٢٧٨	٦٩,٠ [١]

يتبين من هذا الجدول أن متوسط سعر قنطار القطن انخفض في سنة ١٩٣٠ إلى ٢،٤١٠ جنيهًا ثم إلى ٢,٠١٦ جنيهًا في سنة ١٩٣١، ثم بدأ يزداد بعد ذلك بشكل تدريجي.

وقد كان سعر قنطار القطن لا يكفي لتغطية نفقات الإنتاج [٢]، ولكن في أواخر ١٩٣١ ارتفعت أسعار القطن المصرى قليلاً ويرجع السبب في هذا إلى قلة المعروض في السوق آنذاك نصف مليون قنطار" مع زيادة الطلب عليه[٣]، كما يرجع هذا الارتفاع أيضًا لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب مما أدى إلى تدهور الجنيه الإسترليني بمقدار ٣٠٪، ومن ثم تدهور الجنيه المصرى بنفس القيمة، مما ساعد ذلك على ارتفاع أسعار القطن بنسبة ٢٠٪ بالعملة المصرية[٤] .

أما عن مقدار استهلاك القطن المصرى في تلك الفترة فقد انخفض بشكل تدريجي وعلى الرغم من هذا فقد زاد استهلاك البعض الآخر كما يبين الجدول التالي.

---

(١) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣-١٩٣٤،ص ٤٣٨، ٤٤٥.
(٢) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصرى، ص٢٥.
(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٢٦، محمد نجيب ولاية، ارتفاع ثمن القطن.
(٤) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصرى، ص٢٥.

جدول رقم (١٧): استهلاك محصول القطن بالألف قنطار.

الدولة	لسنة ١٩٣٠	لسنة ١٩٣١	لسنة ١٩٣٢
بريطانيا	١٩١٨	٢٥٣٦	٢١٠٥
الهند	٢٢	٤٦٣	٣٤٨
إسبانيا	٣٠٠	٣٥٨	٣١٧
سويسرا	٣٠٥	٢٧٩	٢٣٧
الصين	٢٨	٧٢	٧١٠
النمسا	٥٨	٦٧	٥٥
بلجيكا	٣٢٥	٦٢	٤١
روسيا	٣٢٥	٥٩٠	٢٧
كندا	١٧	٢٩	٢٧ (١)

ويبدو في هذا الإحصاء أن بعض الدول قد خفضت حصتها من القطن المصرى فى هذه الفترة بالرغم من انخفاض أثمانه انخفاضا كبيرا مثل بريطانيا واليابان كما يتبين من الجدول وكم القطن الذى استهلكته فى عامى ١٩٣٠و ١٩٣١، ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لجأت للبحث عن أنواع أخرى من القطن تكون أرخص من ثمن القطن المصرى، وكان متوسط المستهلك من القطن المصرى فى الفترة من (١٩٢٦/ ١٩٢٧) إلى (١٩٣٠ / ١٩٣١) حوالى ٩٤٦ ألف بالة(*) فى الموسم الواحد أما موسم (١٩٣١ /١٩٣٢) كان حوالى ٩٨٠ ألف بالة، مما يوضح أن هناك زيادة فى استهلاك القطن المصرى فى موسم ١٩٣١/ ١٩٣٢

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة الثالثة والخمسون، ١٩٣٣/٥/٨، ص ١١٥٧. نفسه، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٩٣٣/٢/١٥، ص ٤٢٩.
وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء العام ١٩٣١-١٩٣٢،المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٣، ص ٢٩٥.
(*) البالة من القطن المكبوس بالبخار تساوى ٧,٢٥ قنطارًا تقريبا. البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية. م ١٢، عدد٤،القاهرة، ص٤٦٥.

وقد أدت هذه الزيادة إلى نقص فى استهلاك القطن الأمريكي[١] ولكن بالمقارنة بين موسمى (١٩٢٩ – ١٩٣٠) و (١٩٣٢ – ١٩٣٣) فإن مقدار المستهلك من القطن المصرى انخفض بمقدار ٢٠٧,١٠٨ مليون قنطار أى حوالى ١١٪ [٢]، واستمر مستوى استهلاك القطن المصرى رديئًا بسبب منافسة الحرير الصناعى الشديدة له وكثرة الإقبال عليه واستهلاكه كبديل للقطن لرخص أثمانه[٣].

وإلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على القطن المصرى فقد أصيب القطن بالدودة القرنفلية ودودة اللوز وانتشرتا فى زراعات كثيرة بالوجه البحرى ولاسيما فى مديرية البحيرة[٤]، بالرغم مما بذله الزراع من جهد ووقت ومال فى سبيل مكافحتها وتطهير الزراعة فكان أكثرمن٢٢ ألف فدان قطن مصابة بالدودة فى أنحاء مختلفة من الوجهين البحرى والقبلى[٥]. ونتج عن ذلك انخفاض مستوى المحصول وإضعاف الثروة القومية، وبدأت وزارة الزراعة دراسة المناطق الزراعية التى أصابتها الآفات، ومعرفه الطرق المتبعة فى زراعتها ثم القيام بعزلها عن غيرها وحرثها مرتين بطريقة عكسية وتركها مدة أقل من شهرين عرضه للشمس والهواء، وهذه المدة كافية لإبادة ما فيها من آفات، حتى تكون بعد ذلك صالحة للزراعة [٦].

---

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادى الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين ٣٣/٢/١٥، ص ٤٢٤.

(٢) مجلة مصر المعاصرة، أبريل، ١٩٣٢ بلن تشرد، المرحلة الثانية للأزمة المصرية، ص ٢٩٨، باللغة الفرنسية.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤ – ٧/١٠٠، تقرير أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية عن أعمال اللجنة أثناء انعقادها بمدينة وندمير يوليو ١٩٣٢.
الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١١/٢٩./ البورصة، ١٩٣٢/٩/٧، محمد دويب، ثروة مصر.

(٤) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، انتشار دودة القطن.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٨/١٨، ٢٢ ألف فدان قطن مصابه بالدودة.

(٦) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، الحكومة والزراعة ودودة القطن.

كما قامت الحكومة بتوعية الفلاحين فى موسم الدودة حيث كانت تجمعهم فى دور العمد وفى المراكز وعلى رؤوس الحقول تتحدث إليهم عن تاريخ الدودة وعن فعلها السيئ إذا أهملت مقاومتها، وهى لطع تصيب الأوراق، لذلك يسهل القضاء عليها بجمع الأوراق المصابة وإتلافها[(١)].

ومع حدوث الأزمة القطنية وتحديد المساحة المزروعة قطنًا تركت الحكومة المزارعين يزرعون ما يشاءون من الحبوب التى كان من بينها القمح فزادت المساحة المزروعة منه زيادة كبيرة، فزاد العرض على الطلب[(٢)]، فتدهورت أثمان المحاصيل تدهورًا كبيرًا مثل القطن والفول وغيرهم [(٣)]، وأيضا تدهورت أثمان الحاصلات الزراعية وخاصة الغذائية منها، والتى هبطت فى غضون ثلاث سنوات بنسبة ١٠٠٪ عنها قبل الأزمة بعد أن تراجع سعر أردب [(*)] القمح ١٦٠ قرشا فى سنة ١٩٣١ إلى ٨٠ قرشا فى ١٩٣٣، وكذلك هبوط سعر أردب الشعير ما بين ٣٥ و٤٥ قرشا بعد أن كان سعره يتراوح ما بين ٨٠ و٩٠ قرشا أما الذرة فهبطت إلى ٤٠ و٥٠ قرشا للأردب بعد أن كان يتراوح سعره بين ٨٠ و ١٠٠ قرش[(٤)] .

يعتبر القمح المحصول التالى للقطن فى الأهمية حيث يزرع فى مصر ويستهلك فيها، فلذلك أثرت الأزمة عليه وهبط سعره وأصبح لا يكاد يغطى نفقات إنتاجه [(٥)] فكان القمح الذى يزرع فى مصر أقل من الاستهلاك المحلى بنحو ثلاثة ملايين أردب، ولذلك كان يتم استيراده من الخارج، ولهذا دعا البعض إلى زيادة

---

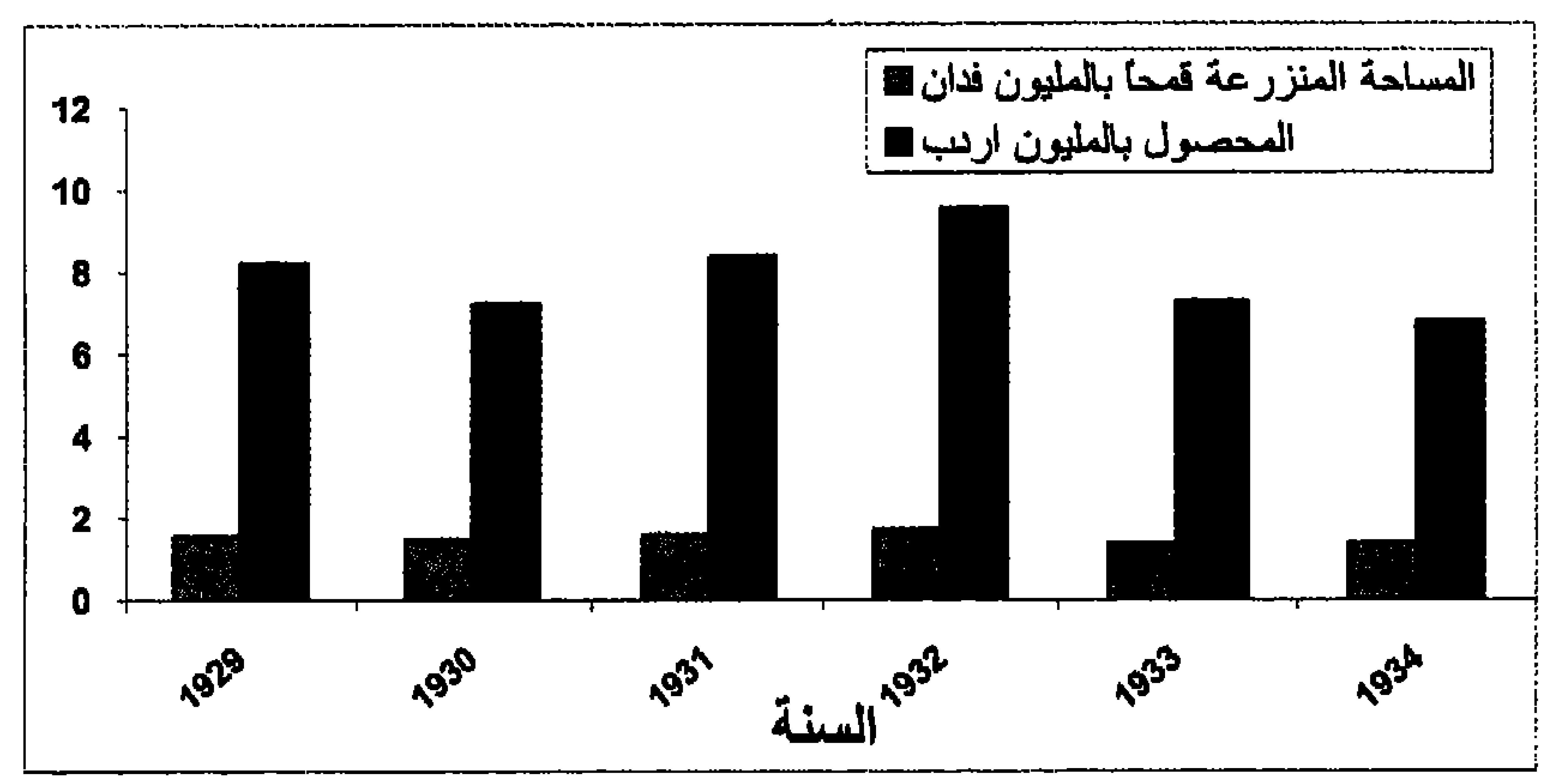
(١) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، الحكومة والزراعة ودودة القطن.
(٢) الأهرام، ١٩٣٢/١٠/١٢، ١٩٣٢/١٠/٢١، الأزمة فى مصر الغلال بعد القمح.
(٣) النظام، ١٩٣٢/٨/٢٦، الحالة السياسية فى أسبوع الغلال والقطن.
(*) الأردب، ١٥٠ كيلو جرامًا
(٤) أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى، ص ٢٠١.
(٥) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١، أحمد عبد الوهاب باشا، خطبة فى نادى كلية فكتوريا الأهرام، ١٩٣١/٦/٤، أحمد العمرى، مشكلة القمح.

المساحة المزروعة قمحًا وخاصة مع انخفاض المساحة المزروعة قطن[1] ويوضح الجدول والرسم البيانى ارتفاع المساحة المزروعة قمحا فى السنوات التى تقلصت فيها المساحة المزروعة من القطن.

جدول رقم (١٨): مساحة الأراضى المزروعة قمحًا بالمليون فدان والمحصول بالمليون أردب ومتوسط محصول الفدان بالأردب.

السنة	المساحة المزروعة قمحا	المحصـــــول	متوسط محصول
١٩٢٩	١,٥٥٥٣٧٧	٨,٢٠٦١٦١	٥,٢٨
١٩٣٠	١,٤٦٥٨٥٧	٧,٢١٢٨١٤	٤,٩٢
١٩٣١	١,٥٨٨٩٨٥	٨,٣٥٩٣٥٥	٥,٢٦
١٩٣٢	١,٦٩٧٤١٣	٩,٥٤١٢١٨	٥,٦٢[2]
١٩٣٣	١,٣٧٤٠٠٨	٧,٢٤٨٦٨٧	٥,٢٨
١٩٣٤	١,٣٨٨٦٧٣	٦,٧٦٣٤٠٨	٤,٨٧[3]

شكل رقم (١٢): مساحة الأراضى المزروعة قمحًا والمحصول ومتوسط الفدان



---

(١) الفضائل، ١٩٣١/٨/٦

(٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣١ – ١٩٣٢، ص ٢٤٨.

(٣) نفسه، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ – ١٩٣٤، ص ٢٥٧.

ويمكن استنتاج أن المساحة المخصصة لزراعة القمح قد وصلت أقصاها في سنة ١٩٣٢حيث هبطت المساحة المزروعة من القطن لأدنى حد ثم أخذت تتناقص المساحة المزروعة من القمح ثانية بعد هذا العام وذلك بسبب رفع القيود التي كانت مفروضة على زراعة القطن، ومما يؤكد هذا أن مساحة الأراضي المزروعة قمحًا في مصر في عام ١٩٣٢ بلغت (١,٦٩٧٤١٣) مليون فدان كما بلغت مساحة الأراضي المزروعة قمحًا بالنسبة للأراضي المزروعة محاصيل أخرى في نفس العام حوالي ٤٣,١٩٪ من الأراضي كلها، وهذه النسبة كانت أعلى نسبة وصلت إليها زراعة القمح في فترة الأزمة.

كما هبط الوارد من القمح مثلا من ٣٨ مليون كيلوجرام في سنة ١٩٣١ الى ٣٧ مليون كيلو في سنة ١٩٣٢ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٣٩ مليون كيلوجرام في ١٩٣٣(١)، وبالرغم من الهبوط الذي عانت منه الحاصلات الزراعية إلا أن أسعار محصول القمح ارتفعت ولم تنخفض فزادت الأسعار ووصلت إلى مستوى ما قبل الحرب فارتفعت لأكثر من ٦٪ (٢).

قد عرفت مصر زراعة الأرز منذ عدة قرون وترجع أهمية هذا المحصول إلى أنه ينقي التربة من الأملاح حتى يمكن إعدادها لزراعة محاصيل أخرى أكثر أهمية (٣)، فضلا عن أنه يعتبر الغذاء الرئيسي للفلاح، كما أنه يوفر عائدًا ماديًا كبيرًا(٤)، لذلك زادت مساحة الأراضي المزروعة أرزًا في فترة الكساد مما أدى هذا إلى زيادة المساحة المزروعة أرزًا.

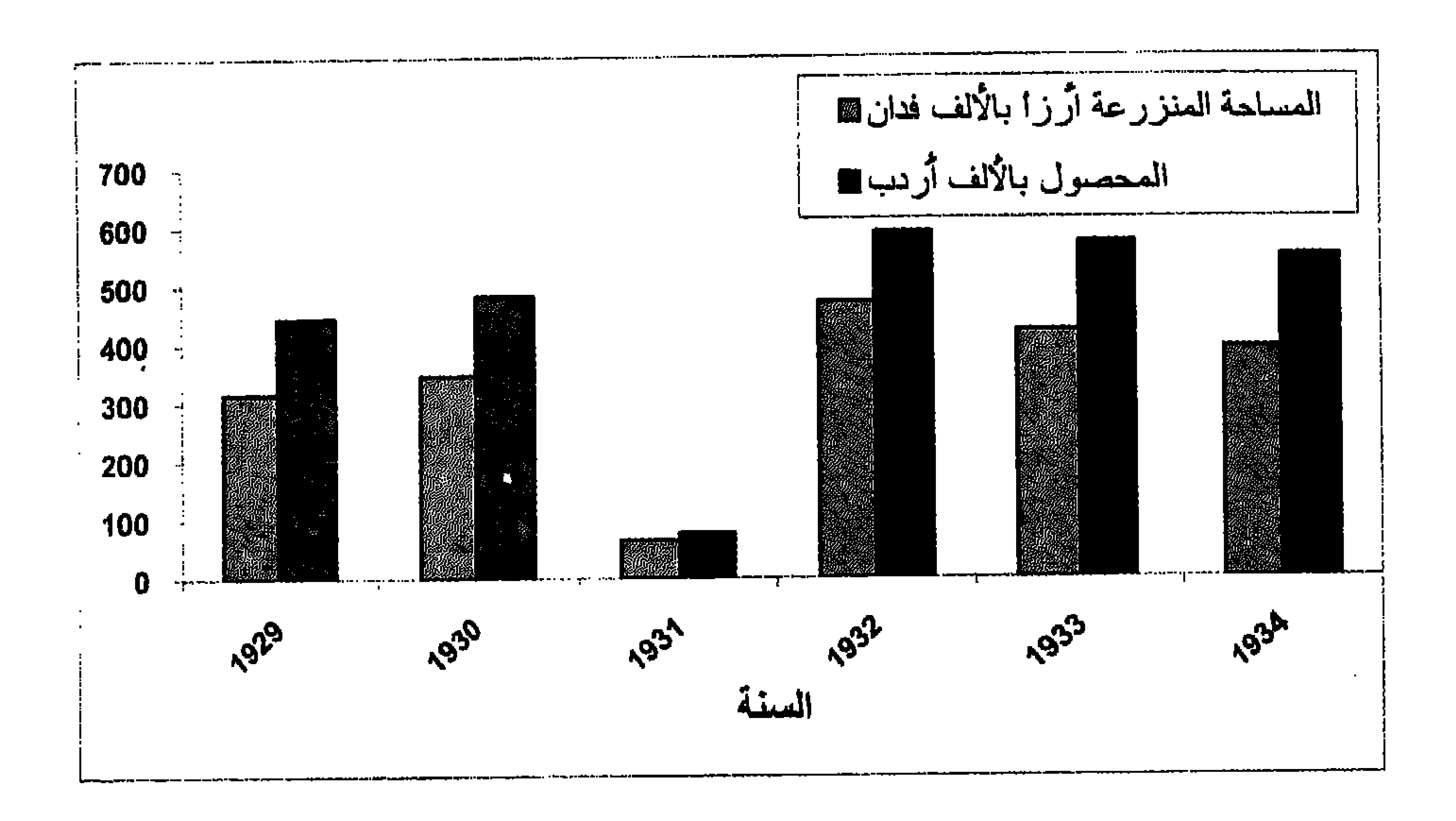
---

(١) حسين علي الرفاعي، الصناعة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٣٦.
(٢) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية في مصر بين الحربين، ص ١٧٢.
(٣) فاطمة فتح علي المؤذن،المرجع السابق، ص ٦٣.
(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٦/٥، أبو العزم، حول زراعة الأرز.

جدول رقم (١٩): مساحة الأراضى المنزرعة أرزًا بالألف فدان والمحصول بالألف أردب فى فترة الأزمة.

السنة	المساحة	المحصول	متوسط المحصول
١٩٢٩	٣١٥,٤٤٥	٤٤٥,٢٤٧٤	١,٤١١
١٩٣٠	٣٤٥,٥٤٣	٤٨٢,١١٤	١,٣٩٥ (١)
١٩٣١	٦٤,٩٢٨	٩٣٦,٧٦	١,١٨٥
١٩٣٢	٤٧١,٥٠٨	٥٨٩,٠٦٧	١,٢٤٩
١٩٣٣	٤٢٢,٠٠٠	٥٧١,٥٤١	١,٣٥٤
١٩٣٤	٣٩١,٦٩٣	٥٤٨,٦٧٧	١,٤٠١ (٢)

شكل رقم (١٣): مساحة الأراضى المنزرعة أرزًا فى فترة الكساد.



(١) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣١-١٩٣٢، ص ٢٥٢.
(٢) نفسه، الإحصاء العام ١٩٣٣-١٩٣٤، ص ١٦١.

كما يوضح الجدول والرسم البيانى أن مساحة الأراضى الزراعية المزروعة أرزًا بدأت تزداد من سنة عن الأخرى فكانت فى سنة ١٩٢٨ (٢٥٤,٥٤٢) ألف فدان ارتفعت فى ١٩٣٢ إلى ٤٧١,٥٠٨ ألف فدان وكانت ١٩٣٢ هى أعلى سنة زرع فيها الأرز فى فترة الكساد ويوضح الجدول النسبة المئوية لزراعة الأرز بالنسبة للأراضى المزروعة التى كانت أعلى نسبة منها فى موسم ١٩٣١/١٩٣٢.

جدول رقم (٢٠): النسبة المئوية لزراعة الأرز بالنسبة للأراضى المزروعة.

الموسم	النسبة	الموسم	النسبة
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٤ ٪	١٩٣٢ - ١٩٣٣	١٠.٥٪
١٩٣٠ - ١٩٣١	٧,٦ ٪	١٩٣٣ - ١٩٣٤	٤,٨٥٪ [١]
١٩٣١ - ١٩٣٢	٥,٤ ٪		

وترجع زيادة مساحة الأراضى المزروعة أرزًا فى سنة ١٩٣٢ إلى إباحة الحكومة زراعته فى مناطق الدلتا [٢]، ثم أصدرت الوزارة قرارًا بتحديد المساحة المزروعة أرزًا فى عام ١٩٣٣ [٣]. لذلك كان من الطبيعى أن يأتى المحصول أعلى فيكفى الاستهلاك المحلى ويزيد فتظهر مشكلة الفائض منه [٤] بسبب صعوبة التخزين كما أن التخزين لا يحل المشكلة لضيق السوق المحلى وعدم مرونة الطلب على الحبوب بصفة عامة فانخفضت الأسعار [٥].

وكما أثرت الأزمة على القطن والقمح والأرز فقد أثرت على باقى المحاصيل الزراعية الأخرى، فقد هبطت أسعار الغلال هبوطًا يتراوح ما بين ٣٠

(١) وزارة المالية، مصلحة الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤، ص٢٣١.
(٢) المقطم، ١٩٣٢/٥/٣٠، مسألة القمح وتوسيع مناطق الأرز.
(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٢/٩، زراعة ٢٠٨٣٨٨ فدانًا هذا العام قرار وزارى
(٤) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٦، محمود صالح الفلكى، مشكلة الأرز فى مصر.
(٥) راشد البرواى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

و ٤٠٪، فأصبحت شبيهة بما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى [١]، وكانت المساحة المزروعة بالغلال قليلة في بداية الأزمة ولكن مع تحديد المساحة المزروعة قطنا ارتفعت مساحة زراعة المحاصيل الزراعية مثل الذرة والأرز والفاصوليا وقصب السكر والبرسيم والبصل والخضار والفاكهة، ولكن في سنة١٩٣٣ تقلصت القيود المفروضة على زراعة القطن فارتفعت مساحة زراعته وتقلصت مرة أخرى مساحة زراعة المحاصيل. [٢]

جدول رقم (٢١): مساحة أهم المحاصيل الزراعية من ١٩٢٩ – ١٩٣٤ .

السنة	الذرة (مليون فدان)	فول (الف فدان)	شعير (الف فدان)	قصب (الف فدان)
١٩٢٩–١٩٣٠	١,٨٢٦٨٥٦	٤٢٣,٧٥٨	٣٣٢,٢٢٢	٥٣,٥١٩
١٩٣٠–١٩٣١	٢,١١٣٣٦٧	٤٢٣,٥٨٦	٤٩٤,٥٧٣	٦٥,٢٩٨
١٩٣١–١٩٣٢	١,٩٦٨٣٥١	٥٩٢,٢٣٢	٣٥٢,٣٥٥	٧٠,٠٥٥
١٩٣٢–١٩٣٣	١,٥٧٨٢١٤	٤٦٩,٠٦٧	٢٨١,٦٥٧	٧٠,٧٩٩
١٩٣٣-١٩٣٤	١,٥٧٢١٦٨	٤٣١,٥٩٠	٢٧٤,٠٦١	٦٠,٢٣٨[٣]

وفيما يبدو جليًا من هذه الإحصائيات أن مساحة هذه المحاصيل الزراعية قد زادت في فترة الكساد، وصلت أقصاها في موسم ١٩٣١ /١٩٣٢ ثم انخفضت المساحة المزروعة بعد ذلك نتيجة رفع القيود على زراعة القطن.

إلى جانب انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية، فقد تأثر أيضا محصول البصل في مصر وانخفض سعره فهناك ألوف الجوالات كانت تنقل من الصعيد إلى الإسكندرية ومنها إلى الخارج وتباع بأسعار هي دون نفقات النقل والتعبئة [٤] ، حيث أضرب التجار عن شرائه، ولذلك أعلنت شركة المحاصيل الحكومية التدخل

---

(١) البلاغ، هبوط أسعار الغلال وسوء سياسة الحكومة.

(٢) Crouchley. A.E. op، cit، p 222.

(٣) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ – ١٩٣٤، ص ص ٢٣٠، ٢٣١

(٤) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٢٣، فخرى عبد النور، الحكومة والبصل.

فى السوق مشترية المحصول لتعيد إليه التوازن، وتقف حائلا أمام جشع العملاء والمصدرين الذين دفعوا أسعار السوق إلى الهبوط الذى يتناسب مع أسعار السوق الخارجي[١]، كما رأت وزارة المالية منع تصدير الأنواع الرديئة من البصل وتصدير أجود الأنواع حتى يتسنى له منافسة غيره فى الأسواق الخارجية[٢].

كما هبط سعر الكتان الخام هبوطًا كبيرًا أكبر من هبوط سعر القطن والحرير، ونتيجة لهذا الهبوط دعا بنك مصر المزارعين المهتمين بزراعة الكتان إلى الاجتماع للبحث مع رجال شركة مصر للكتان التابعة له فيما يعود على زراعة الكتان بالفائدة فى حل مسألة هبوط سعره، وكان هناك رأى يقول إن هبوط سعر الكتان هبوط مصطنع عندما علم التجار باتجاه الزراع لزراعته كحل بديل عن زراعة القطن لأن صناعة المنسوجات البريطانية تحتاج إليه[٣].

ويمكن أن نستنتج من التحليلات السابقة أن هناك علاقة عكسية بين المساحة المزروعة قطنا والمساحات المزروعة محاصيل أخرى، وارتفاع إنتاجية الفدان فضلا عن أن الإنتاج أصبح يكفى احتياجات السكان الغذائية.

أما عن زراعة الفاكهة فقد لقيت إقبالاً كبيرًا من جانب الزراع بسبب الأرباح التى تدرها هذه الزراعة، ولم يقتصر الأمر على كبار الملاك لأن هذه الزراعة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بل كان صغار الملاك يتجهون إليها، كما لقيت هذه الزراعة تشجيعًا كبيرًا من وزارة الزراعة ويوضح الجدول تزايد مساحة زراعة الفاكهه فى تلك الفترة[٤].

---

(١)الأهرام، ١٩٣٣/٣/٢٦، محمد مصطفى أبو رجب، كارثة مصر فى محصولة الثانى البصل .

(٢) دار الوثائق القومية، محاضر جلسات مجلس الوزراء، مذكرة إلى مجلس الوزراء محمد شفيق وزير المالية بالنيابة وثيقة بتاريخ ١٩٣٣/٦/٣١.

(٣) الرياض المصرية، ١٩٣٠/٩/٢٩، الأزمة الاقتصادية أيضا الكتان بعد القطن.

(٤) راشد البرواى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

جدول رقم(٢٢:)المساحة المنزرعة فاكهة.

الموسم	المساحة بالأفدنة
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٣٣٠٤٧
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٥١٠٥٣
١٩٣٦ - ١٩٣٧	٧٦٤٧٠ [١]

يتبين من الجدول مدى إقبال الزراع على زراعة الفاكهة من ارتفاع مساحة الأراضى المزروعة فى موسم ٢٩ / ١٩٣٠ فقد كانت ٣٣٠٤٧ وارتفعت إلى ٥١٠٥٣ فدانًا ومن الواضح أن هذه المساحة لم تنخفض بعد انتهاء الأزمة بدليل إنها ارتفعت فى موسم ١٩٣٦ / ١٩٣٧ إلى ٧٦٤٧٠ فدانًا.

أثر الأزمة على قطاع الصناعة

كان لسيطرة الاستعمار وكبار رجال المال أثره فى عدم تقدم الصناعة المصرية، التقدم المنشود لها فى ظل استقلال حقيقى[٢] ولكن الصناعة المصرية استطاعت خلال الفترة من ١٩١٨: ١٩٣٧ أن تحقق إنجازًا، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[٣]، ففى الحرب كانت القوى الاقتصادية موجهه لخدمة الأغراض العسكرية للحلفاء، [٤] وزاد اعتماد مصر على الموارد المحلية لتعذر الاستيراد من الخارج ووصول أسعار السلع لأثمان باهظة[٥] .

(١) راشد البرواى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) شهدى عطية الشافعى، تطورالحركة الوطنية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، ط١، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦٨.

(٣) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) Issawi Charles، Egyte in Revouliuone of Econice Analysis، 1963، p 43.

(٥) نوال محمد قاسم، تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠ – ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٣٢.

لهذا فقد أوجدت الحرب نوعا من القلق الاقتصادى بمصر مما جعل الحكومة تصر على إنتاج حاجاتها الأساسية(١)، وقد استلزم هذا الاتجاه للاهتمام بالصناعة منذ سنة ١٩٣٠(٢)، إذ أن الأزمة قد ساعدت على توجيه الرأسمالية المصرية للتصنيع وجعلت الرأسمالية الزراعية تهتز(٣)، بعدما اكتشفت خطورة الاعتماد على الزراعة واتجهت هذه الأموال إلى إيجاد صناعات بديله تحل محل الواردات(٤).

قد لقيت الصناعة فى مصر بعض الصعوبات وذلك لعدم وجود حماية جمركية للصناعات، فقد كانت مصر مقيدة فى إصدار أى قوانين جمركية، فمصر سوق مفتوحة وهناك عيوب أخذت على المشروعات الصناعية، فالصناعة قامت بشكل غير منظم كما إنها لا تعتمد على المقاييس الاقتصادية من حيث: الحصول على المواد الخام، والتعرف على مميزاتها الصناعية(٥) كما شكلت المنافسة الأجنبية إحدى الصعوبات التى قابلت المصنوعات المصرية(٦) وخاصة منافسة البضائع البريطانية واليابانية للمصنوعات المصرية وغمر الأسواق المصرية منها(٧) وخاصة المنسوجات اليابانية التى تنافس الصناعة الرئيسة بمصر والتى يؤدى انتشارها للقضاء على الصناعة المصرية(٨) ولم تلق البضائع المصرية منافسة من إنجلترا واليابان فقط بل كانت أوروبا كلها تضع الخطط لتغمر الشرق

---

(١) على محمد شلبى، مصر الفتاة دورها فى السياسة المصرية، ص ٢٠
(٢) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص ٢١٦.
(٣) محمد متولى، تطور الرأسمالية المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين الهيئة المصرية للكتاب، مركز وثائق تاريخ مصر ١٩٧٣، ص ٢٢.
(٤) صفاء محمد شاكر، صدقى باشا ودورة فى السياسة المصرية ١٩١٤ – ١٩٥٠، رسالة ماجستير كلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ٢٠٥.
(٥) فاطمة فتح على المؤذن، المصدر السابق، ص ١٠٤.
(٦) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٣/١٠، تشجيع الصناعة الوطنية أو مقاطعة الصناعة الأجنبية.
(٧) البلاغ، ١٩٣٢/٤/٢٨، البضائع اليابانية /البورصة، ١٩٣١/١٢/٢٢، مظلوم هاشم، خطر جديد يتهدد المصنوعات الوطنية / الجريدة التجارية، ١٩٣١/٥/١٣، كيف تصبح مصر قطرا صناعيًا.
(٨) المقطم، ١٩٣١/٧/١٢، المنسوجات اليابانية وفعل انتشارها

كله بالبضائع[1]، وخاصة روسيا التى كانت تغمر الأسواق بسلع ذات ثمن بخس ليستدرجوا الناس إليهم ويحملوهم على ترك مصنوعات بلادهم، الى جانب نشر أفكارهم الشيوعية[2].

وقد دخل نمط الاحتكار على المشروعات الصناعية فى تلك الفترة[3] وكانت أكثر الصناعات التى تميزت بهذا النمط صناعة المنسوجات والسكر والمواصلات على اختلاف أنواعها، ولكن هذا النمط كان له مساوئ منها، تفضيل الآلات على العامل هذا من جانب ومن جانب آخر إن احتكار الصناعات يعنى تركيز رأس المال فى أيدى قلة ومن ثم كان التفكير فى إقامة صناعات يلزمه توافر رأس مال[4].

كما كان عدم تعديل نفقات النقل بالسكك الحديدية له أثره السيئ على الصناعة المحلية، حيث كانت تلك النفقات فى صالح السلع المستوردة، فقد كانت تكلفة النقل من القاهرة ومصر العليا تساوى تماما نفس القيمة بين الميناء فى الإسكندرية، كما كانت نفقة النقل من القاهرة إلى الإسكندرية، والسويس، ووادى حلفا أكثر ارتفاعًا من قيمة النقل من ليفربول، ومرسيليا إلى السويس وبور سودان[5].

ومن الصعوبات التى واجهت الصناعة المصرية أيضا نقص الآلات الحديثة اللازمة للصناعة والوسائل الفنية بالإضافة إلى قصور العقلية الصناعية المصرية،

---

(١) الدليل، ١٩٣١/٨/٢١، غمر الشرق ببضائع أوربا.
(٢) التاج المصرى، ١٩٣١/٩/١٧، السلع الروسية وفكرة غمر الأسواق بها.
(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح، المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٤) البلاغ، ١٩٣٣/٩/٤، إبراهيم عبد القادر المازنى، احتكار الصناعة بعض ما يجره من مساوئ .
الأهرام، ١٩٣١/١٠/١٧، عبد الله حسين، بحث فى شئوننا الاقتصادية.
(٥) نوال محمد قاسم، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

مع عدم اهتمام القائمين على الصناعة بدراسة السوق وإمكانية رسم سياسة إنتاجية كالتى تسير عليها الصناعات الأجنبية [(١)].

ونتيجة لهذه الصعوبات التى واجهت الصناعة من ركود وبوار والتـــى أدت إلى حدوث الأزمة اضطرت الحكومة لتعديل التعريفة الجمركية ١٩٣٠ فـــاعتبرت هذه نقطة تحول فى الصناعة المصرية، ومن ثم كان هناك العديد من العوامل التى دفعت مصر الى تنمية الصناعة .

(١) خطر الاعتماد على الزراعة لتقلب الدخل الناتج عنها[(٢)]، وخاصة أنـــه مع حدوث الأزمة انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية نتيجة اضـــطراب أســـعار القطن[(٣)].

(٢) ثبت أثناء الحرب العالمية الأولى إمكان قيام صناعة وطنية بعكس مـــا يدعى الاستعمار، وإن كل المعوقات التى وضعها الاستعمار فى سبيل التصنيع إنما هى جزء من خطة وضعها للمحافظة على أرباحه[(٤)] التى يجنيها من شراء المـــواد الخام وإعادة تصديرها إلى مصر بضائع تامة الصنع .

(٣) ارتفاع نسبة العاملين فى مجال الزراعة بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بصفة عامة [(٥)]، وبسبب هجرتهم من الريف إلى المدينة بصفة خاصة ممـــا تسبب بالتالى إلى ضغط العمالة الزائدة على المدينة، فأصبح الاهتمام بالتصنيع هو الحل الأمثل لامتصاص هذا الفائض والقضاء على البطالة [(٦)].

---

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١٠/٧، مصطفى حمدى، حاجة مصر إلى الصناعة.

(٣) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٤) الوقت، ١٩٣٢/٢/١ الصناعة فى مصر .

(٥) البورصة، ١٩٣١/١٢/١٦، مظلوم هاشم، حديث رجل الاقتصاد والمال

(٦) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٤) توافر المواد الخام سواء زراعية أو معدنية مع توافر الأيدى العاملة الرخيصة[١].

(٥) سهولة المواصلات الداخلية برية ونيلية مما يعتبر من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح الإنتاج ورواجه. [٢]

(٦) ازدياد الوعى الوطنى الذى أدى إلى الشعور بحق المصريين فى أرباح التصنيع والتى تسربت إلى الخارج نتيجة تأخر اقتصاديات مصر الصناعية[٣].

(٧) تقدم التعليم الفنى الصناعى كان له أكبر قسط فى تقدم الصناعة. [٤]

وفى ظل ظروف الأزمة التى كان وقعها على الصناعة المصرية شديدًا، حاولت الحكومة تصحيح الأوضاع، فطبقت قانون التعريفة الجمركية فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ لحماية الأسواق المصرية من المصنوعات الأجنبية[٥]. خاصة أن عام ١٩٣٠ هو العام الذى انتهت فيه مصر من سياسة الحرية التجارية[٦]، حيث كان آخر الاتفاقات الدولية التجارية، هو الاتفاق الإيطالى فى فبراير ١٩٣٠ وطبقا لهذه الاتفاقات كانت مصر تتبع تعريفة جمركية قيمية تقدر بنسبة ١% على الصادرات و٨% على الواردات، وبانتهاء هذه الاتفاقات عدلت مصر التعريفة

---

(١) الأهرام، ١٩٣١/١٠/٢٤، حافظ زهران، الثروة والإنتاج الصناعى فى مصر.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٩/٥، ميزات مصر الصناعية تقرير الغرفة التجارية (الإسكندرية) نفسه، ١٩٣٣/١١/١، سر تقدم الصناعة.

(٣) محمد رشدى، لمرجع السابق، ص ١٠٢

(٤) التجارة والصناعة، فبراير ١٩٣٣، حسين على الرفاعى، الصناعات فى مصر تاريخ نشأتها

(٥) الأهرام، ١٩٣٢/٥/٣١، أحمد طمارة، مصر الصناعية على لطفى، المرجع السابق، ص ٢٧٠ طلعت حرب ضمير وطنى، الهيئة العامة رشاد كامل للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٠٨.

(٦) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق ن ص ١١٢.

الجمركية وبدأ العمل بها ١٧ فبراير ١٩٣٠[١] كما عمدت الحكومة على تشجيع الصناعة المصرية وذلك عن طريق[٢].

(١) أصدرت قرارًا بإلزام المصالح الحكومية بتفضيل المصنوعات المصرية فى مشترياتها متى ثبت لها جودتها حتى ولو زادت أسعارها ١٠% عن غيرها [٣].

(٢) قامت الحكومة بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة فى إبريل ١٩٢٠ لإرشاد الصناع وتنشيط الصناعة، ولكن فى ١٩٢٩ وضع أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) نظامًا جديدًا لها يسير فى سبيل الرقى والتقدم فى أعمال التجارة والصناعة،[٤] فقسمها إلى قسمين اقتصادى وتجارى وقسم صناعى استعان بعدد كبير من الشباب الذين درسوا الحقوق الاقتصادية فى مصر وأوربا كما استعان بالخبراء لدراسة حالة الأرز وصناعة الجلود والصباغة وأيضا استعان بخبير فرنسى لصناعة الأثاث وآخر ألمانى وثالث بلجيكى لصناعة الزجاج [٥].

(٣)عنيت الحكومة بالتعليم الصناعى والفنى فى مصر والعمل على التوسع التوسع فى هذا التعليم بكافة فروعه ليعود بالنفع على شباب مصر فى تلك الفترة،[٦] كما قام مجلس الوزراء فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ باعتماد مبلغ ثلاثين ألف

---

(١) مرفت صبحى غالى، العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ – ١٩٤٥)، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١ ص ٣٢.

(٢) نوال قاسم، المرجع السابق، ص ٢٧٣./ محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية، ص ١٥٨

(٣) والتجارة والصناعة، فبراير ١٩٣٣، حسين على الرفاعى، الصناعات فى مصر محاضر جلسات الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٧/٣٠.

(٤) حسين على الرفاعى، الصناعة فى مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥، ص ٩.

(٥) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادى الأول، الجلسة الثانية والعشرين، ٣-٤- ١٩٣٠،ص٤٣٢.

(٦) مجلس النواب الهيئة الرابعة، الانعقاد العادى الأول، الجلسة الثانية والعشرين، ١٩٣٠/٤/٣، ص ٤٣٣. البلاغ الأسبوعى، ١٩٣٠/٥/٢١، إسماعيل النجدى، الصناعة الوطنية وتشجيعها .

جنيه لوضع مشروع لإنشاء مصانع لخريجى المدارس الصناعية الذين لا يجـدون عملا[1].

(٤)عهدت وزارة المالية لبنك مصر بالقيام بعمليات السلف الصناعية فوضعت ١٥٠ ألف جنيه لتسليف أصحاب المصانع[2]،على أن يراعى فى توزيع السلف على الصناع اشتراط أن يكون الضمان الذى يطلبه البنك ضماناً عقاريًا[*] كما أن الحكومة تقوم بتسهيل هذه السلف عن طريق إنقاص الفائدة التى تؤخذ عليها من ٩% إلى ٦% على أن يتقاضى البنك منها ٢% [3] كما قام البنك بدور آخر فى أزمة الصناعة وهو جمع المال اللازم للصناعة لها فبدونه لن تقوم الصناعة فقام بالدعاية للصناعة المصرية، ومن ثم أقبل الناس على أسهم الشركات الصناعية التابعة للبنك، [4] وقد دعا البنك لإقامة بنك صناعى مصرى للقيام بالتسليف ومد الصناعات مما تحتاج إليه من المساعدات، ولأنه يعد ضرورة قومية[5] ولكن لم يتم ذلك إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ بنك التنمية الصناعى بمساهمة كبرى من الحكومة [6].

---

(١) حسين على الرفاعى، المرجع السابق، ص ١١ / الأهرام ١٩٣٢/٥/٢١، مصر الصناعية.

(٢) الأهرام، ١٩٣٢/٥/٢١، مصر الصناعية الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٧/١٤ تمويل الصناعات فى مصر.

(*) الإجراءات التى يستلزمها الرهن العقارى فى حالة ما يكون الضمان عقاريا طويلة تستدعى نفقات تجعل فى بعض الأحيان فائدة الإقراض باهظة / البورصة، ١٩٣٢/٨/٥ - الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٧/١٥

كما أن من يملك رهنًا عقاريًا من الميسور أن يتصرف فيه بالبيع مثلا لحل أزمته دون اللجوء إلى سلفه .تجعله تحت رحمة الرقابة من قبل مصلحة التجارة والصناعة، البورصة، ١٩٣١/١٢١/٢٢، محمد متولى سويلم تشجيع الصناعات الوطنية / الوفاق، ١٩٣٢/٨/١٥، الصناعات المصرية.

(٣) جلسات مجلس النواب الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادى الأول، جلسة ١٩٣٠/٤/٣ ص ٤٣٣.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٩/٢، نهضة الصناعة فى مصر وخطر المنافسة الأجنبية.

(٥) الجريدة التجارية ١٩٣٣/٧/٢٠، تمويل الصناعات المصرية.

(٦) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، ص ٥٠.

(٥) قررت الحكومة منح إعانات مالية لبعض الصناعات التى تجد صعوبة فى استهلاكها بسبب غزو بعض الصناعات الأجنبية للسوق المصرية بأسعار أقل من أسعار مثيلتها المصرية مثل الصناعات اليابانية[١]، كما قررت أيضا منح إعانة لشركتى الغزل والنسيج قدرها مائتى مليم لكل منهما عن كل قنطار يستخدم فيهما[٢] ومنح إعانات مالية لشركات الملاحة على أن تقوم الأخيرة بتخصيص أجرة نقل القطن الخام والصوف لشركات غزل ونسيج القطن والصوف، مع اعتبار هذه الإعانات التى تمنحها الحكومة لشركات الملاحة إعادة غير مباشرة للصناعات التى تستفيد منها التخفيضات المذكورة فى أجور النقل[٣].

(٦) إقامة المعارض الصناعية سواء داخل مصر أو خارجها للدعاية للمصنوعات المصرية بعرض الآلات الزراعية فى المعرض الذى أقيم خارج مصرعام ١٩٣٠[٤]، فى المعرض الصناعى الزراعى الذى أقيم فى القاهرة ١٩٣١، وكذلك المعارض الدولية التى أقيمت خلال هذا العام[٥]، كما قامت الحكومة المصرية بالدعاية للمصنوعات المصرية فى سوق بروكسل[٦]، وفى ديسمبر ١٩٣٢ أقيم معرض للصناعات والمنتجات المصرية بهدف تشجيع وترويج الصناعات المصرية التى تصنع بأيدى عمال مصريين[٧]، ولقد أثبتت الصفقات العديدة التى عقدها عدد كبير من العارضين فى الأسواق الخارجية الأثر الطيب الذى تركته سوق مرسيليا الدولية فى نفوس الجمهور[٨] وإلى جانب الدعاية

---

(١) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٥/٦.

(٢) نفسه، جلسة ١٩٣١/٥/٢٧.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠٣، ملف رقم ٢٠-٢٢/٦ الإعانات المالية، ١٩٣٤/٢/٢

(٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة، ٩٤٢ ملف ٢٠-١٩٣١/٨، تقرير عن معرض الآلات الزراعية مقدم من محمد طاهر العمرى.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٨/٣١، حركة الصناعة فى مصر .

(٦) التجارة، ١٩٣٢/٤/١٠، الدعاية للصناعات الوطنية.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٨٩٤، ملف ٢٠-١٦/٢٠ نمرة القيد ٥٥٠، معرض الصناعات والمنتجات الصناعية المصرية لسنة ١٩٣٢ بأرض لونا بارك، ١٩٣٢/١٠/٢٤.

(٨) الأهرام، ١٩٣٢/٩/١١، المعارض والأسواق الدولية.

للمصنوعات المصرية فقد قامت المعارض بالدعاية أيضًا للمحصولات الزراعية وخصوصًا القطن[١]، حيث كانت وزارة الخارجية المصرية تقوم بعرض عينات من القطن المصرى فى دور المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج، لكى يكون هذا العرض بمثابة دعاية ناطقة للقطن المصرى، كما قامت المفوضيات والقنصليات المصرية بالخارج بتوزيع عينات من القطن على المصانع المشتغلة بغزل القطن ونسجه والمتاحف التجارية، وأيضا المعارض الدائمة[٢].

وقد أعدت مصلحة التجارة والصناعة نشرة مكتوبة باللغتين الفرنسية والإيطالية متضمنة صورًا عن المحاصيل المصرية وقامت بتوزيعها فى معرض باريس وفى سوق مرسيليا، وانتهزت فرصة إقامة هذين المعرضين للسعى فى إيجاد أسواق جديدة لتلك المحاصيل، ومن الوسائل التى لجأت إليها فى سبيل هذا، إنها استأجرت رجلا فى مرسيليا أعطته عينات من المحاصيل المصرية، وأخذ يطوف بها على أسواق تلك المدينة التجارية الهامة، وقد نجحت هذه الوسيلة، وأقبل التجار على أخذ عينات من الليمون المالح والمانجو والقلقاس والحناء والفول السودانى والبطاطس... إلخ كما بعث عدد من تجار الخضر والفاكهة فى مرسيليا إلى عملائهم بمصر يطلبون إرسال كميات من المانجو والليمون والخضر ليرسلوها إليهم وتم بالفعل إرسال تلك الكميات لمرسيليا وباريس[٣] وقدمت القنصلية المصرية بإنجلترا اقتراحًا بشأن إنشاء معرض مصرى دائم فى لندرة فى صيف ١٩٣١، لكن مصلحة التجارة والصناعة رفضت إنشاء معارض دائمة فى القنصليات المصرية، وذلك لأن الصناعة المصرية مازال يقف أمامها العديد من الصعوبات كما يجب

---

(١) الدليل، ١٩٣٢/٢/٥، المعارض والأسواق الدولية واشتراك مصر فيها.

(٢) خالد عيد الناغية، دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠-١٩٥٢، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٨٥.

(٣) الدليل، ١٩٣٢/٢/٥.

تنظيم المعدات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة، واعتبر هذا الرفض مؤقتًا حتى تستطيع تنفيذ الاقتراح(١).

كما اقترحت مصلحة التجارة والصناعة على وزارة المالية تخصيص مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لاشتراك مصر فى الأسواق الدولية الصناعية والتجارية التى تقام خلال عام ١٩٣٢ فى ليون واتراخت وميلانو وباريس، وندب الموظفين اللازمين لتمثيل مصر فيها (٢).

وظهر رد فعل الجماهير لمؤازرة الحكومة فى تشجيع المصنوعات المصرية، من خلال فكرة مقاطعة البضائع البريطانية، وقامت على حركة تشجيع الصناعات الوطنية هيئتان إحداهما "الوفد المصرى "والثانية" جمعية المصرى للمصري"(*) فألفت كلتاهما لجانًا وفروعًا لها فى المدن والأقاليم، فلم يكن ثمة عائق دون انتشار الدعوة، ونجد أن جمعية المصرى للمصرى اتخذت طريقًا مختلفًا عن الوفد فى تشجيع الصناعة الوطنية، وهو تشجيع المصرى فى المعاملة سواء كانت بضاعة مصرية أو أجنبية(٣).

أما (الوفد) فرأى فى مقاطعة البضائع البريطانية محاربة للإنجليز فى مجال التجارة والصناعة ضربة قاسية(٤) فلهذا اجتمعت لجنة الشبان الوفديين فى الإسكندرية لتشجيع الصناعات المحلية وقررت تنظيم لجان فرعية لتعميم نشر

---

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٠٢٤، ملف ٢٠-١٧/٢/٢، بشأن الاقتراح الخاص بإقامة معرض مصرى دائم فى لندرة فى صيف ١٩٣١، الوثيقة بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٠ ت.م.

(٢) البورصة، ١٩٣٢/١/١٨، مظلوم هاشم، الأسواق الدولية الصناعية التجارية واشتراك مصر فيها.

(*) جمعية المصرى للمصرى: تألفت من مجموعة من الشباب الحاصل على شهادة جامعية، وكان رئيس الجمعية هو الأديب سلامة موسى كما كان أهم بنودها البعد عن الشئون السياسية. الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦، تشجيع الصناعات الوطنية.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦، تشجيع الصناعات الوطنية.

(٤) الوقت، ١٩٣١/٣/٩، تشجيع المصنوعات المصرية.

المصنوعات المصرية فى كل أنحاء الإسكندرية. وقد ألفت الكثير من اللجان فى العديد من مديريات مصر مثل لجنة الوفد بالحجارة ولجنة ببا ولجنة قنا... الخ بهدف المقاطعة وتشجيع الصناعة المحلية [١] وقد أجهضت المحاولة فى عام ١٩٣١ لذلك استأنف الوفد محاولاته مرة أخرى ١٩٣٢[٢].

وعلى صعيد آخرفقد نظم مجموعة من الشبان جمعية كبيرة فى أسيوط غرضها الأساسى هو مقاطعة البضائع الأجنبية وتشجيع المصنوعات المصرية، ومعاملة التجار المصريين بدل الأجانب[٣] كما تشكلت لجنة من السيدات المصريات طالبت أيضا بالمقاطعة[٤]، ولم يقتصر الأمر على اللجان التى تشكلت والجمعيات بل أن بعض الطلبة كانوا ينادون بتشجيع الصناعة الوطنية[٥].

لم تكن فكرة المقاطعة مكسبًا وطنيًا فقط بل كانت مكسبًا فرديًا لأن المصنوعات المصرية بالنسبة للمصنوعات الأجنبية رخيصة الثمن وجيدة،[٦] كما تبنت بعض الصحف أيضا هذه الفكرة مثل جريدة كوكب الشرق التى نشرت الخطاب الذى وجه إلى مصطفى النحاس باشا، والذى يدعو فيه لانتشار فكرة المقاطعة بين الجمهور[٧].

ويبدوا أن كلا الهيئتين قد فشلتا فى دعواهم هذه، فمثلما فشل الوفد لأنه اكتفى بالكلام دون أن يفعل شيئًا، فقد فشلت أيضًا دعوة المصرى للمصرى لأنها

---

(١) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٣/١٢ فاطمة الجناينى وسعاد نصار، حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعات الوطنية.

(٢) 1932، March 1،p.loraine to Sîmon،No.28،F.o. 407/215

(٣) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٣/٢، روبرت بولس، لتشجيع الصناعات المصرية.

(٤) نفسه، ١٩٣٢/٣/١٢.

(٥) نفسه، ١٩٣١/٣/٢، تشجيع الطلبة للصناعة .

(٦) كوكب الشرق، ١٩٣٢/٣/٩، عباس محمود العقاد، المقاطعة واجب ومكسب.

(٧) نفسه، ١٩٣٢/٣/٣. انظر ملحق رقم (٢).

اتجهت إلى تشجيع الصناعة دون أن يحرص على الهدف الأساسى الذى قامت من أجله[١].

وكانت أهم الصناعات فى تلك الفترة صناعة القطن وهى الصناعة الأولى من سلسلة الصناعات القائمة على محصول البلاد الرئيسى، وقد أنشئت المحالج لذلك الغرض ومنها محلج ق.م سلفاجو وشركاه وهى شركة تضامن أنشئت فى طنطا فى عام ١٩٣١، وواصلت مقاومة المنافسة الأجنبية حتى احتلت مكانتها،[٢] وذلك لأن الشركات الأجنبية عجزت عن إجادة الحلج[٣] واستمر رجال الصناعة فى إنشاء المحالج الآلية حتى بلغ عددها ٢٣٦ محلجًا فى سنة ١٩٣٣ موزعة على جميع أنحاء البلاد، ثم هبطت عددها تدريجيًا إلى ١١٨، وقد قامت الطاقة الإنتاجية للمحالج فى خدمة الاستهلاك الداخلى حيث حدثت منافسة شديدة بين أصحاب المحالج مما دعا أصحاب المحالج فى الوجه القبلى لوضع حد أدنى لأسعار الحلج[٤].

على الرغم من وجود هذه الشركات والمغازل إلا أن هذه الصناعة قد عانت من الأزمة العالمية وكاد المصنعان الكبيران الغزل الأهلية والمحلة الكبرى يشرفا على الإفلاس لولا أن تداركتهما الحكومة فى مايو١٩٣١ بإعانة قدرها ريالاً عن كل قنطار يستخدم من القطن على أن تتوقف دفع الإعانة فى المستقبل عندما تبلغ الأرباح ٥% على رأس المال المدفوع، ثم التعريفة الجمركية ١٩٣٠[٥].

وحيث إن هذه الصناعة من أهم الصناعات فى مصر فقد ظهرت الدعوة إلى توجيه الاهتمام بها، أولا: لوجود عدد من المصانع الآلية الحديثة بمصر، ثانيا: توافر المواد الخام اللازمة الصناعة، ثالثا: حاجة البلاد لزيادة الاستهلاك المحلى من القطن

---

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦.
(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح، المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٩/٢٨، حليج الأقطان فى مصر.
(٤) فاطمة فتح على المؤذن، لمصدر السابق، ص ١١٥.
(٥) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

بدلا من عرضه فى الأسواق الخارجية بثمن بخس[1]. رابعًا: لأن الحكومة تدفع سنويا ملايين الجنيهات لما تستورده من المنسوجات فمثلا فى ١٩٢٩ استوردت الحكومة بمبلغ ١٠,٠٧٧١٧٠ مليون جنيه أى ما يقارب ثمن ثلثى القطن[2].

وإذا بحثنا فى كمية محصول القطن التى صنعت فى شركتى الغزل والنسيج سنجد أن كمية الإنتاج قد زادت وهذا ما يوضحه الجدول الآتى.

جدول رقم (٢٣): نسبة القطن المستهلك فى شركات الغزل والنسيج سنة الأساس ١٩٣٠= ١٠٠.

السنة	المستهلك فى الشركتين (قنطار)	نسبة المستهلك للمحصول الكلى	نسبة المستهلك بالسنة ١٩٣٠	نسبة المستهلك من سنة لأخرى
١٩٣٠	٥٣٠٠٠	٠,٦	١٠٠	١٠٠
١٩٣١	١١٩٠٠٠	١,٤	٢٣٤	٢٢٤
١٩٣٢	١٥٦٠٠٠	٢,٤	٢٩٤	١٣١
١٩٣٣	٢٢١٠٠٠	٤,٤	٤١٧	١٤٢
١٩٣٤	٢١٨٠٠٠	٤,٣	٥٣٠	١٢٧
١٩٣٥	٣١٦٠٠٠	٤,٢	٥٩٦	١١٢[3]

---

(١) الأهرام، ١٩٣١/١٠/١٣.

(٢) الفؤاد، ١٩٣١/١١/١، ملابسنا المصرية يجب أن تكون مصرية النسيج.

(٣) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق ن ص ٢٢٧.

كما لاقت صناعة القطن منافسة عنيدة فى هذه الفترة من المنسوجات اليابانية[١]، ووصلت هذه المنافسة أشدها فى عام ١٩٣٥، ١٩٣٧ وذلك لأنهم قاموا بإغراق الأسواق المصرية بالمنسوجات اليابانية رخيصة الثمن[٢].

أثر الأزمة على قطاع التجارة

لقيت التجارة الداخلية خلال هذه الفترة العديد من التقلبات وذلك نتيجة للتغيرات النقدية والمالية التى طرأت على الاقتصاد القومى، ففى فترة الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الأولى انتعشت التجارة الداخلية بدرجة كبيرة[٣]، سواء احتياج الجنود البريطانيين إلى الغذاء والملابس فابتاعوا من مصر ما يحتاجون إليه بأسعار مرتفعة [٤]، وهكذا استفادت تجارة مصر الداخلية من الحرب العالمية الأولى وفترة الرواج التى تبعتها.

أما فى فترة الكساد التى أعقبت سنة١٩٢٩، فقد انكمشت المبادلات التجارية إلى حد ما نتيجة هبوط كمية النقد المتداول، وانكماش حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية.[٥] وقد امتدت آثار الأزمة إلى أسواق السلع الداخلية، ثم إلى الأسواق الخارجية، ومن المعلوم أن القطن هو أساس الدخل القومى لمصر فلذلك كان السوق الداخلى يتأثر بكثير من الظروف المحيطة به [٦].

فنجد المزارع بعد جنى القطن وعرضه للبيع تداوله التجار الذين يشترونه ليبيعوه زهرًا ويحلجوه ويصدروه إلى الإسكندرية ليباع فى سوق البضائع

(١) المقطم، ١٩٣١/٧/١٢، البلاغ، ١٩٣٢/٤/٢٨.

(٢) فاطمة على المؤذن، المرجع السابق، ص ١١٦

(٣) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٤) فاطمة فتح المؤذن، المرجع السابق، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

(٥) محمد رشدى، المرجع السابق،ص ٨٨.

(٦) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

الحاضرة، وكان هناك فريقان أحدهما يقوم بتجارة القطن الزهر[١] فالتاجر يشترى الأقطان فى حقولها ثم يبيعها على حالتها فى المراكز التجارية دون التبين من رتبته ووزن القنطار بعد حلجه [٢]. أما الفريق الآخر ويعرف بتجار القطن الشعر فيشترى الأقطان حيث وجدت ثم يحلجها ويصدرها إلى الإسكندرية لتودع فى مخازن البائعين من تجار مينا البصل لبيعها لحسابهم فى بورصة البضاعة الحاضرة[٣] ومنهم من يبيع هذا القطن فى عربات السكة الحديدية " تسليم المحطة Franco" ولكنه يباع طبقا لقواعد بورصة مينا البصل.

وقام إلى جانب هذا النظام نظام آخر مكمل له فى بورصة البضائع المنساة أو ما يعرف ببورصة "الكنترانات" وقد خضعت قواعد هذه البورصة للإشراف الحكومى، ومع هذا فقد أظهر ممثلو البورصتين تأييدهم للحكومة فى مسيرة الإصلاح، التى كانت تراها لازمة لحسن سير العمل ولكن رغبتهم فى الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة وقفت عقبة فى سبيل الإصلاح [٤].

ولارتفاع المضاربة فى بورصة القطن انخفضت أسعار القطن نتيجة إلى المضاربة المغرضة[٥]، وتحت ضغط وإلحاح المنتجين قررت الحكومة التدخل فى سوق القطن وأعلنت استعدادها لشراء القطن الراكد فى السوق نظرا لصعوبة تصريفه [٦]، وكانت تهدف من هذا التدخل تثبيت الأسعار والقضاء على تقلبات السوق[٧].

---

(١) أحمد إبراهيم ومحمد عبد الرحمن، أسواق القطن وتجارته فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٩.

(٢) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

(٣) أحمد إبراهيم وآخر، نفسه، ص ١٩.

(٤) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

(٥) جمال الدين سعيد، اقتصاديات مصر، ص ٧٨.

(٦) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص ١٤١.

(٧) على شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ص ٢٣.

وامتدت آثار الأزمة إلى المدن الكبرى أيضا فمثلا فى القاهرة أغلقت العديد من المحال التجارية أبوابها نتيجة الكساد الذى عم المرافق بأجمعها أو بسبب الإفلاس الذى وقع فيه التاجر،[١] ربما يعطى هذا الجدول صورة عن حالة السوق من خلال الأرقام القياسية لأسعار الجملة بين القاهرة والإسكندرية عن شهرى يناير وفبراير مع مقارنته بالنسبة لأسعار ما قبل الحرب عليها برقم ١٠، وهذا الرقم القياسى هو رقم اقتصادى عام ليست له علاقة بنفقات المعيشة ولكنه يظهر الحالة العامة للسوق[٢].

جدول رقم (٢٤): الأرقام القياسية لأسعار الجملة عن شهرى يناير وفبراير لمدينتى القاهرة والإسكندرية فى هذه السنوات (١٩٣٠-١٩٣٢).

السنة	القاهرة		الإسكندرية	
	يناير	فبراير	يناير	فبراير
١٩٣٠	١٠٩	١٠٥	١٠٨	١٠٦
١٩٣١	١٠٠	١٠٠	٩٧	٩٨
١٩٣٢	٨٩	٩١	٨٩	٩٠[٣]

توضح الأرقام القياسية لأسعار الجملة فى هذه السنوات (١٩٣٠-١٩٣٢)، إنها قد زادت بنسبة ٩% و٥% لشهرى يناير وفبراير فى القاهرة وزادت ٨% و٦% فى الإسكندرية ومع انخفاض الكميات المطلوبة من السلع بالجملة نتيجة ركود هذه السلع لدى تجار التجزئة انخفضت الأسعار فى ١٩٣١ لشهرى يناير وفبراير بنسبة ٩% و٥% على التوالى فيتساوى ذلك مع أسعار ما قبل الحرب.

(١) البلاغ، ١٩٣٢/٦/٢٠، الأزمة تشتد والحكومة تعجز عن معالجتها.
(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٢/٢٣.
(٣) نفسه.

مما يتفق مع النظرية الاقتصادية كلما زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة فقام التجار بتخفيض الأسعار لزيادة الكميات المطلوبة وتسويق ما لديهم من مخزون.

أما مصلحة السكك الحديدية "باعتبارها هيئة تجارية" فقد نادى بعض نواب البرلمان بتقليل أجور النقل فيها حيث كانت تتعرض إيراداتها للنقص بين حين وآخر،[1] ومع حدوث الأزمة الاقتصادية وانخفاض ثمن القطن وركود الأسواق ومزاحمة وسائل النقل المائى ونقل السيارات لها، فكان من الضرورى تخفيض أجور نقل السكك الحديدية أو على الأقل أن تكون بدرجة تستطيع معها مزاحمة وسائل النقل الأخرى، لهذا طالب مدير المصلحة بتخفيض أجور نقل القطن فوافق مجلس الوزراء على هذا التخفيض، [2] [*]ولم يقتصر التخفيض على القطن فقط بل خفضت على العديد من السلع والبضائع الأخرى، فوافق مجلس الوزراء على تخفيض أجرة نقل البلح بكافة أنواعه والقلقاس أيضًا[3] وتم تخفيض أجرة نقل الليمون والزيتون والدخان وبذور جوز الهند وعباد الشمس والأسمنت والجبس،[4] كما خفضت أيضا أجرة نقل الصفيح والورق بكافة أنواعه، والدقيق والبرتقال[5] والسماد والفحم بكل أنواعه [6].

(١) مجلس النواب،الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الحادية والخمسون، ١٩٢٧/٥/٢،ص٨١٧.

(٢) دار الوثائق القومية،محافظ جلسات مجلس الوزراء، ملف ٩٦-٢ /٤٤، جلسة ١٩٣١/٨/١٥.

(*) يعد تخفيض أجور نقل القطن من أوجه العلاج التى اتبعتها الحكومة لتخفيف الضائقة المالية ومعالجة أزمة القطن الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٨/١٣.

(٣) محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء، ملف رقم ٩٦-٣٣،٢، جلسة ١٩٣١/١١/٢.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٨/١١، تخفيض أجور نقل البضائع بالسكك الحديدية.

(٥) نفسه، ١٩٣٣/٩/٩.

(٦) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١/٣٠.

وقد رأت الحكومة تخفيض أجور السفر للركاب جميعا فى سكة السفر بين القاهرة والإسكندرية[١]، كما قررت لجنة التعريفات تخفيض أجور السفر على خطوط الضواحى [٢]. حيث إن تخفيض أجور السكك الحديدية بنسبة ٣٠% يهدف إلى تسهيل السفر والنقل، وهذا يسمح للتاجر بأن يسافر كثيرًا لخدمة مصلحته ويوسع تجارته ويبدل بضائعه ببضائع أخرى، وبالتالى يمكنه من تخفيض أسعاره، كما أنه يساعد الماليين والتجاريين والمزارعين وموظفى الحكومة على الانتقال من مكان الآخر لمزاولة أعمالهم[٣].

وقد مرت تجارة مصر الخارجية فى تلك الفترة بعدة تطورات كان لها أثر كبير فى تكوينها من حيث الحجم والقيمة منها ما طرأ على النظام الجمركى من تعديلات جوهرية، وأيضًا التطور الصناعى الذى حدث فى مصر، ولكن هذه التغيرات لم تستطع أن تخفى وراءها العنصر الأساسى الذى تتميز به التجارة الخارجية [٤]. وكان أول أثر للأزمة تدهور قيمة الصادرات والواردات [٥]، كما يتضح من الإحصاء التالى:-

---

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١/٣١.

(٢) نفسه، ٩ / ٤/ ١٩٣٠.

(٣) الأهرام، ١٩٣١/١/٢٨ فى الحالة الاقتصادية العامة.

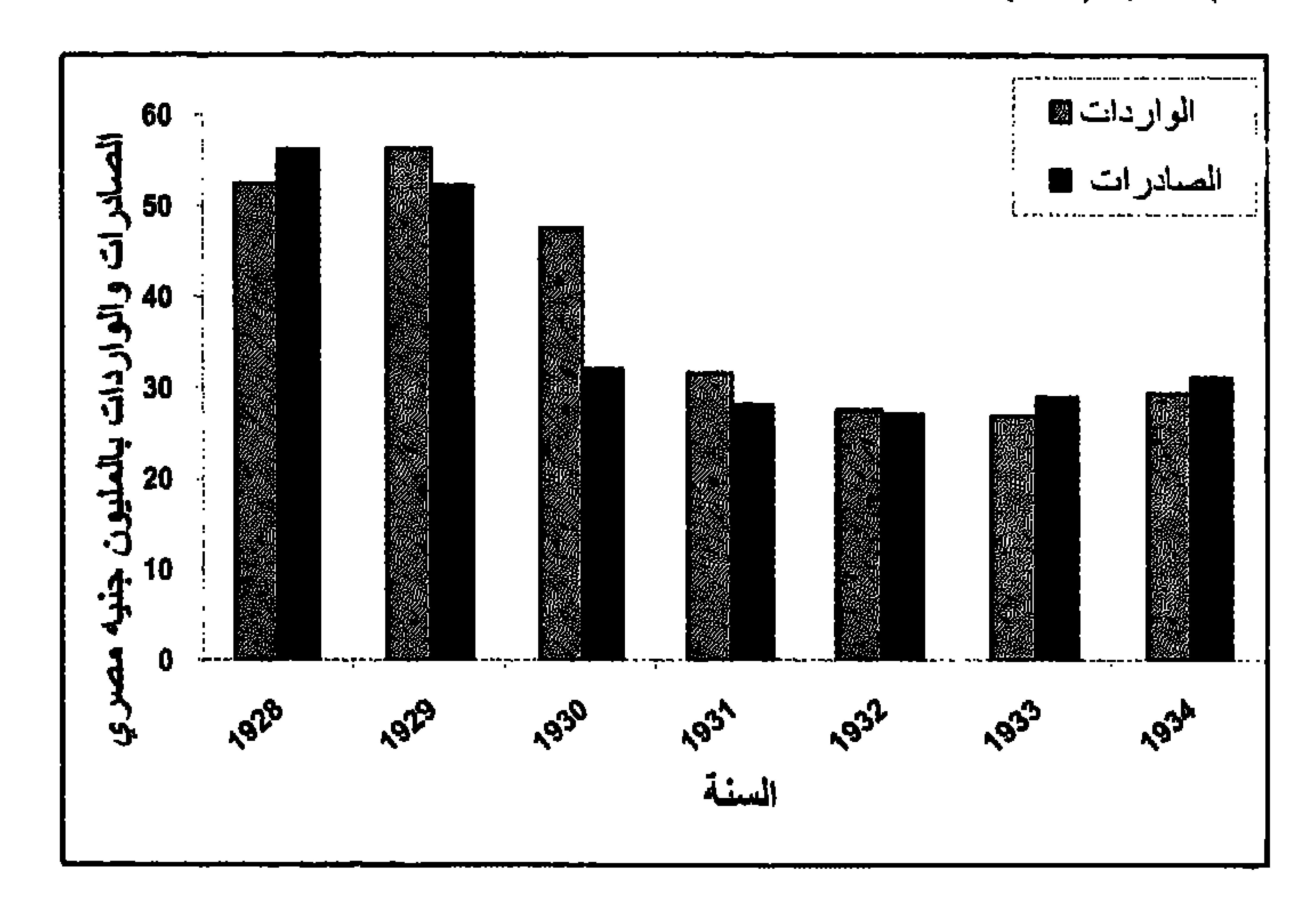
(٤) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٥) راشد البراوى و آخر، المرجع السابق، ص٢٣٦.

جدول رقم (٢٥): الواردات والصادرات المصرية والميزان التجـارى بـالمليون جنيه مصرى.

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩٢٨	٥٢,٤٥٩	٥٦,١٨٧	+ ٣,٧٢٢
١٩٢٩	٥٦,٢٧٦	٥٢,١٨٧[١]	- ٤,٠٨٩
١٩٣٠	٤٧,٤٨٨	٣١,٩٤٢	- ١٥,٥٤٦
١٩٣١	٣١,٥٢٩	٢٨,٠٧٣[٢]	-٣,٤٥٦
١٩٣٢	٢٧,٤٢٥	٢٦,٩٨٢	- ٠,٤٣٣
١٩٣٣	٢٦,٧٦٧	٢٨,٨٤٢	+ ٢,٠٧٥
١٩٣٤	٢٩,٢٩٧	٣١,٠٥٦[٣]	+ ٢,٢٦٣

رسم رقم (١٤): الواردات والصادرات المصرية بالمليون جنيه مصرى.



(١) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٠-١٩٣١، ص ٤٣٧.

(٢) نفسه، ص ٤١٠

(٣) Economic‹H‹G‹Selous . p 1‹London 1935‹Report‹ July 1935‹condition in Egypt

تبين من هذا الإحصاء زيادة نسبة الواردات على الصادرات مما أدى إلى وجود خلل فى الميزان التجارى لمصر، ففى سنة ١٩٢٩ كانت الزيادة فى الواردات على الصادرات حوالى (٤,٠٨٩) مليون جنيه وهى أيضًا قيمة الخلل فى الميزان التجارى، والواضح من هذه الإحصائية أن أكثر عام تأثرت فيه تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٣٠ حيث كانت قيمة الخلل فى ميزانها التجارى أعلى قيمة في فترة الأزمة حيث بلغت (-١٥,٥٤٦) مليون جنيه ويعود هذا الخلل لاعتماد التجارة فى مصر على مادة أولية هبط سعرها كثيرا ولم تعد الأمور إلى مجراها الطبيعى إلا فى عام ١٩٣٣.

أما عن الصادرات فلا يزال القطن هو أهم المحاصيل التى تقاس بهـا ثـروة البلاد، وبالرغم من هذا فقد أصيبت تجارة القطن بخسارة كبيرة، حيث هبطت أسعاره ووصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وقد ساعد على هبوط أسعاره وفرة محصول القطن الأمريكى، وما تبقى من الأقطان المصرية ظل مخزونًا [(١)]، ويوضح الجـدول التالى قيمة صادرات القطن مقدرة بالجنيه بالنسبة للصادرات عامة[(٢)].

جدول رقم(٢٦): قيمة صادرات القطن مقدرة بالجنيه بالنسبة للصادرات.

السنة	قيمة الصادرات من القطن	الصادرات عامة	النسبة المئوية
١٩٢٩	٤١٣٦١	٥٢١٨٧	% ٧٩,٢٦
١٩٣٠	٢٣٧٨٩	٣١٩٤٢	% ٧٤,٤٨
١٩٣١	١٩٦٨٨	٣٨٠٧٤	%٧٠,١٣(*)
١٩٣٢	١٧٨٦٧	٢٦٩٨١[(٣)]	%٦٦,٢٢
١٩٣٣	٢١٣٨٠	٢٨٨٤١	%٧٤,١١
١٩٣٤	٢٤٧٨٨	٣١٠٥٦[(٤)]	%٧٩,٨٢

(١) التجارة و الصناعة،يونيو ١٩٣٢، تقرير مصلحة الجمارك
(٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٣٩، ملف ٤-١٠٠/١٠ القطن
(٣) التجارة والصناعة، يوليو ١٩٣٣، نظرة عامة إلى حركة التجارة الخارجية فى سنة ١٩٣٢.
(٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٣٩، نفسه.
(*) من الواضح أن نسبة صادرات القطن فى سنة ١٩٣١ بالنسبة للصادرات عامة انخفضت إلى ٥١,٧٠% وهذه النسبة الموجودة بالجدول بها أخطاء.

ومما سبق يتضح أن نسبة صادرات القطن المصرى انخفضت بشكل تدريجى، وتعد سنة ١٩٣١ من أكثر سنوات الأزمة حده حيث انخفض فيها الاستهلاك بنسبة ١٨,٣٨٩ %، والتصدير بنسبة ٥٠,٨% ثم أخذت الصادرات تزداد بشكل تدريجى فقد ارتفعت الصادرات عامة فى ١٩٣٣إلى ٢٨٨٤١ جنيه وارتفعت صادرات القطن ٢١٣٨٠ جنيه، وفى ١٩٣٤ ارتفعت إلى ٢٤٧٨٨ جنيه بالنسبة للصادرات مصر كلها التى ارتفعت أيضا إلى ٣١٠٥٦ جنيه كما أن نسبة صادرات القطن للصادرات كلها تبين مقدار اعتماد الدخل القومى على صادرات القطن التى تمثل نسبة كبيرة جدا من الصادرات.

وكان إنتاج محصول القطن يمثل حوالى ٦% من الإنتاج العالمي[١] حيث كانت بريطانيا هى العميل الأول لمصر فى مسألة شراء القطن الخام بسبب حاجة مصانعها فى لانكشير ومانشستر إليه[٢] ، فكان مقدار القطن المصرى المخزون بالموانى المصرية المعد للتصدير لمصانع لانكشير ومانشستر فى سنة ١٩٣٠ حوالى ١٦٣٧٠ بالة.

Blanchard; G L'; La Seconde Phase De La Crise Egyptienne Egypt Contemporaine:
(١) D'Economie Politique De Statistique Et De L Egislion Le Caire; Avril 1932; no 135; P.P 295.

(٢) أحمد زكى موسى هيكل، المرجع السابق، ص ص ٣٥، ٣٦.

جدول رقم (٢٧): صادرات القطن المصرى لدول العالم مقدرة بآلاف القناطير.

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
بريطانيا	١٩١٨	٢٥٣٦	٢١٠٥
ألمانيا	٥٧٧	٧٢٢	٨٥٥
فرنسا	٨٦٥	٧٧٧	٨٠٠
إيطاليا	٤١٩	٥٠٨	٥٧٨
الولايات المتحدة	٣٧٢	١٦٨	٤٠٥
اليابان	٢٢٤	٤٦٤	٤٠٣
الهند	٢٥٢	٤٦٣	٣٤٨
أسبانيا	٣٠٠	٣٥٨	٣١٧
سويسرا	٣٠٥	٢٧٩	٢٣٧
تشكيو سلوفاكيا	١٢٣	١٥٨	١٧٨
المجر	٧	١٣	١١٥
بولندا	٥٨	٧١	٨٧
الصين	٢٨	٧٢	٧١
النمسا	٤٠	٦٧	٥٥
بلجيكا	٥٨	٦٢	٤١
روسيا	٣٢٥	٥٩٠	٢٧
كندا	١٧	٢٩	٢٧
البرتغال	١٢	٧	١٥
اليونان	٤	٧	١٣
السويد	٥	٩	١١
هولندا	٤	٧	٧
بلاد آخرى	١	٢	٣ (١)
المجموع	٩٩١٠	١٣٣٦٣	١٠٤٨٤

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، ملحق الانعقاد الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٩٣٣/٢/١٥ ص ٤٢٩، ٤٣٠.

يتبين من هذا الجدول:-

أولاً:- المكانة التى تحتلها بريطانيا فى صادرات القطن المصرى بالمقارنة بالدول الأخرى، فقد كانت بريطانيا تحتل المكانة الأولى وإن تناقصت الصادرات البريطانية فى سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣١ إلا أن نسبة الصادرات فى سنة ١٩٣٠ كانت ١٩,٣٥ % أعلى من سنة ١٩٣١ التى مثلت فيها نسبة صادرات القطن لبريطانيا ١٨,٩٧% من مجموع ما صدرته مصر كله من القطن وارتفعت هذه النسبة فى سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠% من مجموع ما صدر من القطن وهذا يعود إلى أن مصانع لانكشير بدأت تستعيد نشاطها ثانية.

ثانيا:- هذا الجدول يبين أن هناك عددًا من الدول انخفضت مشترياتها من القطن، وأيضا هناك دول ارتفعت مشترياتها من القطن المصرى.

يرجع النقص فى البلاد التى خفضت مشترياتها إلى ما عانته الصناعة فى تلك البلاد مثل بريطانيا والهند وأسبانيا وسويسرا والصين والنمسا وبلجيكا وروسيا وكندا، لذلك اتجهوا للبحث عن أصناف أرخص من القطن المصرى، أما الدول التى زاد استهلاكها أرجعت الحكومة ذلك إلى نجاح الدعاية المصرية له فى تلك البلاد.(١)

أما عن الصادرات إلى بلغاريا فيعزى عدم استقرارها إليها لعدم ثبات بعض الأصناف المصدرة على حال واحد، ويرجع هذا إلى القيود المفروضة على المنتجات المصرية المصدرة، فمثلا كان يصدر لبلغاريا من الجلود ما تبلغ قيمته ١٦ ألف جنيه فى سنة ١٩٢٥ ثم توقف بعد عام ١٩٣٠، وفى عام ١٩٣٣ صدرت مصر الملح ثم توقف بعد ذلك. ولهذا كان الميزان التجارى لصالح بلغاريا بوجه الاستمرار ففى سنة ١٩٣٣كانت نسبة الزيادة فى الميزان حوالى ١١%.(٢) وإلى جانب تصدير القطن صدرت بعض الحاصلات الزراعية كما بين الجدول التالى:-

---

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، ملحق الانعقاد الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٩٣٣/٢/١٥ ص ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) دار الوثائق، وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١١٠٤، ملف ٦٤-٤٤/٠١.

جدول رقم (٢٨): قيمة ما يصدر من هذه المحاصيل فى عامى ١٩٣١/١٩٣٢ بالألف جنيه.

نوع المحصول	١٩٣١	١٩٣٢
بصل	٧١٧	١٢٦١
أرز	٣٥٠	٤٦٨
فول	٨	٢٠٤
الذرة	٥،١	٢٥ (١)

ويتبين من هذه الأرقام زيادة نسبة الصادرات من هذه المحاصيل فى عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١ والتى يرجع السبب فى هذه الزيادة إلى تناقص مساحة الأراضى المزروعة قطنا وزيادة مساحة المحاصيل الأخرى فأصبح الإنتاج فائضًا عن الاستهلاك المحلى فارتفعت كمية الصادر منه، وكان لتعديل التعريفة الجمركية أثر كبير فى الصادرات المصرية حيث انتعشت الصناعات الوطنية لتغطية أكبر قدر من حاجة السوق المحلى ومن هنا استطاعت البلاد أن تغطى حاجتها بالكامل من السكر والكحول والسجائر والملح، بل قامت بتصدير الفائض منها إلى الخارج.(٢) كما يبين الجدول التالى تقسيم الصادرات المصرية (النسبة المئوية):

---

(١) التجارة والصناعة، يوليو ١٩٣٣.

(٢) محمد محمود الديب، العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين، دورية مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦، ص ٢٢٧.

جدول رقم (٢٩): النسبة المئوية لتقسيم الصادرات المصرية.

الأصناف	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
حيوانات حية	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥
مواد غذائية أولية	٤,٦٦	٨,٦٤	٧,٠٧
مواد غذائية مصنوعة	٤,٣٣	٥,٢٥	٥,٩٢
مواد أولية	٧٧,٦١	٧٤,٣٢	٨٠,٦٥
مواد نصف مصنوعة	١,٦١	١,٧٦	٠,٥٤
مواد تامة الصنع	٣,١٦	٣,٥٧	٢,٨١
سبائك نقود	٨,٥٩	٦,٣٢	٢,٥١[١]

أما الواردات فكانت سياسة الحكومة فى فرض تعريفة جمركية جديدة (١٩٣٠) ترمى إلى خفض الواردات وحماية المنتج المحلى وتثبيت أسعاره،[٢] وبالرغم من هذه القيود التى فرضتها الحكومة لتقليل الواردات إلا أن هناك بعض المنتجات التى زاد فيها الوارد مثل البترول والمنسوجات الصوفية والغزل وخيط الحرير وذلك لاعتماد المصانع الحديثة على الميكنة، وكذلك استخدم كثيرون من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الآلات ويوضح الجدول التالى أهم الواردات إلى مصر.

(١) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٢) على محمد شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ص ٢٦.

جدول رقم (٣٠): أهم الواردات إلى مصر.

الصنف	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
أرز	٢٥٨	٢٤٥	٣٥٦
دقيق	١١٦٧	٥١٦	١٣٦
أسمنت	١٦٥	٢٠٣	١١١
صابون	٢١١	١٥٣	٧٥٧
بنزين وبترول	٨٢٦	٩١١	٧٩٧
منسوجات صوفية	٥٥٩	٥٨٧	١٥٦
غزل خيط حرير	١,٥	١٣٦	١٩١
جبن	٣٠٥	٢٠٧	٣٦٧
شاي	٥١٩	٤٠٨	٣٦٩٦
منسوجات قطنية	٣٦٠٧	٣٦٠٥	٧٩٧
منسوجات حريرية	٨٠٩	٨٢٢	٤٣١[١]
ورق التبغ	٧٩٩	٦٩٧	

يبين الجدول أن بعض هذه المنتجات قل الوارد منها وخاصة المواد الغذائية مثل الأرز والدقيق ويرجع ذلك للتعريفة الجمركية كما ظل الوارد من بعض السلع كما هي لم يتغير ويرجع ذلك لعدم تقدم الصناعة في إنتاج هذه السلع مثل المنسوجات. كما يبين الجدول التالى النسبة المئوية للواردات إلى مصر في سنتى (١٩٢٨: ١٩٣٢).

---

(١) راشد البرواى وعبد المجيد نعنعى، المرجع السابق، ص ٢٤١.

جدول رقم(٣١): النسب المئوية للواردات المصرية من (١٩٢٨: ١٩٣٢).

النوع	١٩٢٨	١٩٣٢
حيوانات حية	١,٢	٠,٤
مواد غذائية	١٨,١	١٥,٢
مواد أولية	٢٢,٣	٢٦,٨
مواد مصنوعة	٥٨,٤	٥٧,٦
الجملة	١٠٠	١٠٠(١)

يوضح الإحصاء أن هناك بعض الأقسام قلت فيها الواردات إلى مصر بين عامى (١٩٢٨ -١٩٣٢) سواء من الحيوانات الحية أو من المواد الغذائية والمواد المصنوعة ولكن زادت المواد الأولية بنسبة ٤,٥% بين هذين العامين.

جدول رقم (٣٢): النسبة المئوية للصادرات المصرية للدول الأجنبية.

الدولة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
بريطانيا	٣٤,٤٧	٣٥,٨٩	٣٧,٧٨	٤٢,٣٧
فرنسا	١٤,٤٠	١٢,٨٠	١٠,٢٦	١٢,٤٠
ألمانيا	٧,٨٥	٩,١٢	٩,٦٠	٨,١٢
اليابان	٢,٩٥	٤,٧٥	٤,٦٤	٤,٩٥
الولايات المتحدة	٦,١٤	٢,٤٧	٤,٨١	٣,٤٣
إيطاليا	٦,١٥	٥,٩٩	٨,٠٠	٧,٦٦
بلجيكا	٠,٨٠	٠,٧٥(٢)	٠,٨٣	٠,٨٦(٣)
الهند	٣,٤٣	٤,٥٤	٣,٤٥	١,٥٨ (٤)

---

(١) التجارة والصناعة، يوليو ١٩٣٣.

(٢) نفسه، مايو ١٩٣٢.

(٣) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤) وزارة الخارجية،أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-١٤/٥ / حسبت النسبة بناء على إحصائية بها فيها الواردات والصادرات بين مصر والهند.

جدول رقم (٣٣): الواردات المصرية نسبة مئوية (%).

الدولة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
بريطانيا	٢٣,٧٨	٢٢,٦٣	٢٤,٠٠	٢٣,١٢
فرنسا	٩,٤٣	٩,٨٣	٧,١٩	٧,٠٩
ألمانيا	٧,٨٨	٨,٠٥	٦,٩٨	٧,٦٩
اليابان	٣,٦٥	٤,٨٧	٧,٨٤	١٠,٧٣
الولايات المتحدة	٤,٦٥	٤,٣٤	٣,١٨	٣,٢٠
إيطاليا	٩,٠٩	٩,١٧	٨,٨٩	٧,٨٢
بلجيكا	٣,٩٠	٣,٨٧(١)	٤,٦٣	٤,٨٨(٢)
الهند	٢,٨٩	٣,٤٩	٣,٢٥	٢,٦٧(٣)

يتبين من نسب الصادرات والواردات بين مصر وبعض هذه البلدان أن الميزان التجارى كان مع بعضها فى صالح مصر ومع البعض الآخر كان فى غير صالح مصر، بالنسبة للحالة الأولى فمثلا كانت الصادرات المصرية لبريطانيا فى تزايد والواردات القادمة من بريطانيا لمصر فى تناقص وهذا يعنى أن ميزان التجارة كان لصالح مصر، وفى الحالة الثانية نجد مثلا إيطاليا التى كان ميزان التجارة فيها لصالحها وذلك لزيادة الواردات الإيطالية على صادراتها إلى مصر.

ونتيجة لهذه الأزمة انخفضت كمية الصادرات البريطانية لمصر بنسبة ٢٢% والأمريكية ٢٦% والأسبانية ٣٨% والفرنسية ٤٥% وكانت أسباب نقص الصادرات الفرنسية للسوق المصرى ترجع إلى أن البضاعة الفرنسية المباعة فى

(١) الجدول من صنع الباحثة بالاعتماد على التجارة والصناعة، مايو ١٩٣٢.
(٢) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٦
(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-٥/١٤ / حسبت النسبة بناء على إحصائية بها فيها الواردات والصادرات بين مصر والهند.

مصر تمثل أفخر المنتجات الصناعية بالإضافة إلى أن أسعارها لم تكن فى متناول يد الجميع بالإضافة الى تطبيق التعريفة الجمركية [١].

جهود الدولة لمواجهة الأزمة فى مصر

قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة هذه الكارثة والحد من آثارها وعلاجها وإعادة الثقة مرة أخرى فى البلاد.

١- تخفيض إيجار الأطيان الزراعية ومنح مهلة لدفع الإيجار

عندما عقدت عقود الإيجارات فى سنة ١٩٢٩ كان فى وقت من أوقات الرخاء فلما حدثت أزمة الكساد سنة ١٩٣٠، وهبطت أسعار الحاصلات استصدرت الحكومة عدة تشريعات[٢] خفضت بمقتضاها الخمس ٢٠% من قيمة إيجارات الأطيان[٣]، على أن يبقى هذا الخمس مطلوبًا للمالك حتي تتحسن الأحوال ويستطيع المستأجرون الذين دفعوا أو يدفعون ٤/٥ الإيجارات المطلوبة منهم ذلك العام لمطالبتهم بباقى الإيجار أو بالمتأخر من إيجارات السنين الماضية وذلك لمدة سنة تنتهى فى أول سبتمبر ١٩٣١، كما وافق المجلس على تخفيض إيجارات الأطيان

---

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار، العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٢٣- ١٩٥٦ رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة طنطا، ٢٠٠٠،ص ٢٤٠.

(٢) مجلس الوزراء، الأمانة العامة، مكتب الأمن العام، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوى بمجلس الوزراء ١٩٢٢-١٩٣٦ جـ٤ ، ص ١٨٦٥.

(٣) فاطمة علم الدين عبد الواحد، تاريخ العمال الزراعيين فى مصر ١٩١٤ – ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٤.

الزراعية لسنة ١٩٣٠/١٩٣١[١]، على أن تنخفض قيمة الإيجارات والأملاك ٣٠% على الأقل لسنة ١٩٣١ /١٩٣٢[٢].

وقدمت اللجنة المالية اقتراحًا بتخفيض الإيجارات بنـــاء علـــى عـــدد مـــن الشكاوى قدمت إليها من مستأجرى أطيان الحكومة يلتمسون فيها تخفيض جزء من قيمة الإيجارات مراعاة للحالة الاقتصادية العامة وهبوط أثمان الحاصلات الزراعية وخصوصًا البصل لأن هذه الأراضى لم يشملها تخفيض لأنها ليست من الأراضى التى تزرع قطنا، كما اقترحت المصلحة بالنسبة لهؤلاء أن تخفض ٢٠% من إيجار سنة ١٩٣٣ الزراعية من الأطيان المؤجرة بعقود لمن يسدد لغاية ديـــسمبر ١٩٣٣ ٨٠% من قيمة الإيجار[٣] وعندما اطلع المجلس على هذه المـــذكرة رفـــضها لمـــا سيترتب على هذا التخفيض من نقص فى الإيجار السنوى قدرة ١٧٦٠٠ جنيه[٤].

كما قامت الحكومة بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية[٥] فقدمت اقتراحًـــا لمنح مهلة لدفع الإيجارات وأيضا مشروع مرسوم بقانون لهذا الهدف فـــى جلـــسة ١٩٣٠/١١/٢٦، وبعد بحث ودراسة الموضوع[٦]، أعلن المجلس موافقته عليـــه، فإذا كان المستأجر للأرض أو المستأجر من البـــاطن عـــن ســـنة ١٩٢٩/ ١٩٣٠ الزراعية زرعها قطنا وكان قد دفع ٥/٤ إيجار السنة المذكورة فلا يجوز فسخ عقد الإيجارة بسبب عدم دفع المتبقى ويشترط أن يظل المـــستأجر المـــذكور مـــستأجرًا للأرض عينها للسنة الزراعية المعنية[٧].

---

(١) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٨/٢٨

(٢) المقطم، ١٩٣١/١٠/٢، عزيز بك خانكى، الأزمة وتدخل الحكومة / فاطمة علم الدين، نفسه ص ١٥.

(٣) محافظ جلسات مجلس الوزراء، قبل جلسة ١٩٣٣/١١/١٩، وزارة المالية، رقم ١٠٩/٧ مالية، نمرة ٤/٦-٣/١، ١٩٣٣/٧/١٧.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٧/٢٦.

(٥) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٥٦.

(٦) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/١١/٢٦.

(٧) الوقائع المصرية ٤ ديسمبر ١٩٣٠ .

وقد صدر مرسوم بقانون آخر فى سنة ١٩٣١ بمنح مهلة لدفع الإيجـــارات عن سنة ١٩٣٠ /١٩٣١ الزراعية فإذا كان المستأجر قد دفع سبعة أعشار الـــسنة المذكورة فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر ١٩٣٢ بالثلاثة أعـــشار الباقيـــة ولا بالمتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة ١٩٢٩/ ١٩٣٠ الزراعية[١]. كما استصدر مرسومًا بتأجيل المطالبة بقيمة ٤٠% من إيجار الأطيان الزراعيـــة عـــن سنة ١٩٣١ إلى أن يعقد البرلمان [٢]، وقانونًـــا لتأجيـــل الإيجـــارات عـــن ســـنة ١٩٣٢[٣].

وقد اتفقت وزارة المالية مع وزارة الأوقاف على تقسيط المتـــأخرات مـــن إيجارات الأراضى الزراعية المضمونة برهن عقارى على أن يكون تقـــسيط ديـــن المستأجرين على عشرين سنة، ووافق مجلس الوزراء على ذلك علـــى أن يكـــون تقسيط الدين على خمسة عشر سنة بدلاً من عشرين، وهذا الاتفـــاق يعـــد محاولـــة لتخفيف أثر الأزمة عن الملاك الزراعين [٤].

٢- تأجيل تحصيل السلف الزراعية

وكان من ضمن الإجراءات التى قامت بها الحكومة، تأجيل تحصيل النصف من قيمة السلف الزراعية وتأجيل ثمن الأسمدة المباعـــة لحاجـــات الزراعـــة،[٥] وقامت بعد ذلك بتقسيط جميع المستحق من السلف الزراعية وأثمان البـــذور علـــى خمس سنوات بدون فوائد[٦] وكان مقدار هذه السلف وأثمـــان البـــذور ١٩٩٣٣٢٤ جنيهًا مصريًا على أن يكون المبلغ المستحق سنويا ٣٩٨٩٦٢ جنيها مصريا يجـــب سداده فى شهر أكتوبر ١٩٣١[٧]. كما قامت الحكومة بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٧٢

(١) الوقائع المصرية، ١٠ سبتمبر ١٩٣١.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٨/٢٨، اللجنة الاقتصادية البرلمانية.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/١٢/٨.

(٤) نفسه، جلسة ١٩٣٣/٣/٢٣.

(٥) نفسه، جلسة ١٩٣٠/٨/٢٨ / الوادى، ١٩٣٠/١/٥ خطاب رئيس الوزراء.

(٦) الاهرام، ١٩٣١/٨/١٣، إجراءات هامة لمعالجة منع البيوع الجبرية وتقسيط الديون الزراعية.

(٧) الفؤاد، ١٩٣١/٨/١٦، إسماعيل صدقى يعمل على تفريج الأزمة.

ألف جنيه تحت بند تسوية مصاريف عمليات التسليف الزراعى فى سنوات (١٩٢٨: ١٩٣٠)، على أن يؤخذ هذا الاعتماد من المال العام[١]. وقد قامت وزارة المالية بإلغاء الحجوزات الإدارية الموقعة على المتأخرين فى تسديد ما عليهم من الأموال الأميرية ومن أثمان البذور فى ١٩٣٠ وإعادة المطالبة من جديد عند حلول أجل استحقاق الأقساط الجديدة[٢]. وإذا قورنت نسبة الحجوزات الإدارية فى الفترة التى سبقت الأزمة فى شهر يناير ١٩٢٨ فقد كانت حوالى ٢٤٦ حجزًا إداريًا خلال[٣] هذا الشهر، أما فى يناير ١٩٣١ كانت حوالى ١٩٧٤[٤]. كما قررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت إليهم.

٣- إنشاء بنك التسليف الزراعى والبنك العقارى

يرجع الفضل فى التفكير فى إنشاء بنك زراعى إلى وزارة محمد محمود باشا ولكنه تم إنشاؤه فى عهد وزارة صدقى باشا[٥]، وعندما عرض المجلس الاقتصادى تقريرًا فى١٦و٣٠ يونيه ١٩٣٠ لبحث مشروع مرسوم بقانون للسماح للحكومة للاشتراك فى إنشاء البنك الزراعى[٦]، فصدر القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٣٠ بالموافقة على ذلك[٧].

---

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٤/٢٤، حول التسليف الزراعى.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٦/١١، إلغاء الحجوزات الإدارية.

(٣) الوقائع المصرية، يناير ١٩٢٨.

(٤) نفسه، يناير ١٩٣١.

(٥) محمد حسين هيكل وآخرون، السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، ط١، ١٩٣١، مطبعة السياسة، القاهرة، ص ٦٨.

(٦) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/١١/١٥

(٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد السابع جلسة ٢١/٧/ ١٩٣١، ص ٩٦ / عبد الكريم السيد عبد القوى، دراسة تحليلة لتاريخ الحركة التعاونية فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ص ١٤٨.

وفى ٢٣ يوليو ١٩٣١ وافق أعضاء مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعى[١] وصدر المرسوم فى ٢٥ يوليو ١٩٣١ بتأسيس البنك كشركة مساهمة مصرية[٢] ساهمت الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه من مال الاحتياطى العام وتخصيصه للاكتتاب فى أسهم البنك [٣]، وفى العام التالى أضافت الحكومة مبلغ ٢ مليون جنيه[٤] مع تعهد الحكومة بأن تقرض البنك قروضا لا تتجاوز ستة ملايين من الجنيهات على ألا يحصل البنك أكثر من ثلاثة ملايين فى السنة الأولى، فيكون المبلغ المطلوب إقراره للسلفيات هو الثلاثة ملايين [٥]. هذا من جانب ومن جانب آخر فكانت أهم شروط عقد الشركة هى:-

أولا :- عمليات قصيرة الأجل لا تتجاوز أربعة عشر شهرا بضمان حق الامتياز

(أ) تقديم سلفيات للجمعيات التجارية الخاضعة لصغار الملاك من أجل نفقات الزراعة والحصاد [٦].

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ لصغار المزارعين ومتوسطيهم لنفقات الزراعة والحصاد [٧].

(ج) بيع الأسمدة والبذور لجميع المزارعين على السواء [٨].

---

(١) مجلس الوزراء، المصدر السابق ، ص ١٨٦٧.

(٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨-٣ /١٧ط، وثيقة رقم ١٨، بنك التسليف الزراعى.

(٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادى الثانى، محضر الجلسة التاسعة والخمسين، ١٩٣٢/٦/١٥ / مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثامن، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ١٩٣٢/٦/٢٠.

(٤) صفاء شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الأول، محضر الجلسة السابعة، ١٩٣١/٧/٧، ص ٧٠ الوقائع المصرية، ١٩٣١/٧/٣٠، المقطم، ١٩٣١/٨/٨.

(٦) صفاء شاكر، نفسه.

(٧) مصلحة الشركات، محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨٢-١٧/٣ط وثيقة رقم ٤٦، أغراض بنك التسليف الزراعى.

(٨) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٦/١٧، البنك الزراعى.

ثانيا:- عمليات لمدة لا تتجاوز عشرة أعوام

(أ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية.

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضى الزراعية[١] .

ثالثًا:- عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين عامًا

مع تقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيد فى أعمال الرى والصرف العام، وتمويل المنشآت التى تعمل على منفعة الزراعة والعمل على إيجاد هذه المنشآت وانتشاره[٢].

وقد تعاونت الحكومة مع البنك لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية على الفلاح بالآتى.

أولاً:- تقسيط مجموع المستحق من السلف الزراعية وأثمان البذور والأسمدة[٣] التى اقترضها المزارعون قبل الأزمة ومع حدوث الأزمة أثقلت كاهلهم لأن فوائدها كانت مرتفعة[٤].

ثانيًا: جرت محادثات بين الحكومة والبنك بشأن مساعدة ملاك الأراضى الزراعية للوقوف دون البيوع الجبرية والحفاظ على الثروة العقارية بأثمان قد تؤثر فى القيمة الحقيقية للأطيان[٥]، لذلك قررت الحكومة وضع مبلغ مليون جنيه بالبنك[٦]على أن يخصص هذا لمساعدة صغار الملاك ومتوسطى الحال منهم من أثرت فيهم الأزمة .

القائمة فى البلاد بناء على طلب الدائنين[٧] وتنفيذا لذلك صدر مرسوم بقانون رقم (١٠٧) فى ٢٠ أغسطس ١٩٣١ بأخذ المبلغ من الاحتياطى العام وتخصيصه

---

(١) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣- ١٩٣٤، ص ٥٣٦.
(٢) يونان لبيب رزق، فؤاد الأول المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤، ١٤٢
(٣) مجلس الوزراء، العيد المئوى لمجلس الوزراء ، ص ١٨٦٧
(٤) صفاء شاكر، المرجع السابق ، ص ٢١٢.
(٥) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٧.
(٦) كوكب الشرق، ١٩٣١/٨/١٤.
(٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٨/١١ محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الثالث، محضر الجلسة الثانية عشرة، ١٩٣٣/١/٩.

لمساعدة الفلاح[١] ولتحقيق هذا الغرض اتفقت الحكومة مع الشركة العقارية المصرية على أن تتولى عملية شراء الأطيان التى تعرض للبيع الجبرى بثمن بخس وإدارتها بالنيابة[٢] إلى حين وجود مشترى لها مع إعطاء المدين الأصلى وعائلته ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء[٣] بشرط أن يكون المشترى فى كل الأحوال مصريا[٤]. ثم صدر قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ بالترخيص للحكومة فى أخذ مبلغ مليون من الجنيهات من الاحتياطى العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية[٥] وذلك طبقا للشروط التى تحدد فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف[٦] وربما يزيد هذا المبلغ لمليونين أو أكثر، ومن المقرر أن يخصص هذا المبلغ لمساعدة صغار الملاك ومتوسطى الحال منهم ممن أثرت فيهم الأزمة القائمة فى البلاد [٧].

فإذا كان فى مقدور المدين أن يقدم ضمانا إضافيا فسوف يعمل البنك بقدر المستطاع على إيجاد اتفاق بين الدائن والمدين وإذا ثبت أن سبب توقف المدينين عن السداد يرجع إلى الأزمة القائمة فسوف يتدخل البنك ويدفع لحساب الحكومة ويتعهد باسم الحكومة بضمان مبلغ يسمح بعدم نزع الملكية لأجل متفق عليه ومما

(١) الوقائع المصرية، ١٩٣١/٨/٢٤.

(٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الاحصاء السنوى العام، لسنة ٤٧-١٩٤٩، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٦٠٥.

(٣) صفاء شاكر، المرجع السابق ص ٢١٣.

(٤) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧٠.

(٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الثالث، محضر الجلسة الثانية عشرة، جلسة ١٩٣٣/١/٩ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثامن، محضر الجلسة السادسة والثلاثين، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٧

(٦) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٨.

(٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٨/١١.

لا شك فيه أن كل مبلغ يدفعه البنك لحساب الحكومة يجب أن يكون عـن طريـق إحلالها محل الدائن(1).

أقر مجلس الوزراء إنشاء قسم خاص للتسليف العقـاري ببنـك التسليف الزراعي(2)، وكان الغرض الأساسي من إنشاء هذا القسم هو تقديم سـلف عقاريـة لذوي الملكيات الصغيرة من الزراع للمحافظة على ملكيتهم الزراعية مـن بـراثن المرابين أو لمساعدتهم على إصلاح أراضيهم(3).

لذا يكون مقدار السلفة متناسبا مع قيمة الضمان المقدم حسب نتيجـة عمليـة التثمين بحيث لا تزيد السلفة عن ٦٠ % من القيمة المقدرة ولا عن مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة ولا تزيد على ٥٠ جنيها مصريا علـى الفـدان (4)، وأن يكون الحد الأعلى للسلفيات التي تقدم لصغار المـلاك ١٢٠٠ ج.م علـى أن يكون الحد الأدنى لها ١٠٠ ج. م، وذلك بالنظر إلى كثرة النفقات والأعمال التـي تستلزمها السلفيات الصغيرة بالنسبة إلى ما سيحصل عليها من الفوائد (5)، ولقد تبين أن مجموع الملاك في القطر المصري يبلغ ٢,٢٧٠١٨٠ مليـون نـسمة يملكـون مساحة قدرها ٥,٨١٦٣٤٣ مليون فدان، وتمثل نسبة صغار الملاك السواد الأعظم فيهم حوالي ٩٩ % يملكون حوالي ٦٠ % من الأراضي وهذه النسبة تعد كبيرة(6)، وقد أنشئ هذا القسم للمحافظة وحماية هذه الملكيات الصغيرة بناء علـى إحـصاء

---

(1) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٨/١٦.

(2) نفسه، جلسة٢٥ / ١١/ ١٩٣١.

(3) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الثاني، ملحق لمحضر الجلسة الثالثـة والـستين، ٢٢ / ٦/ ١٩٣٢، ص ١١٧٣.

(4) مجلس الوزراء، جلسة ٢ / ١٩٥٢.

(5) مجلس النواب، نفسه، ص ١١٦٥.

(6) دار الوثائق،أرشيف عابدين، محفظة ٥٩٢، القطـن، وثيقـة بـرقم ١٣٨-١٥٠، ١٩١٣/٢/١١ إلـى ١٩٥٢/٢/٣.

لوزارة المالية وجد أن الملكيات الصغيرة زادت ما بين سنة ١٩٠٣و ١٩١٢ بنسبة ٤٨%، وزادت بعد صدور قانون الخمسة أفدنةٍ بنسبة ١٧% (١)، ويعد هذا القانون حماية للملكيات الصغيرة حيث ينص على " عدم رهن الأراضى الزراعية التى تقل عن خمس أفدنه لعدم قدرة الحجز عليها عند عدم الدفع"(٢) فوافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى أول مايو ١٩٣٢ على نظام التسليف العقارى الذى أقره المجلس الاقتصادى(٣) .

ثم قامت الحكومة بعقد اتفاقية فى ١١ مارس ١٩٣٣ بينها وبين البنوك العقارية الثلاثة(*)(٤) بهدف مساعدة أصحاب الأملاك المرهونة أطيانهم لدى هذه البنوك، نظرًا لاستمرار الضائقة رأت الحكومة أنه يتعذر على أصحاب الأملاك المرهونة وفاء ما عليهم من أقساط فعملت على مساعدتهم وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم(٥) .

نصت الاتفاقية على تجميد ومد آجال السلف المستحقة للمدينين لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢، وتحويلها هى ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد، وفوائد التأخر حتى هذا التاريخ إلى سلفتين إحداهما لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢(٦)، وتسدد على ثلاثين قسطا بالنسبة للبنك العقارى وشركة الرهن العقارى وخمسة وثلاثين قسطا بالنسبة لبنك الأراضى وجميع المتأخرات من سنة ١٩٢٩، ودفعت الحكومة ثلثها لتلك البنوك، وقسطت المبلغ للأهالى على ثلاثين عاما(٧) على أن تتولى

---

(١) مجلس الوزراء، المصدر السابق،ص ١٨٦٩.

(٢) F.o. 407/215. No، 49. P.Loraine to Johan simon، 2 Aug 1931، p62

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧٩.

(*) البنك العقارى المصرى، وبنك الأراضى المصرى، وشركة الرهن العقارى المصرى .

(٤) مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، ديسمبر ١٩٣٦، مشكلة الديون العقارية.

(٥) وزارة المالية، الإحصاء السنوى العام ٤٧-١٩٤٩، ص ٦٠٥.

(٦) مجلس الوزراء. المصدر السابق، ص ١٩١٤.

(٧) مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، نفسه.

البنوك تحصيل الأقساط السنوية بما فيها نصيب الحكومة، ووافق مجلس الــوزراء على هذا الاتفاق وأقر المجلس لوزارة المالية إصدار أذونات على الخزانة بمقــدار نصيب الحكومة فى المتأخرات[١] والسلفة الثانية تشتمل على الأقــساط المتــأخرة وفوائد التأخير مضافا إليها الرصيد المستحق فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعى عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة، وهــذه الــسلفة تجــزأ قسمين، قسم منها يعادل الثلث يدفع على أقساط سنوية والقسم الثانى يعادل الثلثــين تقوم الحكومة بسداده للبنوك مضافًا إليه فوائد سنوية، وبذلك حلت الحكومة محــل البنوك فى هذا الجزء وبهذا تضمن الحكومة وقف إجراءات نزع ملكية الأراضــى المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهرًا ابتداء من ٣ مايو ١٩٣٣[٢] .

وكانت قيمة الأذونات ٣,٥ مليون ج.م يستهلك مليون منها فى مدة خمس سنوات، ومليونان ونصف تستهلك فى مدة عشر سنوات، ومع هذا لم يستطع المدينون الوفاء بالتزاماتهم مما جعل الحكومة تخفض الفائدة عن دينها وتأجل الأقساط المستحقة لها فى الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥[٣].

وقد صدر قانون رقم (٢٦) فى ٢٧ مايو ١٩٣٣ بأخذ مبلغ مليون جنيه من مال الاحتياطى العام لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية المعرضين لحظة نزع الملكية بناء على طلب الدائنين[٤]، كما قامت الحكومة بأخذ مبلغ نصف مليون جنيه واعطائه لبنك التسليف الزراعى العقارى المصرى لعقد سلف لملاك الأراضى الزراعية تضمن برهن عقارى [٥].

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/١٢/٨.

(٢) وزارة المالية، الإحصاء السنوى العام ٤٧ – ١٩٤٩،ص ٦٠٥.

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٩١٤

(٤) نفسه، ص ١٩١٥.

(٥) نفسه، ص ١٩٤٢.

وبالفعل قام البنك بمنح سلفيات على المحصول فتمكن المزارعون من عدم بيع محصولهم إلا فى الأوقات الملائمة بالإضافة إلى أنه قام بتوزيع البذور والأسمدة الكيماوية الجيدة وخصم ثمنها من أثمان المحاصيل[١]، ومما يبدو أن هذه السلف لم تكن فى صالح الفلاح، حيث كان الفلاح يحصل عليها كاملة على المحاصيل الزراعية أوعلى القطن، ثم يقوم بإنفاقها، وسرعان ما يتحول السوق فى غير صالحه نتيجة لانخفاض الأسعار، فيصبح الفلاح مثقلا بالديون عاجزا عن السداد، وقد أدى ذلك لزيادة متاعب الفلاح، لدرجة أن بنك التسليف الزراعى كان متهاونا فى تحصيل الديون فى عامى ١٩٣١، ١٩٣٢ ولكنه تشدد فى تحصيلها فى عام ١٩٣٣، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تقوم بتحصيل الأموال الأميرية تسببت الصرامة والشدة التى اتبعتها أجهزة الدولة عند تحصيل الديون والضرائب فى مزيد من مشاعر الألم لدى الفلاحين تجاه حكومة صدقى فقد كانت الحكومة تقوم بتعيين حارس مسلح على القطن عند إتمام جنيه حتى تحول دون التصرف فيه بأى شكل من الأشكال قبل أن يقوم المزارع بسداد ضريبة الأرض وأقساط بنك التسليف الزراعى[٢].

وبالرغم من اشتداد الضائقة اشتدت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب واستخدمت أساليب عنيفة لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا إلى بيع ما يملكون حتى يستطيعوا أن يسددوا ديونهم[٣]، إلى جانب هذا فقد صدر قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢[٤] وقانون ٤٧ لسنة ١٩٣٢ بجواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى[٥] .

---

(١) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) على شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى، ص٢٦، ٢٧.

(٣) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٢. / وزارة الحقانية، المراسم والأوامر الملكية، ١٩٣٢، ص ٢٠٤،٢٠٥. / الوقائع المصرية، ١٩٣٢/٧/٢٥.

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٧/٢١. / وزارة الحقانية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢، ص ٢٠٧. / الوقائع المصرية، ١٩٣٢/٧/٢٥.

٤ – السياسة القطنية

اتخذت الحكومة عدة إجراءات فى سبيل الحد من هبوط أسعار القطن عماد الثروة المصرية، فقد حاول صدقى باشا إخراج البلاد من تلك الأزمة وكانت هذه الإجراءات لصالح القطن المصرى بعد أن بلغ المخزون منه أكثر من ثلاثة ملايين قنطار، نتيجة لتدخل الحكومة السابقة فى سوق القطن بشرائها له [1].

قامت الحكومة المصرية بإنشاء احتياطى زراعى للقيام بعملية التسليف الزراعى على القطن، لذلك طالبت لجنة المالية بأخذ مبلغ أربعة ملايين جنيه من الاحتياطى العام وتخصيصه للاحتياطى الزراعى لمنح السلف الزراعية، وبالفعل قد صدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ بإنشاء احتياطى زراعى فى ٣ ديسمبر ١٩٢٩، ثم صدر قانون رقم ٣٠ فى ٢٦ يونيو ١٩٣٠ بأخذ مبلغ إضافى قدره أربعة ملايين أخرى وضمها للاحتياطى الزراعى للقيام بنفس الغرض على أن تسدد السلف من المبالغ التى تنتج من بيع القطن الذى فى حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن[2]، كما طالبت لجنة المالية بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام وضمه للاحتياطى الزراعى للإنفاق منه فى إقراض الزراع على محصول القطن[3]، ووافق مجلس الوزراء على هذا المطلب فصدر مرسوم بقانون رقم ٥١ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٠ بأخذ المبلغ على أن يسدد من المبالغ التى تنتج عن بيع القطن فى سنة١٩٣١ [4]، ومع إنشاء بنك التسليف الزراعى الذى كان نشاطه الأساسى هو تقديم السلف الزراعية على الحاصلات ومساعدة الفلاح المصرى[5]

---

(١) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢) محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٧/٨، وزارة المالية، رقم ٤٩٣/١ مالية.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/١١/٢٤.

(٤) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧١.

(٥) محمد حسن أحمد، إدارة صناديق التمويل بالجمعيات التعاونية الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥، ص ٩٨.

ألغت الحكومة الاحتياطى الزراعى[١]، وبناء على ذلك ألغى العمل بقوانين ٥٣ لسنة ١٩٢٩، و٣٠ لسنة ١٩٣٠، و ٥١ لسنة ١٩٣٠[٢].

وكانت ثانى الوسائل التى اتبعتها الحكومة فى السياسة القطنية هو التدخل فى سوق القطن عن طريق:-

أولاً:- تحديد المساحة المزروعة قطناً .

ثانيًا:- بيع المحصول المخزون لديها[٣].

تمثلت إحدى وسائل التدخل فى تحديد المساحة المزروعة وذلك لإيجاد نوع من الرقابة على الكمية المنتجة، وللحد من انخفاض الأسعار، ورفع متوسط إنتاج الفدان وزيادة مساحة الحاصلات الزراعية الأخرى[٤]، وكان هذا مطلب للصحف المصرية التى طالبت بإلحاح بالحد من زراعة القطن المصرى [٥].

وتطبيقا لهذا صدر قانون رقم ٢٠ فى سنة ١٩٣٠ بتحديد مساحة الأراضى التى تزرع قطن سكلاريدس فى مساحات محددة من الدلتا وبنسبة لا تتجاوز ٤٠% من الأراضى المزروعة [٦] وصدر قانون آخر فى أواخر سنة ١٩٣١ بتحديد مساحات زراعة الأصناف الأخرى من القطن بنسبة ٢٥% من مجموع الأراضى المزروعة [٧] بتخفيض السكلاريدس فى هذا العام بنسبة ٤٠% [٨]، وفى عام ١٩٣٢ أيضا حاولت الحكومة الحد من المساحة بإصدار قانون رقم ٥٣,٥٤ لسنة

---

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة الثامنة، ١٩٣١/٧/١٣،ص٩٠

(٢) جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٧/٨، وزارة المالية، رقم ٤٩٣/١ مالية.

(٣) وزارة الخارجية، ارشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤-١٠٠/ ٧، أعمال لجنة القطن المصرى الدولية

(٤) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص. ص ٦١،٦٢.

(٥) F.o. 407/214، No.30، Mr Heare to The Marquess of Reading، September28، 1931، p.44

(٦) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٩/٢٨،/ تحديد زراعة القطن الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١١/١٦.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، نفسه.

(٨) الوقائع المصرية، ٩ فبراير ١٩٣١ / مجلس النواب، جلسة ١٩٣٢/١١/١٣.

١٩٣٢[1] وقد رأت الحكومة بعد ذلك (١٩٣٢/١٩٣٣) عدم التشدد في تحديد المساحة والتزام حد وسط في زراعته، ولهذا قرر مجلس الوزراء إصدر قانون يسمح بزراعة ما لايزيد عن ٥٠% من حيازة الأراضى لدى المزارعين وعلى ألا تزيد أيضا المساحة الزراعية لزراعة السكلاريدس عن ٤٠% فى مناطق الدلتا [2]. وقد سنت الحكومة هذه القوانين كإجراءات وقتية نظرًا لكثرة المخزون من القطن، كما كان من جراء الهبوط الشديد فى أسعار القطن مع ارتفاع نفقات الإنتاج أن اضطر الزراع إلى زراعة محصولات أخرى فإذا قورنت أسعار إنتاج القطن بأسعار بيعه، يتبين أن أسعار بيعه تقل عما كانت فى سنة ١٩٢٩ بنسبة ٤٠%، وأن نفقات الإنتاج لم تنقص أكثر من ٢٥% إلى ٣٠%، [3] ومن هذا الفرق تبين مدى ارتفاع تكلفة إنتاج القطن بالنسبة لثمن بيعه، لذلك لجأت لتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي[4].

كما قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مندوبى الحكومة والشركات لدرس تكاليف القطن من وقت جنيه إلى تصديره[5]، كما لجأت لاتخاذ إجراء آخر ألا وهو التدخل فى سوق القطن مشترية [6]، وهذا إجراء قديم كانت قد لجاءت إليه من قبل منذ عام ١٩٢١، لهذا رأت الحكومة المصرية أن تتدخل فى نوفمبر (١٩٢٩/١٩٣٠) فى سوق القطن وأعلنت استعدادها لشرائه بواقع ٥٤٠٠ جنيه للقنطار السكلاريدس و٣٨٠٠ جنيه للأشمونى، ونظرًا لأن السعر الذى كانت تشترى به الحكومة أعلى من سعر السوق، فقد أدت هذه السياسة إلى تراكم

---

(١) وزارة الحقانية، مجموعة القوانين والأوامر والمراسيم الملكية لسنة ١٩٣٢، ص. ٢٩١:٢٩٤.

(٢) مجلس الوزراء جلسة ١٩٣٢/١٠/٦، جلسة ١٩٣٢/١١/١٣.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، المصدر السابق .

(٤) الفلاح المصرى، ١٩٣٣/١٠/١١، تخفيض التكاليف الزراعية.

(٥) الفؤاد، ١٩٣١/٨/١٦ إسماعيل صدقى يعمل على تفريج الأزمة / كوكب الشرق، ١٩٣١/٨/١٤، ماذا يفيد قرار الوزارة فى تفريج الأزمة.

(٦) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٨/٢٢، مصرفى خطر اقتصادى.

المخزون لدى الحكومة فوصل فى ١٩٣١ إلى ٣,٥ مليون قنطار دفعت فيها الحكومة ١٤ مليون جنيه[١].

وإلى جانب هذا فقد رأت الحكومة تخفيض الضريبة المفروضة على القطن المصرى من ٣٠ قرشاً إلى ١٠ قروش وذلك بسبب الضائقة المالية وهبوط أسعار القطن، وكانت سياسة الحكومة فى إنتاج محصول القطن وتحديد مساحته والتدخل فى سوقه بالشراء كان لها أثرها فى الاقتصاد [٢]، وبرغم سياسة تحديد المساحة الزراعية التى لجأت إليها الحكومة فقد زادت غلة الفدان الواحد وارتفع المحصول الكلى للبلاد [٣]، لذلك كان هناك رأى يدعو لمنع زراعة القطن لمدة عام ومما يؤدى إلى جعل المستهلكين يقبلون على تمويل أنفسهم بالكميات التى يحتاجونها فى حال إعلان هذا النبأ، وسيؤدى هذا أيضًا لارتفاع الأسعار المنخفضة[٤]. كما أن انصراف عدد كبير من الزراع عن زراعة القطن إلى زراعات أخرى، أدى لزيادة مساحة الأراضى المزروعة غلالاً - بصفة خاصة[٥].

وقد سبب تدخل الحكومة فى سوق القطن إلى تعريض مبلغ ١٤ مليونًا من الجنيهات إلى المخاطر التى تنجم عن العمليات التجارية وبدلاً من أن تجنى الحكومة الفوائد أصبحت تدفع تكاليف التخزين والتأمين[٦]، ولذلك قامت الحكومة ببيع القطن المخزون لديها والتى خسرت فى هذه العملية الكثير[٧] ، إلى جانب هذا

---

(١) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص٧٩ ، ٨٠.
(٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٧/١٩.
(٣) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق ، ص ٢١٩.
(٤) مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٥/جـ، ملف ١-٢/٢.
(٥) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢.
(٦) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص ٨٢.
(٧) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٣/١، المقطم، ١٩٣٣/٢/٢٥ سوق القطن.

فقد استغل التجار عملية تدخل الحكومة فى سوق القطن، وأجمعوا أمرهم على التلاعب فى سوق القطن لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الشخصية(١).

وإلى جانب هذه الإجراءات التى اتخذتها حكومة صدقى لصالح القطن المصرى بعد شرائها له، وحتى بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع الرسوم الجمركية على الوارد من مصر من القطن المصرى وبضائع أخرى مما ترتب علية عرقلة التبادل التجارى بين البلديين، ومع كل هذه الظروف الحائلة بين القطن وأسواقة، وانتظار المحصول الجديد، فقد اتجهت الحكومة لعقد اتفاق بين مصر وروسيا حتى تستطيع تصريف القطن الراكد فى المخازن فى مقابل حصول مصر على مليون فلنكة لمصلحة السكك الحديدية المصرية بسعر ١٥ قرشاً للفلنكة، هذا على الرغم من أن العلاقات بين كلتا الدولتين مشوبة بالحذر خوفا من انتشار الأفكار الشيوعية فى مصر، إلا أن رئيس الوزراء المصرى عرف كيف يستفيد من العلاقات التجارية بينهم والتفريق بين المذهب التجارى والسياسى، وعلى نفس النهج فقد عقدت الحكومة مع ألمانيا اتفاقًا على أن تقوم بمقايضة القطن بالسماد الألمانى بما يتراوح بين١٥ ألف بالة و٢٠ ألف مقابل ٥٠ ألف طن سماد(٢). وهكذا حاولت الحكومة جهد طاقتها إيجاد حل لمنع تراكم القطن وتصريفه.

(٥) التعريفة الجمركية

من بين الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة هى محاولة وضع سياسة جمركية جديدة لحماية المحصولات الزراعية والمصنوعات(٣). فأعلنت فى ١٩٣٠ أول تعريفة جمركية، وقد صرحت أن هذا الإصلاح مؤقت

---

(١) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٨/٢٢، مصرفى خطر اقتصادى.

(٢) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق. ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق ص ١٨٧٥.، على شلبى، الأزمة الاقتصادية، ص٢٦.

وقابل للتعديل حسبما تقتضيه نتائج تطبيق هذه التعريفة وحاجة الإنتاج الأهلى(١)، حيث كانت ترمى السياسة الجمركية الجديدة إلى إنماء إنتاج البلاد الزراعى والصناعى لسد حاجات الحياة التى تزداد يوما بعد الآخر(٢).

كان الغرض من تلك التعريفة زيادة موارد الدولة، وحماية الصناعات المحلية ومساعدة الزراعة، والاعتدال فى تقدير الرسوم على الأصناف التى يستهلكها السواد الأعظم من السكان، ورفع الرسوم على مستلزمات الترف، ومساعدة التصدير بإعفاء كافة المنتجات المحلية ماعدا أصناف محدودة، وتشجيع الحركة العلمية فى البلاد وإفساح المجال للصحافة والمؤلفين والناشرين بتخفيض الرسم على آلات الطباعة وعلى ورق الصحف والمجلات(٣).

من المعلوم أن الاتفاقات التجارية الدولية سوف ينتهى العمل بها فى ١٦ فبراير ١٩٣٠، وبذلك تسترد الحكومة المصرية حريتها الكاملة فى تقدير الرسوم الجمركية وتنفيذها(٤)، وجاءت التعريفة أيضًا بناء على توصيات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى جنيف١٩٢٧، وقد بدأت مصر تعد تعريفاتها الجمركية،(٥) لهذا استعانت بثلاثة من الخبراء لوضع نظام جديد للتعريفة للسيرعليه تراعى فيه صالح التجارة والصناعة ورفعوا تقريرهم إلى الوزارة، ووضعت قواعد هذه التعريفة على أساس جعل التعريفة نوعية، ما عدا بعض الأصناف التى رأت جعل

---

(١) مصر الصناعية، يوليو ١٩٣١، التعريفة الجمركية وعقد المعاهدات التجارية.

(٢) النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٣٣، لمحة تاريخية عن النظام الجمركى فى مصر، المطابع الأميرية ، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٠.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٠/٢/١٢، ص ١٣٥.

(٤) كوكب الشرق، ١٩٣٠/٢/١٣، بيان وزير المالية عن التعريفة الجمركية.

(٥) نجيب قلادة، التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية فى الجمهورية المتحدة، رسالة الدكتورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٩٦٥، ص ١٧.

ضريبتها قيمية[١] وطبقا لذلك صدر قانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ على أن يبدأ تطبيق هذه الرسوم من ١٧ فبراير ١٩٣٠[٢]، وقد فرضت التعريفة الجمركية الصادرة في ١٤ فبراير ١٩٣٠ على أساس الأسعار العادية التى كانت سائدة في سنتى ١٩٢٨و١٩٢٩[٣]، ومع هبوط الأسعار بعد ذلك أصبحت الرسوم المفروضة أعلى من الحدود المرسومة، حيث زاد معدل تلك الرسوم عندما انخفضت الأسعار في الأزمة الاقتصادية، فمثلا وصل معدل الرسم على البن ٤٦%، وعلى الشاى ٤٥%، وعلى الأرز ٣٨% [٤].

وقد فرضت التعريفة على المواد الأولية رسوم تتراوح بين ٤% على المواد التى لايوجد مثيل لها في البلاد، و١٢% ما يوجد مثيل له ويسد إنتاجه حاجة البلاد، كما فرضت رسوم على المواد نصف المصنعة تتراوح بين ٦% و١٢%، على الأصناف تامة الصنع والمواد الغذائية رسوم تتراوح بين ٨% و١٥% [٥] .

وعندما أدرك صدقى باشا أن هذه التعريفة لم تصل بمصر إلى حالة اقتصادية أفضل[٦] من خلال الدراسات التى قامت بها مصلحة الجمارك ومن الشكاوى التى تلقتها وزارة المالية من أصحاب المصانع ورجال الأعمال[٧] لذلك

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة الثانية والعشرين، ١٩٣٠/٤/٣، ص ٤٣٠.

(٢) وزارة الحقانية، مجموعة القوانين الأوامر والمراسيم، لسنة ١٩٣٠، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣١، ص ٦.

(٣) نجيب قلادة، المرجع السابق، ص ١٧.

(٤) محمد أحمد إبراهيم، التجارة والتجارة فى مصر فى الفترة من ١٩١٨/١٩٣٠، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص ٤٢٧.

(٥) نفسه، ٤٢٩.

(٦) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٦١، ملف رقم ٦٧-١٥/٣ تعديل التعريفة الجمركية.

فقد عدلت التعريفة بعد ذلك أكثر من مرة طبقًا لحاجة الإنتاج المحلى وحمايته،[(١)] فعدلت فى٢٤/٧/١٩٣٠، وفى٢/١٢/١٩٣٠، وفى ١٤/١٢/١٩٣٠،[(٢)] وفى سنة ١٩٣١ بمرسوم قانون رقم (١٨)[(٣)] .

وجاء رد فعل الشركات الأجنبية فى مصر كرد فعل حكوماتها بـالاعتراض على هذه التعريفة، لأنها أضرت بصادرات هذه الدول القادمة إلى مصر لهذا قاموا بإفراغ تلك التعريفة من محتواها، وقد عمل صدقى على إغراء بعض هذه الـدول بفتح الأسواق المصرية أمام بضائعها وصناعاتها على أن يكون هذا بصورة تبادلية ولذلك صدر مرسوما ١٢/١١/١٩٣٠ جاء فيه "للحكومة المصرية أن تبرم اتفاقات تجارية مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية على ألا تتجاوز مدة العمل بها سنتين من تاريخ العمل بهذا الاتفاق"[(٤)] وقد عقدت مـصر مع العديد من الدول اتفاقات تجارية لتتمتع هذه الدول بمعاملة الدولة الأكثر رعايـة منها، الاتفاق التجارى الذى تم بين مصر وتركيا فى١٩٣٠[(٥)] كمـا تـم الاتفـاق التجارى بين مصر وروسيا فى نفس العام وخاصة أن مصر كانت تـستورد مـن روسيا منتجات البترول الروسية حيث لم تكن من مصلحة موسكو وضع التعريفـة لهذا اتجه الدب الروسى لعقد هذا الاتفاق[(٦)].

---

(١) وزارة المالية، مصلحة الجمارك، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٧٥.

(٢) نجيب قلادة، نفسه، ص ٧٦.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الثانى، ملحق لمحضر الجلسة الرابعة عشرة،١٧/٢/١٩٣٢، ص١٨٩.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٣٩١، ملف ٤٢-٢١/١١، المملكة المصرية وزارة الخارجية إدارة الشئون التجارية والسياسة.

(٦) 28 March 1930، Mr Hare to Mr A.Henderson، No33،F.o. 407/210

وتم عقد الاتفاق بين مصر وبعض الدول الأخرى مثل اليونـــان وألبانيـــا [١] وبريطانيا وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وبلجيكا والسويد والصين والبرازيـــل والدنمارك[٢].

وكان من نتائج التعريفة الجمركيـــة زيـــادة إيـــرادات الخزانـــة المـــصرية من٧٨٨،٣ مليون جنيه فى ١٩٢٧ إلى ٥٧٨،٥ مليون جنيـــة فـــى ١٩٣٤، إلـــى ٦٧٥،٦ مليون جنية فى ١٩٣٦،[٣] وتدعيم الصناعات المحلية بسبب القيـــود التـــى وضعتها تلك السياسة على التجارة الخارجية، [٤] حيث أخذت الصناعات المحليـــة فى الانتعاش وتراجعت واردات مصر من المصنوعات التى لها مثيل بها[٥] والحد من استيراد السلع الاستهلاكية برفع الرسوم عليها وتشجيع استيراد الآلات، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج سواء كان زراعيًا أم صناعيًا، وتشجيع الصادرات بخفـــض الرسوم عليها[٦]، فقد كانت ترمى سياسة التعريفة الجمركية وسياسة عقد الاتفاقـــات التجارية بين مصر والعديد من الدول إلى فـــتح أســـواق خارجيـــة جديـــدة أمـــام المصنوعات والمنتجات المصرية.

(٦) علاقة الجنيه الإسترلينى بالجنيه المصرى

عمل البنك الأهلى منذ إنشائه فى سنة ١٨٩٨ على توثيق ارتباط الاقتـــصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عن طريق ربط العملتين وذلـــك لأن معظـــم رأس مال هذا البنك بريطانى، حيث تيسر ذلك من خلال خروج الجنيه عن قاعدة الذهب

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٣/٥.

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٦/١٦. انظر ملحق رقم (٣).

(٣) عابدين،محفظة ٢٥٤، مالية جمارك، مذكرة عن التعريفة الجمركية.

(٤) نجيب قلادة، المرجع السابق ، ص ٣٠.

(٥) وهبى غبريال، الاقتصاد المصرى فى فترة مـــا بـــين الحـــربين (١٩١٩-١٩٣٩)، دوريـــة التـــاريخ والمستقبل، كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٨٩، ص ١١٥.

(٦) أحمد الشربينى، تجارة مصر ١٩١٤-١٩٣٩، رسالة دكتوراة كلية الآداب، جامعة القاهرة،١٩٨٧، ص١٦.

في ١٩١٦ وجعل أساس الإصدار هو الجنيه الإسترليني وبذلك فقد الجنيه المصرى استقلاله وارتبط بالجنيه الإسترليني[١].

ومن هنا أصبح الجنيه المصرى يتـأثر بالجنيـه الإسـترليني فـى ثباتـه وتقلباته،[٢] فانتقلت هذه التقلبات بشكل سريع إلى الأسـواق الماليـة المـصرية[٣]، ونتج عن هذا الارتباط عودة مصر لقاعدة الذهب ١٩٢٥ التى خرجت عنهـا فـى ظل ظروف الحرب العالمية الأولى[٤]، ثم خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب مرة أخرى بسبب الأزمة الاقتصادية فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١، وتبعتها مصر فى الخروج أيضًا[٥]، ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني بمقدار ٣٠% [٦] وتبع ذلـك انخفاض قيمة الجنيه المصرى مما أثر بالتالى على أسعار القطن المـصرى الـذى ارتفع سعره بمقدار ٢٠% [٧]، ولهذا زادت الكميات المصدرة من القطن فـى هـذا العام١٩٣٢عما صدرته مصر فى الأعوام السابقة من الأزمة[٨].

وأمام هبوط قيمة الجنيه المصرى قامت الحكومة المصرية فى سـنة ١٩٣١ بدرس العلاقة بين الجنيه المصرى والجنيه الإسترليني وإمكانيـة الانفـصال بـين العملتين[٩]، واستعانت بخبير النقد البلجيكي "فازن زيلند" مـدير البنـك المركـزى البلجيكي للاستفادة من آرائه فى مسألة العملة[١٠] فأشار على الحكومـة المـصرية

---

(١) مرفت صبحى غالى، غالى المرجع السابق،ص ٢٧.

(٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٣) ميرفت صبحى غالى، المرجع السابق ــ، ص ٢٧.

(٤) على محمد علوبة، المصدر السابق، ص ٤.

(٥) التجارة، ١٩٣٢/٤/١٢، استقلال الجنيه المصرى / الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٣/٣٠، نظام العملة المصرية.

(٦) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق ، ص ٢١٥.

(٧) على محمد شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣ – ١٩٤١)، ص ٢٤.

كوكب الشرق، ١٩٣١/١٠/١، هبوط الجنيه الإنجليزى وآثره فى الأحوال الاقتصادية.

(٨) الدليل، ١٩٣٢/٣/٣، ١٩٣٢/٣/١٢ هبوط الجنيه الانجليزى من "تجارة مصر".

(٩) F.O.407/214،No29 30،Mr Heare to The Marquess of Reading، 26 Sep1931، P٤

(١٠) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٧، نظام العملة المصرية آراء الخبير البلجيكى.

بفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترلينى[١]، وتثبيت سعر النقد المصرى على أساس قاعدة الذهب[٢]. كما قامت الحكومة المصرية باستدعاء خبير إنجليزى لدرس هذه الحالة[٣]، لكن إنجلترا تمسكت بعدم فصل الجنيه المصرى عن الإسترلينى فرأى أن تسرع الحكومة فى تكوين لجنة صغيرة لإعادة النظر فى نظام النقد القائم بما يكفل مصلحة البلاد من الناحية الاقتصادية، وجاء رأى اللجنة بأن الوقت غير مناسب لانفصال العملتين كما أنه على الحكومة أن تتريث فى اتخاذ القرار حتى تتبين اتجاهات أسعار الذهب[٤]، وجاء رأى محافظ البنك الأهلى سير إدوارد كوك مماثل لرأى الخبير بعدم الانفصال الحالى والتريث فى وقت الأزمة[٥].

وقد أشار الخبير البلجيكى أيضًا بإيجاد احتياطى ذهبى ليتخذ قاعدة للجنيه المصرى، حتى تستطيع الحكومة فصل العملتين[٦] ورأى مدير بنك مصر "طلعت حرب باشا "أنه من الأفضل أن يكون لمصر عملتها المستقلة ولن يتحقق هذا إلا من خلال تكوين رصيد ذهبى، ولهذا يجب على الحكومة أن تشترى مقادير من الذهب المطروحة فى السوق[٧]، واقترح أيضًا أن تقوم الحكومة بمنع تصدير الذهب إلى الخارج وألا يصدر إلا بتصديق من وزارة المالية[٨]، وقد عملت الحكومة على

---

(١) الجهاد، ١٩٣٢/١/١٨، النظام النقدى المصرى.

(٢) المقطم، ١٩٣٢/٢/٧، رأى الخبير المالى فى حالة مصر.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الثالث، ملحق لمحضر الجلسة العاشرة،١٩٣٣/١/٤، ص١٥٩.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٥) F.O.407/214 P 43،1931 30،No29 ،Mr Heare to The Marquess or Reading، 26 Septembe

(٦) الجهاد، ١٩٣٢/١/١٨.

(٧) الأهرام، ١٩٣١/١٢/١٤، مصير النقد المصرى.

(٨) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٨٩.

شراء الذهب المطروح فى الأسواق وإصدار أوراق مالية بقيمته[١]. فنتج عن قرار الحكومة هذا انخفاض أسعار الذهب فى السوق المصرى عن الأسواق الخارجية [٢] وكان السعر الذى تشترى به الحكومة يقل بمقدار ٧,٥% عن السوق الخـــارجى،[٣] وكان نتيجة انخفاض أسعار الذهب أن نشطت البيوت المالية، والتجار فى شـــرائه من الأسواق بأسعاره المنخفضة وإيداعه فى خزائن البنوك الأجنبية[٤] كما نتج عن قرار منع تصدير الذهب كثرة حوادث تهريبه من مصر[٥] وبعـــد أن ازداد مقـــدار الذهب عما يحتاجه البنك الأهلى كغطاء نقدى للعملة المصرية لهذا اتجهت الحكومة بعد ذلك لبيع الذهب الزائد فى الأسواق الخارجية[٦].

وقد أدى انخفاض الجنيه إلى تخفيف العبء الحقيقى للدين الخارجى[٧] ولكن يجب الإشارة إلى كون هذه الديون ترجع جذورها إلى عهد سعيد باشا عندما عقد أول قرض خارجى باسم الدولة المصرية بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترلينى ثم زاد من حدة الوضع كثرة الديون التى لجأ إليها إسماعيل باشا[٨] حتى وصلت فى عهده إلى أكثر من ٩١ مليون جنيه.

---

(١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن العادى، محـــضر الجلـــسة الثانيـــة عـــشرة،١٩٣٢/٢/٢٢، ص٣٩ المقطم، ١٩٣٢/١/٨، تهريب الذهب من مصر .
(٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٢/١٧.
(٣) البلاغ، ١٩٣٢/٦/٢٨، الحكومة تتاجر فى الذهب.
(٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن العادى، محضر الجلسة السادسة،١٩٣٢/١/٥، ص٤٢
(٥) مجلس الوزراء، ١٩٣٢/٢/١٧ / الجهاد، ١٩٣٢/٢/٢٠
(٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن العادى، محضر الجلسة السابعة والثلاثين ،١٩٣٢/٦/٢٨، ص٤٧٦.
(٧) على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسه المصرية (١٩٣٣– ١٩٤١)، ص ٢٤.
(٨) محمد أحمد سالم، إدارة الديون الخارجية من أجل التنمية فى مصر، رسالة لدرجة الزمالة فـــى العلـــوم الإدارية، أكاديمية السادات، ١٩٩٣، ص ١٥٤.

أما فى ظل الأزمة الاقتصادية فقد عزمت الحكومة على دفع سندات الدين العام بالجنيه الإسترلينى أى بالعملة الورقية[١]، بذلك طالبت الحكومة الفرنسية والإيطالية حملة سندات الدين برفع الدعاوى إلى المحاكم المختلطة[٢]. فأصدرت المحكمة المختلطة حكمًا مؤيدًا للطرف الفرنسى والإيطالى وملزمًا للحكومة المصرية بدفع فوائد دينها العام ذهبًا، فرفضت الحكومة المصرية هذا القرار واستأنفت الحكم، بل ووصل الأمر بها إلى الدعوة لحل تلك المحاكم وإلغاء صندوق الدين[٣]، حيث إن الدفع بالذهب سيكلف الخزانة المصرية فوق ما رصد لميزانية الدين السنوى حوالى ٢,١١٨ مليون جنيه[٤] وقد قامت الحكومة بالمحادثات مع حكومات هذه الدول حول ضرورة الدفع بالعملة الورقية وليس بالذهب، وأخذت تضغط عليهم إما بإلغاء الامتيازات الأجنبية أو بالدفع بالعملة الورقية[٥] حيث إن الدفع بالعملة الورقية سيخفف من عبء الدين على مصر.

وقد استأنفت مصر الحكم أمام محكمة الإسكندرية المختلطة، وصرحت أكثر من مرة بأنها مصرة على الدفع بالعملة الورقية لأن انخفاض العملة يرجع لأسباب خارجة عن إرادتها[٦]، وأثناء نظر القضية أمام المحكمة أصدرت الحكومة مرسوم ملكى فى٢ مايو ١٩٣٥ بوقف الدفع بالذهب نهائيا فى كل العقود المالية فى مصر[٧]. ومن ثم استطاعت مصر أن تدفع بالعملة الورقية.

---

(١) F.O. 407/214،No 54، Sir P.loraine to Sir Tohnsimon November 18،1931، p 73
أحمد صادق موسى، تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٧٨

(٢) The Mar quess of Reading to Mr. R.t. comp betty octber ،No 36،F.O. 407/214 P 34. ، 14/1931

(٣) يحيى محمد محمود، الدين العام وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى ١٨٧٦ – ١٩٤٣، لهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٥٩.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/١/٢٣.

(٥) 1931 P45.،Mr Hoare to The Mar que 25 Oct 8، No32،F.o. 407/214

(٦) أحمد صادق موسى، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٧) يحيى محمد محمود، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٧) المشروعات الإنشائية

اهتمت الحكومة بإنشاء العديد من المشروعات الإنشائية فى فترة الكساد وكان أهم هذه المشروعات، إنشاء خزان جبل الأولياء وكورنيش الإسكندرية.

ترجع فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء إلى عام ١٩١٤ عندما قدم وزير الأشغال فكرة المشروع وعرضه على مجلس الوزراء[١]، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حالت دون المضى فى تنفيذ المشروع ثم اعتمد بعد الحرب، ولكن نظرًا لما قوبل به من نقد شديد أوقف العمل فى بناء الخزان، ثم استؤنف العمل فيه فى ١٩٢٠ وما لبث أن توقف ثانية فى مايو ١٩٢١ لأسباب مالية[٢]، وأعيد اعتماد المشروع فى يونية ١٩٢٥، وفى سنتى١٩٢٧ و ١٩٢٨ حاولت الحكومة المفاضلة بين مشروع خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان للأخذ بأصلحهما وأكثرهما فائدة، ثم رأت الحكومة بعد ذلك أنه لا محل للمفاضلة وأقرت الحكومة تعلية خزان أسوان وأعلنت فى ١٩٢٩ برنامج الأعمال اللازمة للسنوات العشر التالية ومنها خزان جبل الأولياء مضافًا إلى تعلية خزان أسوان[٣].

وقد أرجع صدقى موافقته على مشروع خزان جبل الأولياء إلى اتفاق النيل المبرم فى مايو ١٩٢٩، الذى جاء فيه أن إنشاء أعمال الرى فى السودان وصيانتها وإدارتها هو من حق الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا[٤].

---

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١/١٦، مشروع جبل الأولياء مذكرة وزير الأشغال.
البورصة، ١٩٣٢/٥/٢٨، المعارضه ومشروع جبل الأولياء.

(٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٥٠٩، ملف رقم ٣٤-٢ / ٢، وزارة الأشغال العمومية، مصلحة الرى.

(٣) وزارة الخارجية، نفسه.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق،ص ٢٢٣، الأهرام، ١٩٣١/٨/٦، حول خزان جبل الأولياء.

وتمثلت أغراض المشروع فى:

١ – حماية البلاد من عوامل الفيضان وتخفيف أثره[١].

٢ – تخزين المياه. لحاجة مصر لمليارين ونصف من المياه سنويا،[٢] مع زيادة الإيراد الصيفى من المياه التى تشح فى مثل هذا الوقت.

٣ – زيادة عدد السكان (جعل الفدان (إحصائيا) من نصيب ثلاثة أو أربعة أفراد من السكان) لكن مع إنشاء هذا الخزان سيزيد نصيب الفرد من الأراضى الزراعية[٣].

وعندما أراد صدقى باشا أن يقوم بتنفيذ المشروع واجه بمعارضة شديدة، وخاض فى سبيله معارك كثيرة مع خصوم الحكومة[٤]، وكان أهم ما قاله معارضوه إن هذا المشروع سيكلف الخزانة المصرية نفقات كبيرة جدًا، ولن تستفيد منه مصر قبل ١٠ أو ٢٠ عامًا[٥]، وقيل إن تكلفة إنشاء الخزان تصل إلى أربعة ملايين ونصف بما فيها مبلغ التعويضات[٦] وكان مقدرًا أن تدفع مصر تعويضات للحكومة السودانية حوالى ٧٥٠ ألف جنيه مقابل الضرر الناشئ عن إنشاء السد [٧]، كما قيل إن تنفيذه يعد ضياعًا لأموال الأمة بدون مبرر خصوصًا فى ظل هذه الأزمة الطاحنة[٨].

---

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٥٠٩. المقطم، ١٩٣١/٩/١٠، خزان جبل الأولياء.

(٢) البلاغ، ١٩٣١/٨/٦، صدقى باشا وخزان جبل الأولياء، وزارة الأشغال العمومية، مصلحة الرى، خزان جبل الأولياء، ص ٢٨.

(٣) محمد محمد الجوادى، إسماعيل باشا صدقى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٩/ سنية قراعة، نمر السياسة المصرية مكتب الصحافة الدولى، ص ٣٥٣.

(٤) محمد محمد الجواد ى، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٥) النظام، ١٩٣٢/٢٧١، خزان جبل الأولياء.

(٦) الدليل، ١٩٣٢/١/١٩، مشروع خزان جبل الأولياء.

(٧) F.o. 407/216،No 67، la November 19 de 1932 approueant Construction du، Burragecelal Arlia.

محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٦/٢٥

(٨) الجهاد، ١٩٣٢/١/٢٣، قرارات لجان الوفد احتجاجا على مشروع جبل الأولياء.

كما زعموا أن وجود الخزان فى السودان يمكن الإنجليز من التحكم فى مصر عن طريق حبس المياه عنها لمضايقتها عند كل خلاف[١] وعندما لم تأت هذه المعارضة بالنتيجة المرجوة اتجهوا لمعارضته على صفحات الجرائد حيث بدأت الصحف تعيد نشر موقف صدقى من إنشاء خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩١٩، إذ كان رافضًا له[٢].

ونشرت الجرائد احتجاجات الوفد المصرى على هذا مشروع بالاحتجاج على قرار مجلس الوزراء القاضى بتنفيذه والذى اتضح بإجماع المهندسين والفنيين المصريين والأجانب أن مصر ليست فى حاجة إليه الآن.[٣]

وعلى الرغم من هذه المعارضة التى وقفت عقبة فى سبيل تنفيذ المـــشروع، إلا أن صدقى باشا استطاع أن يجابهها وقد صدق مجلس النواب عليه بعد أن تمكن صدقى باشا من إقناعهم فأقر المشروع ١١٣ صوتًا ضد ١٦ صوتًا من المعارضين وامتنع عضو واحد عن التصويت [٤]، كما اعتمد مجلس الوزراء إنشاء خزان جبل الأولياء، فى ١٨ يونيه ١٩٣٢[٥] وصدر القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٣٢ باعتمـــاد إنشاء الخزان [٦].

وقد بدأ التنفيذ الفعلى للخزان وطرحت عطاءاته، وتم قبول عطاء شركة جبسون ليمتد لإنشاء الخزان مع استعمال الأسمنت المصرى بمبلغ ٢,٠٨٩١١٦١٦٥

(١) الأهرام، ١٩٣٢/١/١٧، خطبة دولة رئيس الوزراء فى مشروع جبل الأولياء.
(٢) صفاء شاكر، المرجع السابق، ص ٢٢٤.
(٣) الجهاد، ١٩٣٢/١/٢٣.
(٤) الإنذار، ١٩٣٢/٥/٢٩، جبل الأولياء.
(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٢.
(٦) وزارة الحقانية، القوانين والأوامر والمراسيم سنة ١٩٣٢ ص ١١٨.

مليون جنيه [١]، وتم التعاقد معها على إنشاء الخزان على أن تنشأ شركة مساهمة باسم [٢]. Messers Gibson & Pauling (Foreign) Ltd.

يعد مشروع خزان جبل الأولياء من أحد الإجراءات التى قامت بها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة وإن كان يبدو أن إقامة المشروع فى هذا التوقيت غير مناسب بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

ولكن من المرجح أن هذا المشروع سوف يزيد من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر بالتالى سيزداد نصيب الفرد منها بسبب زيادة نصيب مصر من المياه التى بطبيعة الحال تحول أراضى الرى الحياض إلى رى دائم، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا المشروع سوف يساعد على حل مشكلة البطالة، التى زادت حدتها بسبب الأزمة حيث قامت بتشغيل العمالة والتى تتقاضى أجورًا نظير عملها، وهذه الأجور حتى ولو كانت قليلة فإنها سيعاد ضخها مرة أخرى فى الأسواق.

ويرجع هذا إلى الميل الحدى للاستهلاك لذوى الدخول القليلة يكون قريبًا من الواحد الصحيح، وهذا يعنى أن كل دخل هذه الفئة من المجتمع ينفق على احتياجاتها الأساسية، مما يؤدى إلى انتقال هذه الدخول إلى فئة أخرى الذين يبيعون هذه السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤدى إلى تنشيط الحركة الاقتصادية .

كما ينطبق هذا أيضا على مشروع كورنيش الإسكندرية الذى أنشئ فى فترة الأزمة، ولقى إسماعيل صدقى معارضة شديدة، لكن هذا المشروع كان له أكثر من وجهة اقتصادية.

أولاً:- إيجاد عمل لعدد يقرب من ثلاثة آلاف عامل من العمال، وهذه أعداد لا يستهان بها فى مدينة كبيرة كالإسكندرية[٣].

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٥/١١.

(٢) وزارة الحقانية، القوانين والأوامر والمراسيم سنة ١٩٣٢ ص ١١٨.

(٣) محمد محمد الجوادى، المرجع السابق، ص ٩٣.

ثانيا:- التوازن التجارى للقطر المصرى حيث إيجاد المصايف يدعو الناس لإنفاق أموالهم فى داخل البلاد بدلاً من أن يذهبوا إلى بلاد أخرى ينفقون فيها تلك الأموال وليس أكثر جذبا للمصيف من مشروع يسهل الاتصال بالبحر(١).

ثالثا:- زيادة موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التى تقام على الرصيف الجديد كما كان الحال بالنسبة لرصيف المدينة، أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها عادت على البلدية فى خلال سنة بربح قدرة ٢٠ ألف جنيه(٢).

وإلى جانب هذين العملين وفائدتهما الاقتصادية فقد أقامت الحكومة العديد من المشروعات الإنشائية الأخرى وخاصة التى تتعلق بإنشاء الطرق والتى تساعد على تفريج الأزمة الاقتصادية(٣) فقامت الحكومة بأعمال هامة فى الإصلاح العام فى البلاد كمشروعات الصرف والرى وتعلية خزان أسوان وأقامت العديد من الجسور، كما قامت بتجميل المدن(٤) وأيضا تجديد كوبرى قصر النيل، إنشاء كوبرى ببنها(٥)، وإنشاء مستشفى فؤاد الأول(٦)، وهكذا فقد تم إنشاء العديد من المشروعات فى ظل الأزمة.

ومن خلال الدراسة يتبين أن الأوضاع الاقتصادية فى مصر كانت معتدلة قبل حدوث الأزمة الاقتصادية، ولكن أثنائها تبين مدى الأثر البالغ الذى أحدثته فى مصر مما جعل السياسة الإقتصادية لمصر تتجه إلى التغيير والتحديث حيث كانا السياسة الاقتصادية والدخل القومى لمصر يعتمدا اعتمادًا كليًا على محصول وحيد "القطن" فإذا تأثر بالصعود أو الهبوط تأثر الاقتصاد المصرى كله لذا عندما حدثت

---

(١) سنية قراعة، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٢) الدفاع الوطنى، ١٩٣٠/٦/١٥، الأزمة المالية.

(٣) محمد محمد الجوادى، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) إسماعيل صدقى، مذكراتى، تحقيق سلمى أبو النور، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٦.

(٥) محافظ جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٣/١٨/ البلاغ، ١٩٣٢/٢/٢.

(٦) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٧/٩، ١٩٣٠/١١/٣٠

الأزمة اتجهت السياسة الاقتصادية لتنمية باقى فروع الاقتصاد الأخرى، مثل الصناعة وهذا يوضح دورها الفعال فى لفت نظر مصر إلى خطورة الاعتماد على محصول واحد.

وتبين أيضا دور الحكومة المصرية فى مواجهة الأزمة بكافة الطرق المتاحة لحماية الاقتصاد وحماية السكان لذلك اتجهت إلى اتخاذ التدابير اللازمة سواء بتحديد المساحة المزروعة قطناً أو بالتدخل فى سوقه مشترية، مع التوسع فى كثير من الزراعات الأخرى، كما قامت بتخفيض قيمة الإيجارات الزراعية وتقسيطها وإنشاء بنك التسليف الزراعى الذى قام بدور فعال لمساعدة الفلاح المصرى وإنقاذه من براثن المرابين وقام بإعطاء السلف الزراعية والسلف الصناعية، وقامت بالدعاية للقطن المصرى بالخارج والدعاية للمصنوعات المصرية، وإقامة المعارض والمؤتمرات الاقتصادية لبحث حل الأزمة، كما شاركت دول العالم فى إنشاء هيئة دولية للتسليف الزراعى الدولى، وعملت على إقامة المنشآت الجديدة التى تساعد على تخفيف آثار الأزمة التى أصابت مصر. كما ساعدت على إعادة تنشيط الاقتصاد المصرى مرة أخرى حيث كانت إعادة ضخ النقود فى الأسواق لتدور الحركة الاقتصادية، كما كان للأزمة أثر فى تخفيف العبء الحقيقى للدين المصرى، والذى استطاعت مصر بسببها أن تقوم بدفع قيمة الدين بالعملة الورقية وبذلك قلت قيمة الدين المصرى.

هكذا أثرت الأزمة الاقتصادية على الأوضاع فى مصر، ولما كان المجتمع هو مرآة ذلك الحدث الجلل فسوف نتناوله فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

آثار الأزمة على أوضاع مصر الاجتماعية

أثرت الأزمة الاقتصادية على أوضاع مصر الاجتماعية، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية مرتبطة بالاجتماعية فإذا تدهورت الأولى أثرت على الثانية، ولهذا عدت انعكاسًا للأزمة، حيث أثرت على مستوى المعيشة، وساد الغلاء كل مناحى الحياة كما أثر على الدخل الفردى لجميع الفئات وأيضًا على الصحة والتعليم وكان سببًا فى زيادة نسبه الجرائم، وأثرعلى تجارة المخدرات، ثم عكست الأزمة الوضع الاجتماعى للمجتمع المدنى والمجتمع الريفى وكانت أهم مشكلات مصر الاجتماعية فى هذه الفترة.

المستوى المعيشي

إن ارتفاع الأسعار فى تلك الفترة كان من أهم الأسباب التى أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة، والذى أثر بدوره فى حياة جميع فئات الشعب فمن المسلم به أن تتجه الأسعار فى وقت الأزمات الاقتصادية إلى الهبوط وأحيانا إلى الانهيار التام، ولكن فى فترة الكساد ارتفعت الأسعار بشكل كبير، وربما كان يعود هذا الغلاء إلى جشع التجار والى زيادة الرسوم الجمركية .

مع حدوث الأزمة الاقتصادية انخفضت الأسعار فى جميع الأسواق العالمية، أما فى مصر انخفض سعر القطن فى تلك الفترة أما باقى الأسعار الأخرى اتخذت صورة مختلفة كما يبين الجدول التالى(١).

---

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)، مطبعة الشعب، القاهرة، ص ١٥ .

جدول رقم (٣٤): الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة في شهر مايو والرقم القياسي على أساس ١٩١٣=١٠٠.

السنة	أسعار الجملة	أسعار التجزئة
١٩٢٩	١١٤	١٤٨
١٩٣٠	١٠٠	١٤٣
١٩٣١	٩٠	١٢١
١٩٣٢	٧٦	١١١[١]

يبين هذا الجدول أن أسعار الجملة اتجهت إلى الهبوط التدرجي المستمر، ولكن هذا لا يعني أن الغلاء لم يكن له أثر بل ظل أثره منتشرًا نتيجة فرق الأسعار الموجود بين أسعار الجملة والتجزئة كما يبدو في الجدول ففي سنه ١٩٣٠ تساوت أسعار الجملة فيها مع سنة الأساس (١٩١٣=١٠٠) بينما زادت أسعار التجزئة عنها بحوالي (٤٣)%، وهذا الفرق بين تلك الأسعار جعل الإحساس بالغلاء كبيرًا جدًا في سنوات الكساد كما كانت مؤشرًا لغلاء نفقات المعيشة، وقد صحب كساد الحالة التجارية وغلاء المعيشة الذي انتاب العديد من السلع، مثل المواد الغذائية وسائر الحاجيات الضرورية ارتفاع أجور المساكن.[٢] وترجع أسباب الغلاء إلى:

أولا: انعدام الرقابة على أسعار التجزئة، لقد سادت موجة غلاء كبرى مع نهاية الحرب العالمية، ولم يتقلص ظلها حتى بعد مرور وقت كبير بينها وبين الكساد على الرغم من هبوط أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمعدنية،[٣] وتلاءم تجار الجملة مع هذه الحالة أمًا تجار التجزئة فلم يبالوا بها، حيث انقسموا إلى فريقين، الأول تمسك بأسعار عالية لأنهم اعتادوا الاستفادة مما يحدث ولم يهتموا بتفهم ما يستجد من أوضاع، والآخر لا يتعقب تطورات الأسواق

---

(١) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية في مصر بين الحربين، ص ١٦٩، ١٧١.

(٢) مصباح النيل، ١٩٣٠/٦/١٢، الأزمة المالية.

(٣) محمد أمين يوسف، الغلاء وأسبابه وعلاجه، مجلس الشيوخ، المطبعة الأميرية ، بالقاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧.

لجهله وحرمانه من الوسائل التى تسهل له ذلك، كما أن الحكومة لم تفكر فى وضع حد لهذه الحالة التى يشكو منها الجميع[1].

ثانيا: عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها فى الجهات المختلفة، كشركة السكر التى كان يجب عليها فرض تسعيرة جبرية على إنتاجها[2]. فكانت هذه الشركات تبيع لتجار الجملة وهؤلاء يقومون بالبيع لتجار التجزئة فى الأحياء المختلفة وهؤلاء هم الوسطاء بين المنتج والمستهلك الذين يحددون الأسعار حسبما تشاء لهم مطامعهم[3]، حيث لا يكتفون بالقليل من الأرباح بل لا يزالوا يقتنون المركبات الغالية، ويسكنون الدور العالية، مما يخالف قوانين الأعمال التجارية التى تتطلب القناعة والاكتفاء بطفيف الربح ولكن جشع هؤلاء أدى إلى تفشى الغلاء[4] .

أما شركات البترول فكان يرجع سبب غلاء أسعارها إلى عوامل خارجة عن إرادة الدولة، ولذلك ظلت أسعارها مرتفعة رغم جهود الحكومة للحد من هذا الارتفاع [5]. كما اختلفت أسعار تلك السلع من مدينه إلى أخرى، وذلك لاختلاف أجور النقل من مدينة إلى أخرى، ففى سنه ١٩٣١ كان السكر يباع فى القاهرة بمبلغ (١٥ مليمًا للأوقية) وفى جهة أخرى بمبلغ (٢٥ مليمًا للأوقية) [6]، وكانت صفيحه البترول فى الإسكندرية بـ (٨٥ مليمًا) ، وفى القاهرة بمبلغ (٩٠ مليمًا) وفى بعض الجهات الأخرى مثل ملوى فى أسيوط بمبلغ (١٣٠ مليمًا)، وهذا الفرق

---

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، أحمد عبد الوهاب باشا، بحث في وسائل تخفيف أسعار حاجيات المعيشة

(٢) الجريدة التجارة، ١٩٣١/٢/٢، أحمد عبد الوهاب باشا، تقرير عن غلاء المعيشة.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٤) الأخبار، ١٩٣٢/٨/١٣، نفقات المعيشة وتخفيضها .

(٥) البلاغ، ١٩٣٢/١٠/٤، مشكله كبيرة تضعف نفقات الإنتاج والمعيشة. المقطم، ١٩٣٢/١٠/١١، شبح الغلاء.

(٦) محمد أمين يوسف، المصدر السابق، ص ١٨ .

لا يرجع فقط لفرق أجرة النقل، بل يرجع إلى أن كل مدينة لها ظروفهـا المحليـة الخاصة بها سواء وفرة الطلب أو قلته أو غلاء الإيجارات أو رخصها(١).

وعدت هجرة الفلاحين من القرى والنزوح إلى المدن عـاملاً أساسـيًا فـى ارتفاع الإيجارات الزراعية(٢)، كما كانت عاملاً فى ارتفاع الإيجـارات التجاريـة والتى أدت بشكل مباشر إلى ارتفاع أثمان السلع، فالتاجر الذى يستأجر منزلاً يسكن فيه وحانوتًا ومخزنًا لتجارته يحمل فى كليهما ما يرهقه من ارتفاع الأجـر ويثقـل عاتقه فى هذا الركود، فيجد نفسه مضطرا إلى دفع ثمن ما يبيعه حتى يـستطيع أن يفى بحاجياته المادية ومن هنا تقل قدرة المستهلك على الشراء فيقـع الاضـطراب ويتضاعف الكساد(٣). وعلى الرغم من هذا الحال فإن الإيجارات لم تهبط بعد إلـى الحد الذى يتناسب مع هبوط قيم العقارات، ذلك الهبوط الذى يعد من أهم ظـواهر الأزمة(٤)، وعلى أثر قرار الحكومة القاضى بتخفيض ٢٥% مـن قـيم إيجـارات الأماكن التى تشغلها المصالح الحكومية تم تخفـيض إيجـارات بعـض المـساكن والأماكن التجارية(٥).

ثالثا: عدم تغير أسعار شركات الاحتكار، فلم تفلح هذه الشركات فى تخفيض أسعار السلع الخاصة بها مما ساعد على الإحساس بالغلاء بصورة أكبـر، فكانـت شركة النور تتقاضى عن الكيلووات (٢٥ مليمًا) فى سنة ١٩٣١(٦)، وشركة الميـاه وصل سعر المتر المكعب من المياه (٢٨ مليمًا)(٧).

---

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) الصدق، ١٩٣٢/٤/٢٨،المهاجرة إلى المدن خطر يهدد البلاد.

(٣) الجريدة التجارة، ١٩٣١/١١/٣، محيى الدين اللبان، غلاء أجور الأماكن عامل من عوامل مضاعفة الأزمة.

(٤) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٥) محمد أمين يوسف، المصدر السابق،ص ١٩.

(٦) الجريدة التجارة، ١٩٣١/١٢/٢٣، سعر النور الكهربى.

(٧) المقطم،١٩٣٢/١١/١٥،الحكومة ورغبات الناس.

رابعا: بقاء أجور الخدامات التي تؤديها بعض الشركات والهيئات الحكومية وغير الحكومية على ما كانت عليه يوم أن كانت أسعار المحاصيل الزراعية فى أوجها فلا تزال أجور السفر والشحن مرتفعة[١]، وأيضا أجور السفر فى قطارات السكك الحديدية، كما لا تزال الأسعار التى تفرضها المجالس البلدية والمحلية على الأهالى فى نظير بعض خدمتها كما هى منذ زمن ولا تزال أسعار الفنادق وأجور المركبات بأنواعها خصوصا فى القاهرة غير متناسبة مع دخول الأفراد التى إنخفضت فى ظل الركود[٢].

خامسا: تطبيق الرسوم الجمركية ١٩٣٠ وقد ساهم تطبيقها منذ فبراير ١٩٣٠ فى رفع أسعار السلع خاصة التى يستهلكها محدودى الدخل والفقراء، لأن الرسوم المفروضة على أى سلعة تعد ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك[٣]، وكانت الرسوم التى طبقت قد فرضت بشكل أولى على الموارد الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق الواردين من الخارج[٤]، هذا إلى جانب استغلال التجار لها واتخاذها ستارًا، فعندما علموا بأن الحكومة ستفرض رسومًا على سلعة ما يتجهون إليها ويخزنون أكبر كم منها قبل فرض الرسوم عليها، ثم يبيعونها بأسعار أغلى بعد فرض الضريبة[٥] وهذا بالطبع ساهم فى الإحساس بالغلاء كما أن تطبيق فرض الضريبة الجمركية على الأدوية أدى إلى غلاء الأدوية المجهزة، وغلاء العديد من السلع الأخرى[٦].

---

(١) المقطم، ٢٤/١٠/ ١٩٣١، أجور السفر البحرى.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) احمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعيه بين الحربين العالميين، ص ص ١٧٣، ١٧٤ .

(٤) البورصة،٥/٣/١٩٣٢،غلاءُ أسعار الدقيق.

(٥) محمد حسين هيكل وآخرون، المرجع السابق ص ص ٧٠-٧١ .

(٦) البلاغ، ١٨/١٠/١٩٣٢، غلاء الأدوية .المقطم،١٠،٢٣،١٧,١٠/١٩٣١، ١٧/ ٢٣/، الأدوية الجاهزة.

سادسا: زاد هبوط قيمة العملة المصرية (الجنيه المصري) من الإحساس بالغلاء[1]، وذلك بعد خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في ٢١ /٩/ ١٩٣١، وخروج مصر في إثرها عن ذات القاعدة لما بين العملتين من ارتباط وثيق، ولم يؤد الخروج عن قاعدة الذهب إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول التي تأثرت قيمة عملتها بخروج مصر وإنجلترا عن تلك القاعدة وهبوط قيمة العملة في كليهما، بل إمتد إلى كل ما هو مستورد عن قصد من جانب التجار كما امتد إلى السلع المحلية، وبهذا امتد ارتفاع الأسعار إلى الخبز واللحم واللبن والصابون التي بلغت أسعارها حدًا من الارتفاع في بعض المناطق تراوح بين ٣٠% و٤٠% [2] كما يوضح الجدول.

جدول رقم (٣٥): أسعار بعض السلع بالجملة والتجزئة (بالقرش) في ٢٠ /٩/١٩٣١

الصنف	الوحدة	الثمن جملة	الوحدة	الثمن تجزئة
الخبز	آلافه	ــــــــــــــ	آلافه	٤
المسلي	القنطار	٣٥٠-٤٢٥	الرطل	٣,٥
البيض	الألف	١٣٠-١٨٠	العشرة	٣-٤
السمك	ــــ	ــــــــــــــ	الأقيه	١
البن	ــــ	ــــــــــــــ	الرطل	١٢
الدقيق	شوال	٨٩-٩٣	ألاقيه	١٥
الفول المجروش	ــــ	ــــــــــــــ	القدح	٢
العدس المجروش	ــــ	ــــــــــــــ	القدح	٦،٠-١
اللحمه الضان	القنطار	٣٥٠-٤٥٠	الرطل	٣,٥
اللحمه البقرى	القنطار	٢٢٠-٢٣٠	آلافه	٧-١١
اللحمه الجاموسي	القنطار	٢٢٠-٢٤٠	الرطل	٢
اللحمه العجالي	القنطار	١٥٠-١٦٠	الرطل	٢,٥
البصل	القنطار	١٤-٢٠	الرطل	٠,٢
البطاطس	القنطار	٤٦-٥٩	الأقيه	١,٥

---

(١) البلاغ ، ١٩٣١/١٠/٧، الشكاوى العامة .

(٢) أحمد الشربينى،الغلاء وأثره الاجتماعية فى مصر بين الحربين العالميتين ص ص ١٧٤-١٧٥.

الصابون	القنطار	٩٠-١١٠	الرطل	١,٣
الأرز	الإردب	٢١٠	القدح	٥.٢
الطماطم	القنطار	٢٥	الرطل	٠,٣[١]

قد كانت هناك شكاوى عامة من غلاء الموارد الغذائية وضروريات الحياة فـــى أنحاء البلاد مما لا يتناسب مطلقًا مع هبوط أسعار القطن وأسعار أكثر المحاصيل التـــى تباع بالجملة[٢]، فكان يوجد العديد من التماسات الإحسان بسبب الضائقة المالية وغـــلاء المعيشة فى الكثير من المناطق فى مصر، فى الإسكندرية والزقازيق والفيوم والسويس والمنصورة والجيزة وأسيوط والمنيا والمنوفية والإسماعيلية [٣].

ولهذا بذلت الحكومة جهود عديدة لمحاولة حل هذه الأزمة وتخفيض نفقـــات المعيشة وتمثل ذلك فى عدد من الوسائل العاجلة والآجلة.

أولا: تحديد الأسعار، فقد طالب أحد نواب مجلس الشيوخ الحكومة بمراقبـــة الأسعار خصوصا أسعار الأصناف الأساسية للسكان التى كثرت شكوى الجمهـــور من غلائها على أن تقوم الحكومة بتحديد أسعارها[٤]، ولهذا قامت الحكومة بإنـــشاء قسمًا فى وزارة المالية لمكافحة الغلاء على أن يقوم ببحث وسائل تخفيض الأسعار عن طريق تشكيل لجنة وأرسال مجموعة من مندوبيها إلى الأقاليم لدراسة ظروفها ومراقبة الأسعار بها، وتلقى شكاوى الجمهور، مع عقد اجتماعات محلية يـــشارك فيها التجار والمستهلكين، من أجل الوصول إلى تسعيره معتدلة مع تجـــار بعـــض السلع [٥]، وقد نجح فى خفض أثمان السلع فى جميع أنحاء مصر بنسبة تراوحـــت بين ٢٠%: ٤٠% [٦] وعلى الأخص فى أسعار اللحوم والدقيق واللبن. كما يبـــين الجدول التالى.

(١) المقطم، ١٩٣١/١٠/٢٨، نفقات المعيشة فى مصر وتأثرها بهبوط سعر النقد.

(٢) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٢/٣، مقاومة الغلاء الحاضر.

(٣) عابدين، محفظة ٣٩٥، التماسات إحسان،١٩٣٠/١٢/٣١. انظر ملحق رقم (٤)

(٤) محاضر جلسات مجلس الشيوخ، الانعقاد العادى السادس، مضبطه الجلسة ٦/٣٣،٤ /١٩٣٠، ص ٣٦٥

(٥) وزاره الخارجية ، أرشيف سرى جديد،محفظة ١١٢٢، ملف ٥١-٤/١٦، ١، الأهرام، ١٩٣١/٧/٢٤، مكافحه الغلاء.

(٦) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص١٨٩، المقطم،١٩٣١/١٠/١.

جدول رقم (٣٦): سعر اللحوم والدقيق واللبن قبل تشكيل اللجنة وبعدها (بالقرش).

ضان		بتلوا		عجالي		جاموسي	
قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
٦٠	٣٥-٤٠	٤٥	٣٠-٣٥	٤٠	٢٥-٣٠	٣٠	١٥

دقيق(الأقيه)		مسلى(الرطل)		الغاز (الصفيحة)		اللبن		البيض	
٢٠	١٦-١٨	٦٥-٧٠	٥٥	١٠٠	٨٠-٩٠	١٥	٨-١٠	٤	٦[١]

ومن هذا الجدول يتبين أن هذا القسم كان له دور فعال فى خفض أسعار اللحوم والدقيق واللبن حيث تعد تلك السلع من الحاجات الأساسية اللازمة لغذاء الإنسان.

وعلى الرغم من نجاح الجهد الذى بذله هذا القسم إلا أن الحكومة قررت إلغاءه على أن يكون فى كل مدينة أو بندر هيئة (المجلس البلدى أوالمحلى) تتولى تحديد الأسعار مع الاستعانة بالتجار والمستهلكين، وذلك لاختلاف كل بلد عن الأخرى سواء فى إنتاج سلع معينة أو فى اختلاف حالة الأهالى ومقدرتهم على الشراء، هذا إلى جانب ضرورة وجود هيئة رئيسية يكون مركزها القاهرة وتكون مهمتها وضع أسس تحديد الأسعار، والفصل فى الشكاوى التى تقدم بخصوص تحديد الأسعارعلى العموم، واقتراح الوسائل التى تكفل تنظيم الأسعار وبقائها منخفضة[٢].

على أن تقوم اللجان بعقد اجتماعات تدعو إليها تجار الأصناف المختلفة، وتناقشهم فى الأسعار التى يجب أن تتم المعاملات على أساسها وتتفق مع من يشاء الاتفاق منهم على أن يبيعوا الأصناف بالأسعارالتى تحددها تلك اللجان، [٣] وعلى

(١) يوسف أمين، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٣، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

أن تقوم بطبع هذه الأسعار وطبع أسماء التجار الذين قبلوا البيع بها على أن تعلق في أوضح مكان بالمديرية أوالمحافظة وأقسام البوليس وفى أكثر الجهات ازدحامًا بالسكان، وأن يعلق كل تاجر من الذين اتفقوا على البيع بهذه الأسعار قائمة بها على باب متجره، وأن يعقد المحافظ أو المدير اجتماعات دورية كل أسبوعين أو شهر لتبين ما إذا كان هناك ما يقتضى إدخال تعديل فى الأسعار[١] ، وتنشر التعديلات بنفس الطريقة التى تنشر بها الأسعار الأصلية، على أن تقوم كل مديرية بمراقبة التجار فى الأسعار الذين يبيعون بها مطابقة لاتفاقاتهم عليها ومراقبة النشرة المعلقة بالأسعار، وأن يشطب اسم كل تاجر لا يبيع وفق الاتفاق من كشف التجار المتفق معهم ويعلن عن شطب اسمه فى الجهات التى نشر فيها. [٢] وقد أدى هذا النظام إلى عدم إمكانية التلاعب بالأسعار.

ثانيًا: إعلان أسعارالسلع حيث يجب على الجمهور معرفة أسعار التجزئة التى يبيع بها التجار، كما يجب على أولئك التجار أن يُيسروا ذلك بوضع بطاقات تبين أسعار الأصناف أوالحاجيات الأولية اللازمة للمعيشة، ويقضى تنفيذ هذا الاقتراح إصدار تشريع يلزم التجار بذلك، مع تحديد العقوبات التى توقع على المخالفين وتحديد الأصناف التى تعتبر من السلع الأولية اللازمة للمعيشة هذا إلى جانب تحديد أسعارها[٣].

وبالفعل تم وضع تشريع يلزم التجار بإعلان الأسعار التى تباع بها الحاجيات الضرورية للمعيشة[٤]، وقد أصدرت وزارة الداخلية مرسوما للمديريات والمحافظات بأن يلتزموا بتنفيذ قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣١ القاضى بإعلان أسعار البيع بالتجزئة للأصناف والحاجيات الأولية[٥].

---

(١) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحه غلاء المعيشة.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ٢١ مارس ١٩٣١.

(٥) الجريدة التجارية ،١٩٣١/١/٢٣، تحديد الأسعار.

وبهذا الإجراء يستطيع المستهلك الذى يعلم الأسعار أن يقارن بين المتاجر، وأن يختار المتجر الذى يبيع بأقل سعر ممكن، وهذا يجعله يبعد جهد المستطاع عن حدود المغالاة، مما أدى إلى تخفيف الأزمة.

ثالثًا: إنشاء مطاعم للفقراء، من بين الإجراءات التى قامت بها الحكومة إنشاء مطاعم للفقراء فى معظم أنحاء البلاد، وقد عملت وزارة المالية على نشر هذه المطاعم، على أن تعاونها فى ذلك المجالس البلدية والمحلية(١)، وكان الالتجاء إلى هذا الإجراء له مزايا عديدة فإن إيجاد مطاعم فى الأحياء التى يقطنها الفقراء تبيع بأسعار رخيصة قد يكون من شأنه أن يخفض تجار تلك الأحياء أسعارهم بسبب مزاحمة تلك المطاعم لهم(٢)، وقد كانت هناك أسس يجب أن تتبعها هذه المطاعم وقد تمثلت فى:

(أ) أن ينشأ فى كل حى من الأحياء الفقيرة مطعم يبيع فيه الخبز والخضر المطبوخة واللحم العجالى(٣).

(ب) أن يوكل إنشاء المطاعم إلى متعهد أومتعهدين تحت إشراف الحكومة ومراقبتها من الوجهة الصحية(٤).

(ج) إنشاء مكتب صغير فى وزارة الداخلية أو فى مصلحة التجارة والصناعة يراجع حسابات المتعهدين ومستنداتهم يوميًا ويفتش بين آن وآخر على تلك المطاعم بالاشتراك مع طبيب من تفتيش صحة القسم أو البندر بحسب الظروف(٥).

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٢/٤، البلاغ، ١٩٣٢/٣/١٢ ، الأزمة والوزراء.

(٢) الجريدة التجارية ،١٩٣١/٢/٤،مكافحه غلاء المعيشة مذكره وزاره المالية.

(٣) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحة غلاء المعيشة.

(٤) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٥) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

وذكرت جريده "المقطم" أن السبيل لإنجاح هذه المطاعم وتدعيمها فى كافة أنحاء البلاد أن توحد قيادتها العامة وتشكيل لجنة رئيسية فى القاهرة، وقد تم تشكيل لجان فرعيه فى كل مدينة أو قرية لجمع التبرعات حتى تنشأ هذه المطاعم وتشرف عليها وأن توحد ميزانيتها[١]. على أن تقام فى بداية الأمر عدد محدود على سبيل التجربة، واقترح أن تنشأ ثلاثة مطاعم فى مدينة القاهرة، واثنتان فى الإسكندرية، وثلاثة فى بعض بنادر الوجه البحرى، ومثلهم فى بعض بنادر الوجه القبلى، فإذا نجحت التجربة يمكن بعدها زيادة عدد المطاعم تدريجيًا إلى الحد المتناسب[٢].

وبالفعل افتتحت الكثير من المطاعم فى العديد من الأماكن، ففى القاهرة مثلاً افتتحت ثلاثة مطاعم فى بولاق والخضرى وزينهم بالسيدة زينب[٣]، وقد لقيت هذه المطاعم إقبالاً كبيرًا من الفقراء والعمال ومن متوسطى الحال، ويعد إنشاء هذه المطاعم من المشروعات الخيرية ذات الآثار الحميدة ولهذا أقبل الكثيرون من أهل الإحسان على التبرع لها وعلى شراء التذاكر المخولة لحامليها والحصول على الطعام لتوزيعها على الفقراء والمعوزين، كما اتجه مديرو المديريات للاستفسار عن كيفية إنشاء مثل هذه المطاعم فى دائرة نفوذهم[٤].

رابعًا: تنظيم أسواق الأصناف الغذائية فى مصر التى كانت تحتاج إلى نوع من التنظيم حيث كان يسودها الفوضى، ولم يكن عليها رقابة صحية من حيث الوجهة الصحية أو الوزن، وخاصة أسواق الخضروات والفاكهة[٥]، وكان يتصرف فى مصالح الإنتاج والاستهلاك مجموعة من الوسطاء لا يراعون مصلحة المستهلكين، فالمنتج تحت رحمة الوسطاء وذلك لأن المنتج يعلم أنه إذا لم يرضخ

---

(١) المقطم، ١٩٣١/٢/٢٤،محمد نجيب ولاية، مطاعم الفقراء.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) الجريدة التجارية ،١٩٣١/١/١٥، مطاعم الفقراء.

(٤) الجريدة التجارية ،١٩٣١/٢/٧، محمد نجيب ولاية، مطاعم الفقراء.

(٥) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحة غلاء المعيشة.

له سوف يركد محصوله، والمستهلك يلجأ إلى تاجر التجزئة وهو يقاسى من ذلك الوسيط مر المعاملة فيخفف عن نفسه بما يتقاضاه من الجمهور من أسعار باهظة[١]، وإذا ما قورنت الأسعار التى يبيع بها المنتج والأسعار التى يشترى بها المستهلك لوجد أن الفرق يتجاوز عمولة أو سمسرة معقولة إذ لا يوجد نسبة بين الاثنين وكما كانت أسواق التجزئة هى الأخرى بعيدة عن الرقابة.

ولهذا بدأت مصلحة التجارة والصناعة بالاهتمام بأسواق الخضر والفاكهة وعملت على فتح سوق لتجارة الجملة فى القاهرة، وعلى أن تقوم مصلحة الصحة بمراقبة تلك الأسواق، وأن تقوم مصلحة الطبيعيات بمراقبة الأوزان، وأن تتبع البوليس المخلفات التى تقع وتضر بمصالح الجماهير، وبهذا يصل بالجمهور إلى شراء ما يحتاج من سلع بأسعار معتدلة بعيدة عن التعسف الذى سيطر عليها[٢].

خامسًا: مخاطبة الشركات التى تسيطر على أسواق سلع معينة لتراقب الأسعار التى يبيع بها وكلاؤها، كشركة السكر وشركة البترول[٣]، وقد اتفقت الحكومة مع شركة السكر على أن تقوم الأولى بمراقبه التوزيع والأسعار التى يبيعون بها للجمهور، وأن من يحاول المخالفة أوالعبث بمصالح الجمهور يلغى ويحرم من الوساطة أو الوكالة[٤]، أما شركة البترول فقد دارت مفاوضات بينها وبين الحكومة واستمرت لمده شهرين على ضرورة مراقبة أسعارها وعلى أن تخفض أسعارها، وبالفعل تم الاتفاق بين الطرفين وأعلنت الشركة تخفيض أسعارها[٥].

---

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٣) الإنذار، ١٩٣١/٦/١٤، مكافحه الغلاء.

(٤) الأخبار، ١٩٣١/٢/٧، مكافحة غلاء المعيشة.

(٥) أمين يوسف، المصدر السابق، ص ٢٢.

سادسًا: النظر فى الأسعار التى تقدمها شركات الاحتكار والهيئات الأخرى مثل شركات المياه والنور حتى تستطيع تخفيضها، لذلك بادرت الحكومة بالنظر فى الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار والهيئات الأخرى للجمهور لكى تواكب ما أصاب إيراد الأهالى من انخفاض هذا من جهة ومن جهة أخرى ما أصاب أسعار سلع تلك الشركات والهيئات من رخص الوقود والآلات(1).

سابعًا: تخفيض أجور المساكن، كان أحد أسباب مشكلة الغلاء التى نشأت عن الأزمة الاقتصادية هو بقاء أجور المساكن والأماكن التجارية كما هى، لهذا حاولت الدولة علاج هذه المشكلة وكانت محاولة تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية أحد حلول الحكومة لهذه الأزمة.

حيث كانت أجور المساكن والمحال التجارية غير مرتفعه عندما كانت الحالة الاقتصادية رائجة، ولكن مع الحالة الاقتصادية السيئة أرغمت المستهلكين على أن يقتصروا على الضرورى من احتياجاتهم إلا بشق الأنفس وبعد تعب وجهد شديدين(2).

ورأت "الجريدة التجارية" إن مسألة الإيجارات من أهم المسائل، وتساوى فى الأهمية كلاً من إيجارات الأطيان والمحلات التجارية والمساكن، وجميعًا أثر تأثيرًا واحدًا تقريبًا فى الحالة الاقتصادية، وقد اهتمت الحكومة بتحديد أجور الأطيان (3)، أما عن إيجارات المساكن والمحال التجارية فقد رفع مئات بل آلاف الشكاوى تطالب بضرورة تخفيض أجور المساكن والمجال التجارية(4) حيث إن نسبة كبيرة جدًا من التجار والصناع والأطباء لا يحصلوا من عملهم على نصف قيمة إيجاراتهم فكيف يستطيعون دفعها ؟ وكيف يسدون احتياجاتهم الضرورية فى ظل الكساد الكبير؟(5) كما أن التاجر الذى يرهق بدفع أجر باهظ لمتجر يستحيل عليه أن

---

(1) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(2) الأخبار، ١٩٣١/١/١٧ تخفيض إيجارات المساكن.

(3) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/١٢/٥، معالجه الأسباب المحلية الأزمه مشكله أجور الاماكن التجارية والمساكن.

(4) البورصة، ١٩٣٢/٤/٢١، بن الخطاب، متى تخفيض أجور المساكن.

(5) الروضة ،١٩٣٠/١١/٢٥، محمد لطفى، غلاء المعيشة وأجور المساكن.

يبيع السلع بربح معتدل وإلا عرض نفسه لخسارة محققة وعرض نفسه للإفلاس(1)، ولهذا كان بقاء أجور المساكن والمحال التجارية أحد عوامل الغلاء.

وقد سبق للحكومة أن أشارت على المصالح الأميرية المختلفة بأن لا تجدد إيجار مكان من الأماكن التى تستأجرها إلا إذا قبل المالك تخفيض ٢٥% من قيمة الإيجار، وقد نفذت معظم المصالح هذا القرار، وقبل معظم الملاك تخفيض فئات الإيجار حتى للأماكن التى تزال عقودها قائمة وقليل من الأماكن جددت عقودها بفئاته السابقة الأمر الذى يجب اجتنابه جهد الطاقة على أنه حتى فى هذه الحالات كان التجديد لمدة قصيرة، حتى تتاح للمصالح فرصة إيجاد الأمكنة التى يسرى عليها القرار طبقا لما أقره مجلس الوزراء(2). وكان لهذا القرار أثره فى كثير من الجهات إلى حد ما فقد هبطت فئات الإيجار هبوطًا يتراوح بين ١٠ و٢٠% إلا أنه فى البعض الآخر لا تزال فئات الإيجار عالية بسبب العقود القائمة ورفض الملاك التخفيض مادامت العقود قائمة(3).

واقترح أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية فى تقريره عن غلاء المعيشة، علاج لهذه المشكلة على أساس يكفل حرية التعامل، وعلى أن تصدر الحكومة تشريعًا يؤدى إلى تحقيق ما ترمى إليه، حيث إنها لن تنظر فى الشكاوى ضد أى مستأجر يخلى متجره أومسكنه بعد صدور هذا القانون، ما دام يعلن المالك قبل الإخلاء بثلاثة شهور بشرط أن يقدم دليل على أنه طالب بتخفيض الإيجار بما لا يقل عن ١٠% فلم ينجح بصرف النظر عن مدة العقد ومن يجدد عقده بعد ذلك لا تسرى عليه أحكام القانون، كما لا يسرى هذا القانون على العقود التى تبرم بعد صدوره ولا شك أن إجراء كهذا مع كثير من المساكن الخالية خصوصًا فى المدن

(1) الجريدة التجارى، ١٩٣١/٦/١٠، أجور المساكن والمحال التجار.

(2) مجلس النواب،الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة العاشرة، ١٩٣١/٧/١٥، ص ١٢٣. / الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٥، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(3) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، مذكرة إلى مجلس الوزراء.

الكبرى، ومع الصرامة فى تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص الأماكن التى تشغلها مصالح الحكومة والتى أدت إلى هبوط محسوس فى فئات الإيجار للمستأجر الذى لا يتيسر له الاتفاق مع المالك على التخفيض فيكون الحل ترك المسكن أوالمتجر إلى أخر تتفق أجرته مع إيراده وتتماشى مع حالته التى نشأت عن الكساد العام[1].

وكان هناك اعتراض على هذا الاقتراح من بعض المستأجرين الذين صرفوا على مساكنهم مبالغ كبيرة، وتعذر عليهم تركها، كما كان لا يستطيع التاجر ترك متجره الذى نشأت فيه علاقاته مع عملائه مع التسليم بأن أصحاب المتاجر الكبرى التى أصبحت شهرتهم مرتبطة بالأماكن التى يشغلونها والتى يتعذر عليهم تركها، كما أن جو التخفيض الذى لا بد أن ينشأ كنتيجة للإجراء المقترح والذى كان من شأنه حمل صاحب العقار على مجاراة السنن الشائعة، وتقترح وزارة المالية الترخيص لها بإعداد هذا التشريع بالاتفاق مع وزارة الحقانية[2].

ثامنا: أجور الموظفين، كانت رواتب الموظفين قبل حدوث الأزمة مرتفعة، لهذا كان لابد من اتخاذ إجراء يتناول ما يتقاضاه الموظفون من رواتب، ولكنها أصبحت ثقيلة على الميزانية فى ظل الركود، وكانت هذه الرواتب تكاد تصل إلى نصف ميزانية الدولة، ولهذا رأت لجنة مكافحة الغلاء تخفيضها، على أن يسرى هذا التخفيض على ذوى الرواتب الكبيرة التى تزيد مرتباتهم عن ١٥ جنيهًا[3]. كما أوصى أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية فى تقريره بضرورة تخفيض الرواتب الكبيرة على اعتبار أن هذا الإجراء سيحد من الغلاء[4].

---

(١) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحة غلاء المعيشة، مذكره وزير المالية.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٥./ الأخبار، ١٩٣١/٢/٧، غلاء المعيشة.

(٣) المنبة، ١٩٣٠/١٠/١٦، الغلاء.

(٤) مصر الصناعية، يناير ١٩٣١، نسأله غلاء المعيشة.

إما عن أهم الوسائل الآجلة فيمكن أن نجمعها فيما يلى:

١- الركون إلى سياسة الاقتصاد بين الأفراد والإقلاع عن حياه البذخ والترف التى لا تتفق مع موارد الأفراد[١].

٢- تخفيض إنتاج السلع الضرورية.

٣- الإكثار من جمعيات التعاون المنزلى.

٤- محاولة سد حاجة البلاد محليا مما تحتاج إليه من الموارد الغذائية المتيسر إنتاجها محليًا[٢].

ومن خلال الإجراءات التى حاولت الحكومة اتخاذها فى سبيل حل هذه الأزمة يمكن القول إن هذه الإجراءات العاجلة أوالآجلة ساعدت على التخفيف من حدة الأزمة وتلطيفها.

نفقات المعيشة

على الرغم من الإجراءات التى قامت بها الحكومة فى فتره الأزمة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أن الفجوة بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة كانت كبيرة، مما أدى ذلك لارتفاع نفقات المعيشة كما بين الجدول التالى فى الرقم القياسى لها على أساس ١٩١٣/١٩١٤ = ١٠٠.

---

(١) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٢/٤ مكافحه غلاء المعيشة./الأحد المصورة، ١٩٣١/٧/٥، مكافحه غلاء المعيشة.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، بحث عن مسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة.

الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٦، تقرير أحمد عبد الوهاب.

جدول رقم (٣٧): الرقم القياسي لنفقات المعيشة على أساس ١٩١٣/١٩١٤.

السنة	الرقم القياسى لنفقات المعيشة	السنة	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٢٨	١٥٢	١٩٣٢	١٣٢
١٩٢٩	١٥١ (١)	١٩٣٣	١٢٥
١٩٣٠	١٤٨	١٩٣٤	١٢٧(٢)
١٩٣١	١٣٨		

يبين الجدول ارتفاع نفقات المعيشة بالرغم من هبوط أسعار الجملة والتجزئة فى مصر أثناء الركود، إلا أن أسعار الجملة فاقت أسعار ما قبل الحرب فى حين أن أسعار التجزئة بالرغم من هبوطها فاقت مثيلاتها قبل الحرب بحوالى ٢٠% فى سنة ١٩٣١، و١٠% فى سنة ١٩٣٢، وهذا ما جعل الأرقام القياسية لنفقات المعيشة مرتفعة عن مثيلاتها قبل الحرب بنسبة ٣٦% فى نوفمبر ١٩٣١، و٣١% فى نوفمبر ١٩٣٢(٣).

ويرجع الفرق الواضح بين الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وأسعار التجزئة فى ذلك الوقت إلى تباين أسعار السلع بشكل واضح، فبينما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية التى تقيم أود معظم المصريين، على حين أن بعض السلع الأخرى انخفضت ولهذا عندما نستخرج متوسط أسعار التجزئة سنجدها منخفضة، وهذا على العكس عند تحديد الأرقام القياسية لنفقات المعيشة، والتى تقوم على السلع الضرورية كالموارد الغذائية والملبس والمسكن، وهذا فضلاً عن بعض النفقات الضرورية الأخرى(٤).

---

(١) وزاره المالية، مصلحه عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى لعام (١٩٣١-١٩٣٢)، ص ٤٣٩.

(٢) نفسه، الإحصاء السنوى لعام (١٩٣٣-١٩٣٤)، ص ٤٤٥.

(٣) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ص ١٩٩ -٢٠١.

(٤) Bonne.Alfred،The Economic Development Of The Middle East،London، p29-30.

وقد حاول بعض الباحثين تقدير نفقات المعيشة السنوية للأسـرة المـصرية المكونة من خمسه أفراد، الزوج والزوجة مع ثلاثة من الأبناء، فـإن مثـل هـذه الأسرة تحتاج لنفقات معيشة سنوية فى الأوقات العادية تتراوح بين ثلاثين وأربعين جنيهًا، وبالتحديد فى فتره الكساد فى سنة ١٩٣١ كان دخل الأسرة التـى يتـراوح عددها بين خمسة أو ستة أفراد فى مصر السفلى ٢٦,٠٣٣ جنيهًا سـنويًا، وفـى مصر الوسطى ٢٣,٣٣٠ جنيهًا، فى مصر العليا ٥٢,٩٤٠ جنيهًا سنويًا أى أن دخل هذه الأسرة يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيهًا سنويًا[١].

الدخول الفردية

إن ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار السلع الضرورية منها وضالة الدخول كان سببًا فى الإحساس بشكل كبير بارتفاع نفقات المعيشة وغلائها فى تلك الفترة، ومن ثم لنا أن نتساءل هل كانت دخول معظم الطبقات فى مصر تفى باحتياجاتهم الضرورية أم لا ؟ فقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر فـى الفتـرة مـن ١٩٢١: ١٩٢٨ إلى ١٢,٢ جنيهًا مصريًا، على حين أن الدخل انخفض بشكل كبير فى فتـرة الأزمة إلى ٢,٨جنيهًا وظل هذا الانخفاض مستمرًا حتى وصل إلى ٦,٩ جنيهًا فـى الفتره من١٩٣٥:١٩٣٩[٢]. ومن خلال هذه الإحصاءات التى تبين نصيب الفرد مـن الدخل وتبين الهبوط المتوالى لمستوى الدخل فكان من المرجح أن هـذا الانخفـاض يرجع إلى تزايد أعداد السكان التى كانت تزداد ١% سنويا تقريبا[٣].

وعن دخول معظم فئات المجتمع، فكانت يومية الفـلاح فـى سـنة ١٩٣٠ حوالى ٦ قروش وانخفضت فى ١٩٣٢ إلى ٢,٥: ٣ قروش يوميًا[٤]، كمـا ذكـر

---

(١) BONNE.ALFRED، op،cit، p29-30

(٢) Isswi Charles: Egypt In Revolution An Economic Analysis، p 34

(٣) الدليل، ١٩٣٢/٤/٦، الحالة الاقتصادية فى مصر.

(٤) نفسه.

مصدر آخر فى تقرير لوزارة المالية فى ١٩٣٠ أن عمال اليومية فى وجه بحرى كانوا يتقاضون يوميا من ١١:١٥ قرشا، وفى مصر الوسطى كان يتروح بين٨: ١٠ قروش، وفى وجه قبلى بين ١٠:١٤ قرش، وكان أقصى حد يحصل عليه أى عامل شهريًا ١٥ جنيهًا[١]، وذكر آخر أن العمال الزراعيين فى القرى سواء كثر عددهم أو قل قلما زادت أجرة الواحد منهم فى اليوم عن ثلاثة قروش.[٢] أما العامل الزراعى الذى كان يتقاضى فى اليوم ما بين ٤٠ و٤٥ مليمًا فى عام ١٩٢٨، ثم انخفضت لتبلغ ٢٠:٢٥ مليما يوميًا فى ١٩٣٣، واستمرت الأجور على هذا المستوى المنخفض حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩. [٣] وربما يرجع انخفاض قيمة الأجرة التى يتقاضاها هؤلاء إلى زيادة أعدادهم بشكل كبير فى تلك الفترة، كما يعود أيضًا لمحاولة الملاك تقليل نفقات الإنتاج الزراعية.

كما ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض معدلات الأجور، وقد ذكر تقرير "بتلر" رئيس بعثة مكتب العمل الدولى بمصر أن أجور العمال فى المدينه تتراوح بين ٦ و٣٠ قرشًا يوميًا، وكان أجر العامل الفنى يتراوح بين٢٠ و٣٠ قرشًا بينما كان أجر العامل الحرفى بين ٦ و٨ قروش يوميًا، وبلغ أجر الحدث ٥ قروش فى الأسبوع[٤].

الصحة

عندما حدثت الأزمة الاقتصادية وانخفض مستوى المعيشة حدث اضطراب فى الحالة الصحية العامة وانتشرت الأمراض العديدة، وكان المرضى فى هذه

---

(١) هنرى عيروط، المرجع السابق، ص ١٣٨

(٢) يوسف نحاس، الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعه المقطم، القاهرة، ١٩٢٦. ص ١٠٦.

(٣) فاطمه علم الدين عبد الواحد، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) رءوف عباس، المرجع السابق، ص ١٠٤.

الضائقة لا يستطيعون الذهاب إلى عيادات الأطباء لما تتطلبه هذه من أجور كبيرة، وكانت أكثر الأمراض انتشارًا هو التدرن الرئوى حيث ارتفعت نسبة هذا المرض، ولم يكن بمصر كلها سوى دار واحدة "مصحة فؤاد" لمعالجة هذا المرض[١].

أما مرض البلاجرا الذى انتشر بشكل كبير فى تلك الفترة والذى ينشأ عن سوء التغذية وقلتها[٢]، فكان منتشرًا بصورة كبيرة، وقد كان لهذا المرض أثر سيئ فى الحاله الصحية والبدنية والعقلية، فلذلك وجهت الحكومة عنايتها لعلاجه، وأوكلت إلى مصلحة الصحة بحث المشكلة للوصول إلى معرفة الحالة الصحية وكذلك الأمراض الناتجة عنه[٣]، ولذلك اقترحت المصلحة اتباع بعض الطرق لمعالجة هذا المرض، فعملت على نشر الدعايات بضرورة تناول الأغذية الصحية، والإكثار من المواد الغذائية الأساسية الجيدة فى نوعها والزهيدة فى ثمنها كالسمك، وعملت على تخفيض أثمانها كما عملت على إيجاد ملاجئ لتغذية الأطفال وتوزيع الغذاء على الصغار، وأيضا نشر التربية والتعليم بين مختلف طبقات الشعب ونشر أساليب الحضارة والمدنية[٤].

هذا الى جانب انتشار الأمراض الناتجة عن شرب أهالى القرى المياه من الترع المليئة بالعديد من الميكروبات، والمليئة بالطمى، لأنهم لا يتورعون فى إلقاء الجيف والقاذورات مما أدى إلى انتشار البلهارسيا والإنكلستوما، والعديد من الأمراض الأخرى، كما كان لتلك الضائقة أثر واضح على المشروعات الصحية، حيث كانت هناك حركة دعاية كبيرة لتدعيم الماء الصحى فى القرى[٥]، ففى عام ١٩٢٨ كانت مشاريع تنقية مياه القرى قائمة، هذا العام الذى ألفت فيه لجنة للنظر

---

(١) الجريدة التجارية، ١٩١٣/١/٣٠، أثر الأزمة الاقتصادية فى الصحة.

(٢) الأسبوع، ١٩٣٤/١/٣١، سلامة موسى، ستا فكس والكورنيش.

(٣) محافظه محاضر جلسات مجلس الوزراء، ملف م ٦٦ –٣٠ /(٦) جلسة ٢٥ /١٩٣١/٢.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩١٣/١١/١٤، التغذية فى مصر.

(٥) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٢٢،عبد الله حسين، الأزمة فى الريف (٥) الصحة وماء الشرب.

فى مشاريع مد المياه النقية الصالحة للشرب فى القرى والمدن، وقد انتـدبت وزارة محمد محمود سنة (١٩٢٩) خبيرًا بريطانيًا لمعاونتها فى ذلك الأمر وفـى النهايـة انتهى الأمر بتقديم ميزانية مشروع مد مياه الشرب فى الوجه القبلى والبحرى والتى قدرت بحوالى ١٢ مليون جنيه(١). وكان هذا المبلغ فوق طاقة الحكومة المحموديـة الأمر الذى أدى إلى تأجيل المشروع لبعض الوقت وعندما حدثت الأزمـة أصـبح التأجيل إلى أجل غير مسمى(٢).

كما أدى غياب الرعاية الصحية بالريف إلى حد كبير من التدهور فى نفـس الوقت الذى عجزت فيه دخول ساكنيه عن تمكينهم من الانتقال إلى المدن، لعـلاج الأمراض المترتبة على سوء أحوال الريف فى ظل الكساد، وأدى أيضًا إلى انتشار بعض الأمراض بصورة كبيرة بين أبناء الريف، كالملاريا والسل والبلاجرا فضلاً عن الإصابة المزمنة لحوالى ٧٥% من أبناء الريف بمرض أو أكثر من الأمراض المستوطنة، كالبلهارسيا والإنكلستوما التى أصابت مـا لا يقـل عـن ٣٣% مـن الفلاحين المصرين، وبلغت خطورة هذه الأمراض حدًا كبيرًا خاصة وأنهـا أودت بحياة٨٠% من سكان بعض النواحى فى كثير من السنوات(٣).

التعليم

أدى الاختلال بين غلاء نفقات المعيشة وانخفاض الدخول إلى مزيد من سوء أحوال أبناء المجتمع، فكما أثرالكساد فى أحوالهم الصحية أثر علـى سـير تعلـيم أبنائهم حيث عجز الكثير عن الاستمرار فى تعليم أبنائهم، وعجز العديد من الطلاب عن دفع القسط المدرسى، لأن أولياء أمورهم لا يكادون يجدون ما يكفى من المـال للقوت اليومى(٤)، كما أن البعض منهم كانوا يرهنون بعض الأشياء التى يملكونهـا

(١) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٢٢،عبد الله حسين، الأزمة فى الريف (٥) الصحة وماء الشرب

(٢) نفسه، ٢٠٠٣/٨/٧ ، ديون الحياة المعاصرة ، يونان لبيب رزق.

(٣) احمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر، ص ٢٢٠ .

(٤) البلاغ، ١٩٣٢/٢/١٧، أموال تنفق طرفا وطلبة يطردون من مدارسهم.

ليحصلوا على المصاريف المدرسية[١]، وذلك لأن الكساد زادها ثقلاً وأعجز الناس حتى من كان قادرًا على أدائها[٢]، مما دفع الأهالى بالمطالبة بمجانية التعليم فى عام ١٩٣٠ سواء فى المدارس الابتدائية أوالثانوية نظرًا للظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد، وقد استمرت هذه الالتماسات طوال فترة الكساد من ١٩٣١: ١٩٣٣[٣].

وهذا إلى جانب العديد من الشكاوى التى نشرت على صفحات الجرائد [*] للمطالبة بالمجانية وتقسيط المصروفات الدراسية حيث أصبحت الأزمة شديدة التأثير إلى درجة أن أولياء الأمور باتوا عاجزين عن دفع القسط التالى من مصروفات التعليم ١٩٣١ [٤].

ونتيجة لتضخم المشكلة اقترحت وزارة المعارف العمومية على مجلس الوزراء فى جلسة ١٩٣٢/٩/١١ تقسيط المصروفات المدرسية على أربعة أقساط على أن يشمل ذلك المبالغ التى تتجاوز تسعة جنيهات، مع بقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة للأقساط التى يبلغ مجموعها ٩ جنيهات فأقل، فوافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح[٥] وفى ١٩٣٢/٩/١٩ تم تطبيق قرار وزارة المعارف العمومية لتيسير دفع الأقساط المدرسية فى سنة ١٩٣٠/ ١٩٣١ فقد سمحوا لأولياء الأمور دفع أقساط أكثر عددًا مما كانت تجرى عليه فى تحصيل الأقساط المدرسية على أن تدفع على ثلاث دفع، فى سنة ١٩٣٢/١٩٣١ الدراسية، ورأت الوزارة أن بقاء الأزمة واشتدادها يدعو إلى استمرار تيسير دفع المصروفات حيث قررت أن يكون دفع المصروفات على أربعة أقساط إذا كانت فى مجموعها تتجاوز سبعة جنيهات ونصف فإذا بلغت هذا القدر

---

(١) المقطم، ١٩٣٣/٩/٢٢، وزير المعارف وتخفيض المصروفات.

(٢) البلاغ، ١٩٣٢/٩/١٠، مصروفات التعليم ووجوب تخفيضها فى المدارس الحكومية.

(٣) عابدين،محفظه ٤٩٧، التماسات مقدمه للحكومة بخصوص مجانية التعليم.

(*)الأهرام، ١٩٣١/٩/١٣، ١٩٣٣/٩/١٧، ١٩٣١/٦/١٢، المقطم، ١٩٣١/٨/١٣، ١٩٣١/٩/١٣، ١٩٣١/٩/١٩، ١٩٣٢/٩/١٩٣٣،٢٩/٧/٤.

(٤) الفلاح المصرى،١٩٣١/٢/١٥، عبد الفتاح صبرى، آثار الأزمة الحاضرة فى مصروفات المدارس.

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٩/١١

أونقصت عنه تدفع على ثلاثة أقساط كما كانت، وقد راعت الوزارة فى مواعيد الدفع أن يدفع القسط الأخير فى موعد يمكن معه تحصيله قبل اقتراب نهاية العام الدراسى، وذلك لتفادى إحجام طلبة الفرقة النهائية عن دفعه[1].

وتم تخفيض المصروفات الدراسية فى بعض المدارس، ومن بين تلك المدارس مدرسة كليه البنات ومدرستى الناصرية ومحرم بك الابتدائية للبنين، وخاصة أن هذه المدارس تخص أبناء الطبقة الراقية، والتى تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية مما أدى إلى قلة الإقبال على المدارس الثلاث السابقة بسبب ارتفاع الأجور، وقد خفضت كلية البنات المصروفات للقسم الثانوى من٤٠: ٢٥ جنيهًا، ومن ٢٥: ٢٠ جنيهًا، ومن ١٨: ٢٠ جنيهًا، وفى قسم الأطفال خفضت المصروفات من ١٥: ١٢ جنيهًا. أما مدرستا الناصرية ومحرم بك فقد خفضت مصروفات القسم الداخلى من٤٠: ٣٠ جنيهًا، والقسم الخارجى من ١٥: ١٢ جنيهًا[2]. كما زادت نسبة المجانية فى المدارس[3]، وخاصة المدارس الأهلية التى وصلت نسبة المجانية فى بعضها (المدارس المحدودة الموارد) إلى١٠%، وقد زيدت فى البعض الآخر الى١٥%، وكانت تلك المدارس تمنحها الوزارة إعانات سنوية، هذا إلى جانب بعض تبرعات الأهالى[4].

الجرائم

تعد سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة تربة صالحة لانتشار الجرائم بين المجتمعات ومع كثرة عدد العاطلين فى البلد فأصبح ذلك من عوامل القلق واتجه بعضهم لارتكاب الجرائم مثل القتل والسرقة وتزييف العملة والتسول وتهريب المخدرات وغير ذلك من الجرائم الأخرى.

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٩/١٩

(٢) محافظ مجلس الوزراء، ملف رقم ٣٥١/١ معارف جلسة، ١٩٣٣/٩/٤.

(٣) الأهرام، ١٩٣١/٩/١٣، محمد خالد، شؤون التعليم.

(٤) كوكب الشرق، ١٩٣١/٨/٢٧،المجانية فى المدارس.

وهنا يجب الإشارة إلى النظرية التى قال بها أحد علماء الاجتماع وهى "الوتيرة الاقتصادية"، والتى تشير إلى أن الإجرام لا يرجع إلى البؤس والفقر أو إلى الثراء بقدر ما يرجع إلى الهبوط المفاجئ نحو البؤس أو إلى الصعود المفاجئ نحو الثراء، وإن الحياة الاقتصادية للأفراد تمر بثلاث مراحل، الأولى تقليد وتكرار والثانية تمرد وخروج والثالثة مجانسة، ولا يكون هناك ثمة باعث لانحراف السلوك إذا عاش الإنسان فى هذه المراحل دون أن يطرأ حدث مفاجئ لهذه المراحل[1]، وهذه النظرية تتفق مع حدوث الأزمة الاقتصادية بشكل مفاجئ. وحيث إن الأزمة أوجدت نوعًا من الخلل الاقتصادى فى المجتمع، فكان من الطبيعى أن تزداد نسبة الحوادث فى فترات الأزمات، ولكن أثناء أزمة ١٩٢٩ لم ترتفع نسبة الجريمة إلا بشكل طفيف وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة لها كما يبين الجدول التالى.

جدول (٣٨): جمله الجنايات والزيادة والنقص فيها (١٩٢٥: ١٩٣٤).

السنة	جمله الجنايات	الزيادة	النقص	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
١٩٢٥	٦٨٩٠	–	١١١	٢%
١٩٢٦	٧٠٦٢	١٧٢	–	٢,٤٣%
١٩٢٧	٧٩٥٠	٨٨٨	–	٨,٩%
١٩٢٨	٧٥٦٩[2]	–	٣٨١	٥%
١٩٢٩	٦٧١٤	–	٨٥٥	١١%
١٩٣٠	٧١٢٦	٤١٢	–	٦%
١٩٣١	٧٩٩٨	٨٧٢	–	١٢%
١٩٣٢	٦٧٢٥	–	١٢٧٣	١٦%
١٩٣٣	٦٩٧١	٢٤٦	–	٤%
١٩٣٤	٦٨٦٠	–	١١١	٢%[3]

(١) رمسيس بهنام، الأجرام والعقاب علم الجريمة، منشأة المعرفة، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص١٩٢.

(٢) وزارة الداخلية، إداره عموم الأمن العام، تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى لعام ١٩٢٨، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٩.

(٣) نفسه، تقارير الأمن العام، تقرير ١٩٣٠-١٩٣٧، المطبعة الأميرية، ١٩٣٩.

يلاحظ من هذه الأرقام أنها لم تزد أو تقل معدلتها إلا بشكل طفيف وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الأرقام والنسب لا تعطى دلالة مؤكدة وذلك لأن تلك الحوادث هي المسجلة رسميًا ومن المرجح أن هناك بعض الحوادث التى لم تسجل، وقد بين الجدول أن عام ١٩٣١ قد سجل أقصى ما وصل إليه مقياس الجرائم في فترة الكساد.

ويرجع ذلك إلى أن هذا العام مثل ذروة الأزمة، كما أن مقياس التراوح بين الزيادة والنقص تعد نسب لا تحمل دلالات لها قيمة فى مجال قياس الجريمة [١] ونتيجة لزيادة نسبة الجرائم قامت الحكومة بمقاومة هذا بجمع السلاح من الأشقياء[٢].

مما سبق يتبين أن زيادة نسبة الجرائم فى فترة الأزمة ربما كان للأوضاع الاقتصادية صلة بها أو كانت الأوضاع الاقتصادية عاملاً مساعد لزيادتها وهذا يتبين من زيادة النسبة خلال عام ١٩٣١ التى تعد أكثر سنوات الأزمة تأثيرًا حيث ارتفعت فيها نسبة الحوادث ثم بدأت تقل في١٩٣٢ و١٩٣٣ عن سنة ١٩٣١، ولكن هناك بعض الحوادث التى زادت فيها النسبة مثل الجنايات التهديد والاختلاس وتعطيل القطارات، وقلت حوادث جنايات القتل والشروع فيه والضرب الذى يؤدى للموت والسرقات وتزييف أوراق العملة وخطف الأطفال[٣].

ولم يقف أثر الأزمات الاقتصادية على وقف حركة البيع والشراء وشكوى الناس ولكنها انصرفت إلى أبعد من ذلك بكثير إلى حوادث الانتحار، فمثلا رب البيت الذى لا يجد ما يكفيه هو وعائلته، ولم يستطع فعل شيء فيستسلم للموت أو يلقى بنفسه فى الماء، أو ينال جرعات من السم أو ينتحر بأى صورة أخرى، أويتجه إلى

(١) عبد الوهاب بكر، الجريمة فى مصر فى النصف الأول فى القرن العشرين، دار الكتب والوثائق المكتبية مركز تاريخ مصر، ٢٠٠٥، ص٦٨.

(٢) المقطم، ١٩٣١/٨/١٦، الأمن العام وجمع السلاح.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظه١٤٨٣، ملف ١٢- ٢/٤ أقوال بعض الصحف عن الحالة فى مصر.

مال الغير فيسرقه، أو يتسول، ولا يبالى بالعقاب[1]، لهذا فإن نسبة الجرائم تـزداد مع الأزمات المالية [2].

ولهذا ارتفعت نسبة حوادث الانتحار وعلى الأخص بـين الطبقـة الفقيـرة الأكثر تعرضا من غيرها لآثارالأزمة حيث انتحر أحد تجار الأقطان ملقيًا بنفسـه فى النيل قاصدًا التخلص من الحياة لشدة ما أصابه من الخسائر الفادحة، وما صار إليه مركزه المالى من التدهور، والذى لم يستطع التغلب عليه[3] ، وبلغـت أعـداد حوادث الانتحار لأسباب مالية فى سنة (١٩٣١/ ١٩٣٢) حوالى ١٩٦ حادثة وفـى (١٩٣٢ /١٩٣٣) حوالي١٣٦ حادثة[4]، وفى (١٩٣٣/١٩٣٤) حوالي٧٨ حادثة[5]، ومن هذه الأرقام تبين أن حدة الأزمة كانت فى عام (١٩٣١ /١٩٣٢) التى وصلت فيه حوادث الانتحارلأعلى نسبة فى هذه الفترة بالمقارنة بإجمالى حوادث الإنتحـار لنفس الأعوام. ويبين الجدول التالى جملة حوادث الانتحار من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤.

جدول رقم (٣٩): جمله حوادث الانتحار.

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٢٩ / ١٩٣٠	٥٠٣[6]	١٩٣٢ / ١٩٣٣	٧٤١ [7]
١٩٣١ / ١٩٣٢	٨٦٥	١٩٣٣ / ١٩٣٤	٥٦١ [8]

(١) الأخبار، ١٩٣٠/١٢/٢٠، أثرت الأزمة فى زيادة الجرائم، الرخاء أحد وسائل الأمن العام.

(٢) عبد الوهاب بكر، أحوال الأمن فى مصر المعاصرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص ٢٠.

(٣) الصدق، ١٩٣١/١/٨، نتائج الضائقة المالية.

(٤) وزاره المالية، مصلحه عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام (١٩٣١ – ١٩٣٢)، ص ١٤٣.

(٥) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣٣ – ١٩٣٤)، ص ١٢٥.

(٦) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٢٩ – ١٩٣٠)، ص ١٤١.

(٧) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣١ – ١٩٣٢)، ص ١٤٣.

(٨) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣٣ – ١٩٣٤)، ص ١٢٥.

وقد كثرت حوادث السرقة نتيجة لتعسر الحصول على لقمة العيش وتفشى الفقر والبطالة، فكانت حوادث السرقة فى أعوام ١٩٣٠ و١٩٣١ كثيرة، فكثرت حوادث سرقة السيارات والدرجات وحوادث النشل ففى مدينة القاهرة وضواحيها تعرض محام لنشل حافظته[١]، وفى دمنهور قام سبعة أفراد بسرقة مبلغ ٢٣ جنيهًا من شخص بعدما أحدثوا به حوادث ضرب[٢]، وهذا إلى جانب وجود حوادث شروع فى سرقة[٣]، ومن الحوادث الذى حدثت أيضًا بسبب الأزمة وقلة الحيلة تسلل رجل إلى منزل أحد الأهالى لعله يظفر بسرقة طعام يقدمه إلى أولاده الجياع[٤]، ويبين الجدول التالى بيان جنح السرقات والشروع فيها من (١٩٣٠:١٩٣٤).

جدول رقم (٤٠): بيان جنح السرقات والشروع فى السرقة.

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٠	٤٩٨٠٥	١٩٣٣	٥٣٠٣١
١٩٣١	٥٥٩٢٣	١٩٣٤	٦٠٠٥٨
١٩٣٢	٥٥٢٨٠		(٥)

ويتبين من الجدول أن زيادة معدل جرائم السرقات فى سنوات ١٩٣٠و١٩٣١ عن ١٩٣٢و١٩٣٣ وعلى الرغم من هذا الفارق فى هذه السنوات فى معدل الجريمة قليل وهذا يؤكد أن حدة ارتفاع نسبة جرائم السرقة فى سنتى (١٩٣٠و١٩٣١) التى تعد ذروة الأزمة.

(١) الأهرام، ١٩٣١/٩/٥، حوادث متنوعة فى القاهرة وضواحيها.
(٢) الوقائع المصرية، أول يناير ١٩٣١.
(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١٢/٢٩، أين البوليس. عبد المجيد محمد.
(٤) الوفاق، ١٩٣٢/٧/١١، صرعى القوت.
(٥) عبد الوهاب بكر، الجريمة فى مصر فى النصف الأول فى القرن العشرين، ص ٧٠.

كما كانت هناك جرائم أخرى "الجرائم المالية" وهى على قدر كبير من الأهمية مثل الاختلاس، فقد اختلس باش كاتب تفتيش شركة البحيرة مبلغ ألفين وثلاثمائة جنيه مصرى من أموال المصلحة[1]، وأيضا حوادث التزييف التى كانت بهدف الحصول على الأموال[2] مثل تزييف العملة وتقليدها[3] وترويجها داخل البلاد أو خارجها مثل النقود الفضية التى وردت من جدة إلى ميناء السويس في١٤و١٥ أكتوبر ١٩٣١ من "عبد الله وعبد الرازق حبيب الله" شركاء شركة جيلاتلى هانكى بجدة وضبطهم فى الميناء[4]. ويبين الجدول التالى أعداد تلك الحوادث التى تعد من الحوادث الاقتصادية.

جدول رقم (٤١): أعداد حوادث الاختلاس والرشاوى وتزييف العملة من ١٩٣٠: ١٩٣٣.

السنة	الاختلاس	الرشاوي	تزييف العملة
١٩٣٠	٢٤	٨	٤٣
١٩٣١	٣٩	١١	٤٨
١٩٣٢	١٧	٤	٢٠
١٩٣٣	٢٤	٧	٢٦[5]

يوضح الجدول السابق ارتفاع تلك الحوادث فى فترة الركود وخاصة فى سنتى ١٩٣٠ و١٩٣١ على اعتبار أنهما يمثلان حدة الكساد، ففى سنة ١٩٣١ وصلت حوادث الاختلاس والرشاوى وتزييف العملة إلى أعلى معدل.

---

(١) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/١١/١٠، اختلاس ٢٣٠٠ جنيه.

(٢) الأهرام، ١٩٣١/٩/٢٧، حوادث ممنوعة.

(٣) البلاغ،١٩٣٢/٧/٢٧ ،

(٤) وزاره الخارجية، أرشيف سرى قديم ، محفظه ٥٤٩، ملف ٢٧ -٦-/٤٨ مطبوعات مختلفة، النقود المزيفة التى ترد من جده.

(٥) وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من (١٩٣٠-١٩٣٧)، المطبعة الأميرية، ١٩٣٩، ص١٠.

أما بالنسبة لما شاع وانتشر فى الريف المصرى فيمكن وصفه بأنها جرائم فردية، وعلى سبيل المثال يشير تقرير عن أحوال الأمن العام فى الوجه القبلى بأن السرقة المسلحة لم تعد قاصرة فى ممارستها على المجرمين فقط ويذكر فى تقرير آخر أن الناس يلجأون إلى ارتكاب الجريمة من أجل الحصول على لقمة العيش ويلقى اللوم على الحكومة المصرية التى تستخدم طرق قاهرة عنيفة فى جمع الضرائب(١).

وفى تلك الفترة كثرت حوادث القتل الفردى، ومحاولات الشروع فيه فى مختلف المديريات، ومن حوادث القتل فى القاهرة بهدف السرقة محاولة قتل أحد العمال وهو يسير ليلاً فى الشارع(٢)، كما قتل تاجر بشبرا بنفس الطريقة(٣)، وفى الإسكندرية قام فرد من أسرة بقتل أولاد أخيه بسبب المال(٤). وفى وجه قبلى قام خمسة أفراد بقتل تاجر عسل بهدف سرقة نقوده(٥) كما يبين الجدول التالى جرائم القتل بسبب السرقات والضيق المالى.

جدول رقم (٤٢): عدد جرائم القتل بسبب السرقات والضيق المالى (١٩٣٠: ١٩٣٣).

السنة	بسبب السرقات	بسبب الضيق المالي	الجملة
١٩٣٠	١٨٧	١١	١٩٨
١٩٣١	٢٤٠	٣٩	٢٧٩
١٩٣٢	٢٤٥	٢٨	٢٧٣
١٩٣٣	٢٥٦	١٩(٦)	٢٧٥

(١) على شلبى، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ -١٩٣٣، ص ٦٩.

(٢) الأهرام، ١٩٣٣/٥/٥، من حوادث القاهرة.

(٣) نفسه، ١٩٣٣/٣/١٤، من حوادث القاهرة.

(٤) الدليل، ١٩٣٢/١/١٢، أهوال الإنسانية أبرياء فى الحياة يذهبون ضحايا المال.

(٥) الأهرام، ١٩٣١/٩/٢، جناية قتل.

(٦) وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من (١٩٣٠-١٩٣٧)، ص ١٤.

ويوضح الجدول أن حوادث القتل بسبب السرقات كانت فى تزايد مستمر فى تلك الفترة، وأخذت فى الانخفاض بين عامى ١٩٣٤و١٩٣٥، كما يبين أن جملة حوادث القتل بسبب ضيق مالى وصلت إلى أعلى معدلاتها فى ١٩٣١ ثم ما لبثت أن انخفضت بشكل تدريجى بعد ذلك.

وقد ساءت حالة الأمن العام بمديرية أسيوط فارتفعت الحوادث الجنائية والاعتداءات على الأنفس والأموال، هذا مع عدم مراعاة القائمين على الأمن لتلك الحالة، وهم منصرفون للتعذيب والتنكيل بالأبرياء، الذين لا حول لهم ولا قوة، وربما يرجع سوء الحال هذا إلى حد كبير لفعل الأزمة وآثارها على سوء حال الطبقات الفقيرة فى الريف من عمال الزراعة والفلاحين، حتى أن ظاهرة التسول والسرقة انتشرت فى كثير من قرى مصر، كما انتشرت هذه الظاهرة فى المدن كمدينة القاهرة التى كانت تعج بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الحقيرة التى امتلأت بأعداد غفيرة من العاطلين وغير اللائقين للعمل والمدمنين والمتسولين(١).

وذكرت جريدة البورصة "إن هؤلاء كالنمل والذباب لا يكاد الإنسان يمشى فى جهة أو يجلس فى مقهى حتى يتكأكأون عليه (كالعسل)"(٢).

ومع كثرة عدد الأطفال المتسولين فى الشوارع والذين يبيتون فى الليل بجوار الجدران وفى النهار يعترضون الناس فى الطريق(٣)، حيث إن الأزمة منعت الكثير من الآباء عن إرسال أولادهم إلى المدارس والمكتبات وتركوهم فى الشوارع(٤).

---

(١) على شلبى الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣، ص ٦٤.

(٢) البورصة،١٩٣٢/٣/٢٩، مظلوم هاشم، أين النخوة والشهامة والكرم.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٣/٢٨، أحمد منصور مطاوع، المتسولون وأطفال الشوارع.

(٤) الأخبار، ١٩٣١/٧/٤، أطفال الشوارع.

ولذلك تعالت الشكاوى وطالب الكثيرون بوضع تشريع يكفل حماية البلاد من شرور هؤلاء، وقد شكلت لجنة برئاسة أحمد كامل بك مدير إدارة الأمن العام لوضع التشريع(١)، وصدر مرسوم قانون بتحريم التسول نص على معاقبة كل شخص صحيح البنية ذكرا كان أو أنثى يبلغ عمره ١٥ سنة ووجد متسولا فى الطريق العام أو فى المحلات أو الأماكن العمومية، ولو ادعى أو تظاهر أنه يؤدى خدمة للغير أو بيع أدوات أو عرض ألعاب، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الشهرين، يعاقب كل شخص صحيح البنية ووجد متسولا فى مدينه أو قرية بها ملاجئ للمتسولين وكان التحاقه بها ممكن، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا ويعاقب كل من يدعى التسول ويدعى الإصابة بجروح أو عاهات بمدة لا تتجاوز ٣ شهور.....................الخ(٢).

المخدرات

اهتمت الحكومة القائمة بضرورة مكافحة المخدرات لما ينشأ عنها من خطر يهدد أمن البلاد، ومن المواد المخدرة التى انتشرت الحشيش والأفيون(*) وكانت تزرع فى الصعيد، ثم أدخل الكوكايين(*) إلى مصر(٣).

---

(١) البورصة، ١٩٣٢/٣/٢٩.

(٢) عابدين، محفظه ٥٣٨، الإصلاح الاجتماعى (١٩١٣ – ١٩٤٧).

(*) الحشيش: هو نبات القنب الهندى يؤخذ لحاؤه ثم يفتل حبالا وله حب يسمى "الشهدانج" من ورق القنب ومن شهدانجه يستخرج الحشيش. أمنة حجازى، أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الجريمة فى المجتمع المصرى فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٨، رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص١١٢، أما الأفيون: يشتق من الخشخاش وهو نبات موسمى ينمو فى فصل الشتاء ويثمر فى الربيع. أشرف توفيق، بنات الأصول والمخدرات، الشرق الأوسط للإعلام العربى، ١٩٩٢، ص ٨.

(*) الكوكايين: هو من المخدرات باهظة الثمن ويستخرج من نبات الكوكا، وهو عبارة عن مسحوق أبيض بلورى. أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٨.

(٣) الأهرام ،٢٠٠٣/٧/٣١، يونان لبيب رزق، حرب المخدرات، ديوان الحياة المعاصرة، حلقه ٥٠٤.

وانتشر الهروين فى سنة ١٩٢٠(*)(١) وقد ساعد على انتشار هذه المواد بين طبقات الشعب وجود نسبة كبيرة منهم على درجة عالية من الأمية، وذلك لأنهم يجهلون الآثار الضارة الناشئة عنها، والتى تؤدى بطبيعة الحال فى نهاية الأمر إما إلى الجنون أو ارتكاب العديد من الجرائم، وقد تعددت المصادر التى تأتى منها تلك المواد والتى كان أشهرها تركيا وفلسطين وسوريا والصين(٢).

انتشرت عادة الإدمان فى الأحياء الوضيعة من المدن فى الفيوم وفى جرجا والمنيا والشرقية وفى القاهرة (كبولاق) بين العديدين من البائسين وسائقى العربات وماسحى الأحذية والباعة السريحة والإسكافيين والنجارين والبقالين والجزارين والمزارعين، وكان المدمن ينفق معظم دخله على المخدرات، فإذا كان الفرد دخله اليومى ١٤ قرشاً فإنه يشترى بعشرة منها مخدر، ويتبقى أربعة قروش لباقى نفقاته(٣).

وعن آثار انتشار المواد المخدرة فكان لها آثار اقتصادية وصحية وأمنية، وتمثلت الآثار الاقتصادية فى تناقص القدرة على العمل، حيث إن ساعات العمل المفقودة كان يمكن تحويلها إلى الأفدنة التى أهملت ولم تزرع، وهذه الخسارة قد تصل إلى ١٣ مليون جنيه سنويًا(٤). أما الآثار الصحية فتمثلت فى انتشار مرض الملاريا الخبيثة بين متعاطى الهروين، وهو مرض نادر الحدوث فى مصر معدوم

(*) الهروين: اكتشفه عالم ألمانى فى ١٨٦٨ أثناء تحضيره فى معمله واستخدم فى البداية فى الأغراض الطبيه ولكن سرعان ما ظهرت خطورته. أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٨.

(١) عصام إبراهيم الترساوى، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، مركز الدرسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ٦٧. فكرى عطاالله المهدى،المخدرات، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، د.ن، ١٩٩٤، ص٦٤.

(٢) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى ١٩٣٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٦٩، ٩٧

(٣) نفسه، التقرير السنوى ١٩٢٩،، المطبعة الأميرية، ١٩٣٠، القاهرة، ص٣٩: ٨٣.

(٤) الأهرام، ٣١ /٧ / ٢٠٠٣.

فى القاهرة، لأنه ينشاء بطريقة واحدة هى الحقن، فكان المدمنون جميعًا يتعاطون الهروبين بحقنة واحدة تنتقل من شخص لآخر فينتقل المرض معها، كما كان التعاطى يسبب العقم، حيث كان الاعتقاد بأنه يزيد من القدرة الجنسية وهو اعتقاد خاطئ والواقع أنه لا ينبه إلا بشكل وقتى ثم ينقلب التنبيه لنقص فى الشهوة والقدرة معًا[١].

وكان تجار هذه المواد أحد أسباب اختلال الأمن العام، حيث كانت هناك العديد من هذه القضايا بالمحاكم والتى كان من أشهرها قضية المخدرات الكبرى الذى تزعمها أحد كبار موظفى السكك الحديدية (محمد نافع) حيث حكم عليه بأقصى عقوبة يسمح بها القانون فى ذلك الوقت، وهى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة ألف جنيه[٢].

وقد قامت الحكومة بمكافحتها، فكان صدور أول أمر فى عام ١٨٠٠ بتحريم الحشيش[٣] وصدر بعد ذلك أمر بتحريم زراعته فى ١٨٧٩ مع دفع غرامة لا تزيد عن مائتى قرش، ثم تعددت القرارت التى صدرت إلى أن جاء أول تشريع لمكافحة زراعة خشخاش الأفيون وهو القانون (١٨) لسنة ١٩١٨، وأبيحت زراعته بعد ذلك فى ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٥، حيث صدر مرسوم قانون (١١) لنفس العام والذى اعتبر حيازة الأفيون جنحة[٤].

وفى ذلك الوقت كانت أقصى عقوبة للإتجار فى المخدرات بصفة غير مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة أيام حبس، ثم صدر فى مارس ١٩٢٥ قانون يعاقب المتاجر أو المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة عشرة جنيهات إلى ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

---

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، نفسه، ص٦٣،٦٦، ٧٤ .

(٢) الاهرام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٣) فكرى عطاالله، المرجع السابق، ص٦٨.

(٤) عصام إبراهيم الترساوى، المرجع السابق، ص ص ١٠٩، ١١٠.

بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور أوعن غرامة قدرها خمسون جنيهًا فى حالة العودة(١).

كما صدر فى عام ١٩٢٨ قانون أخر كان يقضى بكون الإتجار أو التعاطى جنحة وجواز إرسال المدمنين إلى المصحة للعلاج وعقوبة الإتجار بالحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات والغرامة من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، وعقوبة التعاطى الحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى ثلاث سنين والغرامة من ٣٠ إلى ٣٠٠ جنيه(٢).

ومن ثم قلت كميات المواد المخدرة المضبوطة فى تلك الفترة كما يتبين من الجدول التالى من عام ١٩٢٧: ١٩٣٤.

جدول رقم (٤٣): كميات المواد المخدرة المضبوطة بالكيلوجرام من عام١٩٢٧:١٩٣٤.

السنة	الكمية المضبوطة	السنة	الكمية المضبوطة
١٩٢٧	١٢٧٢٦	١٩٣١	٦٣٩٨
١٩٢٨	١٩٣٤٠	١٩٣٢	٣٠٤٩
١٩٢٩	١٦٠٠٠	١٩٣٣	٢٩١٠
١٩٣٠	١٠٤٥٦	١٩٣٤	٧٩٦(٣)

وباستقراء تحليلى لتلك الإحصاءات يتبين أن كمية المخدرات المضبوطة فى الفترة من ١٩٢٧: ١٩٢٩ كانت تزداد عامًا بعد الآخر على الرغم من جهود الحكومة فى مكافحة المخدرات، وهذا على عكس الفترة من ١٩٣١: ١٩٣٤ التى تقلصت فيها كمية المخدرات بشكل كبير.

---

(١) عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥٢،ص ١٣٦.

(٢) عصام إبراهيم الترساوى، المرجع السابق، ص ص ١١٠، ١١١.

(٣) عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥٢،ص١٣٨.

ونتيجة لزيادة تجارة المخدرات فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ أنشئ مكتب مكافحة المخدرات فى ١٩٢٩[١]، ومع تغليظ العقوبة فى قانون١٩٢٨[٢] وارتفاع أسعار المخدرات نتيجة الأزمة، مما كان هذا له أثره فى زوال خطرها بشكل مؤقت[٣]، فنتج عن كل هذا تناقص كميات المواد المخدرة وتناقص أعداد المتاجرين وأعداد المتعاطين.

فقد تناقص تعاطى المواد البيضاء (الهروين والكوكايين) بين الطبقة العاملة المشتغلة بالفلاحة وكذلك العمال وأصبح مقصور على الطبقات الميسرة فى المدن[٤]. فمثلاً فى مدينة القاهرة تناقصت كميات تلك المواد بشكل كبير كما يبين الجدول التالى.

جدول رقم (٤٤): كمية المواد المخدرة المضبوطة فى مدينة القاهرة (١٩٢٨: ١٩٣٣).

السنة	حشيش (كيلو)	الهيروين (كيلو)	الكوكايين (جرام)
١٩٢٨	٦٣	١٤	٨١٦
١٩٢٩	١٤٣	٢٤	٦٧٢
١٩٣٠	٢٥	٢٦	١٧٢
١٩٣١	٥٩	٢٠	٢٨
١٩٣٢	٦٩	٧	١٢
١٩٣٣	٥٧	٧	٣[٥]

(١) عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥٢،ص ١٣٦.

(٢) عصام إبراهيم الترساوى، المرجع السابق، ص ص ١١٠، ١١١.

(٣) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى ١٩٣٤، ص١٩٦.

(٤) نفسه، التقرير السنوي١٩٣٥، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١٨٢.

(٥) وزارة الداخلية، بوليس مدينة القاهرة، التقرير السنوى لعام ١٩٣٤، المطبعة الأميرية، ١٩٣٥، القاهرة، ص٧٨، ٧٩.

ومن خلال الجدول السابق يتبين

أولاً: سجل عام ١٩٢٩ أعلى ضبطية لتلك المواد، ثم بدأت تـنخفض كميـة المواد المخدرة البيضاء، فانخفضت كمية الهيروبين التى ضبطت فى تلـك الفتـرة باستثناء عام ١٩٣٠ ارتفعت فيها بشكل طفيف، أما باقى سنوات الكساد فقـد قلـت فيها بكم كبير، وعن كمية الكوكايين المضبوطة فانخفضت بشكل كبير ووصلت إلى حد التلاشى.

ثانيًا: ارتفاع كمية المواد المخدرة (الحشيش) الأخرى فـى فتـرة الركـود وخاصة فى سنوات ١٩٣١ و١٩٣٢. بسبب إحجام بعض الفئات عن تعاطى المواد الغالية الثمن.

كما أدى غلاء أسعار المخدرات إلى لجوء الفلاحين الذين اعتادوا الإدمـان إلى تعاطى بعض المواد التى تعطى نفس مفعول المخدر وتكون بأسعار منخفضة، مثلاً لجأ أهالى شبين الكوم إلى تدخين عشب برى يعرف "بالسكران" وتبين أن هذا العشب له آثار المخدر(١) كما لجاء بعض المدمنين فى القرى إلى شـرب الـشاى الأسود(*) لعجزهم عن الحصول على المخدرات،(٢). وكان شرب الـشاى منتـشرًا

---

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، تقرير ١٩٣٣، ص ٥١.

(*)الشاى الأسود: هو شراب أسود كريه الطعم والرائحة، ويغلى الشاى ثلاث مرات وفى كل مـرة يكـون لونه أشد سوادًا من سابقتها، ثم يضاف له عصير الجمار أو مسحوق جوز الطيب حتى يعطى مفعـول المخدر أو المنبه، وقد كان الفلاح لا يبالى بشيء من الأضـرار الناتجـة عـن شـرب الـشاى مثـل إضطرابات المعدة وضعف الأعصاب والهزيان مادام يرى فى تناوله متعة وراحة لأعصابة مهما نـشأ عنه من ضرر على صحته.

المقطم،٢٤ /١٩٣١/٧، جلال حسين، مشاهدات فى الريف المـصرى. الاهـرام، ١٩٣٥/٥/١٥، رسـل، الطاعون الجديد أو الشاى الأسود.

هنرى حبيب عيروط، الفلاحون، ترجمة محى الدين اللبان ووليم داود،ط ٨،مؤسسة الحلبى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٨١.

(٢) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى، ١٩٣٤،ص٥٧.

بين البدو والنوبيين حيث كان ذلك يعود إلى اتصالهم بالإنجليز. فنقلوا عنهم هذه العادة ثم ما لبثت أن انتشرت فى قرى الريف، ومن أكثر المديريات إقبالاً كانت الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وبعض نواحى الدلتا.

أما عن مقدار ما ينفقه الفلاح على شرب الشاى فذكر أحد الملاك فى مركز "ببا" ببنى سويف أنه منذ سنتين (١٩٣٢)، كان متوسط ما ينفقه الفلاح فى اليوم على الشاى حوالى ثلثى أجره اليومى أى قرشين من ثلاثة قروش والقرش الثالث ينفق على غذائه وغذاء عائلته فيضعف بذلك ولا يحتمل تعب العمل ولهذا فكثير منهم لا يشتغلون إلا بمقدار ما يكتسبون لشراء الشاى دون الاهتمام بأمر الغذاء والكساء، كما أن البعض امتنع عن العمل مما أسفر عن زيادة فى حوادث السرقات[١].

وذكر هنرى عيروط فى كتابه "الفلاحون" أن الفلاح قد يبيع ماشيته، وهى عدة عمله وأداة كفاحه لكسب رزقه، كى يحصل على ثمن الشاى الذى يشربه. حتى ذكر أن إحدى القرى كانت خالية تمامًا من المواشى وكان السبب فى ذلك أنها بيعت للحصول على ثمن الشاى[٢].

وقد انتهز بعض الفلاحين هذه الفرصة وفتحوا قهاوى صغيرة لبيع الشاى بواقع مليمين للفنجان الصغير وخمسة مليمات للكوب الكبير، وكانوا يجتمعون فيها كل ليلة لإنفاق أجورهم، واضطرت الحكومة لاتخاذ إجراءات مشددة فقامت بإغلاق هذه المقاهى وتحطيم أدوات صنع الشاى وطردت المدمنين منها وأعطت العمال بعض الأرض على أن تخصم مرتباتهم من أصل ثمنها، وبذلك لم تتح لهم فرصة الحصول على أموال فى أيديهم لإنفاقها على هذا المشروب، وبذلك حاولت الحكومة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ولو بشكل نسبى[٣].

---

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى لعام ١٩٣٤، ص ٥٦،٥٧. المقطم، ١٩٣١/٧/٢٤.

(٢) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) الأهرام، ١٩٣٥/٥/١٥.

كما انتهز بعض التجار الفرصة فقاموا بغش الشاى الذى يبيعونه فى القرى حيث كانوا يصنعونه من نشارة الخشب وقشر الفول وأوراق الملوخية، ومن الشاى الذى استعمل فى الفنادق والقهاوى يمزجون كل ذلك ويلون هذا الخليط ثم يبيعونه، هذا إلى جانب استيراد الأنواع الرديئة من الشاى وتوزيعه فى الريف مما كان له تأثير على الحالة الصحية للفلاحين مما هددهم بالإصابة بالجنون(١).

ومما سبق يمكن القول بأن المخدرات كان لها دور فى زيادة معدل الجريمة كما أدت الأزمة الاقتصادية الى تقلص تجارة المخدرات فى الفترة محل الدراسة.

تأثير الأزمة فى المجتمع الريفى:

أثرت الأزمة على معظم فئات المجتمع المصرى ملاك وفلاحين وعمال، فقد تركزت ثروات البلاد فى يد قلة من أصحاب الثروات غير أن هؤلاء الملاك هم المسيطرون على الحياة الاقتصادية، كما كانوا يمثلون كبار ملاك الأراضى الزراعية، وكانوا هم أيضًا أصحاب المصانع والشركات، وهم محتكرو التجارة الداخلية والخارجية، فكانوا يمارسون سيطرة كاملة على الاقتصاد المصرى مما كان من نتائجه سوء توزيع الدخل القومى وانخفاض أجور العمال الزراعيين والصناعيين وانخفاض مستوى المعيشة(٢)، بما أن هذا المجتمع شهد تباينًا صارخًا فى توزيع الثروات بين قلة سيطرت على معظم مصادر الثروة ونسبة عظمى لا تملك إلا قوة عملها، وبالتالى لا تتخطى هذه النسبة إلا بقدر يسير من الدخل لا يصل بمعظم أبنائها إلى حد الكفاف من المعيشة كما يبين الجدول التالى.

---

(١) زكريا سليمان بيومى، قضايا الفلاح فى الريف المصرى ١٩٢٤- ١٩٣٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٠٣

(٢) على شبلى مصر الفتاه ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٤-١٩٤١.ص١٨.

جدول رقم (٤٥): حاله الملكية الزراعية فى عام ١٩٣٢.

حاله الملكية	الملاك		المساحة المملوكة		متوسط ما يملكه	
	العدد	%جمله الملاك	المساحة بالفدان	%جمله المساحة	ط	ف
اقل من ١:٥ فدان	٢١١١٣١٦	%٩٣	١٧٦٤٤٣٤	%٣٠,٣	١١	-
أكثر من ٥: ٥٠	١٤٦٣٧٢	%٦,٤	١٧٦١٢٩٢	%٣٠,٣	-	-
أكثر من ٥٠ فدان	١٢٤٩٢	%٠,٦	٢٢٩٠٦٧١	%٣٩,٤	-	(١) (*)

ومن خلال توزيع الملكية الزراعية تبين أن ٩٣% من جملة الملاك يملكون نفس المساحة التى يملكها ٤،٦ % من جملة المـلاك (٣،٣٠) % مـن جملـة المساحة أى أن ٢١١١٣١٦ نسمة يملكون ١٧٦٤٤٣٤ فداناً وأن ١٤٦٣٧٢ نـسمة يملكون بالتقريب نفس المساحة على حين أن ٠,٦ % من ملاك الأراضى يملكـون أكثر من ٥٠ فداناً بنسبة ٣٩,٤ % من جملة الأراضى وهذا يوضح مـدى تـراكم الثروة فى أيدى هؤلاء الملاك، كما يبين هذا مدى سوء توزيع الدخل القومى علـى هؤلاء الأفراد ومما يؤكد سوء توزيع الدخل أن ٩٣% من الملاك يملكـون نفـس المقدار الذى يملكه ٦,٤ % من جملة الملاك (٣٠,٣) % من جملة الأراضى، وأن حوالى ٠,٦ % من الملاك يملكون أكثر مما تملكـه تلـك الـشريحتين الـسابقتين ٣٩,٤% من جملة الأراضى.

وتشير البيانات إلى زيادة أعداد الملاك الزراعيين إلى جملة المـلاك عامـة فى هذه الفترة، فإذا كان فى عام ١٩١٨ جملة عدد الملاك الذين يملكون أقل مـن

---

(١) محافظ عابدين، محفظة ٥٩٢، القطن ١٩١٣/٢/١١، ١٩٥٢/٢/٣.

(*) هذا الإحصاء بها خطأ: حيث ذكرت الوثيقة أن متوسط ما يملكه الفرد هو ١١قيراطـاً، والـصحيح أن الفرد يملك ٢٠ قيراطاً، كما لم تذكر الوثيقة متوسط ما يملكه الفرد فى الفئه الثانية (من ٥ إلى ٥٠ فداناً) والذى بلغ ١٢ فداناً، أما الفئة الثالثة فيملك الفرد فيها ١٨٣ فداناً.

فدان إلى خمسة هم ٦٣,٦ % حوالى ١٥٨٨٦٠٦ نسمة يملكون ٢٧,٤ % من الأراضى حوالى ١٥٠٢٦١٣ فدانا، ثم ارتفعوا فى عام ١٩٣٠ إلى ٩٢,٩ % من جملة الملاك[1]، ثم ارتفعت هذه النسبة فى عام ١٩٣٢، التى وصلت نسبتها إلى ٩٣ % من جملة الملاك[2].

وهذا لا يعنى أن الطبقة العليا " كبار الملاك " لم تعان فى ظل الأزمة بل عانت أشد المعاناة، حتى أنه لم يفلت من الأزمة من أفرادها إلا من درج منهم على الإقامة بقراه واستغلال أملاكه بنفسه ولحسابه الخاص، أما من قام على استغلالها بالتأجير عن طريق وكلاء الدوائر ونظار الزراعة ولم يباشروها، فقد أثرت الأزمة فيهم بشكل كبير، وكانوا غالبًا يفقدون أطيانهم بسبب عدم الذهاب إليها لمراعتها فيدعى بعض الزراع ملكيتهم لها بمضى المدة، ولم يستطع المالك إثبات ملكيته لاستمرار وضع أيديهم عليها، بالإضافة الى عدم استطاعة المؤجر أن يدفع الإيجار لأن الإيجار يحتاج إلى مال كثير للإنفاق على الزراعة، فأصبحت أرضه عرضة للمصادرة والبيع الجبرى بأسعار زهيدة، بعد أن وجدوا صعوبة مع الأزمة فى تحصيل الإيجارات التى امتنع المستأجرون عن سدادها، وبخاصة ما عقد منها قبيل الأزمة، ولمدة ثلاث سنوات بأسعار مرتفعة وذلك لأن الوكلاء ابتلعوا معظم الإيرادات أثناء إدارة الأراضى، حتى لم يتبق له من الإيراد ما يغطى نفقات زراعتها[3].

وكان المالك الذى يملك أى مقدار من الأطيان يسهل عليه تأجير الأطيان إلى الزارع بإيجار يتفق مع أسعار الحاصلات، وكان الزارع يهتم ويجتهد فى تسديد الإيجار المطلوب منه، وكان المالك يعتمد فى جميع تصرفاته وأعماله على إيراده الناتج من إيجار أطيانه، ولكن من ظل الظروف الاقتصادية العسيرة فقد تأثر كل من المالك والزارع بها[4] وقد تزامن هذا مع تراجع البنوك عن الإقراض إلا بفوائد عالية، حيث تعذر كبار الملاك فى تسديد مستحقات الحكومة من ضرائب وأقساط

---

(١) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٠٤.
(٢) عابدين، محفظة ٥٩٢.
(٣) أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى، ص ٢٢٤.
(٤) عابدين، محفظه ٤٩٧، موقف الفلاح الآن، قلينى فهمى، ١٩٣٠/٩/٣٠.

عقارية وثمن التقاوى والسماد، مما نتج عنه تراكم الديون وعدم استطاعة المالك دفعها لذلك كان يفقد ما يملك من أطيان(١).

وأدى تراكم الديون بدرجة كبيرة رهنت فى مقابلها حوالى ٨٩% من جملة الأراضى الزراعية فى أوائل سنوات الأزمة فى الوقت الذى فشلت فيه كل محاولات الحكومة لتثبيت أسعار القطن والدخول الزراعية، إلى انتشار حركة مصادرة الملكيات وبيعها بصورة مرتفعة(٢).

وقد تضافرت عوامل مختلفة ساعدت على تفاقم المشكلة والتى كان من أبرزها الاقتراض فى فترات الرخاء دون وضع النتائج السلبية لهذا الاقتراض فى الحسبان، وتأثير العوامل الاقتصادية العالمية، وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية مع انخفاض إنتاجية الفدان، وتعدد الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى(٣)، ووصلت الأزمة إلى ذروتها فى منتصف عام ١٩٣١ وزادت نسبة البيوع الجبرية زيادة كبيرة، فقد نظرت محكمة مصر المختلطة خلال هذا العام وحده ١١٠٠ قضية نزع ملكية بلغ مقدار الأراضى المعروضة للبيع ٣٢٠٦١ فدانا وقد رسا المزاد على ٢٩٥٤ فدانا منها يضاف إليها القضايا المؤجلة، وقدر مجموع الأراضى المهددة بالبيع الجبرى فى نهاية ١٩٣١ بحوالى خمسين ألف فدان(٤).

كما ذكرت جريدة البورصة أن أعداد قضايا البيوع الجبرية فى ١٩٣٢ للبنك الزراعى حوالى ٢١٦ قضية والأطيان التى طلبت بيعها تقدر بنحو ٤٢٥٠ فدانًا، ولبنك الرهانات ٥١ قضية، والأطيان التى طلبت بيعها ٣١٧٩ فدانًا، والبنك

---

(١) الأهرام، ١٩٣٣/١١/٢٩، الياس عوض بك، الأزمة وكيف تعالج.

(٢) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص ٢١٢.

(٣) عفاف محمد بدر على يوسف، الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى فى فترة ١٩٣٠-١٩٥٢، رسالة ماجستير كليه الدراسات الإنسانية، جامعه الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٨١.

(٤) عصام الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤- ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٧٤.

العقارى ٩ قضايا والأطيان التى طلبت ببيعها ١٠٩ فـدانا[١]، وفـى سـنة ١٩٣٣ نظرت المحاكم المختلطة حوالى ٧٩٦ قضية بيع جبرى[٢].

ومن الواضح أن طبقة ملاك الأراضى كانت أكثر تأثرا بالأزمة من الطبقات التى تلتها، ولهذا نجد أن عددًا من الملاك والمزارعين الذين قاموا بتقديم العديد من الالتماسات والشكاوى للحكومة للنظر فى هذه المشكلة فـى كثيـر مـن الجهـات المصرية مثل الدقهليه، والغربية [٣]، كما كانت هناك جهات أخرى عديـدة قامـت بالشكوى[*]، ولذلك اهتمت الحكومة بأمر المدينين ومحاولة حل هـذه المـشكلة[٤]، وقد مرت مسألة الديون العقارية بعدة مراحل جرت خلالها التسويات العقارية منـذ سنة ١٩٣٠.

ولهذا حاول الملاك ترتيب أمورهم عندما بلغت الأزمة درجة من الحدة تهدد مصالحهم، حيث أعاد كبار الملاك النظر فى أسلوب حياتهم، حتى اتجهوا لضغط نفقاتهم، والعودة إلى قراهم والتفرغ لإدارة مزارعهم، والتوقف عن البذخ والسفه، وإلى جانب محاولتهم هذه حاولت الحكومة إيجاد حل حاسم لأزمتهم[٥] وقد نتج عن كثره ديون الملاك، ورهن أراضيهم انخفاض قيمة الأراضى[٦]، فكان الفدان فى سنة ١٩٢٧ يساوى ١٥٠ جنيهًا أصبح لا يزيد عن ٤٠ جنيهًا فى ١٩٣٣[٧].

---

(١) البورصة، ١٩٣٢/٢/٢٠، مظلوم هاشم، حماية الأراضى الزراعية فى مصر من البيوع الجبرية.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١٠/١٩، قضايا البيوع الجبرية أمام المحاكم المختلطة.

(٣) عابدين، محفظه ٤٩٤، التماسات مستأجر بين مزارعين، ١٩٣٠/١٠/١١.

(*) المزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين رقم ٤٤٩ – ٤٩٣،٤٩٤ – ٥٣٦، ٥٥٤ – ٥٩٢.

(٤) مجلس النواب، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الحادية والأربعين، ١٩٣٢/٥/٢١، ص ١٠٠٤.

(٥) أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى،ص ٢١٣.

(٦) عاصم الدسوقى، المرجع السابق، ص ١٨١.

(٧) الأهرام، ١٩٣٣/٨/٩، الحالة الاقتصادية العامة.

لم تكن الحلول التى اتخذتها الحكومة إلا حلولاً وقتية فلم تحقق نجاحا يذكر، حيث إن الخطوات التى اتخذت من أجل حلها بوضع قانون يمنح مهلة لتسديد الديون العقارية أو بمنح تيسيرات للمدينين للوفاء بها من جانب، ومن جانب آخر وضع عده تشريعات تنظم عملية نزع الملكية والبيوع الجبرية، وبالرغم من هذا أخفقت حلول الحكومة، لأنها كالإنفاق فى الهواء ما تلبث أن تظهر فتختفى، ولم تأخذ هذه المشكلة طريقها إلى الحل طوال تلك الفترة[1].

كما ارتبط المزارعون بالملاك الزراعيين حيث كان المحور الأساسى فى العلاقة بين الطرفين (الملاك والفلاحين) هو مسألة الإيجار[2]، وكانت تلك المسألة هى أحد المحاور الرئيسية فى استغلال الملاك للفلاحين، كما تعد أحد أسباب كثير من النزاعات فى الصراع الاجتماعى بين كلتا الشريحتين، لأن كل انتفاضات الفلاحين قد حدثت فى المناطق المؤجرة لهم بواسطة كبار الملاك[3]، وكان من الطبيعى أن تحدث نزاعات كثيرة بينهم، وإذا كانت الإيجارات عقدت قبل حدوث الأزمة الاقتصادية أى فى وقت الرخاء كانت تؤجر بإيجارات تتناسب مع الحالة، ولكن فى ظل الأزمة بقيت هذه الإيجارات كما هى، ومن هنا أصبح المزارع عاجزًا عن دفع الإيجار، لأن ثمن إنتاجية الفدان لا يفي بتكاليف زراعته، وخاصة مع انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية[4] وخاصة "القطن" ومما يزيد الغبن إذا تعرضت أسعار القطن للهبوط على التو من التعاقد وهذا ما حدث فى معظم سنوات الدراسة، ودفع المستأجرين إلى مطالبة الحكومة بالتدخل ورفع الغبن عنهم [5] حيث

(١) عفاف محمد بدر، المرجع السابق، ص ٩١.

(٢) زكريا سليمان بيومى، المرجع السابق،ص ٢٧.

(٣) على بركات، الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ – ١٩٥٢، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٠.

(٤) المقطم، ١٩٣١/٧/٣، عبد الحليم إلياس نصير، أجور الأطيان.

(٥) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢١٥.

كان المستأجرون ملزمين بدفع إيجار يتراوح بين ٦ جنيهات إلى ٢٢ جنيهًا بالنسبة للفدان الواحد [١].

ومما ساهم في نكبة الفلاحين كثرة الضرائب التي كانت تفرض عليهم، وكان يعاني الفلاح أشد المعاناة في تسديد تلك الضرائب، لهذا كان يتم الحجز على ممتلكاته، ويتم بيعها بأبخس الأثمان، من عقارات ومواشي وفاء للضرائب الأميرية[٢]، فمثلا نجد أحد المزارعين في الزقازيق ينزع سقف منزله ويبيعه لكي يسدد الضرائب[٣] وقال مزارع آخر" إنه لو فقد أحد أولاده أهون عليه من تلك الكارثة" وذلك لأنه زرع ثلاثة عشر فدانًا قبلي في نجع حمادى وأنفق عليهم فوق المائة جنيه ولم يجد ما يعوضه نصف ما أنفقه[٤].

واتجهت هذه الشريحة من أبناء المجتمع إلى تقليل نفقاتهم المتواضعة لأبعد الحدود، حتى أن أكثرهم حدوا من ترددهم على المدن، وسربوا أبناءهم من المدارس، وامتنعوا عن استهلاك بعض السلع الكمالية، على الرغم من انخفاض أسعارها بدرجة كبيرة عن المدن، وكذلك اقتصدوا في استهلاك الوقود باستخدام مخلفات الحقول وروث المواشي والملابس حتى قيل إن نفقاتهم أصبحت لا تتكلف شيئا تقريبًا، بعد أن ابتعدوا عن ارتداء النوعيات الغالية من المنسوجات، وهذا ما جعل الطبقة الدنيا الريفية تحقق قدر من متطلبات الحياة جنب معظم أبنائها الجوع المطلق وجعلهم يعيشون عند خط الفقر أو عند حافة الحاجة والاحتياج[٥].

---

(١) Bonne، Alfred، op، cit ،p 27

(٢) الوقت، ١٩٣١/٢/٣، أحاديث رئيس الوزراء ومدير البنوك في الشؤون الاقتصاديه، البلاغ، ١٩٣٢/٢/٦ إرهاق الفلاح ببيع أقواته ومواشيه جبريا ، الأهرام، ١٩٣٢/٩/٨، مشاهدات وملاحظات في القرية المصرية، عبد الحليم إلياس نصر.

(٣) البلاغ، ١٩٣١/١٠/٢١، الخطر يزداد.

(٤) الصدق ، ١٩٣١/١/٢٢، الأزمة الاقتصادية في العالم ومركز مصر الاجتماعي.

(٥) أحمد الشربيني، الكساد العالمي والريف المصري، ص ٢٢٢، ٢٢٣ .

كما أدت الأزمة إلى هجرة بعض الفلاحين من الريف إلى المدن بدرجة كبيرة فاقت قدرتها الاستيعابية[1]، وذلك لانخفاض مستوى المعيشة في القرية[2] حيث كانوا يعيشون في دور متداعية ذات غرف لا يوافيها النور، وكانت تعد قبور للأحياء[3] ولا تزايد عدد هذه الغرف في أكثر الأحوال عن ثلاث غرف إذا كان عدد أفراد العائلة كبيرا وفي اغلب الأحيان تكون مكونة من غرفة واحدة، يبيت فيها جميع أفراد الأسرة، أما الماء الذى يشربه الفلاح وأسرته فهو الماء الراكد في الترع الذى يؤدى لانتقال العديد من الأمراض[4].

وقد سكن هؤلاء النازحين الأحياء الفقيرة في المدن وعجزوا عن إيجاد فرصة عمل فاتجهوا إلى ارتكاب العديد من الجرائم وإلى أعمال السرقة والمشاجرات[5]، لأنهم لا يجدون قوت يومهم وكانوا يعملوا في أتفه المهن، ويخدمون في البيوت، ويدللون الأطفال ويبيعون أوراق اليانصيب ويقوموا بأعمال الباعة الجائلين[6].

وهذا ما دفع السلطات إلى تعقب هؤلاء النازحين من قراهم لما أثاروا من شغب وعنف وترحيلهم إلى قراهم، ولكن علميات الترحيل لم تضع حدًا لمعاودة النزوح من الريف إلى المدينة[7]، لهذا ظهر اتجاه لوضع حد لتدفق الريفيين إلى المدن يقضي بالاهتمام بالقرية وإصلاحها، وكذلك إنشاء مناطق زراعية جديدة ينقل إليها الفلاحون الذين تضيق بهم قراهم، مع دعوة الريفيين إلى عدم ترك قراهم[8].

---

(١) المقطم، ١٩٣١/٨/٢٩، ملاك الأراضي الزراعية وفلاحوهم.

(٢) الأهرام، ١٩٣٠/١١/٨، إصلاح القرية المصرية أساس كل إصلاح اقتصادى واجتماعى الصدق،١٩٣٢/٤/٢٨، المهاجرة إلى المدينة خطر يهدد البلاد.

(٣) الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٧، د/يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، مجلاها عيشه الفلاح.

(٤) مصطفى على الهلباوى، في الريف المصرى ص ٦٩ – ٧٠.

(٥) المقطم، ١٩٣١/٧/٢٣، مشاهده في الريف.

(٦) عائشة عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٧) أحمد الشربينى، الكساد العالمى و الريف المصرى، ص ٢٢١.

(٨) نفسه، ص ٢٢١. الإخلاص، ١٩٣٣/٩/٢١، الفلاح وعلاج الأزمة .

الروضه، ١٩٣١/٢/١٠، في الاقتصاد. الأسبوع، ١٩٣٣/١٢/٦، سلامه موسى، خراب الفلاح.

ولكن بالرغم من تأثير الأزمة فى هؤلاء الريفيين، إلا أنهم كانوا يتمسكون بالعادات والمعتقدات حتى لو كلفهم هذا فوق طاقتهم المادية، فوجد فى صندوق النذور الذى كان بجوار قبر السيد البدوى مائة وخمسون ألف جنيهًا، ومما يقدر قيمته بثلاثمائة جنيه من الحلى والذهب، ووجد فيه أيضا التماسات يرغب أصحابها من السيد البدوى أن ينظر إلى ميسرة فيما له عليهم من دين[١].

وكان من الغريب أن يوجد مبلغ كهذا فى وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية فى صندوق النذور ومعه التماسات من هؤلاء رغبة منهم أن ينظر إليهم السيد بعين الرأفة لتسديد دينهم، أليس من الأفضل لهم أن يسددون ديونهم بدلاً من أن يلقوا بأموالهم هكذا ويظلوا مدينين ؟، ولكن من الواضح أن المعتقدات كانت تلعب دورًا هامًا فى حياة الريفيين بشكل كبير، وأمام هذه الكارثة يمكن القول بأنها أصابتْ مصالح معظم شرائح المجتمع من المصريين فى الريف والمدينة من ملاك ومستأجرين ومزارعين وعمال ومرتزقة وتجار[٢].

تأثير الأزمة فى مجتمع المدينة:

لم يكن التجار أفضل حالاً من الفلاحين فى ظل تأثير الأزمة فى البلاد، وفى ظل غلاء المعيشة، كما كان من الطبيعى أن تؤثر الأزمة على التجارة، فإذا كان أكبر عميل للتاجر هو الفلاح، وكما أوضحت الدراسات سوء حال الفلاح وضعف القوة الشرائية والقوة الاستهلاكية له إلى أدنى حد ممكن، حتى صار يستغنى عما اعتاده من السلع الثانوية واكتفى بالضرورى اللازم له، فإذا كان حال أكبر عميل هكذا فكيف يكون حال التجار[٣].

---

(١) محمود أبو ريه، حياة القرى، المكتبة الثقافية ،الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦، ص ٥١.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٦/١٧، جهود الحكومة لتخفيف ضائقة الزارع. الأهرام، ١٩٣٣/٩/١، جلفدان صالح على، أغيثوا الفلاح.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٥، ما يعانيه التجار فى الأزمة.

ويرجع تأثر التجار إلى ما أصاب البلاد من غلاء، لارتباط حركة الأسواق بالقوة الشرائية للفلاحين الذين ارتبط معظمهم بعلاقات مالية مع التجار الذين استدانوا منهم إما بالاقتراض المباشر أو الشراء العاجل بالأجل، مما أدت هذه العلاقات إلى تزايد قضايا الحجز التى أقامها التجار على ممتلكات الفلاحين الذين عجزوا عن تسديد ما عليهم من مستحقات لهؤلاء التجار، بعد أن ضاقت بهم الحال فى ظل هذه الظروف[1].

ولكن الحكومة حاولت أن تساعد الفلاحين عن طريق إجراءات عديدة اتخذتها، أما التجار فلم تستطع الحكومة مد يد العون لهم بطريقة مباشرة [2] وفى مقدمة تلك الوسائل التى اتخذتها الحكومة هى تخفيض أجور المحال التجارية التى أصبحت غير متناسبة مع الحالة الاقتصادية السيئة، والتى كانت قد قدرت فى وقت الرخاء واليسر، وقد أصبحت فى فتره الكساد كبيرة غير ميسر دفعها، لأن التجار لايستطيعوا أن يوازنوا بين دخلهم وبين قيمة بضائعهم[3].

وأدى الكساد الذى عم التجارة فى مصر بشكل كبير إبان الكساد العالمى، وعدم ثبات حركة البيع والشراء وكثرة الإنتاج وقلة الاستهلاك إلى كثرة حالات إفلاس التجار[4]. على الرغم من أن التاجر حاول أن يتفادى الأزمة بتخفيض نفقاته العمومية والشخصية، والاستغناء عن فريق من موظفيه[5].

---

(١) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٢١.

(٢) الأهرام، ١٩٣٣/٩/١٢، التليف التجارى للتجارة ومساعدة الطلبة العاطلين وواجب الحكومة نحو الطبقات المأزومة.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٧/٢١، محمد نجيب ولاية، حول تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية.

(٤) البلاغ، ١٩٣٢/٤/٢٣، إفلاس تجارنا وعواقبه فى الحالة الاقتصادية فى البلاد.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٧/١٧ محمد نجيب ولاية، حول تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية والإسراع فى حلها .

وإزاء ما تعرض له الوضع الاجتماعي للتاجر من اهتزاز وربما إفلاس وانتقاله من مستوى إلى مستوى أقل فكانت هناك شكوى عامة من هؤلاء التجار للنظر في ما وصل إليه حالهم وخاصة في عامي ١٩٣١ / ١٩٣٢ [1]، وكان خير دليل على ما آل إليه حال التجار من معاناة هو إفلاس شارع المغاربة بدمنهور الذى كان يعرف عنه أنه أحد الشوارع التجارية الخاصة بتجار الأقمشة والأصواف، فكان به ١٨ محلاً مقفلاً لإفلاس بعضها في ١٩٣١ والبعض الآخر انتقل أصحابها إلى محال أجرتها أقل بعد ما اكتسبوا في محالهم الأولى الشهرة والثقة المالية[2]. كما يبين الجدول التالي عدد التفاليس التى اشهرت على أساس أن ١٩١٣/١٩١٤ =١٠٠.

جدول رقم (٤٦): عدد التفاليس التى أشهرت من ١٩٢٩: ١٩٣٤.

السنة	عدد التفاليس التى اشهرت	السنة	عدد التفاليس التى اشهرت
١٩٢٩	٢٣٧,٥	١٩٣٢	٣,٢,٨
١٩٣٠	٢٣٠,٧	١٩٣٣	١٥٥,١
١٩٣١	٣٠٠,٦	١٩٣٤	١٢٢,٢[3]

ومن خلال الإحصاء تبين مدى ارتفاع حالات إشهار التفليس بالمقارنة بأعدادها قبل الحرب العالمية ومعدل الارتفاع هذا يبين مدى تأثير الأزمة على أوضاع التجار مما جعلت هؤلاء ينتقلون من مستوى إلى مستوى أقل فإذا قورن بين سنوات الكساد وسنوات ما قبل الحرب نجد أن أكثر سنوات الأزمة تأثيرًا في التجار هى سنتى ١٩٣١ / ١٩٣٢، والتى ارتفعت فيهما معدل حالات الإفلاس لأكثر من ثلاثة أضعاف قبل الحرب.

(١) المقطم، ١٩٣١/٨/١٣، ١٩٣١/٨/١٦، ١٩٣١/١٠/٢٠، ١٩٣٢/٦/٧، ١٩٣٢/١٠/١٨، ١٩٣٢/١١/١٩.

(٢) البلاغ، ١٩٣١/١٠/٢٧، تحقيق البلاغ (٩)، في مدريه البحيرة لمندوب البلاغ.

(٣) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٢٣.

وقد أدى سوء أوضاع التجار وتعرضهم لإشهار إفلاسهم إلى محاولتهم الضغط على الفلاحين لاستيفاء ديونهم التى قدرت بآلاف الجنيهات عن طريق التقاضى والحجز على ممتلكاتهم ومواشيهم وما يحتفظون به من غلال لاستهلاكهم الخاص، وكذا منقولاتهم المنزلية، والإعلان عن بيعها فى مزادات بأقرب أسواق الناحية التى يقم بها المدين، ولما فشل التجار فى استخلاص ديونهم من الفلاحين بما يجنبهم خطر الإفلاس(١).

ولهذا قدم العديد من التجار طلبات للحكومة المصرية يلتمسون فيها الإحسان لأن معظم التجار فى فتره الكساد خسروا تجارتهم، واضطروا لإشهار إفلاسهم ومن ثم تقدم بعض من الذين لا يجدون ما يدفعهم للعيش وقضاء احتياجاتهم الضرورية(٢)، وعلى سبيل المثال خسر أحد تجار القطن سبعه عشر ألف جنيه وأصبح لا يملك شى ولا حتى ما ينفقه فى يومه، وآخر استبدل معاشه بمكافأة فى ١٩٠٦ بقصد التجارة ولكنه خسر تجارته أيضا بسب الأزمة المالية، وآخر يقول إنه تاجر بالمنيا ولم يبق لديه شئ بعد سداد دين كان عليه بسب الكساد(٣). وهناك آخرون طالبوا الحكومة بالتدخل لحمايتهم من الإفلاس كما فعلت لمساعدة الفئات الأخرى، على أن يكون هذا بتعديل القوانين التجارية وبالسعى لدى البنوك بتأجيل دفع الكمبيالات المستحقة عن موعدها أو تقسيط الديون على سنوات عدة مع خفض سعر الفائدة(٤). كما طالبوا بتسليف التجار وتوفير مصدر تمويل لهم بعد أن توقفت البنوك التجارية عنّ إقراضهم كما فعلوا للزراع والملاك عن طريق إنشاء بنك التسليف الزراعى(٥).

---

(١) احمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٢٤.

(٢) عابدين، محفظه ٣٩٦، التماسات بطلب الإحسان بسب الأزمة، ١٩٣١/٤/١٤.

(٣) نفسه، محفظه ٣٩٥، التماسات ومساعدات مالية مقدمة للتجار نظر للكساد الذى أثر عليهم، ١٩٣٠.

(٤) الأهرام، ١٩٣٢/١٠/٢٠، مواعيد استحقاق الديون.

(٥) نفسه، ١٩٣٣/٩/١٣، عبد الله حسين، التسليف التجارى للتجار.

وهكذا أثرت الأزمة فى شريحة التجار تأثيرا بالغا لدرجة أنها جعلت البعض منهم يفقدوا كل ما يملكون ويتراجعوا عن شريحتهم إلى شريحة أقل منهـا. تلـى شريحة التجار شريحة الموظفين الذين تأثروا بالأزمة وإن كانـت هنـاك بعـض المصادر تشير إلى عدم تأثرهم بالآثار الناتجة عنها، حتى ولو لم تخفض الحكومـة رواتبهم.

ومع حدوث الأزمة الاقتصادية طالب البعض بضرورة اتخـاذ الإجـراءات لوقف ارتفاع مرتبات الموظفين، حيث أنها تشكل عبء على ميزانية الدولة[١]، وقد تم تأليف لجنة الموظفين العليا ١٩٣١ التى أوكل إليها البحـث والاستقـصاء فـى شؤون الموظفين من جميع جهاتها، وتألفت من هذه اللجنة لجان فرعية فـى كـل وزارة أو مصلحة[٢]. للوصول إلى نتيجة عاجلة لتخفيف هذا العبء الشديد الواقـع على ميزانيه الدولة[٣] كما تقدم العديد من الاقتراحات فى إجتماع مجلس الـوزراء بخصوص تخفيض مرتبات الموظفين[٤] وكان من أهمها أولاً: تخفـيض مرتبـات الموظفين والمستخدمين، ثانيا: إلغاء العلاوات الدورية فى السنة المقبلـة (١٩٣٢) التى تستحق لأربابها فى إبريل وأكتـوبر (١٩٣١)، ثالثـا: الاكتفـاء بـالعلاوات الخصوصية وإلغاء العلاوات الدورية[٥].

وقد رفضت حكومة صدقى باشا هذه الاقتراحات وقال صـدقى " إن هـذه المرتبات هى أموال باقية فى الدولة تتداولها الأيدى دون أن تخـرج مـن مـصر

(١) المقطم، ١٩٣١/٨/٢٠، أسعد لطفى، الأزمة والموظفين./ البلاغ، ١٩٣١/١٠/١٧ تفريج الأزمة.

(٢) الوقت، ١٩٣١/١/٢٠، بين السياسة المصرية والأزمة الاقتصادية، علاوات الموظفين.

(٣) محمد عبد الله العربى بك، سياسة الإنفاق الحكومى فى مـصر، فـى الفتـرة مـن ١٨٨٢ – ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٤٤٢.

(٤) محمد حسن هيكل وآخرون، المرجع السابق، ص ٧١.

(٥) الفلاح المصرى ١٩٣١/١/٢، إبراهيم عبد القادر المازنى، الوزارة والموظفين.

الأهرام، ١٩٣١/١٢/٣١، هل تخفض المرتبات وتلغى العلاوات.

فتساعد على حركة البيع والشراء ومادامت فى استطاعة الميزانية أن تقوم بنفقـات الأعمال الكبرى التى تدر الخير على البلاد فليس هناك ما يقضى لإنقاص مرتبـات الموظفين، والميزانية قائمة بغرضين متقدمين ولله الحمد"[١] كما ذكر أن مرتبـات الموظفين التى يتقاضونها الآن لن يمسها أى تقليل[٢]، وعلى الرغم من ذلك فقد تـم تخفيض المرتبات الشهرية التى تمنح لبعض فئات الموظفين[٣].

وأصدرت وزاره المالية منشورًا رقم " ٤٥" لسنه ١٩٣٠ أجازت فيه تعـديل الدرجات الوظيفية التى تمنح للموظفين الفنين، والتى وضعت قبل ذلك العهد وفقًـا لظروف وقتية واستمر العمل بها دون أن يطرأ عليها أى تغير وعلى سبيل المثـال تعيين الكيميائيين والبكترولوجيين فى مصلحة الصحة والكيمياء فى الدرجة الخامسة برواتب٣٦٠ جنيهًا للأولين و٣٨٤ جنيهًا للأخرين، حيث كـان المتقـدمون لتلـك الوظائف قليلين العدد، ومع زوال هذه الظروف لم يبق مبررًا لبقاء هذه الماهيـات المرتفعة، لذالك ألغت وزارة المالية هذه القاعدة ومـا يماثلهـا، علـى أن يمـنح المرشحون للوظائف هذه أوالمماثلة فى المهايا الجائز منحها لأمثـالهم الحاصـلين على نفس المؤهلات فى فروع أخرى[٤].

كما أصدرت الوزارة منشورًا رقم (٢٩) لـسنة ١٩٣٢ يقـضى بوجـوب الامتناع التام فى وزارات الحكومة ومصالحها عن شغل الوظائف الشاغرة أو التى ستخلو حتى نهاية السنة المالية ١٩٣٢/ ١٩٣٣، نظرا لأن الحالة المالية لا تـزال تدعوا إلى اقتصاد أكبر فى أبواب المصروفات كافة وخاصة فى بـاب الماهيـات والأجور والمرتبات، وحيث إن التعين والترقية تترتب عليها زيادة محـسوسة فـى

---

(١) كوكب الشرق،١٩٣١/٨/١٩، محمد صلاح الدين، الأمة أم الحكومة.

(٢) الوقت ١٩٣١/١/٢٠، بين السياسة المصرية والأزمة الاقتصادية علاوات الموظفين ولجنه الموظفين العليا.

(٣) البلاغ، ١٩٣٢/٥/١٧،مرتبات الموظفين وموقف الوزارة فيها.

(٤) الوقـائع المصرية، ١٩٣١/١/١٥،ص١٧٠/عابدين، محفظه ٢٦٢، منشور الوزارة الماليـة، ملـف ف ٢٣٤ - ٣.

هذا الباب، وقصر الانتقالات على أعمال التفتيش مع العمل على أن تكـــون المـــدة التى تستغرقها المهمة أدنى مدة ممكنة[١]، كما عملت الحكومة على وقف العلاوات والترقيات لمدة سنة (١٩٣٢)[٢]، ثم تم وقفها لمدة سنة أخرى ١٩٣٣[٣].

بيد أن هذه الإجراءات التى مست بعض فئات المـــوظفين لـــم ينـــتج عنهـــا الإقتصاد المنشود فى ميزانية الدولة، وبعد طول تردد بين التعـــرض للمرتبـــات أو تحاشى ذلك انتهى الأمر بتعديل الكادر الخاص بالموظفين[٤]، ويقتضى هذا التعديل بأن تربط ميزانية السنة المالية (١٩٣٢/١٩٣١) على متوسط الدرجات وأن تلغـــى العلاوات الاستثنائية مع وقف العلاوات العادية، ولا تعطى بعد السنة المالية التالية (١٩٣٣/١٩٣٢) علاوة إلا من الوفورات، ولم يؤد هذا التعديل إلا إلى إقتصاد مبلغ ضئيل إذا قيس بجملة مرتبات الموظفين[٥].

وهكذا ظلت الدرجات التى تخلو من الموظفين كمـــا هـــى ولـــم تخفـــض مرتباتها، وعلى الرغم من بقائها وعدم المساس بها إلا أن هذه الشريحة قد تـــأثرت فى ظل الأزمة حيث ساد الغلاء وارتفعت الأسعار، وقد جاء هـــذا التـــأثير عنـــد انخفاض قيمه العملة المصرية بنسبه ٢٠%، ومن هنا نستطيع القـــول بـــأن قيمـــة المرتبات قلت بنفس قيمة العملة، وإن لم يكن تأثير الأزمة فى هذه الـــشريحة قـــدر تأثيرها فى باقى شرائح المجتمع وخاصة الفلاح والمزارع والملاك، وعلى الـــرغم من ذلك فقد قدم عدد من الموظفين العديد من الشكاوى بسبب الاستغناء عن بعضهم عن العمل أو التماسات لصرف الرواتب المتأخرة أو بقلة الرواتب[*].

---

(١) وزاره الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظه ١٤٣٠، ملف ١٠٧ /٣.

(٢) الوقت، ١٩٣١/١/٢٠، علاوات الموظفين.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٧/٢٦.

(٤) الدفاع الوطنى، ١٩٣٢/٢/٢٦، كادر الموظفين نظام العلاوات والترقيات.

(٥) هيكل وآخرون، المرجع السابق، ص ٨٢.

(*) لمزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين ٣٩٥، ٤٩١،٥٠٠، ٥٠٤.

وعن العمال فكانوا يعيشون حياة بالغة السوء بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لانتشار البطالة بينهم وخاصة بعد أن سرحت القوات العسكرية ممن كانوا يعملون في خدمتها منهم، كما أغلقت بعض الورش الصناعية أبوابها، أما العمال الذين لم تصبهم البطالة فقد قبلوا العمل بأجور زهيدة لا تفي بسد احتياجاتهم الضرورية في ظل ارتفاع نفقات المعيشة ثم جاء الكساد ليزيد أوضاعهم سوءًا نتيجة لانخفاض أجورهم بنسبة تراوحت بين ١٥% إلى ٢٠% عن ذى قبل، وارتفاع نسبة البطالة بينهم لاستغناء العديد من الشركات التى كسدت منتجاتها عن أعداد كبيرة منهم[١].

ولهذا كان العمال المصريون من أشد الفئات الاجتماعية معاناة من الكساد، حيث أدت سياسة الدولة لمواجهة الركود إلى وقوع موجة من الغلاء التى أثقلت كاهل المستهلكين وخاصة الطبقات الفقيرة، والتى يعد العامل إحدى شرائحها [٢] إذ أدت السياسة الجمركية إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلقتها الأزمة، كما أتاحت الفرصة للتجار لفرض الأسعار المرتفعة واللعب بها، وفى نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية إنخفاض فى معدلات الأجور[٣]، التى أوضحها تقرير بتلر رئيس بعثة مكتب العمل الدولى فى مصر، حيث قدم دراسة عن أجور العمال فى عام ١٩٣٢[٤]. نظرًا لسياسة الحكومة للاقتصاد فى الميزانية عن طريق تخفيف نفقاتها فقد قامت بالاستغناء عن عدد كبير من عمال وزاراتها وهيئتها[٥] وعلى سبيل المثال فقد فصلت إدارة السكة الحديد

(*) لمزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين ٣٩٥، ٥٠٠، ٤٩١، ٥٠٤.

(١) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية، ص ص ٢٢٦-٢٢٨ .

(٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العامة فى الثلاثينيات (١٩٢٩ -١٩٣٩)، مكتبه الشعب.

(٣) رءوف عباس، الحركة العمالية المصرية فى الوثائق البريطانية، عالم الكتب، القاهرة ص ٢٥، ٢٦

(٤) الأهرام، ١٩٣٢/٦/١٥، تقرير بتلر عن حالة العمل و العمال .

(٥) الوادى، ١٩٣٠/١٠/٣، محمد على رفاعى، مشكلة البطالة.

٧٠٠ عامل من عمالها هذا إلى جانب أنهم إستغنوا عـن ١٥٠ موظفـا مـن ذوى العقود[١] كما فصلت شركة قناة السويس ٦٠٠ عامل[٢] ثم قامـت بفـصل ١٣٠٠ عامل آخرين[٣] وقد وصل التوفير إلى ورش مصلحة الموانى إذ كان يعمـل بهـا أكثر من ٨٠٠ عامل أصبح لا يعمل بها أكثر من ٥٠ عاملاً[٤]

فإذا كانت الحكومة تقوم بالاستغناء عن عدد كبير من عمالها بهدف الإقتصاد فى نفقاتها لتخفيف حدة الأزمة فإنها بذلك ساعدت على ازديـاد مـشكلة البطالـة وتفاقمها وكانت هذه المشكلة خاصة بالعمال فقط.

ونتيجة لكل هذه الآثار التى ألمت بالعامل كان مـن الطبيعـى أن يتحـرك لمواجهتها، ولذلك اتجهوا إلى ممارسة العمل الجماعى وبدأت النقابات العمالية فـى تنظيم الإضرابات فى القاهرة والإسكندرية ومدن القناة للمطالبـة بزيـادة الأجـور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة عمليات تسريح العمـال[٥] والاهتمـام بالـصحة والتعليم والاهتمام بمساكن العمال وقد نشطت هذه الطبقة فى ظل حكومة الوفد التى تشكلت فى يناير ١٩٣٠ برئاسة مصطفى النحاس[٦].

وقد استمر النضال الجماعى اليومى للعمال مـن أجـل تحقيـق مطـالبهم المباشرة والتى تفاقمت فى ظل الأزمة، ولكن الحكومة قابلت هذا بالبطش والقمـع، ولكنها عجزت عن وضع حد له، كما حاولت فى الوقت نفسه التماس بعض الحلول

---

(١) البلاغ، ١٩٣١/١٠/١١، ازدياد العاطلين.

(٢) الوفاق، ١٩٣١/١٠/٥، فصل ٦٠٠ عامل .

(٣) كوكب الشرق، ١٩٣١/١٠/٧، لتقل لنا الوزارة ماذا فعلت فى مشكلة العمال العاطلين.

(٤) التجارة، ١٩٣١/٧/٤، كامل محمد جابر، حول أزمة البطالة.

(٥) الأخبار، ١٩٣٠/١/١٩، محمد متولى سويلم، نظام العمل والعمال فى مصر .

(٦) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ٢١.

لمشاكل العمل المتفاقمة(١)، فقد قامت بإنشاء مكتب العمل من أجل العمال فى سنة ١٩٣٠، وعلى الرغم من هذا فلم تحل مشاكل العمال(٢).

فظهر الارتفاع فى تكلفة المعيشة، لم يتقبل العمال هذه الظروف بهدوء، بل اهتم اتحادهم بتنظيم الإضرابات المتفرقة والتى جاء مطلب تحسين الأجور فى مقدمة مطالبهم، ومع ذلك لم يستجب أصحاب رأس المال لهذه المطالب، بشكل أدى إلى استمرار سوء حال العمال بعد أن أصبح الانخفاض الطابع المميز لأجور العمال واستمر هذا الحال حتى منتصف الثلاثينيات ليشهد مزيدًا من التردى فى أحوال العمال(٣).

وقد نتج عن السياسة التى اتبعتها الحكومة تجاه المجتمع المدنى، ازدياد نسبة البطال فى المجتمع لدرجة كبيرة التى انتشرت بين المتعلمين وبين العمال، هذا من جانب، ومن جانب آخر ساهم أصحاب رأس المال فى تفاقم هذه المشكلة، وقد أثرت الأزمة فى جميع فئات الشعب المصرى ولكن هناك فئة قد استفادت من هذا الركود وهم أصحاب البيوت المالية الذين حاولوا الاستفادة من تردى أوضاع جميع الطبقات وخاصة الفلاحين وصغار الملاك الذين كانوا يعرضون لبيع ممتلكاتهم فى المزاد العلنى مقابل الديون التى كانت لهؤلاء ولم يستطع الفلاح سدادها.

---

(١) رءوف عباس، الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤، ١٩٢٧، ص ٢٨.

(٢) سليمان النخيلى، الحركة العالمية، الاتحاد العام لنقابات مصر ١٩٦١ وص ١٣٩.

(٣) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الإجتماعية، ص ٢٢٨ .

الفصل الرابع

المردود الثقافى للأزمة الاقتصادية العالمية

مثل المردود الثقافى للأزمة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر فى ظل الركود، وذلك من خلال محاور عده كان أهمها الرواية، والتى عكست وضع المجتمع الريفى من خلال "يوميات نائب فى الأرياف" والمجتمع المدنى فى "القاهرة الجديدة"، ومثلت الصحافة بكل فروعها من شعر وكاريكاتير وإعلان أحد المحاورالتى قدمت الركود، وكان هناك محور أخير عكسه المردود الثقافى، ألا وهو المسرح الذى قدم مسرحية "الجنية المصرى".

أولاً: الرواية

كان هناك العديد من الروايات التى تناولت فترة الثلاثينيات والتى كانت تصف أوضاع تلك الفترة سواء كانت أوضاعًا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل "الوسية"، و"الأرض"، و"الشمندوره"، و"القاهرة الجديدة"، و"العزيمة"، "ويوميات نائب فى الأرياف"، وغير ذلك من الروايات. كل هذه الروايات قدمت صورة واضحة عن تلك الفترة، كما أن بعضا منها قدمها الإعلام المصرى فى صورة أفلام ومسلسلات اعتبرت فيما بعد مصدرًا وثائقيًا لتلك الفترة، ومن ثم لنا أن نتساءل هل يعد الأدب مصدرًا تاريخيًا ؟ وإلى أى مدى يمكن الاستفادة منه فى صياغة تاريخ تلك الفترة ؟

*** يوميات نائب فى الأرياف:**

تعتبر رواية "يوميات نائب فى الأرياف" مثالاً واضحًا يعبر عن فترة الأزمة الاقتصادية، وما تركته من آثار خصوصًا فى الريف المصرى، كما أنها تمثل وضع الفلاح وما عاناه من فقر وجهل ومرض، وهذا الثالوث الذى يعانى منه الفلاح يمثل مثلث تخلف الأمم.

جسد توفيق الحكيم (*) في يومياته مشاعر بعض موظفي الريف تجاه الحياة والإقامة فيه وما يلاقيه أهله من الآم بسبب ذلك فيقول:

"هذا الشاب الذي جاء من العاصمة منذ أيام، حيث الأنوار والملاهي والضجيج، إنه لا يكاد يرى غير مبان قليلة أكثرها متهدم، وغير هذه الجحور المسقفة بحطب القطن والذرة يأوي إليها الفلاحون... إنها في لونها الأغبر الأسمر لون الطين والسماء....... إلى أن يقول هذه القطعان من البيوت التي تعيش في بطونها ديدان من الفلاحين المساكين"(1).

ومن هنا يتضح مدى البؤس والشقاء الذي يعانيه الفلاح في حياته، والذي بالغ الحكيم في تصويرها وبالغ في تصوير مدى تخلفه.

وإذا أمعنا النظر في هذه الرواية نجد تأثير الأزمة يبدو واضحًا، حيث إن بعض الفلاحين لا يستطيعون الحصول على الطعام الضروري لحياتهم، ونجد البعض منهم يلجأ للسرقة، وحيث إن توفيق الحكيم كان يعمل وكيل نيابة في هذه الفترة فهو يقدم حقائق مر بها أثناء إقامته في الريف، قضية سرقة كوز ذرة، فهذا الرجل الذي قام بسرقة كوز ذرة ذلك لأنه لم يجد ما يساعده على إيجاد الطعام، مما يعد دليلاً قويًا على مدى تأثير الأزمة.

(*) توفيق الحكيم: ولد في حي محرم بك بالإسكندرية في ١٨٩٨/١٠/٩ وكان والده يعمل وكيل نيابة مركز السنطة، وقد حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٥م، من أعماله أوبريت على بابا وعودة الروح، كما عمل وكيل نيابة مثل والده في أقاليم مصر، ومن خلال تجربته الوظيفية هذه أنتج يوميات نائب في الأرياف، وكتب أهل الكهف والملك أوديب وشهرزاد وغيرها الكثير، كما قدم بعض الكتب مثل فن الأدب بين الفكر والفن وأدب الحياة، ووضعت وزارة الثقافة اسمه سنة ١٩٦٤م على مسرح محمد فريد فأصبح اسمه مسرح الحكيم، ورشح لأكثر من مرة لجائزة نوبل العالمية. وتوفى في يوم ١٩٨٧/٧/٢٨م.

نبيل فرج، توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧، الهيئة العامة للكتاب،١٩٨٧، صـ ٣:١٢

(١) توفيق الحكيم. يوميات نائب في الأرياف، دار الكتاب اللبناني، المكتبة الشعبية، ١٩٨٣، صـ٦٠

"ويقول الحكيم لمساعده:

سرقة كوز ذرة لن يعثر على أسهل من مثل هذه السرقة سل هذا المخلـوق. فستجده معترف. فستجده معترف فى أمان الله... إلى أن يقول:(١)

وظهر الحاجب بالباب فأمرته بإحضار المتهم الأول، فدخل كهل قد برز من صدره شعر أزرق أشيب وقلت للمساعد أن يوجه ما يحضره من أسئلة ولا يخاف

- أنت سرقت كوز ذرة ؟

- فأجاب الشيخ لفوره من جوف مقروح (من جوعى).

- فنظر المساعد إلى وقال فى لهجة الانتظار.

- اعترف المتهم بالسرقة.

- فقال الرجل فى بساطة.

- ومن قال إنى ناكر ؟ أنا صحيح من جوعى نزلت لى فـى غـيط مـن الغيطان سحبت كوز"(٢).

صدم مساعد النائب من كلام هذا الشيخ حيث إنه لم ينكـر هـذه الـسرقة، واتضح ذلك من الحوار الذى تم بينهم وبين الشيخ، وقد حكم على المـتهم بغرامـة مالية، ولم يستطع المتهم دفعها فحكم عليه بالحبس فحمد المتهم ربه، لأنه سيظل فى الحبس، وهذا يوضح مدى قسوة الأزمة التى جعلت هذا الرجل يفضل السجن على الحرية، حيث إنه فى السجن سيجد ما يقتات به مما لم يستطع أن يحصل عليه وهو حر طليق فى ظل ظروف الأزمة.

---

(١) الحكيم. نفس الرواية، ص ٦٣

(٢) الحكيم. نفس الرواية، ص ٦٤:٦٥

"ووقف القلم فى يد المساعد، ولم يعرف ماذا يسأل بعد ذلك. والتفت إلىّ يستنجد بى، فنظرت إلى الرجل سائلاً.

– سين، يا رجل لماذا لا تشتغل ؟ .....

– جيم، يا حضرة البك هات لى الشغل وعيب على إن كنت أتأخر. لكن الفقير منا يوما يلقى، وعشرة ما يلقى غير الجوع.

– انت فى نظر القانون متهم بالسرقة ....

– القانون يا جناب البك على عينينا وراسنا ... ولكن برده عنده نظر ويعرف أنى لحم ودم ومطلوب لى أكل .... إلخ"(١).

ومن هذه القضية ظهر تأثير آخر للأزمة ألا وهو زيادة نسبة البطالة فى المجتمع المدنى والريفى على حد سواء (ظاهرة من ظواهر الأزمة فى مصر).

" ونوديت القضية التالية.

فحضر رجل هرم مقوس الظهر أبيض اللحية. يدب على عصاه فابتدره القاضى.

– بددت القمح المحجوز عليه ؟

– القمح قمحى يا سعادة القاضى وآكلته أنا والعيال.

– معترف حضورى ! حبس شهر مع الشغل.

– شهر يا مسلمين !... القمح قمحى زراعتى ... مالى"(٢).

وظهر جليًا من هذه القضية مدى ما وصل له الفلاح من فقر وجوع بسبب الأزمة الاقتصادية، وبدا منها أيضًا أن النائب يحاور نفسه، عندما يقول:

" لقد جاءه المحضر حقيقة فحجز قمحه وعينه حارسا عليه حتى يسدد مال الحكومة، لكن الجوع اشتد به وبعياله فأكل قمحه فمن ذا الذى يعده سارقًا ويعاقبه عقاب السارق ؟ ..."(٣)

---

(١) الحكيم، نفس الرواية، صـ٦

(٢) الحكيم. نفس الرواية، صـ٩٣.

(٣) الحكيم. نفس الرواية، صـ٩٣.

ولقد أصبح هذا الفلاح المسكين مديون للحكومة بأموال الضرائب التي فرضت عليه وعندما حلت الأزمة بالبلاد لم يراع وجودها وتأثيرها على الفلاحين وعندما لم يستطع أن يسدد هذه الضرائب قامت السلطة بالحجز عليه " على قوت عياله"، ومن هنا يتضح مدى عبث السُلطة بهموم الناس ومشاكلها في فترة يجب عليها أن تخففها لا أن تزيدها، كما فعلت بهم.

وقدم الحكيم صورة أخرى من الفقر وغلاء المعيشة، حينما يقع كيس ملابس كبير من سيارة في الترعة فيأخذه الفلاحون ويرتدونها بعد أن ينخفض منسوب المياه عن الملابس، فهذا الصبر الذي تحلى به الفلاحون حتى تجف المياه ليرتدوا الملابس على الفور كان أقوى دليلاً على العوز والحاجة والفقر المدقع الذي كان يعيشه الفلاح في فترة الأزمة.

"وطلبت القضية التالية. فظهر العسكري ومعه آخر، وفتحا باب مكتبي على مصراعيه، وجذب داخل الحجرة أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة وولدًا " قد شدوا في حبال من الليف، إذ لم يجدوا في المركز قيودًا حديدية ... فما تمالكت إن صحت لمنظرهم:

– الله أكبر ...! مواشي طالعة سوق السبت ...؟ حل الحبال يا عسكري.......

فقال الحارس وهو يحل بأسنانه عقدة الحبل:

فتشنا يا سعادة البك بيوتهم وجدنا فيها الممنوعات وباقي غيرهم من أهل الناحية تحت التفتيش والقبض بمعرفة حضرة الملاحظ وأورطة الهجانة..... إلى أن يقول

– ممنوعات......!

– فاستدرك الحارس.

- الملبوسات يا أفندم.

نعم ... إن ما قرأت الساعة هو أن سيارة كبيرة كانت تحمل أكياسًا ضخمة مملوءة بمختلف الملابس: القطنية والصوفية من معاطف وستر وسراويل، وكذلك أنواع من الأحذية الجلدية لحساب متجر من المتاجر الشهيرة فى القاهرة، وكانت تجتاز ليلاً بكل هذا جسر الترعة المحاذية لدائر الناحية، فسقط منها فى الماء كيس كبير مفعم بألوان الملابس، ولبث الكيس فى أعماق الترعة حتى انخفض منسوبه وانحسر الماء عن البضاعة فهرعت تلك البلدة العارية إلى الكنز................. الخ"(١).

ومن خلال القضايا التى قدمها الحكيم فى يومياته ظهر مدى تأثير الأزمة على الريف، كما نجد أن الحكيم قد بالغ فى بعض من هذه القضايا، وفى بعض الأحيان صور الفلاح بأنه حشرة أو حيوان، وبالرغم من ذلك فإنه قدم صورة من الريف المصرى عن حياة الفلاح بكل أشكالها، من مأكل وملبس...... إلخ.

* القاهرة الجديدة:

أما رواية "القاهرة الجديدة" فيعتبر مجتمع القاهرة الجديدة من أكثر الأمثلة تعبيرًا عن مجتمع المدينة، وتأثر المجتمع المدينى كما تأثر المجتمع الريفى فى ظل الأزمة، وقد تبين ذلك من خلال رواية نجيب محفوظ(*)" القاهرة الجديدة " التى أبرزت كيف تأثرت طبقة عامة الشعب بالأزمة الاقتصادية كما قدمت الرواية صورة عن الوضع الاجتماعى.

---

(١) الحكيم. نفس الرواية، صـ٦٦ - ٦٧.

(*) نجيب محفوظ: ولد فى ١٩١١/١٢/١١، فى حى الجمالية، ومن خلال إقامته هناك أخذ أسماء كثير من رواياته مثل خان الخليلى وزقاق المدق وبين القصرين وقصر الشوق والسكرية، كما أخذ أيضا شخصيته الفتوة التى ظهرت كثيرًا فى أدبه، ثم انتقل إلى حى العباسية مع أسرته، وحصل على شهادة البكالوريا ودخل قسم الفلسفة فى كلية الآداب جامعة القاهرة، وتخرج فى عام ١٩٣٤، وتأثر فكره بالشيخ مصطفى عبد الرزاق والأستاذ سلامة موسى، وعمل بالوظائف الحكومية حتى أحيل إلى المعاش فى ديسمبر ١٩٧١، وقد نال جائزة نوبل ١٩٨٨./ رجاء النقاش فى حب نجيب محفوظ، دار الشروق، ١٩٩٥ ص ١٦: ١٨.

يجسد محفوظ فى روايته أحد مظاهر الأزمة الاقتصادية التى طحنت أبناء الشعب المصرى وكان من أهم ملامحها الفقر، وظهر هذا فى أسرة محجوب عبد الدايم الذى كان يعمل والده كاتبًا فى شركة الألبان اليونانية بالقناطر الخيرية وكما ظهر كذلك فى المبلغ الضئيل الذى استطاع محجوب عبد الدايم أن يعيش به لمدة ٤ شهور.

"هو هو البائس !... أبوه ترى آلا يزال أباه كاتبًا بشركة الألبان اليونانية بالقناطر، خدمة خمسة وعشرين عاما ومرتب ثمانية جنيهات وإذا انقطع عن العمل فمكافأة أشهر معدودات، وكان الرجل يبذل له من مرتبه ثلاثة جنيهات شهريًا أثناء السنة الدراسية، فنهضت بالضروريات من مسكن ومأكل وملبس ورضى بها الشاب رضاء المتمرد المغلوب(١).

"ولم تمض سوى دقائق معدودات حتى وجد نفسه أمام البيت الصغير الذى ولد فيه، بيت من طابق واحد، يتقدمه فناء ترابى مسور بدرابزين خشبى، يدل مظهره على البساطة والتقشف. وكان يواجه المحطة فى الجانب الآخر من الطريق، ويطل سطحه نور يلوح من خصاص نافذة أبيه "(٢).

وقد ظهر الفقر أيضا على حالة الست أم محجوب من المرض الذى كان يعتريها بسبب سوء التغذية الذى نتج عن الفقر.

"عطف الشاب رأسه إلى أمه، فأيقن أول وهلة أنها لم تذق للنوم طعما منذ مساء الثلاثاء، عيناها محمرتان ذابلتان تطوقهما هالتان زرقاوان، وبشرتها شديدة الصفرة، وامتلأ حزنا وكمدًا أو لمح والداه بعينيه مخلوقين بائسين مثله تماما.

واسترق النظر إلى أمه، وكانت تجلس مطرقة عند قدمه فرآها، ذابلة الوجه، وتبدو أكبر من سنها الذى جاوز الخمسين بقليل، تنوء بأثقال عمر أنفقته أمام لهب الكانون ووهج الفرن تعجن وتخبز وتعمل وتكنس فتحجرت أصابع يديها وبرزت عروق ظاهر كفها. ولم تجد فى حياتها وقتا للثرثرة، كانت كالبترول تحرك آلة كبيرة دون أن تدركه الحواس"(٣).

---

(١) نجيب محفوظ. القاهرة الجديدة، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٣٠.

(٢) نفسه، ص ٣٤.

(٣) نفسة، ص ٣٦-٣٧.

كما ظهر الفقر أيضا عندما استطاع محجوب عبد الدايم أن يعيش بجنيه واحد فقط شهريا لمدة ٤ شهور بعد أن كان يعيش بثلاثة جنيهات كل شهر، وقد سأله والده عما إذا كان يستطيع أن يعيش بجنيه، فماذا كان يفعل إذا كان الجنيه يساوى إيجار حجرة بدار الطلبة. وكان يتساءل أين يسكن وكيف يأكل ؟ فاتجه يبحث عن سكن أرخص، " ونشط فى الأيام الباقية من يناير للبحث عن حجرة رخيصة ولم يظفر بحاجته بسهولة لأن الحى من الأحياء المأهولة ولأنه مكتظ بالطلبة إلى أن عثر فى النهاية على حجرة سطحية بعمارة جديدة بشارع جركس ...لكن جدتها كانت طامة لأن صاحب العمارة أبى أن يكرى الحجرة بأقل من أربعين قرشا.

... ووجد نفسه فى حاجة إلى نفقات النقل ... وأدى الإيجار مقدمًا فلم يبق معه من نفقته إلا ستين قرشا، قرشان لليوم الواحد، الغذاء والغاز، أما فنجان القهوة فهو من الكماليات المحرمة"(١).

" فتتابعت أيام فبراير، ومتاعب الحياة تصكه صكًا. ولاحقه شبح الجوع ليلاً نهارًا..... فاضطر أن يقتصر أياما على وجبة واحدة وطحنه الجوع طحنًا، واشتد هزاله، وشحب وجهه وبلغ الكرب ذروته حين طالبته الكلية باقتناء كتاب فى اللغة اللاتينية ثمنه خمسة وعشرون قرشا. فأسقط فى يده ؟ ولم يجد من ثمنه مليمًا واحدًا! ماذا يصنع ؟ (٢)

وقدمت الرواية أيضا مظهرًا من مظاهر الأزمات الذى يزداد مع سوء الأحوال الاقتصادية ألا وهو أزمة البطالة، حيث كان للسلطة دورًا فى خلق هذه الأزمة من خلال مجتمع الوساطة.

"فقال محجوب:

---

(١) نجيب محفوظ. نفس الرواية، ص٤٧.

(٢) نفسة، ص٥١ –٥٢.

الحكومة أى الأغنياء أو الأسر، والحكومة أسرة واحدة الوزراء يعينون الوكلاء من الأقارب، الوكلاء سيختارون المديرين من الأقارب، المديرون ينتخبون الرؤساء من الأقارب، الرؤساء سيختارون الموظفين من الأقارب، حتى الخدم سيختارون من خدم البيوت الكبيرة فالحكومة أسرة واحدة، أو طبقة واحدة متعددة الأسر وهى حقيقة بأن تضحى مصلحة الشعب إذا تعارضت مع مصلحتها"(١).

ومما سبق يتبين أن كلا الروايتين قدما صورة عن وضع المجتمع وعكست آثار الأزمة على المجتمع الريفى والمجتمع المدنى، ومن ثم يمكن القول إن الأدب من العلوم المساعدة والمكملة لعلم التاريخ.

ثانيا – الصحافة

من الجدير بالذكر أن الصحافة قد تناولت الأزمة وتأثيراتها بأشكال عدة مثل:

١- الشعر

٢- الكاريكاتير

٣- الإعلان

ولكن هناك العديد من الأطروحات التى يجب طرحها.

هل استطاع الشعر أن يعكس صورة الأزمة نطاقها وأبعادها ؟

وهل استطاع أن يعكس مدى تآزر المجتمع للخروج منها ؟

هل جاء فن الكاريكاتير معبرا عما يحدث فى البلاد من تأثر بالأزمة ؟

وهل كان يمثل رد فعل الفنان على هذه الأزمات كفرد من أبناء الشعب ؟

وكيف كان الإعلان فى هذه الفترة ؟ وهل كان يمثل إحدى صور الأزمة ؟

---

(١) نجيب محفوظ. نفس الرواية، ص ٤٥.

* الشعر

إن وقع الأزمة الاقتصادية على مصر وأبنائها كان شديد التأثير على جميع طبقات الشعب، وهذا جعل بعضهم يتأثر بها بشكل كبير فنتج عن ذلك أحد أشكال النتاج الثقافي المتمثل في بعض القصائد النثرية والشعرية سواء لشعراء معروفين أو شعراء غير معروفين.

وقصيدة القطن والفلاح للشاعر محمد السيد على شحاتة وفيما يبدو أن هذا الشاعر كان متبنيا قضايا الفلاح، لذلك كان يطوع قريحته الشعرية لخدمة قضايا الفلاح ومصالحه، فهو يعكس صورة عن هذه القضايا، وقد قدمت قصيدة القطن والفلاح التى نشرت فى جريدة الوفاق بتاريخ ١٩٣٠/١١/٣، صورة كاملة عن وضع الفلاح والزراعة فى الريف فى ظل الأزمة فهو لم يترك قضية إلا وصورها بشكل يصل إلى جميع المستويات من القراء فمثلاً، صور الشاعر الأزمة ووضعها بالنسبة للفلاح وما سببته هذه الأزمة من ديون وسلف زراعية على الأقطان وغلاء المعيشة واستغلال التجار وانحطاط أسعار القطن وإصابته بالمن، وغير ذلك الكثير.

القطن والفلاح

دقت طبول الخراب واشتدت الأزمة
والكل نازل على الفلاح بالأزمة
شايل من الغلب فوق ظهره ٢٠٠ حزمة
ساعدوه واللا اخنقوه يرتاح من الدنيا
عشته بقى وسطكم ما عد لهاش لزمه (١)

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

وعندما يقول أيضًا بعد مرور سنة عليها:

أهي بقى لها سنة عقبال بقى التانيه(١)

وقد تجد عويل الرجل الريفى وأسرته حيث ينزوى وراء الأبواب هاربا من المطالبين بالضريبة الأميرية، وليس لديه ما يدفعه سدادًا لهذه الديون (٢) المفروضة عليه فى ظل الأزمة الاقتصادية وبالرغم من جود هذه الأزمة لم تـــراع الحكومـــة ذلك ويقول الشاعر:

منيـــن يســـــدد بـــلاوى شرحـــها يطوّل

غرقان فى بحر الديون من قبل عمنول(٣)

ومع اشتداد الأزمة بشكل كبير فى نوفمبر ١٩٢٩م. انخفض سعر القطن بشكل كبير أضر بالاقتصاد المصرى وساد الغلاء كل السلع.

ليـــه يا زمان المصايب كل شيء غالى

والقـــطن هو اللى فيـــه الرخص طوالى

قطنـــك تدهور قوى وسعره صبح هاوي

من بعد ما كان له صيت بين الأمم داوى(٤)

وأدرك التجار هذه الحالة الاقتصادية السيئة وظروف الأزمـــة ولكـــنهم لـــم يراعوا هذه الحالة الحاضرة واستغلوها لصالحهم.

وقد عبر عن ذلك قائلاً:

---

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٢) كوكب الشرق. ١٦/١٠/ ١٩٣١.

(٣) الوفاق. ٣٠ /١١ /١٩٣٠.

(٤) نفسه.

إزاى يعيش الجدع اليد أهو خالي

وتاجر الحى أهو مغلى بضاعته

يا تاجر ارحم وحل العسر يا تاجر

لحسن نسيب لك بلاد الغلب ونهاجر

بلاش مكاسب كتير لحسن نقول فاجر

أوعى تبيع البضاعة يا جدع غالية

لحسن هيدعى عليك محمود مع غالية[1]

ومع محاولة الحكومة حل الأزمة، وإيجاد مخرج لها فقد أنشأت بنك التسليف الزراعى، وأنشأت بنك التسليف العقارى، واضطرت إلى منح القروض والسلف الزراعية على القطن، وتدخلت فى سوق القطن مشترية[2].

وهنا يقول:

والسلفه لخره تنت ظهره عن الأول

الأحسن إنه يسب الأرض وهمومها

ويمشى يشحت على الأبواب ويتسول

والسلفه كانت على قطنه السنة دى فال[3]

وقد أصيب القطن بمرض المن فى هذه الفترة وغير هذا أيضًا وناشد الحكومة بإيجاد حل لهذا المرض.

---

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٢) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص١٩٣.

(٣) الوفاق، نفس المصدر.

فقال:

قطنك تدهور قــوى وسعره صبح هاوي
من بعد ما كان له صيت بين الأمم داوى
كان برجه عامر صح من كوكبه خــاوي
وصار(مريض بالمــن محتاج إلى حقنة)
يا ميــن يطيب جراح القطن ويداوى ؟ [١]

وتأتى قصيدة " أجور التعليم" لتعبر عن أثر الأزمة فــى إحــدى النــواحى الاجتماعية، حيث أصبحت المصروفات الدراسية ثقيلة العبء على الناس فى تلــك الفترة، فقد عبر الشاعر عن ضجر الناس من خلال صحيفة لــسان العــرب فقــدم قصيدة بعنوان "أجور التعليم" ولكن لم تذكر الجريدة من هو كاتب هذه القصيدة.

وكان يدعو كاتب هذه القصيدة كان من خلالها الحكومة بالنظر فــى أجــرة التعليم لأنها غالية على الفقراء وليس على الفقراء فقط.

" يا حكومة عندى كلمة تسمعيها وألا إيه ؟ كلميني
وان سمعتى تنصفينا وألا شيء راحت عليه ؟ فهميني
أجرة التعليم حدانا أجرة غالية على الجعيص مــــن عليــنا"[٢].

ثم يذكر الشاعر أحوال هؤلاء الفقراء الذى هو نفسه أحدهم، من فقر وجوع وغير ذلك، وأنهم لن يستطيعوا أن يعثروا على هذه المبالغ لدفعها لتعليم أبنائهم:

" وإحنا ناس الشخص منا رح يموت من الجوع فطيس
الفقير من فين يجيب كل عام عشرين جنيه
والمصيبة بيرفعوها كل يوم ما أعرفش ليه
يا وزارة الفقر كابس والفقير ما بيلقى قوتو يا جماعة"[٣].

---

(١) الوفاق، ١٩٣٠/١١/٣٠.
(٢) لسان العرب، ١٩٣٠/١٠/٢٦.
(٣) نفسه.

وقد ختم قصيدته هذه بدعوة من الأغنياء لتعليم بعض اليتامى مـع أبنـائهم وهذه دعوة للتخفيف من وقع حدة الأزمة فى شأن التعليم.

يا غنى علم مع ابنك بالقليل اتنين يتامى تكسبوهم.(١)

وطرح الشعر قضية أخرى ألا وهى " الجنيه الإسترلينى " الذى كـان لـه تأثير كبير على الاقتصاد المصرى نتيجة لارتباط الجنيه المصرى به فقد أثر على البنوك وعلى التجارة وعلى الزراعة، وأثر كذلك على الديون والثـروة العقاريـة، تأثيرًا سلبيًا مما دعا أحد أبناء محافظة البحيرة وهو رئيس إدارة البحيـرة سـابقًا " محمود شكرى " للتعبير عن هذا فكتب يقول.

الجـنيه الإسترليني

فـتدهورت و اعـتراك هبـوط

فبكـت مـن آسى عليك العـيـون

وبنـوك قـد أفلسـت وتجـار

دمعهـم للمصـاب هـام سخيـن

وكسـاد عـم التجـارة جمعـًا

يشتكـى مـنه دائـن ومديـن

نـكبـة القـطن و الجـنيـه تلاهـا

ليـت شعرى مـن بعد ما سيكـون

لا عـقـار تـراه خـالى ديـن

مـا خـلا الوقـف المأمـون (٢)

---

(١) لسان العرب، ١٩٣٠/١٠/٢٦.

(٢) المقطم ، ١٩٣١/١٠/١٦.

وأدرك الشاعر الكبير أحمد محرم (*) الأزمة الاقتصادية ومـا تركتـه فـى مصر من تأثير فقدم قصيدته عن "الأزمة" هذه إشفاقًا وعطفًا على بلاده من أهـوال الأزمة التى أثرت فى كل شيء في مصر، وهى نفثه حرة من الـشعور القـومى يرسلها شاعر وطنى كبير مصور للأزمة الاقتصادية الماليـة الطاحنـة وآثارهـا المحزنة فى البلاد بصفة عامة مناشدًا ولاة الأمور أن يضاعفوا الجهود لإنقاذ البلاد من هذه الأزمة، فيقول.

عم البلاء، وأمسى الصبر قد نفذا — واستفـحل الخطب حتى جاوز الأمدا

طال التعـلل بالآمـال خادعـة — مـا انفك شيطانها الاشقى يقـول غدا

فتش قرى النيل وانظر فى مدائنه — هـل غـادر الضيق أرضًا فيه أو بلدا

القوت أعـوذ، حتى خان كل أخ — فيه أخـاه، وعـادى الوالـد الـولدا

إذا سمعـت ضجيجًا أو رأيت دمًا — له علمت أن رغيفًا طاح أو فـقدا (1)

أما عن الفلاح وما فعلته به الأزمة أيضًا فيقول:

(*)أحمد محرم: أحمد محرم بن حسن عبد الله (١٨٧٧-١٩٤٥) شاعر مصرى، حـسن الرصـف، نقـى الديباجة، وهو تركى الأصل. ولد فى أبيا الحمراء من قرى الدلنجات بمصر فى شهر محرم لذلك سمى أحمد محرم وتعلم فى الأزهر، وسكن دمنهور بعد وفاة أبيه، وعاش يتكسب بالنشر والكتابة " مثالاً لحظ الأديب النكد" كما يقول أحد عارفيه. وحفلت أيامه بأحداث السياسة والأحزاب وانفرد برأيه مستقلاً عن كل حزب، إلا أن هواه كان مع الحزب الوطنى ولم يكن من أعضائه له ديـوان محـرم-ط، وديـوان الإسلام أو الإلياذة الإسلامية -ط. فى تاريخ الإسلام شعرًا. توفى و دفن بدمنهور.

- خير الدين الزركلى: قاموس الأعلام لا شهر الرجال والنساء، المجلد الأول، دار العلم للملايين، لبنان، ص ٢٠

(١) الأهرام، ١٩٣٢/٨/١٥.

هـــلا ســألت عن الفلاح ما صــنعت

بــه الخطــوب، وهــل أبقت له جــلدا

جفت موارده القصوى، وطــاح بــــه

ما ذاق مـــن عـــنت الأيـــام، أو وردا

لو يشــترى المــوت بالفـــدان مالكـــه

من ســوء عيشــته لــم يأمــن الحــدا

يـــا قادة النــيل جــل الخطب فالتمســوا

لــــنا الــدواء، وحــلوا هــذه العــقدا

الأزمة أطــردت فــينــا غــوائلـــــها

والشــر أفــدحــه مـــا كـــان مــطردا

إذا أردتـــــم حـــياة لا نقــضـــاض لـــها

فاستيقظــوا واحفظــوا الأركان والعمدا(١)

وأخيرًا قصيدة "لازم نشجع أوطانا" لطالب فى المدرسة الثانوية وهو "محمد أحمد المنسي" الذى أثرت فيه الأزمة إلى حد أنه قدم هذه القصيدة التى طرح فيها فكرة التمايز بين ابن البلد المصرى والأجانب الذين يحظون بالعديد من الامتيازات التى أتاحت لهم الفرصة لنهب ثروات مصر التى تركزت فى أيديهم على النقيض تماما مما يحدث مع ابن البلد المصرى الذى أصبح عاطلاً لا يملك شيئًا هذا من جانب، ومن جانب آخر وجود الأزمة التى أثرت فيه والفقر الذى جعل أوضاعه غير سوية.

ليـــه يـــا مصر يا كـــريمة

يـــأم الإحســــــان

ابن البلـــد أصبـــح فيكـــى

دابـــر غلبــــــان

والأجنبى اللى يجـيكـــى

ويكـــون عــــريـــان

---

(١) الأهرام، ١٥/٨/١٩٣٢.

يربح ويسلب أموال ... ويعيش فرحان
ابن البلد أصبح عاطل ... مش لاقى القوت
مش لاقى يلبس أو ياكل ... م الجوع ح يموت
الفقر خلا حاله مايل ... والأزمة ماسكا له نبوت
وبنى اغتنى ومناساكس ... بقى له عزب وبقى له بيوت
لازم نشجع أوطانا ... ونكون أعوان
والأجنبى يكون من بينا ... مش لاقى مكان
وبعد شويه يفارقنا ... ويروح خسران
وإحنا نفتح معاملنا ... ونشغل شبان
مرة فى مرة تلاقينا ... زودنا المال
وكتر المال ده يخلينا ... فى أحسن حال
ونغيظ ونفقع أعادينا ... ونعيش أبطال
وكمان نحقق أمانينا ... وننول الاستقلال(1)

* الكاريكاتير:

يعتبر فن الكاريكاتير من الفنون التى عبرت عن المجتمع المصرى، وما يدور به من أحداث، وكان ألكسندر صاروخان أهم فنانى هذا العصر الذى عبر عن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهو يعد أكبر وأهم شخصية أرمنية عملت فى ميدان الصحافة المصرية، لم يترك بابًا إلا وطرقه، ولذلك فقدمت الدراسة ألكسندر صاروخان نموذجًا لهذه الفترة.

(1) سفينة الأخبار، ١٩٣٢/١١/١٧.

قدم صاروخان لمصر عام ١٩٢٤ بعد أن أنهى دراسته بمعهد الفنون الجرافيكية بفيينا، وقام بإصدر جريدة فكاهية - ساخرة، كما أصدر عددين من الجريدة المصورة في سبتمبر ١٩٢٤، وبعد استقراره في مصر، تعرف على بعض محرري الصحف والمجلات والتجار والحرفيين الأرمن، وقد اتفق مع أحد الصحفيين على إصدار مجلة فكاهية ساخرة في ٢٤يناير ١٩٢٥ ثم توقفت في ١٣ مارس١٩٢٦[(١)].

اتسم الأسلوب الصاروخاني بالحيوية، والحركة العنيفة. والمبالغات التي تعكس مقدرته على اكتشافات بذرة الفكاهة في جوهر أي موضوع حتى لو كان مأساويًا، فالصورة الكاريكاتورية الصاروخانية فكاهية - هجائية، واستقر لفترة كبيرة في روز اليوسف من (١٩٢٨-١٩٣٤)، وهو أول من ابتكر شخصية المصري أفندي، وعمل في آخر ساعة وكان له دور هام في إنجاحها في سنة ١٩٣٤، ثم عمل بعد ذلك في أخبار اليوم في سنة ١٩٤٤ وبجانب عمله في هذه الدوريات، قدم العديد من رسوماته على صفحات دوريات [(*)]أخرى[(٢)].

فقدم صاروخان إحدى صور الأزمة الاقتصادية، وهو يصورها على هيئة غول خراب يطيح بكل شيء أمامه، ويوضح ذلك مدى سوء الأحوال الاقتصادية وضراوتها بحول الأزمة على مصر أي حلول الخراب مع محاولة الوزارة الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على الأزمة المتمثلة في غول الخراب لكن دون جدوى فالخراب قادم، وكأن الفنان يقصد تأكيد عدم صلاحية الوزارة في حل الأزمة والخروج منها، وهذا وضح من التعليق الذي تلي الرسم.رسم{١}[(٣)].

---

(١) محمد رفعت الإمام، الأرمن في مصر ١٨٩٦-١٩٦١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٢٠،٦٢١.

(*) الجديد ١٩٢٧-١٩٢٨، المستقبل ١٩٢٩-١٩٣١، الكشكول ١٩٢٩-١٩٣٣أبو الهول ١٩٣٠، الوطنية ١٩٢٩.....الخ.

(٢) محمد رفعت الإمام، المرجع السابق، ص ٦٢١-٦٢٣

(٣) روز اليوسف، ١٩٣١/١١/٩.

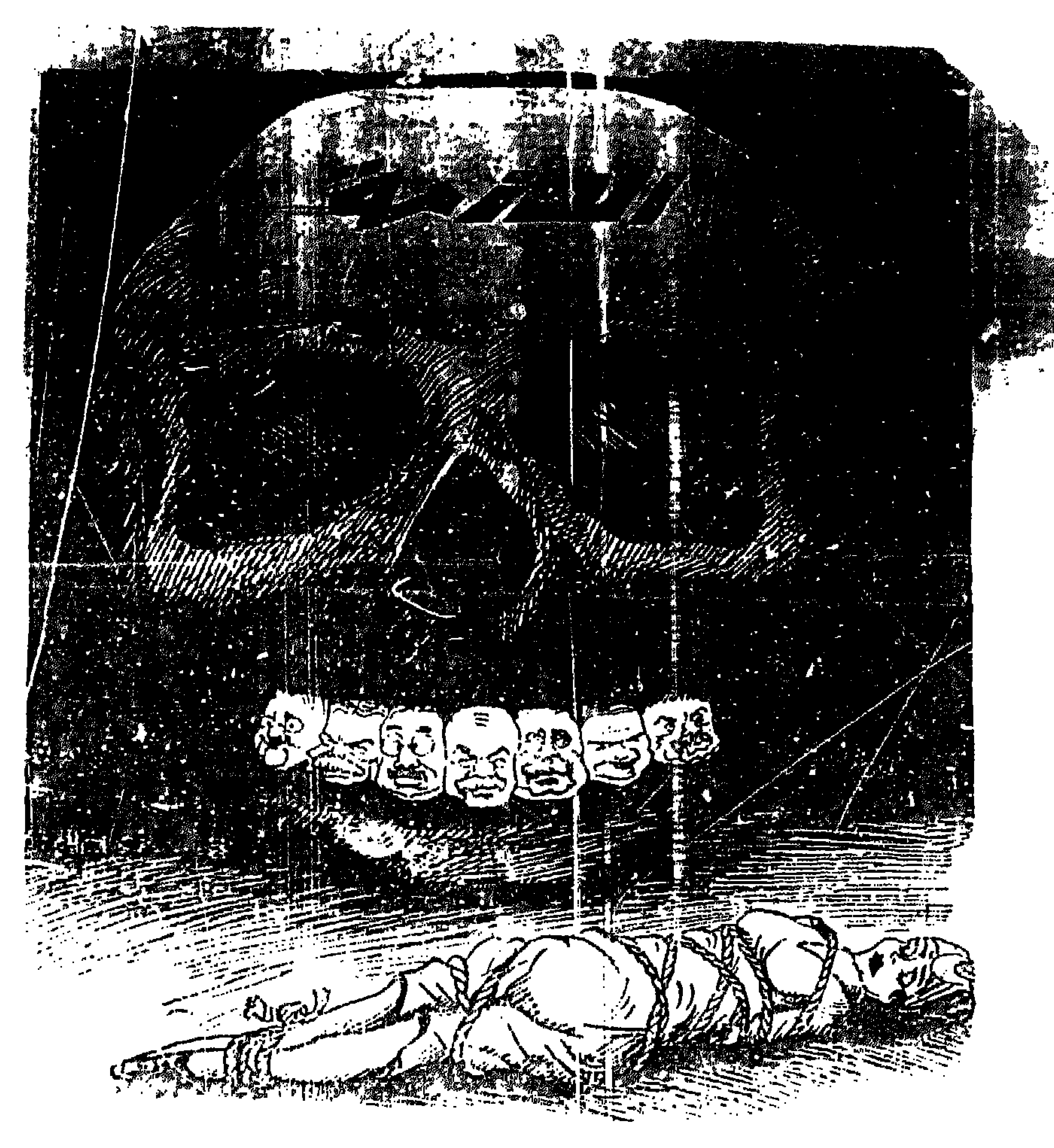


رسم {١}

ومن تصوراته للأزمة هذا الرسم الذى صورها فيه على هيئة شبح. جمجمة، ومجموع أسنانها هم وزراء مصر فى عام (١٩٣١) (*) الذين ينظرون للفتاة المسكينة المقيدة بالحبال كفريسة والتى تمثل الشعب المصرى فى تلك الفترة، وهو يريد أن يقول إن الوزارة تساعد على زيادة الضغوط على الناس كعامل مساعد للأزمة، ويعد أيضًا كناية عن انفصال السلطة الحاكمة عن الشعب ولا تهتم بأموره.[١] رسم {٢}

(*) وزارة إسماعيل صدقى التى تولت فى يونيو ١٩٣٠وانتهت فى يونيو ١٩٣٣.

(١) روزاليوسف، ١٩٣١/٩/٧.



(الازمه) : بفضل هذه الاسنان الحادة استطيع ان ألتهم هذه الفريسة !

رسم {٢}

وقدم صاروخان رسمًا انتقد فيه رئيس الوزراء إسماعيل صدقى الذى تجاهل أصوات مصر ومطالبها التى نادت بالإصلاح وعلاج الأزمة عن طريق الكفاءات. وهذا واضح من خلال التعليق الذى تلى الرسم.[1] رسم {٣}



الازمة تخنق مصر . . ودولته لاه بتاليف حزب القش الجديد!!

(مصروهى . . .): الحقونى . . . انقذونى . . . كفاءات . . . يابوى . . . يهوا!

(اسماعيل صد . . . باشا): بلاش خوتة دماغ! مش فاضى . . . سلامتى انا اولا . . . وسلامتك انت بعدين . . .

(١) الصرخة، ١٨ / ١١ / ١٩٣٠.

وهناك رسم آخر قدمه ألكسندر صاروخان عن صدقى باشا وهو يخطب فى بنها، ويصور مدى خداع إسماعيل صدقى لجموع الشعب وكيف كان يقلب الحقائق والمواقف لصالح سياسته.. بالرغم من وجود الأزمة والفقر والقحط الذى خيم على أكثرية الشعب وخصوصًا الفلاح المصرى الذى تباع حيواناته بالمزاد العلنى بأرخص الأسعار وبالرغم من كل هذا ينكر وجود أزمة وهذا واضح من التعليق الذى تلى الرسم.[1]رسم {٤}



(خطاب دولة صدقى باشا فى بنها فقال ان ليس هناك ازمة مالية)

[illegible]

[illegible]

رسم {٤}

(١) روز اليوسف، ٢١ / ٣ / ١٩٣١.

ومن الرسومات التى تمثل خداع السلطة للشعب بسبب جهله بالشئون الاقتصادية. هذا الرسم الذى يمثل مدى استهانة رئيس الوزراء إسماعيل صدقى " بأبناء الشعب " وكيف كان يغالطهم ويستغل جهلهم بالشئون الاقتصادية حتى أنه صار يقلب الحقائق لخداعهم ينكر وجود غلاء فى الأسعار، ويدلل على ذلك برخص الجنيه الذى أصبح بـ٦٥قرشًا[١]. رسم{٥}



رسم { ٥ }

(١) روز اليوسف. ١٩٣١/١٢/٢١.

وقدم رسمًا آخر لصدقى وهو يبحث فيه عن حل للأزمة عند رجال الـــدين، فصور شيخ الأزهر " الذى يمثل الإسلام والمسلمين فى مصر " وكيف أن رئـــيس الوزراء يحاول أن يجد عنده حل للأزمة الاقتصادية التى تسود البلاد، فكان اقتراح شيخ الأزهر أن تصدر الوزارة مرسومًا تجعل رمضان ثلاثة شهور فـــى الـــسنة رسم{٦}[١]

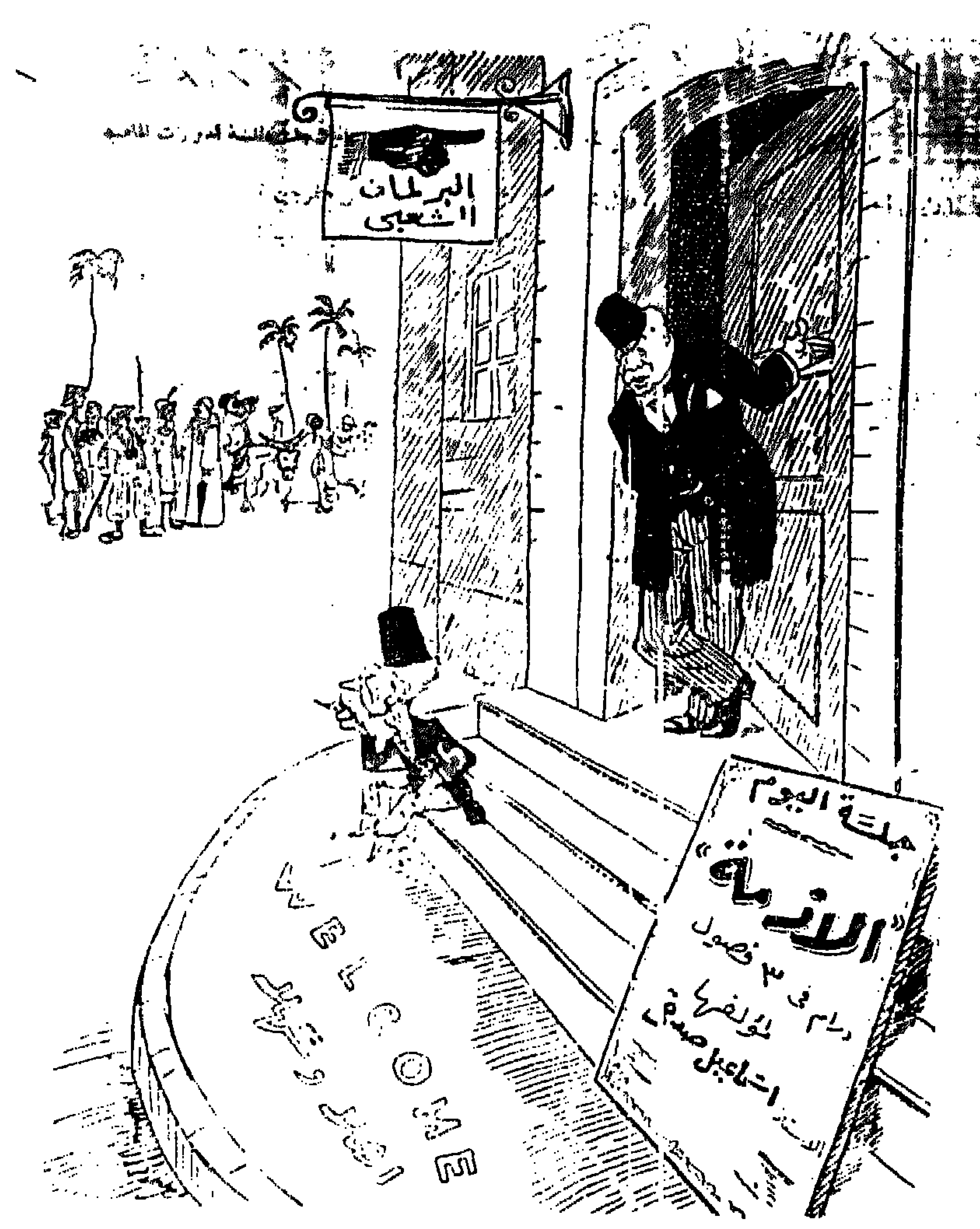


ويفسر هذا الرسم مدى انخفاض شعبية الحكومة المتمثلة فى إسماعيل صدقى رئيس وزرائها لدرجه ان أعضاء البرلمان الذين يحضرون فى الدورات الـــسابقة بسبب الأزمة التى تعانى منها البلاد ولم تحل[٢]. رسم{٧}

---

(١) روز اليوسف. ١٩٣١/١٠/٢٦.

(٢) روزا ليوسف، ١٩٣١/١٢/٢١



(يقال أن عدد الذين طلبوا تذاكر لحضور جلسات مجلس النواب كان قليلا جداً بالنسبة للدورات الماضية)

(رئيس الحكومة) : المجلس اجتمع اهه . وكل شيء جاهز . . . ولسه برضه مافيش متفرجين ؟

(رئيس المجلس) : طول بالك . . . أنا شايف شوية سواح هناك ، يالله على الله يجودوا علينا !

رسم {٧}

وفضلا عن ذلك كان هناك العديد من الرسومات التي قدمهٔ صــاروخن الخاصة بطرح بعض المشروعات في ظل الأزمة وتمثل ذلك فــي خــزان جبــل الأولياء، الذى أثير حوله كثير من الجدل رسم{٨} (١)



رسم { ٨ }

(١) الصريح، ١٩٣٣/٢/٢٣.

كما صور أيضا فى رسم آخر تهاون رئيس الوزراء المصرى إسماعيل صدقى مع المستعمر الإنجليزى، وتنفيذ رغباتهم على حساب الشعب المصرى الذى يعانى من مرارة الأزمة وكما يبين الرسم أيضًا والتعليق يفيد بأن إسماعيل صدقى هو الذى يرغب فى تنفيذ المشروع وليس الإنجليز.(ألقى رئيس الوزراء خطبة فى حزب الشعب أعلن فيها انه هو الذى ترجى الإنجليز للموافقة على تنفيذ مشروع جبل الأولياء)[1]. رسم{٩}



(ألقى دولة رئيس الوزراء خطبة فى حزب الشعب أعلن فيها أنه هو)
(الذى رجا الانجليز الموافقة على تنفيذ مشروع جبل الأولياء !!)

(١) روزاليوسف، ١٩٣٢/١/٢٥.

ومما سبق يمكن القول إن فن الكاريكاتير استطاع أن يعبر عن المجتمع كما أنه استطاع أن يعكس رد فعل الفنان، فقد عبر الكاريكاتيرعن جــزء مــن تــأثير الأزمة فى البلاد فى العديد من النواحى الاقتصادية والاجتماعية.

*** الإعلانات**

بدا الإعلان كمرآة تعكس صور الأزمة المستحكمة على الشعب المــصرى، لأنها قد أصابت جميع طبقات الشعب، كما أصابت معظم بلدان العالم، وكان كساد سوق سائر الشرائح الاجتماعية فى المجتمع المصرى أمرًا لا جدال فيــه كنــاتج طبيعى لهذه الأزمة، وجاء الإعلان فى تلك الفترة كمؤشر يعبر به عن ركود حال التجارة الداخلية.

وانطلاقًا من هذا السياق قدمت جريدة الفــلاح المــصرى إعلانًــا خاصًــا بمحلات الفرنوانى، وكيف أن أصحاب هذا المحل كانوا يحــاولون بكــل الطــرق الجديدة ترويج بضائعهم، حيث استطاعوا أن يستغلوا الأزمة فى العرض الإعلانى، وكان نص الإعلان معبرا عن ذلك. **إعلان{١}**[1].

أيــن تجــــــــــدوا ملابسكم الشتوية ؟

بأرخص الأثمان حقيقة

بمحلات الفــــــــرنوانى

بميدان الموسكى لصاحبيها محمد وحافظ الفرنوانى

وهى التى تغنيك عن جميع المحلات الاجنبية لما فيها من أرخص وأمتن الاصناف من بطانيات وفانلات وشرابات وشيلان صوف وبلاطى رجال وحريمى وجاكتات وجوانتات وقمصان وأصواف وحرير وكرافتات ومناديل لينو شغل يد باسعار لايمكن مزاحمتها

—** تليفون ١٣٠٩ مدينة **—

كما نشر إعلان لنفس المحل بجريدة أخرى يقول محلات وطنيــة ممتــازة بأوسع التشكيلات وهى الوحيدة التى لا تضارعها محلات أخرى قامت بهــا فــى موسم هذا العام من تضحيات كبيرة وذلك لما تعانيه الــبلاد مــن أ [illegible]

---

(١) الفلاح المصرى، ١٩٣٠/١٢/٢٨

(٢) الأحرار الدستوريين ١٩٣١/١/١

معرض تجاري للملابس

في محـــــــلات الفرنوانى

بميدان الموسكى بمصر تليفون ١٣٠٩ مدينة

لاصحابها محمد وحافظ الفرنوانى

محلات وطنية ممتازة بأوسع التشكيلات وهى الوحيدة بأن لا تضارعها محلات أخرى اجنبية فى انتقاء أذواقها ومتانة بضائعها ورخص أسعارها

﴿عند مشـــترواتكم زوروها﴾

تتحقق لكم مجهوداتها التى قامت بها فى موسم هذا العام من تضحيات كبيرة وذلك لما تعانيه البلاد من أزمة شديدة وبمناسبة ماوصل اليها من تشكيلات عديدة بكميات هائلة لفصل الشتاء من الملابس وفانلات وبطانيات وجيرسيهات وشرابات وشيلان وأصواف بدل وكافة ما يلزم للملبوسات فمن شرفها كان له الحظ الأوفر فى وجود كافة طلباته مع اقتصاد عظيم ...

وقد استغل أصحاب محلات الفرنوانى الأزمة فى ترويج السلع من خـــلال الإعلان الذى نشرته جريدة الجهاد، تحت مسمى مدهشات الأزمة كما قاموا بنـــشر إعلانات كبيرة بأكثر من دورية.(*) إعلان{٣ }(١).

وقد ظهر تأثير الأزمة على الإعلان المصرى بشكل كبير بعــد أن كانــت الإعلانات تحت مسميات عادية تغيــرت هــذه المــسميات وأصــبحت مــسميات الإعلانات تخص الأزمة أو تمت إليها بصلة مثل تخفيضات الأسعار التى تحــدث بشكل مستمر. إعلان{٤}(٢).

﴿ مدهشات الازمـــــة ﴾

بطانية صوف فى صوف ١٧٠ X ٢٣٠ اثنين كيلو ونصف بسعر ٣٥ قرشا البطانية

بمحل الفرنوانى بالموسكى بمصر واسكندرية بسوق الكانتو

انتهزوا هذه الفرصة، كل من يطلب بطانيتين يرسل إذن بوستة مع النولون ٧٥ قرشا صاغا

(*) البلاغ، الأهرام، المقطم، الجهاد.

(١) الجهاد. ١٩٣٢/١/١٨

(٢) البلاغ، ٩/ ١٩٣٢/٨

ملابس الصيف والبحر وحرير مصريه

. بإمشاك مصر وكتان وصوف وملابس داخلية وملابس جاهزة شغل مصر

أسعار الأزمة (بمحل الفرنواني) بالموسكي بمصر

وجاء إعلان أحد محلات المنى فاتورة تحت مسمى " الحل الوحيد لمقاومة الأزمة الحالية "، كان نص الإعلان معبرا " أن الحل الوحيد إنما يتم بالاقتصاد فى المصروفات ومشترى الجيد المتين بأسعار معتدلة " وانتهى أصحاب هذا الإعلان بدعوة الشعب بزيارتهم ليتأكدوا أو ليجدوا فرصة قلت وجودها[١].

وبالمثل فعل ذلك أصحاب محلات السيوفى عندما قاموا بحملة إعلانية فكان أحد هذه الإعلانات تحت عنوان " أسعار جديدة لمحاربة الأزمة " فكان هذا الإعلان أكثر تأثيرا على من يراه أو من يقرأه فكان صورة لفتى شديد القوة يمثل أسعار الأزمة ويمسك بيده مطرقة ليهوى على الصخرة التى تعبر عن مدى قوة وصلابة تأثير الأزمة على الشعب ويلى هذا الرسم تخفيض مدهش فى جميع البضائع ... حتى البفته ! لمدة ١٠ أيام فقط[٢].

وقد شمل التخفيض كل شيء حتى الأقمشة التى يرتديها عامة الشعب الفقير **إعلان{٥}** ونشر نفس الإعلان فى جريدة البلاغ[٣]، ثم قدم السيوفى أوكازيونًا كبيرًا فى سنة ١٩٣٣ بمناسبة العيد[٤].

---

(١) الأهرام، ديوان الحياة المعاصر، حلقة رقم (٥٢٤) ١٨ /١٢ / ٢٠٠٣

(٢) المقطم : ١٩٣٢/٦/١

(٣) نفسه.

(٤) البلاغ: ١٩٣٢/٦/٥



وهناك محلات كانت تخص شريحة أخرى من شرائح المجتمع وهي الشريحة العليا التي لم تسلم هي الأخرى من الركود الذى انتاب سائر المحلات فقد أعلن أصحاب محلات فرازلي بميدان الأوبرا أنه وصلت له " أصواف البدل والبلطوهات الجديدة الفاخرة فرع خصوص لمحلنا بلندن لتوريد أحدث الأقمشة الممتازة بأسعار تتفق مع الحالة الحاضرة رخص حقيقي اطلبوا أقمشة بدلكم من ماركة ريل تكس الإنجليزية المشهورة بجودة أقمشتها"[1] كما يتبين من نص هذا الإعلان المعبر عن وضع الكساد الذى انتاب البلاد.

(١) المقطم: ١٩٣٣/١/١٥

ومن المحلات التى تخص هذه الشريحة أيضا إخوان شملا وشيكوريل، وقد أثرت الأزمة بشكل كبير على شملا لدرجة أنه قدم فى خلال أقل من ثمانية شهور إبان عام ١٩٣١، ثلاثة تخفيضات حيث وصل الكساد ذروتــه فــى هــذا العــام، التخفيض الأول فى يناير تحت دعوة تصفية بضائع الشتاء، والثانى فى مايو تحت اسم أسبوع خصوصى تعرض فى أثنائه لبيع بضائع حديثة لفصل الصيف بأسعار لم يسبق لها مثيل بالنسبة للأزمة، والثالث فى أغسطس بذريعة تصفية آخر بــواقى فصل الصيف، كما قدمت جوائز لكل مشترٍ من خلال هذه الإعلانات[١].

وفى عام ١٩٣٢ قدمت شملا أكبر تخفيض فى الأسعار بمناسبة عيد الفطر. وكان نص الإعلان معبرا عن تأثير الأزمة "عند شملا لأجل عيد الفطر المبــارك تجدوا جميع ما يلزمكم"[٢] **إعلان{٦}.**

وفى نفس العام قدمت المقطم إعلانًا آخر فى شهر يونيو عن تخفيضات ٧٥ فرصة عن ٧٥ صنفًا للتضحية كما قدمت بيانًا بالأسعار[٣] **إعلان{٧}.**

عند شـــــملا

لأجل عيد الفطر المبـــارك

تجدوا توزيع ما يلزمكم من البدل والبلاطى و الفساتين والملابس الداخلية والاقمشة الصوفية والحريرية والبياضات وخلافه.

﴿ بضائع جيـــدة ـــ آخر مودة ﴾

اســـعار مخفضه بالنسبه للازمه الاقتصادية

﴿ توزيع جوائز ﴾

وستوزع فى اثناء هذه الفرصه جوائز فاخرة وجميلة عن كل مشترٍ يقد بأكثر من ١٠٠ قرش صاغ

هلموا لاغتنام هذه الفرصـــه

---

(١) البلاغ، ١٥/ ١٠ / ١٩٣١

(٢) الأهرام، ٢٠٠٣/١٢/١٨

(٣) المقطم، ١٩٣٢/٦/٥

وفي الشهر التالي قدمت تخفيضًا آخر من يوم ٤ إلى يوم ٩ يوليـــو ١٩٣٢ وكان قيمة التخفيض ٥٠ % عند الدفع مع وجود قائمة بالأسعار كما قالت إنه أكبر تخفيض[١].

شملا

ابتداء من يوم الاثنين

١٦ يونيو ١٩٣٢

والايام التاليـــة

٧٥ صنف للتضحية ٧٥

فرصـــة استثنائية

بيـــان بعض الأثمـــان

فرصـــة استثنائية

ولم تقتصر شملا عند هذا الحد من الإعلانات الخاصة بالتخفيضات فأعلنت يوم ٢٠ مارس ١٩٣٣ والأيام التالية فرصة عظيمة أسعار مدهشة جدًا مع وجــود عرض لصوره المنتج إلى جانبه السعر.[٢] **إعلان{٨}.**

(١) المقطم، ١٩٣٢/٧/٣

(٢) الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٣٢



ومما يبدو من هذا العرض أن أسلوب العرض الإعلانى قد تطور شيئا فشيئًا لأن أصحاب المحلات بدأوا بالإعلان عند تخفيضات ثم طوروا نظام العرض الإعلانى فأصبحوا يعلنون عن البضائع بتقديم قائمة بالمنتج والسعر، ثم بعد ذلك أصبحوا يعرضون صورًا للمنتج وإلى جانبه سعره، حتى يستطيعوا أن يوضحوا فارق الأسعار وأن استخدام أسلوب التخفيض جدير بالاهتمام لأنه أثر فى النشاط التجارى فى فترة الأزمة.

أما شيكوريل فلم تكن إعلاناته بنفس الصورة التى قدم بها شملا إعلاناتـــه، فهى قليلة العدد على مستوى جميع الدوريات، ومن هنا فلم يعلن شيكوريل فى عام ١٩٣٠ غير إعلان واحد بالتخفيض، وكان بمناســبة عيــد الأضـــحى، وحــرص أصحاب هذا المحل الكبير أن يعلنوا فى داخل الإعلان صورة لشاب أنيــق، وإلـــى جواره لستة الأسعار [١].

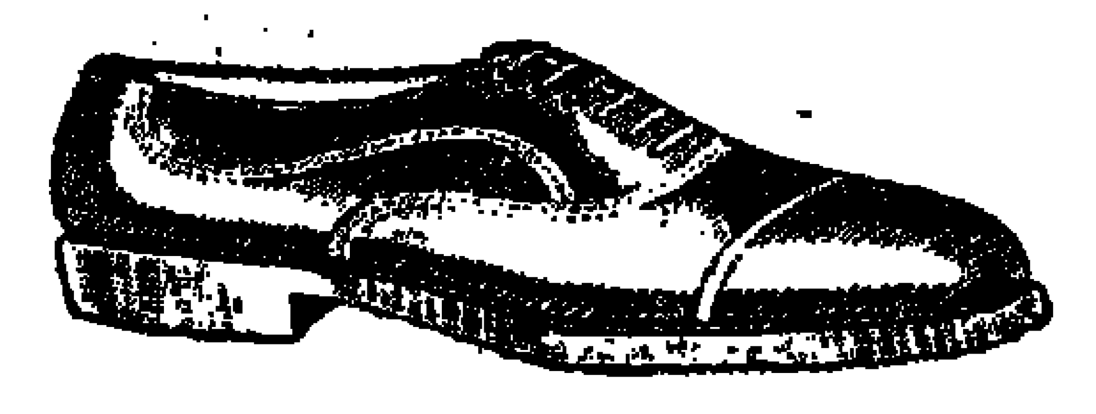
أعلن المقطم فى ١٩٣٢/٢/٥ عن منــتج آخــر مــن بــضائعهم ألا وهــو الطرابيش، وكان نص الإعلان "كم هى عديدة المزايا التى لأجلها يفــضل جميــع زبائننا مشترى طرابيشهم من محلاتنا" ثم أخذ يعدد أسباب الشراء الذى كان منهـــا إبقاء الأسعار على ما كانت عليه قبل هبوط الجنيه الذى كان جرائه ارتفاع أســعار الفاوريقة [٢]، كما قدم تخفيضا فى نفس العام ولكن الإعلان فى هــذه المــرة كـــان بصورة مختلفة عن إعلانات شيكوريل السابقة ولكنه كان بنفس أســلوب التطـــور الذى حدث فى أسلوب العرض الإعلانى لمحلات شملا، وكان الإعـــلان يـــصور المنتج والى جانبه السعر،[٣]**إعـــلان{٩}** وقدمت باتا إعلانا بنفس هذا الأسلوب فـــى جريدة البلاغ [٤].

(١) الأهرام، ٢٠٠٣/١٢/١٨
(٢) المقطم، ١٩٣/٢/٥
(٣) الأهرام، ١٩٣/٦/٢٥
(٤) البلاغ، ٨ /١٩٣٢/٤

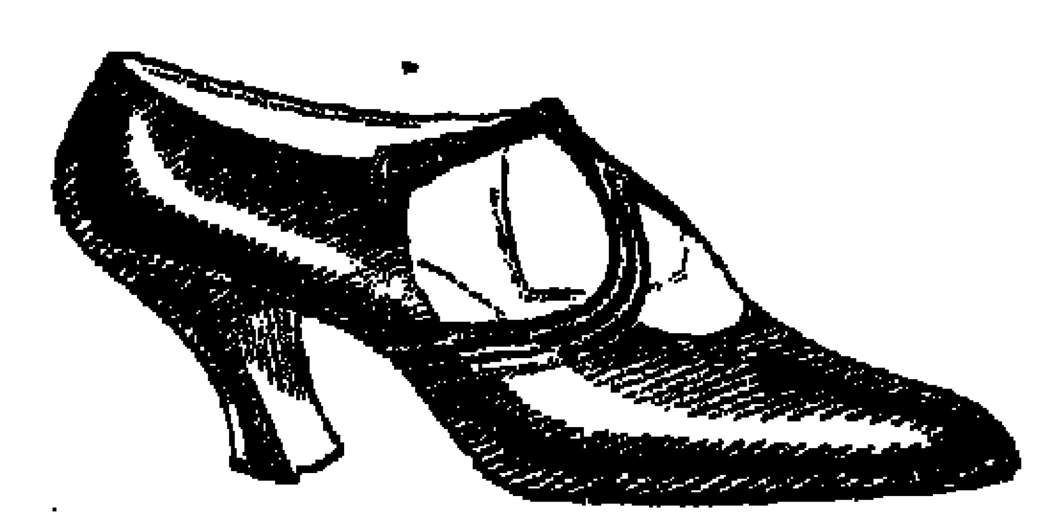
تخفيض عظيم
في قسم الاحذية
اثناء الاوكازيون
ابتداء من يوم الاثنين القادم



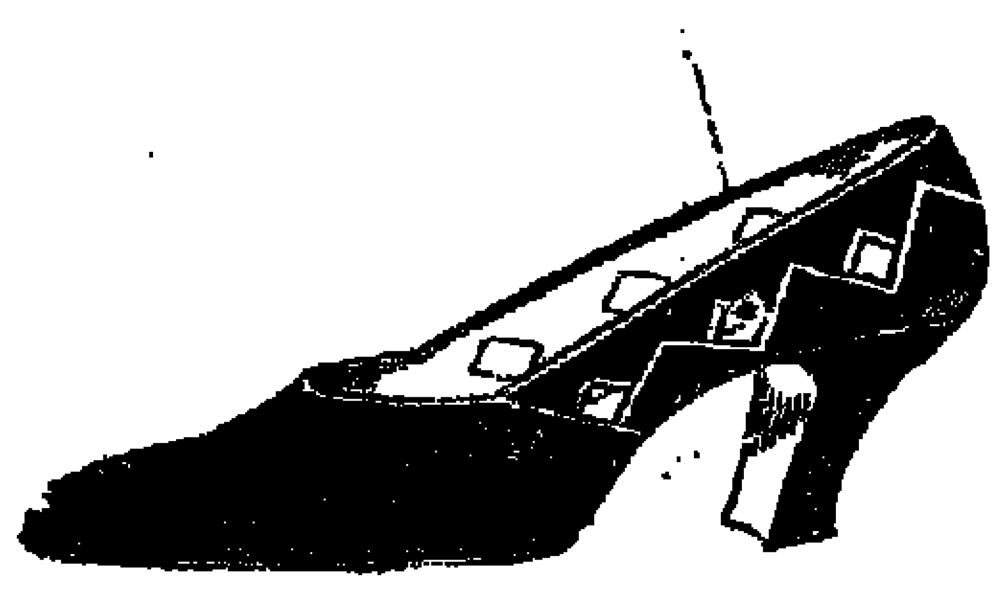
برنس جلد كوش ابيض و بني من ١٣٥
مخفض الى ٨٥ قرش



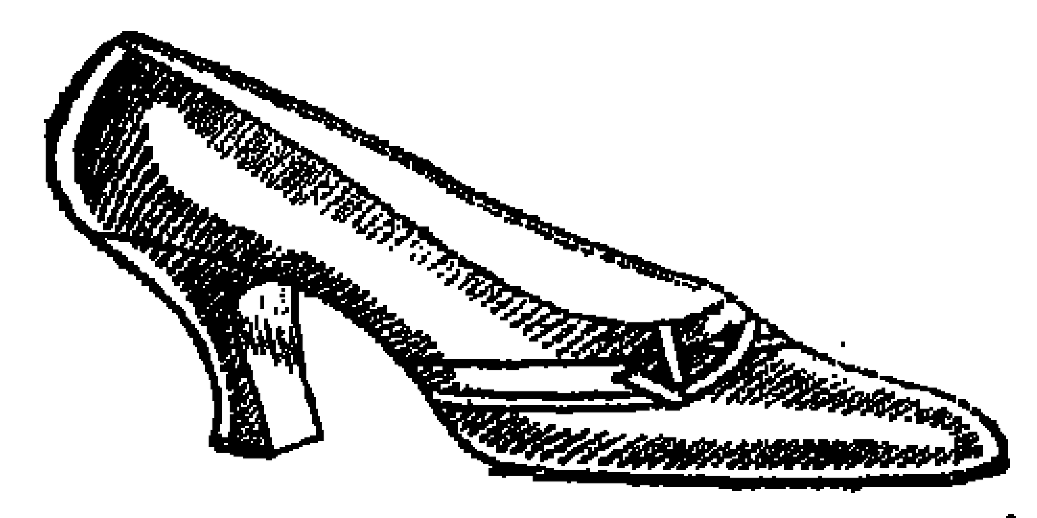
كارلتون بوكس اصفر نعل كريب من ١٦٠
مخفض الى ٨٠ قرش



الدورا من شفرو بني طري سعره
الاصلي ١٢٠ — للتصفية ٤٠ قرش



فيلسيا لامع او كريب منجول اسود
مخرق من ١٤٠ — الى ٦٨ قرش



أوليفا من جلد شمرو بعبة مكاف ابيض
بني للشهرة من ١٧٥ تخفض الى ٦٠ قرش

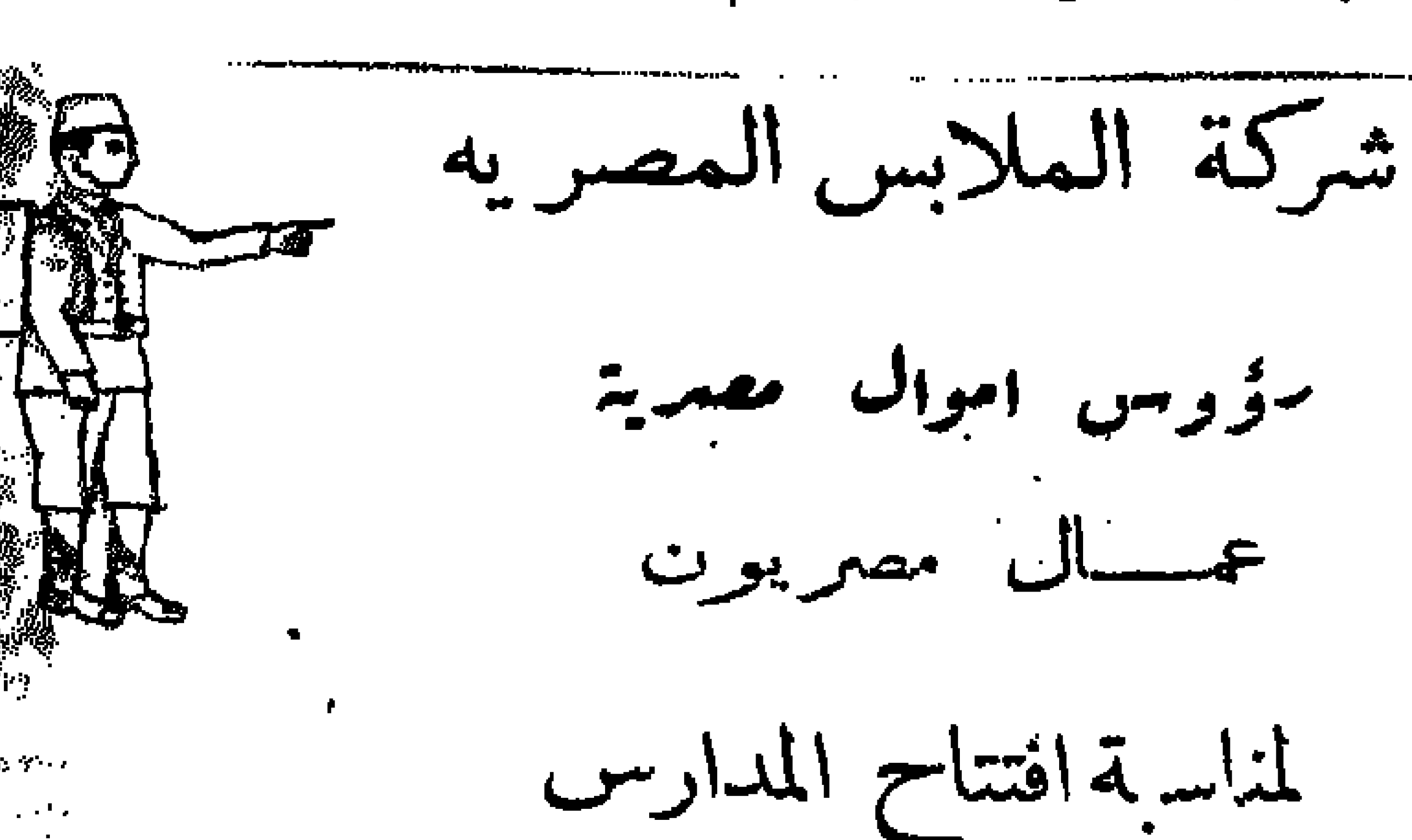


هوهيت من شفرو كحلى واسود
بحزام مكاف بجلد باتيك ذهبي
مقاس ١٩ الى ٢٤ ٢٥ الى ٢٧
استثنائي بسعر ٢٥ ٣٠ قرش

ومن خلال البحث فى الجرائد وبصفة خاصة فى إعلانات الأزمة وجدت مجموعة من الإعلانات لبعض المحلات تدعو لتنشيط تجارتها عن طريق تنشيط الصناعة الوطنية، ولكن بأسلوب مختلف عن باقى المحال، فبجانب استغلالهم للحالة الحاضرة والأزمة لترويج تجارتهم فقد استغلوا فكرة تشجيع وتنشيط

الصناعة المصرية الوطنية، وكان من بين ما عمدت إليه بعض الإعلانات عن المنتجات المصرية التى لقيت منافسة عنيدة من الواردات التى انخفض سعرها إلى حد كبير بسبب الأزمة فى محاولة من المؤسسات الصناعية العالمية[1].

وفى هذا الإطار نشرت شركة الملابس المصرية إعلانا يقول " شركة الملابس المصرية رؤوس أموال مصرية عمال مصريون لمناسبة افتتاح المدارس، ومراعاة للحالة الحاضرة قد خفضت الشركة جميع أسعار معروضاتنا من ملابس الشباب والأولاد والبنات والأدوات المدرسية تخفيضا كبيرًا يفوق كل منافسة ومزاحمة ... " نصيحة وطنية قبل شراء لوازمكم زوروا محلاتنا [2]**إعلان{١٠}**



وقدم محل أحمد المصرى اوكازيون مراعاة للحالة الحاضرة، تحت مسمى **"الوطنى الوحيد"** [3]، وظهر أيضا فى إعلان شركة مصر للغزل والنسيج وكان نص الإعلان يقول "شركة الغزل والنسيج تدعو لشراء منتجات الشركة التى تناسب جميع الطبقات، تناسب الفلاح المصرى والطبقة الوسطى العليا بأسعار

(١) الأهرام، ١٨ /١٢ / ٢٠٠٣

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٨

(٣) البلاغ، ١٩٣٢/٦/٤

لم تعرف من قبل، كما تدعو لتشجيع المصنوعات المصرية وحيث إنه واجب على الجميع لأنه أساس الاستقلال (1) إعلان{11} وقدم مصنع جديد للأدوات المنزليـــة إعلانًا يدعو لتشجيع الصناعة الوطنية وبأسعار معتدلة (2).

القطن المصري البديع
يشبه الحرير بتيلته الجميلة المتينة الزاهيـة
كان يغزل وينسج في الخارج
ويباع في مصر باثمان باهظة
والان بفضل
شركة مصر لغزل ونسج القطن
اصبح في امكان كل مصري
شراء ما يحتاجه من اقمشة قطنية مصرية متينة من الدبلان المصري والمفتخر والفلاح المصري والاقمشة الملونة والكستور والبفتة الخام وغيرها من المصنوعات
باسعار لم تعرف من قبل
تشجيع المصنوعات المصرية
واجب محتم علي الجميع
وهو اساس الاستقلال الاقتصادي

---

(1) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٦

(2) المقطم، ١٩٣٣/٣/١٨

كما قدم محل جروبى تخفيضًا فى أسعاره، وفيما يبدو أن أصحاب محل جروبى للحلويات ظل متمسكا لفترة أثناء الأزمة ولم يتأثر بها إلا مؤخرا، لذلك فى نهاية الحال اضطر إلى تخفيض أسعاره[1]، وكان هذا واضحًا من خلال نص الإعلان الذى نشر فى المقطم. إعلان{١٢} [2]

عيد الفطر

هو عيد الملبس والحلويات

اهدوا الى اصدقائكم الحلويات والملبس

التي علمتكم تقاليدكم العائلية والودية تبادلها

لدى حلول هذه المواسم المباركة

وان شئتم ان تقدموا هدية ممتازة وفاخرة فلا ترددوا في تكليف

محل جروبي قضاء طلباتكم

وهو محل لا يضارعه محل آخر في جودة ما يبيعه من اصناف

الفطائر والحلويات

ولا تنسوا ان جروبي

قد خفض اخيرا اسعاره تخفيضا محسوسا

وفى زحمة الإعلانات المتصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية عثرنا على إعلان من فرقة رمسيس المسرحية نشرته الأهرام أكثر من مرة وكان الإعلان عن مسرحية أولاد الفقراء تأليف يوسف بك وهبى[3].

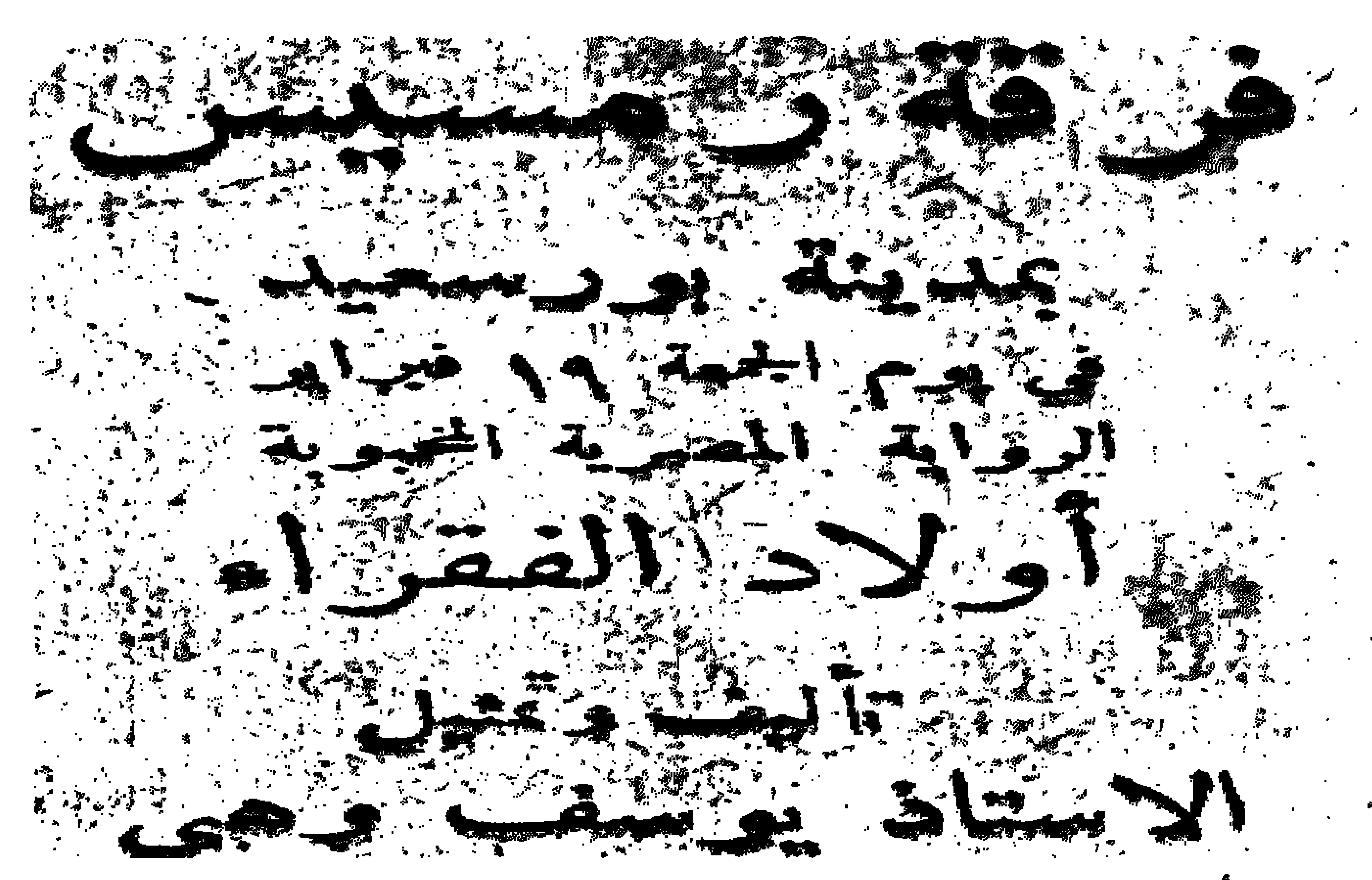
---

(١) المقطم، ١٩٣٢/٢/٥

(٢) البلاغ، ١٩٣١/١٠/١١، ١٩٣٢/٤/١٧، ١٩٣٢/١٠/١٤/ الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٦/٣٠، ١٩٣٣/٧/٣

(٣) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١٨

ومن هنا يتضح تأثير الأزمة على الإعلانات المسرحية والمسرح حيث أصبحت مسميات بعض هذه الأعمال تتصل بمناخ الأزمة أو تؤثر عليها بشكل ما، وقد نشر بعد ذلك فى البلاغ والمقطم نفس الإعلان[1]. انظر إعلان{١٣}.



وقد أكدت جريدة المقطم فى عددها الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٣٢ حيث ذكرت أن هذه المسرحية كانت تمس أوضاع مصر الاجتماعية لهذا فهى من أكثر الروايات فى الإقبال الجماهيرى[2].

ومن خلال تزاحم صفحات الجرائد بالعديد من الإعلانات، فلم تسلم المدارس من حالة الركود السائد فى البلاد، حتى أنه نتيجة لذلك اتجهت المدارس للإعلان، فنجد مدرسة كلية مصطفى كامل تعلن فى سنة ١٩٣١ عن تخفيض المصروفات الدراسية مراعاة للحالة الحاضرة[3]. انظر إعلان{١٤}.

---

(١) البلاغ، ١٩٣٢/٢/١٩، المقطم ١٩٣٢/٢/٥
(٢) المقطم، ١٩٣٢/٩/١١
(٣) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٩/٢٨

مدرسة مصطفى كامل

بشارع امير الجيوش البراني بالجمالية

ابتدائي – روضة اطفال – بنين – بنات

تقدم طلبات الالتحاق لادارة المدرسة من الآن على استمارة تصرف منها لجميع السنين . وقد قررت الادارة تخفيض المصروفات مراعاة للحالة الحاضرة .

* * *

وستبدأ الدراسة بمشيئة الله يوم السبت ٣ أكتوبر سنة ١٩٣١

وأخيرًا نجد جريدة المقطم تقدم في رأس السنة هدية تخفيض اشتراك الجريدة من ١٧٠ قرشًا إلى ١٤٠ قرشًا مراعاة للحالة الحاضرة[١].

وبدا أن الجرائد هي الأخرى لم تسلم من تأثير الأزمة فيها فلذلك اتجهت إلى الإعلان عن التخفيض في الاشتراك السنوي لها، حتى تستطيع أن تحقق أقرب نسبة لمبيعاتها قبل حدوث الأزمة، كما أنه من الواضح أن هذا التخفيض التي تقدمه جريدة المقطم ليس مراعاة لحالة الجمهور بقدر ما هو تأثير الأزمة في ميزانية الجريدة. انظر إعلان {١٥}.

---

(١) المقطم، ١٩٣٣/١/٢٧

هدية رأس السنة

تخفيض في اشتراك المقطم من ١٧٠ الى ١٤٠ قرشا

مراعاة للحالة الحاضرة

تتشرف ادارة المقطم بافادة حضرات قرائها ومشتركيها الكرام انها ابتداءً برأس السنة (الافرنكية) ومراعاة للحالة الحاضرة قررت ان يكون الاشتراك في المقطم بعد يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ــ ١٤٠ قرشاً في السنة بدلا من ١٧٠ قرشاً بشرط ان تدفع مقدما

ولكن لا يستفيد بهذا الامتياز من حضرات المشتركين المتأخرين في حساب اشتراكهم الا من يبادر بتسديد المتأخر عليه بتمامه فيجدد اشتراكه بعد ذلك بمبلغ ١٤٠ قرشاً.

ومن هذا العرض الذى قدمته الدراسة يتضح مدى التغير الذى طرأ على الإعلان المصرى فى فترة الأزمة من حيث أسلوب العرض الإعلانى، والتعبير عن المنتج بأفضل الوسائل، وحجم الإعلان وغير ذلك الكثير على صفحات الجرائد.

ثالثًا: المســـرح

مسرحيـــة الجنيـــه المصري

إن موضوع مسرحية "الجنيه المصرى" التى مصرها عام ١٩٣١ نجيب الريحانى وبديع خيرى(*) عن مسرحية "توباز" عن تأثير المال على سلوك الأفراد والجماعات وكيف يلعب المال دورًا هامًا ومؤثرًا فى إفساد الضمائر، فالمال عصب الحياة، وكل شيء يمكن الحصول عليه عن طريق المال.

وتوباز من تأليف الكاتب **الفرنسى "مارسيل بانيول"** (*) نشرت فى سنة (١٩٢٨)، وسرعان ما ظهرت على المسارح الفرنسية، وترجمت ومثلت فى أماكن عديدة من دول العالم فقد تناولت المسرحية مظاهر الانحراف والفساد فى دوائر الأعمال، والقطاع الحكومى فى فرنسا فى العقد الثالث، والتى لم تخلو مصر من مظاهر مشابهة فى تلك الفترة، خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى مرت بها البلاد فى نهاية عقد العشرينيات، وأوائل الثلاثينيات كصدى للأزمة

(*)بديع خيرى: (١٨٩٣-١٩٦٦) من كتاب المسرح و السينما و الشعر الغنائى البارزين فى النصف الأول من القرن العشرين. ولد فى ١٨٩٣/٨/١٨، بحى الدرب الأحمر بالقاهرة من أب تركى وأم مصرية حصل على شهادة المعلمين فى ١٩١٢، وكان يمد فرقة الريحانى بأزجاله، وكتب أوبريت الملاح، ومنذ هذا الحين عملاً سويًا فى أكثر من خمسين عملاً. نجيب الريحانى وبديع خيرى. الجنيه المصرى، دراسة سمير عوض، وزارة الثقافة، المركز القومى للمسرح ١٩٩٣، ص ١٩-٢٠

(*)مارسيل بانيول: (١٨٩٤-١٩٧٤) مؤلف مسرحية توباز، التى مصرها الريحانى و بديع خيرى، وهو من أشهر كتاب المسرح الهجائى الساخر فى فرنسا، ولد فى مرسيليا بجنوب فرنسا، أهم مسرحياته " تجار المجد"، وكتب أيضًا ثلاثية المسرحية الشهيرة [ماريوس، فانى، سيزار من (١٩٢٨/١٩٣١)] التى تناولت شرائح المجتمع ونماذج من مجتمعات مرسيليا، كما أعد للسينما العديد من الروايات. نجيب الريحانى، بديع خيرى. نفس الرواية صـ١٩.

العالمية، ونتيجة للانخفاض الحاد فى أسعار القطن والمحاصيل، وما ترتب على ذلك من كساد فى كافة المجالات، وانتشار البطالة[١].

أوضحت الرواية المسرحية وضع طبقات الشعب من حيث الأوضاع الاجتماعية فى المأكل والملبس وغير ذلك فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما أوضحت المسرحية صورة من إحجام الطبقة الدنيا "عامة الشعب" عن شراء الأطعمة الغذائية غالية الثمن من اللحوم والأسماك فى ظل الأزمة، وما أدت إليه من قحط وغلاء فى المعيشة الذى خيم على أكثرية الشعب، وظهر هذا من خلال الحوار الذى دار بين ياقوت أفندى المدرس وجاد الحوت والد تلميذ فى فصل ياقوت ويعمل سماكًا.

جاد الحوت (:من الخارج) خش يا خايب يابو وش عكر ينعل أبو الخلفه على اللى بيجيبوها (يدخل) أنت تلميذ انت. والنبى لأصفى دهن أبوك. السلام عليكم يابن المزغود.

ياقوت: إيه مزغود مين؟

جاد الحوت: استنى على أنا أديك ٣٠ صاغ شهرى أكعهم من دم قلبى ٣٠صاغ تمن أربع ترطال سمك على من الدكان ٣٠صاغ ما يكسبهمش إلا بالضالين. طيبون يا افندى

ياقوت: الله يحفظكم.إنما يعنى.

جاد: ما يعنيش، عدم المؤاخذة. الواحد طالعه زرابينه من الأزمة ومن وقف الحال. آه أنا باحط على مقصوف العمر ده ٣٠ صاغ عندكم فى المخروبة.وقة السمك ما بتكسبش معايا ثلاثة أبيض إزى الحال يابن سيدى.

---

(١) نجيب الريحانى و بديع خيرى. نفس الرواية صـ٥.

يـــــاقوت: سيدى ؟ إيه انا اعرفه ده. الحال زى ما انت شايف كـده. إنمـا حضرتك حضرتك . تبقى والد التلميذ.

جـــــاد: هبابه يا سيدى. زفته لطامة. ينعل أبو كده.ده وقت ناشف قوى يا

حضرة، انا بدفع ٣٠ صاغ فى المخسوفة بتاعتكم دى. الزبون دلوقت علـى بال ما يشترى بقرش صاغ سمك بينشف ريقى. آه الزبائن بقم شح يا حضرة (١).

كما قدمت المسرحية أيضًا صورة عما تركته الأزمة من آثار فـى الأمـن العام، نسبة الجرائم، فمن الواضح أن الأزمة كان لها تأثير فى معايش الناس حيث إن بعض الناس لم يستطيعوا أن يقوموا بقضاء احتياجاتهم الضرورية، ونتيجة لذلك حدث العديد من حوادث السرقة وغير السرقة.

جـــــاد: شوف يا خويا.أف.. دى المعايش مرة يا حضرة والكـار بتاعنـا إحنا ياسماكه كار أجارك الله وحش.تصدق بالله أنا أول امبارح بابيع بيعـة لواحـد زبون زى حضرتك كده فاصلنى فاصلته مسافة ما وزنتله كان سـهانى وجـرمن المشنة ثلاث قراميط خباهم فى جيبه. قليل الذمة يسرقونا فى عز الضهر الأحمر.

وكان التأثير واضح جدًا فى النواحى والأوضاع الاجتماعية لحياة النـاس وخاصة فى "الملبس"، واتضح هذا من الحوار الذى تم بين ياقوت أفنـدى وبهريـز عن البنطلون الذى كان يرتديه ياقوت أفندى.

ياقوت أفندى: أوه بهريز بك، هو إحنا يعنى مش حانبطل الاسطوانة بتاعـة الأصل والفصل دى.

بهـريـز: ليه نبطلها هو أنا باكدب أنت تتذكر أصلك إيـه مـانتش فـاكر البنطلون إياه. نسيت البنطلون اللى كل..

---

(١) نجيب الريحانى وبديع خيرى. نفس الرواية صـ٣٥-٣٦ .

يـــاقوت : إيه ماله ما حدش بيرقع بنطلونه. إنت مش شايف الـدنيا فـي الأزمة اللي زى دى حـد ماشى فى الشارع بنطلونه سليم ومع ذلك هو حـضرتك نزلت من بطن أمك لابس سموكن[1].

وقد آثار عرض هذه المسرحية على مسرح الكورسال الكثير والكثيـر مـن الاهتمام على صفحات الدوريات المصرية، لأنها عبرت عن تـأثير الأزمـة فـي الحياة الاجتماعية، وقدمت جريدة النيل مقالاً تحت عنوان الجنيه المـصرى علـى مسرح الكورسال بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٤، وفى الصباح تحت عنوان فرقة الريحانى على مسرح الكورسال الجنيه المصرى للكاتب م.ع. رزق، وأيضًا فـي المـصور بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢٥ بنفس العنوان فرقة الريحانى على مسرح الكورسال الجنيه المصرى[2].

ولذا يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية فى مصر انعكـست علـى الجانـب الثقافي، كان لها رد فعل فى كل جوانب الثقافة، كما أنها عبرت عن مردود الشعب على تأثيرات الأزمة فيه، وعلى حلول الحكومة للخروج منها.

باستقراء تحليلى للأطروحات السابقة يمكن القول إن الأدب يعد من العلـوم المساعدة لعلم التاريخ وحيث يمكن الاستفادة منه فى صياغة التاريخ بصفة عامـة، وبدا ذلك في هذه الدراسة من خلال روايتى يوميات نائـب فـي الأريـاف الـذى استطاع الكاتب فيها أن يقدم صورة من الريف فى ظل الكساد. ومن خلال القاهرة الجديدة الذي قدم فيها الكاتب أحد مظاهر الأزمة "البطالة".

كما نجد أن ميدان الصحافة بكل فروعه عبر عن وضع مصر فـي فتـرة الكساد، كما مثل الشعر رد فعل من الشعب والـشعراء فنجـد الـشاعر والطالـب وصاحب المنصب وغيرهم الذين عبروا فيها عن الأوضـاع الاقتـصادية الـسيئة

(١) نفسه.ص ١٠٥

(٢) نفسه..ص ١٢٣-١٣١

وعبروا عن تأثير الأزمة فيهم من خلال قصائدهم، وعبر فن الكاريكاتير بنفس الأسلوب الذى عبر به كل من الأدب والشعر، ولكنه عبر أيضا عن رفض سياسة الحكومة التى اتبعتها للخروج من هذه الأزمة، ونجد أن الإعلان المصرى قد طرأ عليه ثمة تغيرات كبيرة لمواكبة الأوضاع الاقتصادية من حيث أسلوب العرض الإعلانى، وحجمه، والتعبير عن المنتج المعلن عنه بأفضل الوسائل.

كانت السمة الغالبة على الأدب المسرحى فى هذا الوقت هى التعريب ولذلك كانت المسرحية التى استخدمت فى تلك الدراسة معربة، ولكنها عبرت عن تأثير بعض جوانب الأزمة فى الناس هذا من جانب، ومن جانب آخر بدا تأثير الأزمة على الإعلانات المسرحية.

الخاتمة

بينت الدراسة أن الأزمة اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى تبعـا للأنـشطة الاقتصادية السائدة وظروف الإنتاج، ومن ثم فكانت شديدة التأثيرعلى الـدول ذات الاقتصاد الزراعى، وكان لهذه الأزمة نتائج فى العديد من الجوانـب الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية.

فمن الناحية الاقتصادية أظهـرت الأزمـة عيـوب سياسـة التخـصص الاقتصادى "الاقتصاد الأحادى" كمصدر وحيد للدخل القومى، ومن ثم بدأت السياسة الاقتصادية المصرية تتجه إلى الاعتماد على مصادر أخـرى للـدخل بـدلا مـن الاعتماد على محصول القطن، ومن هنا أخذت البلاد تسير فـى اتجـاه إضـعاف سيطرة القطن على الاقتصاد المصرى والعمل على توزيع الإنتاج على نواح عـدة لكى يحدث نوعًا من التوازن، فزادت العناية بزراعة الحبوب وكذلك اتجة الاهتمام لزراعة الخضر والفواكه، كما بذلت الدولة العديد من الجهود لزيادة غلـة الفـدان وارتفاع المحصول الكلى للبلاد.

وقد أدى الكساد إلى اهتزاز السوق العقارى المـصرى وضـياع الثـروة العقارية وانتقالها من أيادى المزارعين إلى أيادى المـرابين وأصـحاب البيوتـات المالية الذين استغلوها بهدف خدمة مصالحهم الشخصية بالإضافة إلى بخس أثمـان الأراضى الزراعية بشكل كبير.

كما أظهرت الأزمة خطر إهمال الصناعات القائمة، ومن ثم وجهت الدولـة سياستها إلى الاهتمام بها، وحاولت حماية الإنتاج الصناعى بفرض رسوم جمركية عالية على بعض المنتجات التى لاقت منافسة أجنبيـة كبيـرة، وقامـت بتـشجيع الصناعة المصرية بعدد من الوسائل.

ونتج عن هذا الركود كساد أسواق التجارة الداخلية، وذلــك لأن الملكيــات الزراعية كانت ملكيات قزمية فإن نسبة كبيرة من المزارعين حوالى يملكون أقــل من فدان،إذ أن المزارع كان يزرع ما يكفى استهلاكه فقط. هــذا إلــى جانــب أن سياسة التخصص الاقتصادى كان لها دور كبير فى كساد التجارة الداخلية، لزيــادة المساحة المنزرعة قطنا وتقلص مــساحة بــاقى المحاصــيل الأخــرى وخاصــة المحاصيل الغذائية.

واهتمت الدولة بتنفيذ بعض المشروعات ذات المنفعــة العامــة، فــتم بنــاء كورنيش الإسكندرية، وتعلية خزان أسوان، وبناء خزان جبل الأولياء كى يــساعد خزان أسوان فى توفير المياه للانتفاع بها بعد الفيضان.

وعلى الصعيد الاجتماعى أدت الأزمة إلى اختلال الميزان الــسكانى، إثــر حدوث عدد كبير من الهجرات المحلية من الريف والصعيد وتكدسهم فى المدن.

كرست الأزمة مشكلات اجتماعية اقتصادية خطيرة مثل البطالــة، وتفــاقم مشاكل العمال، وغلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نسبة الجرائم.

كما حدثت طفرة فى الحراك الاجتماعى، حيث حدث تحول طبقى فى بعض شرائح المجتمع من صعود شريحة وهبوط أخرى نتيجة ضياع ثرواتهم وأملاكهــم العقارية وأيضا إفلاس العديد من التجار، وتبين هذا من كم الشكاوى التى وجهــت إلى الحكومة للشكوى من الأوضاع التى آلوا إليها فى ظل الكساد وكذلك من عــدد التفاليس التى أعلنت فى تلك الفترة وأيضا من أعداد الحجوزات الإدارية.

وأكدت الدراسة أن تجارة المخدرات فى تلك الفترة تقلــصت حيــث اتجــه متعاطو المواد المخدرة إلى بعض المواد الأخرى التى تعطى مفعول المخدر بــدلاً من المواد المخدرة وهذا بسبب غلاء أثمان المخدرات.

وعلى الصعيد الثقافى فقد استطاعت كل من الرواية والشعر أن يعكسا بعض آثار الأزمة على المجتمع المصرى واستطاع فن الكاريكاتير أن يعبر عن الأوضاع الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

*** الوثائق غير المنشورة**

*** الوثائق الأجنبية**

وثائق وزارة الخارجية البريطانية

* Foreign Office

- F.o. 407/210

- F.o. 407/214

- F.o. 407/215

- F.o. 407/216

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

* Department of Stats ، Foreign Relations of U.S.A، 1931 vol 1،(Washington – Egypt)

* Survey Of National Affairs (1929 – 1933) Part 1 /1931 The World Crisis

*** الوثائق العربية:**

أرشيف وزارة الخارجية المصرية

أرشيف سرى جديد

* محفظة ١٠٢٤، ملف ٢٠-٢-١٧/٢

* محفظة ١١٠٤، ملف ٦٤-٤٤/١

* محفظة ١١٢٢، ملف ٢ /٦ - ٥١

* محفظة ١١٢٢، ملف ٥١-١٦/٤

* محفظة ١٤٣٠، ملف ١٠٧ /٣.

* محفظة ١٤٣٩، ملف ٤-١٠٠/ ١٠

* محفظة ١٤٨٣، ملف ١٢ -٤ /٢

* محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-٥/١٤

* محفظة ١٥٠٩، ملف رقم ٣٤-٢ / ٢

أرشيف سرى قديم.

* محفظة ٣٩١، ملف ٤٢-١١/٢١

* محفظة ٤٠٣، ملف رقم ٢٠-٦/٢٢

* محفظة ٤٦١، ملف رقم ٦٧-٣/١٥

* محفظة ٥٤٩، ملف ٢٧- ٦ /٤٨

* محفظة ٥٧٥، ملف رقم ١٣١/٧/٢٦

* محفظة ٥٩٢، ملف ١٣١ -٧/٢

* محفظة ٦٢١، ملف ٧٧ - ٢٠ /٢٠

* محفظة ٨٩٤، ملف ٢٠-٢٠/١٦

* محفظة ٩٢٣، ملف ٤ - ١٠٠/٧

* محفظة، ٩٤٢، ملف ٢٠-٨/٣١

وثائق عابدين:

* محفظة ٢٥٣
* محفظة ٢٥٤
* محفظة ٢٦٢
* محفظة ٢٦٧
* محفظة ٣٩٥
* محفظة ٣٩٦.
* محفظة ٤٤٩
* محفظة ٤٩١
* محفظة ٤٩٣
* محفظة ٤٩٤
* محفظة ٤٩٧
* محفظة ٥٠٠
* محفظة ٥٠٤
* محفظة ٥٣٦
* محفظة ٥٣٨
* محفظة ٥٥٤
* محفظة ٥٩٢

وثائق مجلس الوزراء:

* محفظة، ٩/ ب فترة قبل ١٩٢٣.
* محفظة ٥/ جـ، فترة بعد ١٩٢٣.

محافظ جلسات مجلس الوزراء

* محافظ جلسات مجلس الوزراء (بدون أرقام)
* محاضر جلسات مجلس الوزراء (مجلدات)

١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

وثائق مصلحة الشركات:

* محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨-٣ /١٧ط، وثيقة رقم ١٨.
* محفظة ١٣، ملف ١٨٢-٣/٧٥ط.

* *وثائق عربية منشورة*

البنك الأهلى المصرى

النشرة الاقتصادية

مجلد رقم (١٢)،عدد٤

القاهرة ،١٩٥٩

* *بنك مصر*

النشرة الاقتصادية

العيد الماسى للبنك (١٩٢٠ – ١٩٩٥)

السنة الثامنة والثلاثون، العدد الأول ١٩٥٩.

* *التقارير*

*وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام

– تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى لعام ١٩٢٨

مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٩.

– تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى من(١٩٣٠–١٩٣٧)

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٩.

* *مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة*

– التقرير السنوى لعام ١٩٢٩

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٠

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٢

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٣

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٣

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٤

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٥

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦

* ***إدارة عموم الأمن العام***

تقرير الأمن العام ١٩٦٧

المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٨

* ***محاضر جلسات مجلس النواب(مجلدات)***

١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣

* ***محاضر جلسات مجلس الشيوخ(مجلدات)***

١٩٣٠،١٩٣٢

* ***مجلس الوزراء***

الأمانة العامة مكتب الأمن العام

تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوى بمجلس الـوزراء ١٩٢٢-١٩٣٦، جـ٤

* ***مصلحة الجمارك***

تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤

* ***النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٣٣***

لمحة تاريخية عن النظام الجمركى فى مصر

المطابع الأميرية ، القاهرة، ١٩٣٥.

* ***وزارة الأشغال العمومية***

مصلحة الرى، مشروع خزان جبل الأولياء

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢.

* ***وزارة الحقانية***

- مجموعة القوانين الأوامر و المراسيم، لسنة ١٩٣٠

المطبعة الأميرية، القاهرة،١٩٣١

- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٢

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢

* ***وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء***

- الإحصاء السنوى العام ١٩٢٧ – ١٩٢٨

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٢٩.

- الإحصاء العام ١٩٢٨–١٩٢٩

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٠.

-الإحصاء السنوى العام١٩٢٩ – ١٩٣٠
المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣١.
-الإحصاء السنوى العام ١٩٣٠-١٩٣١
المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٢.
– الإحصاء العام ١٩٣١-١٩٣٢
المطبعة الأميرية،القاهرة ١٩٣٣.
-الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ -١٩٣٤
المطبعة الأميرية،القاهرة ١٩٣٥
– الإحصاء السنوى العام ١٩٤١ – ١٩٤٢
المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣
– الإحصاء السنوى العام، لسنة ٤٧-١٩٤٩
المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٩.

*مريت غالى
تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية
ب.ن،القاهرة، ١٩٥٢.

التقارير الأجنبية

* Selous،G ،H
Economic condition in Egypt
July 1935، Report، London

* المذكرات

* إسماعيل صدقي

مذكراتى

تحقيق سلمى أبو النور

مكتبة مدبولى، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦ .

* *المعاجم*

* خير الدين الزركلى

قاموس الأعلام لأشهر الرجال والنساء

دار العلم للملايين، لبنان، المجلد الأول.

* *الرسائل الجامعية*

* أحمد الشربينى

تجارة مصر ١٩١٤-١٩٣٩

رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة،١٩٨٧

* أمنة حجازى

أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الجريمة فى المجتمع المصرى فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٨

رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس،٢٠٠٦.

* **صفاء محمد شاكر**

- صدقى باشا ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ – ١٩٥٠

رسالة ماجستير كلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩١.

* **عبد الكريم السيد عبد القوى**

دراسة تحليلية لتاريخ الحركة التعاونية فى جمهورية مصر العربية

رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

* **عفاف محمد بدر على يوسف**

الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى فى فتره ١٩٣٠-١٩٥٢، رسالة ماجستير كليه الدراسات الإنسانية

جامعه الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩ م.

* **علاء الدين عرفات عبد الغفار**

العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٢٣- ١٩٥٦

رسالة دكتوراه، كلية الأداب جامعة طنطا، ٢٠٠٠ .

* **فاطمة فتح على المؤذن**

تاريخ مصر الاقتصادى فى النصف الأول من القرن العشرين

رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر ٢٠٠٥،.

* **محمد أحمد إبراهيم**

التجارة والتجار فى مصر فى الفترة من ١٩١٨/١٩٣٠

رسالة ماجستير كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

* محمد أحمد سالم

إدارة الديون الخارجية من أجل التنمية فى مصر

رسالة لدرجة الزمالة فى العلوم الإدارية

أكاديمية السادات، ١٩٩٣ .

* محمد حامد الزهار

تطور نظام النقد الدولى فى القرن العشرين و أثره على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٧٩.

* محمد حسن أحمد

إدارة صناديق التمويل بالجمعيات التعاونية الزراعية

رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

* محمد مصطفى عبد النبى

دور اليهود الاقتصادى فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين

رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية،١٩٩٥.

*مختار محمد أحمد نور

الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠-١٩٣٤

رسالة ماجستير جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٨٥.

*مصطفى الغريب محمد

نواب المنوفية فى البرلمان (١٩٢٤-١٩٥٢)

دراسة فى الحياة النيابية فى مصر

رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠٠٥.

* **نبيل عبد الحميد سيد أحمد**
الأجانب وآثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢-١٩٢٢
رسالة ماجستير،كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٦.
* **نجيب قلادة**
التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية فى الجمهورية المتحدة
رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٥.
* **نوال محمد قاسم**
تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠ – ١٩٥٢
رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة، ١٩٨٦.
* ***الأبحاث المنشورة***
* **أحمد الشربينى**
– الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين
بحث منشور فى مجلة المؤرخ المصري
تصدر عن كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١
– الكساد العالمى والريف المصرى
بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية
تصدر عن الجمعية التاريخية ، مجلد رقم (٣٩)، ١٩٩٦
* **خالد عيد الناغية**
دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠-١٩٥٢
بحث منشور فى مجلة مصر الحديثة
دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ٢٠٠٣.

* **رءوف حامد عباس**

الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (١٩٢٠- ١٩٥٢)

السياسة الدولية

إبريل ١٩٨١،

* **محمد محمود الديب**

العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين

بحث منشور فى مصر الحديثة

دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.

* **محمود الدرويش**

الاقتصاديات القطنية

مجلة القانون والاقتصاد

مارس أبريل ١٩٤١

* **محمود متولى**

تطور الرأسمالية المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين

الهيئة المصرية للكتاب، مركز وثائق تاريخ مصر ١٩٧٣.

* **وهبى غبريال**

الاقتصاد المصرى فى فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩)

بحث منشور فى دورية التاريخ و المستقبل

كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٨٩.

* ***الدوريات الأجنبية***

* Blanchard; G.

La Seconde Phase De La Crise Egyptienne

D'Economie Politique De Statistique Et De L Egislion

Le Caire; Avril 1932 ; no 135

* ***الدوريات العربية***

* أسيوط،، ١٩٣١.
* البلاغ، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣.
* البلاغ الأسبوعى، ١٩٣٠.
* بريد الصباح، ١٩٣١، ١٩٣٢.
* البورصة، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣.
* التاج المصرى، ١٩٣١.
* التجارة، ١٩٣١، ١٩٣٢.
* التجارة والصناعة، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣، ١٩٣٥.
* التعاون، ١٩٣١.
* الجريدة التجارية ١٩٣٠، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣.
* جوبيتر، ١٩٣٠.
* الأحد المصورة، ١٩٣١.
* الجهاد، ١٩٣١،١٩٣٢.

* الأحرار الدستوريين، ١٩٣١.

* الإخلاص، ١٩٣٣.

* الأخبار، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* الدليل، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

* الدليل الاقتصادى، ١٩٤٢.

* الدفاع الوطنى، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٣.

* الروضة، ١٩٣٠، ١٩٣١.

* الرياض المصرية، ١٩٣٠، ١٩٣٢،

* روزاليوسف، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* الأسبوع، ١٩٣٤، ١٩٣٣.

* الشعب، ١٩٣١، ١٩٣٠.

* الصريح، ١٩٣٣.

* الصدق، ١٩٣١، ١٩٣٢.

*الصرخة، ١٩٣٠.

* الفضائل، ١٩٣١.

* الفلاح الاقتصادى ١٩٣٤.

* الفلاح المصرى، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

* الفنون، ١٩٣٠.

* كوكب الشرق، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* لسان العرب، ١٩٣٠.

* الهلال، ١٩٣٠،١٩٣٢

* الفضائل، ١٩٣١.

* الفؤاد، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* الوادى، ١٩٣٠،١٩٣٣.

* الوفاق، ١٩٣٠،١٩٣١، ١٩٣٢.

* مصباح النيل، ١٩٣٠.

* المقطم ، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣.

* مصر الصناعية، ١٩٣١.

* المنبه ١٩٣٠، ١٩٣١.

* مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، ١٩٣٦.

* الوطنية، ١٩٣٠.

* الإنذار، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* النظام، ١٩٣٢.

* الأهرام ١٩٣٠، ١٩٣١،١٩٣٢،١٩٣٣، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦، ٢٠٠٣.

* الوقت ١٩٣١،١٩٣٢.

* الوقائع المصرية ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢

* **المراجع العربية**

* **ا.ه. كارل**

العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح من ١٩١٩ -١٩٣٩

ترجمة سمير شيخانى، دار الجليل، بيروت ١٩٩٢، ط ٢.

* **الن نفنز وهنرى كومجر**

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

ترجمة مصطفى عامر

مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٤٢.

* **أحمد إبراهيم ومحمد عبد الرحمن**

أسواق القطن وتجارته فى مصر

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د.ن.

* **أحمد زكى موسى هيكل**

إنتاج القطن فى مصر و العالم

دراسة زراعية و اقتصادية لموضوع الأقطان فى مصر و العالم

بنك مصر، ط٢،١٩٤٩.

* **أحمد صادق موسى**

تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى

القاهرة، ١٩٤٤.

*_**أشرف توفيق**_

بنات الأصول والمخدرات

الشرق الأوسط للأعلام العربى، ١٩٩٢

* أمين عز الدين

تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)

مكتبة الشعب، القاهرة،١٩٧٧.

* أمين مصطفى عفيفى عبد الله

تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث

مكتبة الانجلوا المصرية، ط١،١٩٥١.

* بير رونوفان

– تاريخ القرن العشرين

ترجمة نور الدين حاطوم

دار الفكر المعاصر، بيروت. د.ت.

– تاريخ العلاقات الدولية من (١٩١٤ – ١٩٤٥)

ترجمة جلال يحيى

دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

* بول باران وبول سويزى

رأس المال الاحتكارى

ترجمة حسن فهمى، د.ن، ١٩٧١.

* توفيق الحكيم

يوميات نائب فى الأرياف

دار الكتاب اللبنانى، المكتبة الشعبية، ١٩٨٣

* **جاد لبيب**

بناء الاقتصاد المصرى و العلاقات الاقتصادية و المالية

بين مصر و إنجلترا

مكتبة الانجلوا، القاهرة د.ت.

* **جلال يحيى**

- أوربا فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى

الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢.

- التاريخ الأوربى الحديث و المعاصر

المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ١٩٨٣.

* **جمال الدين سعيد**

- التطور الاقتصادى فى العالم

مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٠.

- اقتصاديات مصر

مطبعة لجنة إلبيان العربى، القاهرة، ١٩٥٠.

- التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى

مطابع رمسيس، ١٩٥٤.

* **حازم سعيد عمر**

القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية

. الهيئة العامة للتأليف و النشر، ١٩٧٠.

* حسان على خلاف

الوجيز فى تاريخ العالم المعاصر

دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.

* حسين شريف

الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى

الحرب العالمية الثانية (١٧٨٣: ١٩٤٥)

الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١.

* حسين على الرفاعى

الصناعة فى مصر

مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥،

*دافيد تومس

تاريخ العالم من (١٩١٤ -١٩٥٠)

ترجمة حسين كامل

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦ .

* دافيد شانون

الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة الاقتصادية العظمى

ترجمة صلاح احمد سليمان عزب

المؤسسة المصرية للأنباء والنشر، القاهرة د. ت.

* **دانييل ارنولد**

تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم

ترجمة عبد الأمير شمس الدين

المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٢ .

* **راشد البراوى و محمد حمزة عليش**

التطور الاقتصادى فى العصر الحديث

ط ٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤.

* **رجاء النقاش**

فى حب نجيب محفوظ

دار الشروق، ١٩٩٥.

* ***رشاد كامل***

طلعت حرب ضمير وطن

الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣.

***رياض الصمد**

العلاقات الدولية فى القرن العشرين

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط٣، ١٩٩١.

* **رمسيس بهنام**

الأجرام والعقاب علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم.

منشأة المعرفة، الإسكندرية، ١٩٧٨.

* رءوف حامد عباس

- معالم تاريخ مصر المعاصر

مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٧.

- الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤- ١٩٢٧

عالم الكتب، القاهرة.١٩٧٥.

* زكريا سليمان بيومى

قضايا البرلمان المصرى، ١٩٢٤ – ١٩٣٦

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٥.

* سليمان النخيلى

الحركة العالمية

الاتحاد العام لنقابات مصر ١٩٦١.

* سنية قراعه

نمر السياسة المصرية

مكتب الصحافة الدولى، د.ت.

* شهدى عطية الشافعي

تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ – ١٩٥٦

ط١ ، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧.

* عاصم الدسوقى

كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمـــع المـــصرى ١٩١٤-١٩٥٢، ط ١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

* **عائشة عبد الرحمن**

قضيه الفلاح

النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٧١.

* **عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي**

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث

دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨.

* **عبد الغزيز نوار و محمود محمد جمال الدين سعيد**

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرنين ١٦ إلى ٢٠

دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩.

* **عبد العظيم رمضان**

تاريخ أوربا والعالم فى العصر الحديث

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ج ٣، ١٩٧٧.

* **عبد الفتاح عبد المجيد**

فى التطور الاقتصادى المحلى الدولي

جامعة المنصورة ١٩٩٧.

* **عبد الوهاب بكر**

- أحوال الأمن فى مصر المعاصرة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

– الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .
دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥
– البوليس المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥٢
دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٢

*** عصام إبراهيم الترساوى**
مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات
مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة ،٢٠٠١.

*** على بركات**
الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ – ١٩٥٢
مركز الدراسات ألاستراتيجيه ، بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨.

*** على لطفى**
التطور الاقتصادى
مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.

*** على محمد شلبى**
– مصر الفتاة و دورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣/ ١٩٤١)
الهيئة العامة للكتاب، القاهرة
– الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣
دار الكتاب الجامعى، القاهرة.

* **على محمد علوبة**

الجنية المصرى وقاعدة الإسترلينى

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

محاضرة ألقاها فى ١٥ /١١ / ١٩٤٧.

* **فاطمة علم الدين**

تاريخ العمال الزراعيين فى مصر ١٩١٤ – ١٩٥٢

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

* **فريتز استرنبرج**

الأزمة القادمة

ترجمة جمال البنا

مجموعة اخترنا لك،عدد ١٥٦

الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

* **فكرى عطا الله المهدى**

المخدرات

اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، د.ن، ١٩٩٤.

* **محمد السيد سليم**

تطور السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين

دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

* ***محمد آمين يوسف،***

الغلاء وأسبابه وعلاجه

مجلس الشيوخ، المطبعة الاميريه، القاهرة، ١٩٥٠

* **محمد حسين هيكل وآخرين**

السياسة المصرية والانقلاب الدستورى

مطبعة السياسة، القاهرة ط١، ١٩٣١.

* **محمد راشد البراوى**

العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى

ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢ .

* **محمد رشدى**

التطور الاقتصادى فى مصر

دار المعارف،جـــ ٢، القاهرة.

* **محمد عبد الله العربى بك**

سياسة الإنفاق الحكومى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٤٨

القاهرة ١٩٤٨.

* **محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل**

التطور الاقتصادى

دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة.

* **محمد رفعت الإمام**

الأرمن فى مصر ١٨٩٦-١٩٦١

القاهرة، ٢٠٠٣

* **محمد محمد الجوادى**

إسماعيل باشا صدقى

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

* محمود أبو ريه

حياة القرى

المكتبة الثقافية ،الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

* محمود متولى

الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* مرفت صبحى غالى

العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ – ١٩٤٥)

الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١.

* مصطفى على الهلباوى

فى الريف المصرى

د ن، ١٩٢٨.

* نبيل فرج

توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧

الهيئة العامة للكتاب،١٩٨٧.

* نجيب الريحانى وبديع خيرى

الجنيه المصرى

دراسة سمير عوض

وزارة الثقافة، المركز القومى للمسرح ١٩٩٣.

* **نجيب محفوظ**

القاهرة الجديدة

مكتبه مصر، القاهرة.

* **يحيى محمد محمود**

الدين العام وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى ١٨٧٦ – ١٩٤٣

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.

* **يونان لبيب رزق**

فؤاد الأول المعلوم والمجهول

دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥.

* **يونس أحمد البطريق**

الأحداث الرئيسية فى التطور الاقتصادى

الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٥.

* **يوسف نحاس**

– الفلاح وحالته ألاقتصاديه والاجتماعية

مطبعه المقطم، القاهرة، ١٩٢٦.

– القطن فى خمسين عامًا

دار النيل للطباعة، ١٩٥٤

* **هنرى عيروط**

الفلاحون

ترجمة محى الدين اللبان، ووليم داود

مؤسسة الحلبى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٨

* المراجع الأجنبية

*** BONNE.ALFRED**

The Economic Development of The Middle East

London

*** Crouchley.A.E.**

The Economic Development of Modern Egypt

London.New York, 1935

*** Charles Issawi**

Egypt in Revoution of Economice Analysis

London. 1963

*** Compagna.A.S**

National Economic Policy (1917 – 1985)

Newyork

*** W. Arthur Lewis**

Economic Survey (1919 -1939)

London.

الملاحـــق

ملحق (١)

وثائق عابدين، محفظة ٥٩٢،القطن (١٩١٣-١٩٥٢)

رجاء إلى نواب الأمة وشيوخها

موقف الفلاح الآن

اريد بهذه المقالة ان أشخص ما وصلت اليه حالة الفلاحين من اصحاب الاملاك ومن مستأجرى الاطيان حتى يكون هذا التشخيص متفقاً مع الواقع لدى الجمهور والحكومة ليتدارك كل منهما فى حدود وظيفته تخفيف الوطأة قبل ان تصبح البلاد فى حالة افلاس عام

نعلن ونعلم جميعاً على صفحات الجرائد عن الازمة التى تهدد البلاد بالخطر الشديد ولكن لم يصف احد منا حالة الفلاح وما وصلت اليه ازاء هذه الازمة، والان اقصد بمقالى هذا ان اصف الحالة

المالك الذى يملك اى مقدار من الاطيان اصبح يستحسن تأجير الاطيان الى زارعيه بايجار يشفعه من اسعار الحاصلات، ولان الزارع يهتم ويجتهد فى تسديد المطلوب منه، ولان يعتمد المالك فى جميع تصرفاته واعماله على قاعدة ايراده الناتج من ايجار الاطيان، وفى هذا العام اختل كل نظام من هذا القبيل بما اوجب الضغط الشديد على الزارع وعلى المالك، واليك الدليل القاطع على صحة ما اقول

فزراعة الشتوى، وهو يعتبر نصف محصول السنة - لان متوسط انتاج الفدان من القمح فيه اربعة ارادب، والفول اردبين ونصف وسعر الاردب سواء كان من القمح او الفول ١٢٠ صاغاً فيكون ثمن محصول الفدان القمح ٤٨٠ صاغاً والفول ٣١٠ صاغاً

الزارع دفع ١٥٠ ثمن سماد و ١٠٠ ثمن بذور و ١٠٠ حصاد ودراس و ٢٠٠ حرث وتقاوى وسقية - فكان الصافى من ناتج زراعة القمح ٣٠ اما الفول الذى يصرف ١٠٠ ثمن بذور و ١٠٠ حرث وتقاوى وسقية و ١٠٠ حصاد ودراس فكان الصافى من ناتج زراعة ١٠ فتكون نتيجة ذلك ان المالك خسر كل ايجار الشتوى بل ودفع من عنده الاموال الاميرية، وقس على ذلك باقى اصناف الشتوى وكذا الذرة الشامى، لان فى الحقيقة المالك والزارع كلاهما فى خسارة عظيمة. لان المالك لا يجد شيئاً عند المستأجر ليستولى على حقه منه حيث ان انتاج الارض كما توضح - علاوة على ما ذكر فقد خسرت البلاد فى هذا العام وفى العام الذى سبقه محصولاته المحصولات المهمة التى كانت تعتمد عليه - وهو محصول البصل

بقي علينا النظر في محصول القطن، وهو النصف الباقي من الزراعة، فالقطن لو اعتبرنا متوسطه خمسة قناطير للفدان في عموم الزراعة واعتبرنا ثمن القنطار الاشموني ثلاثة جنيهات لكان ثمن محصول الفدان ١٥ جنيهاً يستنزل من ذلك ١٢٠ قرش حرث و٢٠٠ سماد و٢٠٠ تنقية وعزيق وسقي و١٥٠ مياه ارتوازية و١٠٠ بذرة و٥٠ خفر و١٥٠ اموال اميرية و٢٠٠ جني فيكون الباقي بعد ما ذكر ٣٣٠ ولو استنزلنا منه قيمة الاموال الاميرية البالغ قدرها ١٥٠ عن الارض المنزرعة شتوياً المدفوع مالها من جيب المالك فكل ما يكون قد حصل عليه المالك من جميع زمام ارضه تسعين قرشاً صافياً من كل فدان او ٩٥ باضافة نصف مبلغ ١٠ المتحصل من القمح او الفول فاذا اعتبرنا ان ايجار الفدان ١٦ جنيهاً فتكون خسارة المالك مبلغ الستة عشر جنيهاً برمتها ما عدا الخمسة وتسعين قرشاً عن كل فدان

هذه الحسابات هي التي كان يعتمد عليها المالك في تسديد جميع التزاماته وتعهداته حيث كان يسدد اقساط المصارف والاموال الاميرية وثمن السماد والبذرة ونحو ذلك، علاوة على ما ذكر فانه كان يدير بواسطتها حركة اشغال الزراعة والمعيشة ودفع مرتبات مستخدمي اعماله في الموسم القادم عليه، فمع هذا البيان الصريح المفصل للحالة كيف يمكنه القيام بكل هذه الالتزامات؟

ومن جهة الزارع المستأجر كيف يتسنى له وهو صفر اليدين ان يحصل على ثمن بذور وسماد لزرعه سواء كان صيفياً او شتوياً وحرث الارض وخدمتها ونحو ذلك فان الحالة كما بسطنا والموت امام العيون، فاذا لم تتدارك الحكومة والامة بالقضاء على هذه الحالة باسرع ما يمكن فلا مناص من افلاس البلاد وخراب البيوت، والارقام التي اوضحتها لم تكن خيالية بل اعتمدت على اخذها من دفاتر رسمية من اصحاب الاملاك الكبيرة، والذي اراه

علاجاً مخففاً لهذا الضغط الشديد نرى أن تسرع الحكومة في مد أهل البلاد بسداد ثمنه للسبخ والبذور والسلف مع اعطاء سلف جديدة لإعانة الفلاح على زرعه وأن تتفق مع المصارف على كيفية تأجيل أقساط هذا العام

بناء على ما ذكر أستنجد واستعطف جلالة مولانا الملك المحبوب أن يلطف على أمته في هذه الظروف الحرجة، كما ألتمس من الحكومة السنية أن تتفضل وتأمر بتنفيذ هذه الاقتراحات تخفيفاً لهذه الوطأة الشديدة الوقع على النفوس والمنذرة بخراب البلاد

وإذا كان لدى الحكومة علاج أفضل من هذا فتتكرم بإعلانه للجمهور عنه وتسرع بتنفيذها ونكون لها من الشاكرين، وبهذه المناسبة لا زلت أكرر عمل تسعيرة لحاجات المعيشة وما يماثلها حيث أنها أصبحت لا تتفق مع الحالة الحاضرة

هذا فيما يتعلق بتخفيف الوطأة نوعاً ما بطريق عملي الوافي لا زلت أرجو والتمس ضرورة عقد مؤتمر ولجنة معه يتناقش ويبحث في الحالة الاقتصادية العامة بالبلاد بجميع مرافقها ويضع نظاماً زراعياً ثابتاً تتبعه البلاد، كما يضع أيضاً قاعدة لحالة المعيشة والنقل براً وبحراً وما يماثل ذلك بما يتفق مع الظروف الحاضرة لأن الغلاء سمجة والقحط سمجة جرت لاستفحاله والحالة هكذا يكفيه ما نطق فالسكوت الآن يزيد خطرها تلبيهي

حضرة صاحب الدولة الجليل توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالى الأفخم

أتشرف بأن أرسل لدولتكم صورة رسالة فيها وصفاً لحالة الفلاح الآن راجياً عرضها على الأعتاب الملكية الكريمة - والجمهور ينتظر من عطف جلالة مولانا الملك المحبوب ما يخفف عنه هذه الأزمة التي تهدد البلاد بالخراب

والله تعالى يوفق جلالته لما فيه خير الأمة وسعادتها

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

المخلص

قليني فهمي

تحريراً في ٢٨ سبتمبر ٩٣٠

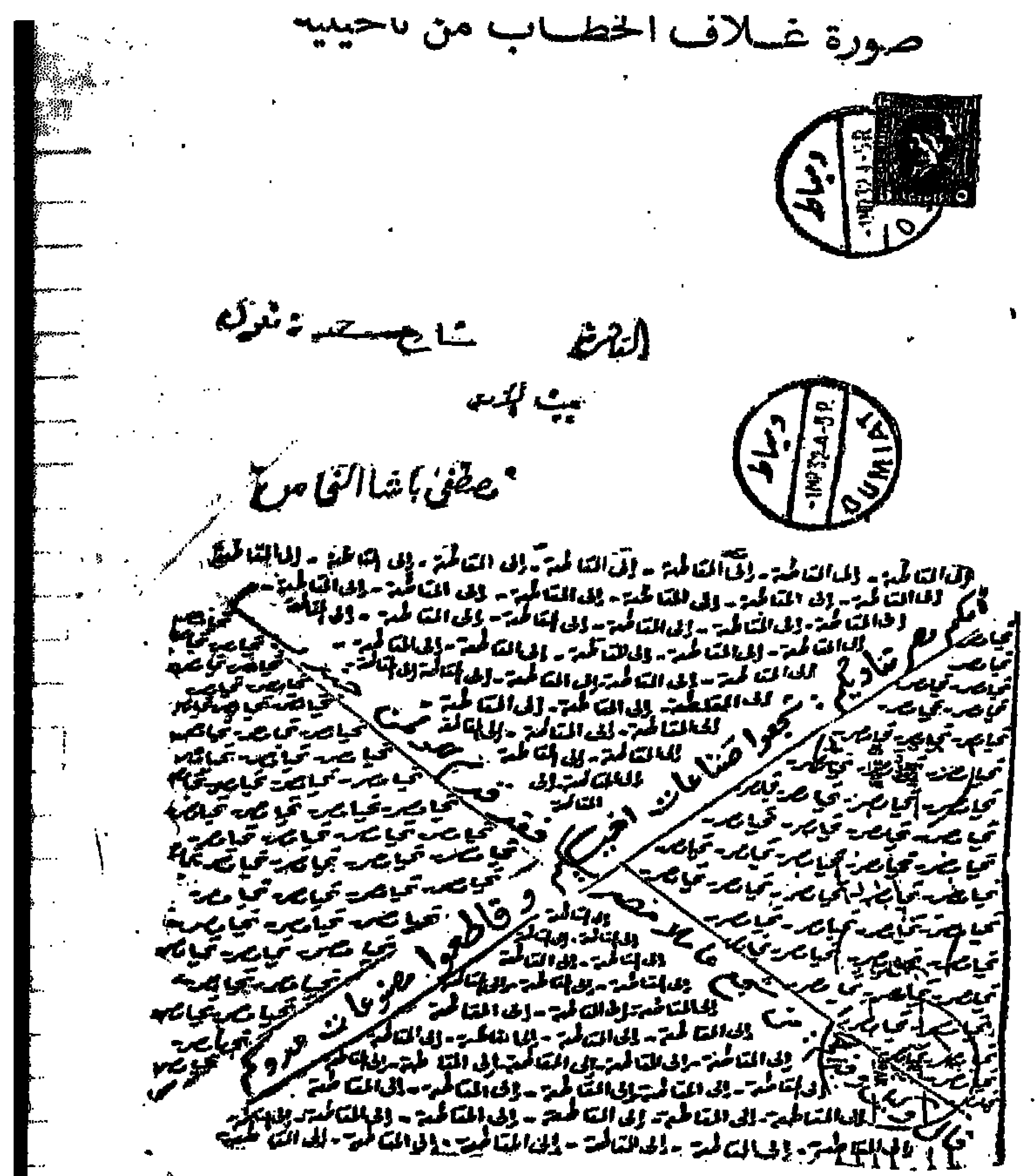
٣٠ سبتمبر ١٩٣٠

١١٤٦

ملحق(٢)

جريدة كوكب الشرق، ١٩٣٢/٣/٣

خطاب مرسل من الوفد إلى رئيس الوزراء يدعوا إلى مقاطعة البضائع الاجنبية



أخي في الوطن

يا أبناء مصر في ميدان السياسة ، ويا مظهر الوطنية الحقة، ويا قبلة الأنظار ، نريد منك أن تحقق لنا أمنيتنا، نريد أن تصبح مصر لنا، نريد أن يكون المصري للمصري، نريد أن نكون مصريين دما ولحما ... وملبسا، نريد أن نقاطع المستعمر ، نريد أن ندفع عدوان الأنجليز لبناء أبالحراب ندفع عدوانه علينا ، ونحن لا نملك؟ أبالأساطيل نردعه ونحن لا نملك إلا الا..لا بالحراب ولا بالأساطيل ، ولكن بخراب الجيوب وكيف نخرب له الجيوب ، أبالسرقة وشرفنا يأبى ، أبا الاحتيال عليه وهو لا يأبى الاحتيال علينا . لا والله لا بهذا ولا بذاك لكن بعمل صغير يقوى على عمله كل انسان ، ويظنه اللاعارفون لايجدي كمشروع القرش يحتقره من احتقره ولكنه يحتقر نفسه.

نريد المقاطعة ، نريد النداء بها ، نريد العمل بها ، نريد أن نربح صفقتين، صفقة هدم الانجليز وصفقة تدعيم أخينا المصري، فيقوى بما الكاتب في ذلك بأعلى من القاري، والسلام على من يحب مصر .

عبد الحليم احمد الطويل بدمياط

ملحق (٣)

وثائق عابدين، محفظة ٢٥٤، مالية،جمارك،مذكرة عن التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠

مـــــذكرة

من التعريفة الجمركية وما ادته منذ وضعها موضع التنفيذ من نفع فى زيادة موارد الدولة وحماية الانتاج الاهلى ، وما يقترح من التدابير لمواجهة هذين الغرضيـــين

٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

نظرة عامــــة مقتضبــــــــــة

رسم الوارد والصادر قبل ســـنة ١٩٣٠ :

كانت رســـوم الوارد الجمركيـــة تجبى قبل سنة ١٩٣٠ ولمدة سنين طوال ثابتة بمعدل ٨ ٪ من القيمـــة ، وكان الغرض منها الحصول على دخل للخزينة ليس الا ، كما كانت رسوم الصادر بمقتضى المعاهدة التركيـــة فى سنة ١٨٦١ ثمانية فى المائة من القيمة ايضا ثم اخذت تتناقص الى ان وصـــلت الى واحد فى المائة وكان الغرض منه ماليا كرسم الوارد .

ولما رؤى ان الحاجة تدعو الى تشجيع الصناعة فى البلاد كان كل ما اقدمت عليه الحكومة ان استصدرت مرسوما فى سنة ١٩٢٣ يرخص لوزير المالية باعفاء بعض المصنوعات التى يرى من المفيد اعفاءها من رسم الصادر ومن عوائد الرصيف والتمليط المفروضة على الصادرات ، وقد اعفيت بالفعل اغلب الاصناف التى كانت تصنع فى القطر من هذه الرسوم بموجب قرارات وزارية .

نتيجـة تطبيق هــــذا الرســـم :

وقد ادى رسم الوارد المنخفض الموحد الى الحد من زيادة موارد الدولة كما وقف عقبة كؤود فى سبيل النشاط الاقتصادى للبلاد .

التعريفــة الحاليــــــــة :

اما التعريفة الحاليـــــة فيما روعى فيها من التدرج فى فرض الرسوم من المادة الغفل الى النصف المصنوعة الى تامة الصنع ثم فرض رسوم مرتفعة نوعا على الاصناف الترفيهية والكمالية ، كل ذلك قد ساعد على تحقيق الغرضين الرئيسيين اللذين ترمى اليهما كافة الدول ، وكانت تتوق اليه الدولة المصرية من وراء السياسة الجمركيـــة وهما الغرضين المالى والاقتصادى . فان نظرة لما كان عليه ايراد الدولة من ناحية الجمارك فى سنة ١٩٢٧ وهى السنة التى تعتبر كمتوسط لحركة الواردات فى الفترة التى سبقت وضع نظام التعريفة الحالية موضع التنفيذ تبين بجلاء الازدياد المضطرد فى ايراد الخـــزانة (من غير الادخنة ورسوم الانتاج) فمن ٣٫٧٨٨٫٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٢٧ الى ٥٫٠٢٨٫٠٠٠ الى ٦٫٦٧٥٫٠٠٠ الى ٧٫١٣٢٫٠٠٠ جنيها فى الاعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ على التوالى .

كما أن نظرة عاجلة الى الحالة الاقتصادية فى البلاد اثناء هذه الحرب ومقارنتها بما كانت عليه فى الحرب العظمى الماضية ، يتضح منها بجلاء ايضا ما افادته البلاد من الدور الذى لعبته السياسة الجمركيـــة فى تكوين وخلق صناعات متعددة كان لها الفضل الاكبر فى تموين البلاد بكل ما تحتاج اليه فى وقت وضعت فيه القيود على الاستيراد . بل وقد كفل انتاج كثير من هذه الصناعات تموين الجيوش الحليفة بكثير مما كان ينقصها من المواد والاغذية والمهمات .

مقارنة مقتضبة بين النظامين :

يتضح مما تقدم ان نظام التعريفة الجمركية الحالى ، بما ادى من خدمات للخزانة وللصناعة يفضل بكثير النظام الذى كان متبعا من قبــــل والذى كان مجرد مصدر للايراد ينضب فى خزانة الدولة بما تحتاج اليه ميزانيتها دون ان يكون له هدف معين .

نقـــد التعريفة الحاليـــة :

على انه وإن تكن هذه التعريفة قد أدت الى مانلمسه من نتائج مرضية فى جولتها الاولى التى انتهت بانتهاء الحرب ، فليس معنى ذلك انها سوف تقوى على المنازلة فى جولاتها التالية ، ذلك لان بها نقائص ومساوئ مستترة اذا لم تعالجها الدولة بحكمتها فانى اخشى أن لا يضطرد هذا التحسين الظاهرى وان يأتى يوم تتعارض فيه وجهات النظر المالية بالاجتماعية والاقتصادية بالسياسة فتتعطل من السير وينهار الصرح الذى بنى بغير تدعيـــم .

وما السياسة الجمركية فى هذا العصر الا خليط متشابك من اغراض شتى قد تكون متباينة المقاصـــد ويتطلب التوفيـــق بينها شيئا من الكياسة والتضحية وبعد النظر حتى لا تخف ثمراتها عند غرض دون غيره وتوزع فائدتها توزيعا عادلا وبذلك وحده يتم الاستقرار وتزول اسباب الشكوى والتقلقل ، لهذا رأيت أن أتناول بالبحث نقد التعريفة الجمركية من النواحى المختلفة واقتراح التدابير التى اعتقد فى انها صالحة لاستقرارها ومواجهة الاغراض التى ترمى اليها .

اولا — من ناحيـــة الوضـــع :

(أ) — نظام الرسم النوعى :

وضع هذا النظام لايجاد تناسب بين الرسم والقيمة وهو ما دعا الى زيادة ابواب الاصناف فى التعريفة بحيث لا يشتمل كل بند الا المنتجات القائمة بذاتها والتى يتشابه بعضها ببعض على قدر الامكان من جهة القيمة .

وقد اثبتت التجارب طوال مدة تطبيق التعريفة ان الرسم النوعى اجدى واسهل تحصيلا ، وقد سهل كثيرا من المشاكل التى كانت تثار حول اختلاف القيم باختلاف المورد الاصلى وما كانت تدعو الحاجة اليه لعمل تعريفات دورية يدعى فيها التجار المستوردون وتحدد للصنف الواحد عدة اسعـــار يختلف بعضها عن بعض تبعا لاختلاف المورد ونفقات الشحن وما الى ذلك .

وبالجملة فان تطبيق نظام الرسوم النوعية قد قلل اسباب الغش وركز ايرادات الجمارك على قواعد متينة واكيدة لا تتأثر بتقلبات الاسعار واليه يرجع الفضل فى ضمان زيادة التحصيل على الاسس الموضوعة . . .

— تعليق على نقـــد جناب المستـــر كريج للرسم النوعى :

ويسرنى فى هذه المناسبة ان أبدى وجهة نظرى على البيانات التى وجهها جناب المستر كريج الى معالى وزير المالية وتفضل بارسال صورة لى منها بشرح من جنابه . وانى اذ اقدر له هذا المجهود الاحصائى الموفق والذى بنى عليه اقتراحه اعادة النظر فى نظام الرسم النوعى والرجوع به الى ماكان متبعا قبل سنة ١٩٣٠ من نظام التعريفات الدورية — اود ان أوجه النظر الى أن تقسيم الايراد لقيمة البضائع حسب ماهو موضح فى الكراسات الاحصائية فى وقت الحرب ، يجب ان يقابل بشئ من التحفظ لان هذه القيم مبالغ فى تقديرها . ذلك لانه بسبب ظروف الحرب وانقطاع ورود البيانات والمستندات وقوائم الاسعار التى كان يهتدى بها مثمنو الجمارك فى عملهم جعلهم يلزمون جانب الامن فى تقديراتهم وهو مادعاهم الى الشطط فى كثير من الحالات فاذا طرحنــــا جانبا المغالاة فى الثمـــن على قيم بضائع بلاد الاعداء التى استخلص عليها اثناء الحرب الى غيرها من البضائع التى استوردت لم تكن بملجأ فى كثير من الاحوال من هذه المغالاة ، فقد كان التثمـــين على القيم يتراوح فى هذه الحالات بين ٦٠ ٪ واكثر من ١٠٠ ٪ .

وقد ساعد على عدم الحد من هذه التقديرات عدم شكوى المستوردين او تذمرهم فقد كانت السوق التجارية فى هذه الفترة تهضم كل مايعسر هضمه من هذه الاسعار المرتفعة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مراجعة التثمين وتطبيق التعريفة الجمركيـــة لا يخضع الآن لرقابة الادارة الفنية المختصـــة فى مصلحة الجمارك (وهى مراقبة التعريفات والتثمينات) وفى ذلك مالا يخفى من الاخلال بالنظم الموضوعة وعدم اليقظة الى تلافى اخطاء التثمين ونقد التعريفة من نواحيها المختلفة وهو ماسياتى الكلام عليه فيما بعد .

هذا ولا أدل على المبالغة فى التثمين ماقام به جمرك بورســـعيد منذ بضعة شهور من توقيع ضم قدره ٨٠ ٪ عن رسالة حرير اصطناعى واردة من انجلترا فلما تشكى المستورد وهو صاحب مصنع نسيج مشهور فى الاسكندرية واحيلت شكواه على مراقبة التعريفات رأيت بعد الفحص عدم وجود أى مبرر لهذا الشطط وكانت النتيجة قبلت قيمة الفواتير المقدمة بدون اى ضـــم .

يتضح مما تقدم ان النقد الموجه من جناب المستركريج الى نظام الرسم النوعي وان يكن مستندا من ارقام احصائية الا ان واقع الحال لا يبرره ، فلو ان الظروف ساعدت مشتى الجمارك على مراعاة جانب الاعتدال في تقديراتهم لما بعدت مسافة الخلف بين رقم البضائع الحقيقية والرسوم المحصلة ولما ادت الارقام التي اوردها جناب المستركريج الى هذه النتيجة المخيفة وهي ان نظام الرسوم النوعية قد حرم خزانة الدولة اثناء الحرب مبلغا جسيما قدر بنحو ٠٠٠ر٢٩٠ر١٣ جنيها ، ذلك فضلا عن انه لا ينتظر ان ترد من القارة الاوروبية في المدى الذي يشير اليه المشروع بعد الحرب ما يستحق الذكر من البضائع وسيكون استيرادنا مقصوراً على بلاد معينة تميل اسعارها في الغالب الى الاستقرار بحيث لا يدعو الامر للرجوع الى نظام التعريفات الدورية المرن الذي يقترحه جنابه .

هذا ومع التسليم جدلا بان ارقام الاحصاء تمثل ثمن البضائع تمثيلا صحيحا بصرف النظر عن المبالغة في التقدير ، فلا يكون الذنب هو ذنب نظام الرسوم النوعيـــة ولكنه عدم سهر الجهات المختصة على التحري عن مبلغ اداء هذا الرسم للغرض الذي وضع من اجله . ولقد تقدمت ابان الحرب حينما توقعت زيادة في اسعار السلع المستوردة بمذكرة لسعادة حسين فهمي بك حينما كان مراقبا للتعريفات وانا وكيل له ـ أبنت فيها ضرورة زيادة رسوم هذه الرسوم تدريجيا كلما ارتفعت اسعار السلع في الخارج ارتفاعا غير عادي ، وتحقيقا لهذا الغرض اقترحت نظام الـ " Coefficient " من فرنسا فأخذ بالمشروع من زيادة الرسوم وزيدت فعلا مرتين الى ان بلغت ١٠٠ في المائة .

استبقـــــاء الرســم النوعي وادخال بعض تعديلات عليــه :

يتضح من كل ما تقدم ان نظام الرسم النوعي هو نظام سليم في ذاته فهو فضلا عن سهولة تطبيقـــه وتركيزه لايرادات الدولة فليه مزية للصناعة والتجارة والزراعة اذ يعتمد عليه ارباب هذه الحرف في رسم خطة سليمة فيما يعنيها وهم على اتم يقين من ثبوت الرسوم الجمركية المحصلة على الواردات الاجنبية .

هذا ويمكن اعطاء هذا النظام صبغة المرونة عن طريق نظام الـ " COEFFICIENT " المقترح اقتباسه من فرنســـا كلما جدت عوامل جوهرية عالمية تؤثر في الاسعار زيادة او نقصـــا .

لهذه الميزات مجتمعة وغيرها يمكن اعادة النظر بتحويل ما يمكن تحويله من الرسوم التي بقيت قيميـــة في التعريفة عندما تستقر الاحوال بل ويمكن النظر في الغاء الرسم القيمي الاضافي ٥ % المفروض الان على جميع السلع مع ادماجه في الرسوم النوعية وان يكتفى بالرجوع الى رسم قيمي لا يزيد على ١ % من القيمة للاغراض الاحصائية كما كان متبعاً من قبـــل .

على انه لكي تكون التعريفات النوعية قريبة من روح العدالة بقدر المستطاع يجب تعدد هذه الرســـوم كلما امكن تمييز الاصناف المختلفة القيمة بعضها عن بعض بميزات فنية خاصة اذ يترتب على عكس ذلك مع وجود نظام الرسم النوعي ان تتحمل الاصناف الكمالية ذات القيمة المرتفعة نسبة زهيدة من هذا الرسم في حين ان الاصناف ضئيلة القيمة تتحمل رسما مجحفا وفي ذلك ما لا يخفى من الاضرار بالطبقات الغير القادرة التي تستهلك هذه السلع خصوصا ما كان منها متعلقا بالغذاء والكســاء .

لهذا لجأت البلاد المختلفة الى التوسع ما امكن في بنود تعاريفها بحيث يتسع عدل التشريع لمختلف الاصناف التجارية التي يربو عددها على الملايين فالهند البريطانية مثلا في لوائحها ١٦٩ نوعا من الانسجة القطنية وحدها ، ولبريطانيا العظمى في جدولها الملحق بقانون حماية الصناعات ٠٠٠ر٦ صنفا من الاصناف الكيمائية الاصطناعية . وكانت تعريفة المانيا التي صدرت في سنة ١٩٢٨ تشتمل على ٣٠ر٢ بندا ، وتعريفة بلجيكا في سنة ١٩٢٤ على ٣٠٣٨ بندا ، كما تشتمل تعريفتي فرنسا وايطاليـا على ٤٣٢١ و ٢٧٧٧ بندا على التوالي .

ولما كانت التعريفة المصرية لم تصل بعد الى الالف بند فانه يجب التدرج من الآن في التخصص بالطريقة التي انتهجتها هذه الدول سواء من ناحية العدالة ام من ناحية متابعة الانتاج الوطني واتجاه النظام الاجتماعي ، وانه في ميسور الحكومة الآن استكمال جدول التعريفة الجمركية والتوسع في تخصيصـــه بقدر ما تدعو الحاجة اليـــه .

ولاعداد مشـــروع هذا التخصص في الوقت المناسب يجدر سرعة النظر في تنظيـــم مراقبـــة التعريفات بادارة عموم الجمارك تنظيما يكفل اداء ما هو منوط بها من دراسة النواحي الفنيـــة المختلفة للتعريفة الجمركيـــة ، وترك شيء من الحريـــة لها في اختيار الموظفين الفنيين القادرين على تحمل

هذه التبعات .

(ب) — القاعدة الاساسية في تمييز السلع وفرض الرسوم عليها :

قسمت التعريفة مختلف السلع في فصولها المختلفة الى مواد اولية ومواد نصف مصنوعة ومواد تامة الصنع وكان مفروضا ان تكون الرسوم على المواد الاولية زهيدة جدا وعلى الاصناف المصنوعة جزئيا بمعدل لايزيد على ١٠ ٪ وعلى الاصناف التامة الصنع حوالى ١٥ ٪ .

غير ان هذه السياسة لم تتخذ مقياسا في بعض التعديلات التي ادخلت على التعريفة منذ وضعها للآن . فاذا استثنينا السلع التي تقضي السياسة الجمركية بحمايتها والاصناف الترفية والكمالية التي لا يمكن ان تخضع لهذه القاعدة والتي لها شأن اخر من السياسة الجمركية ، فان ماعدا ذلك من السلع يجب ان يخضع لحدود معينة من الرسوم لاتتخطى منها . ولذلك ارى ان تتخذ الحكومة خطة واضحة صريحة في هذا الشأن وان تحدد الاساس الذي تبنى عليه تقديراتها تحاشيا من رفع مستوى المعيشة او احداث قلق في الاسواق لاتبرره الحالة الاقتصادية في البلاد او ان يكون تشريعنا عرضا للنقد والتجريح .

هذا ولا ارمي من وراء ذلك الى خفض مستوى الرسوم فانه من حق الدول ان تلتجئ الى باب الرسوم الجمركية لتحصل منها على موارد تغذي منها ميزانيتها وتتناسب مع زيادة نفقاتها بل اشير الى وضع الخطة الاساسية التي يجري العمل في حدودها وتكون دستورا لاتجاهاتنا في هذه الناحية ، ومن ذلك فان نسبة الرسوم المشار اليها هي نسبة متواضعة في ذاتها اذا قيست بمثيلها في البلاد الاخرى ، فلقد دلت الاحصاءات التي كانت حصلت عليها عصبة الامم لمناسبة المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي عقد في جنيف في مايو سنة ١٩٢٧ عن فئات الرسوم المقررة في معظم الدول على ماياتي : تتراوح اقصى وادنى نسبة من الرسوم الجمركية على البعض من اهم الاصناف اللازمة للاستعمال العادي السلم في سنة ١٩٢٥ ما بين ٥ ٪ في هولندا وبين ٨٠ ٪ في البرازيل والولايات المتحدة الامريكية من قيمة البضائع مع ان هذا المعدل كان قبل الحرب العالمية السابقة يتراوح مابين ٢٫٣ ٪ و ٣٠ ٪ فقط من القيمة .

ولا يمكن ان يكون من وراء رفع مستوى الرسوم المقررة زيادة محسوسة في اثمان حاجيات المعيشة متى فرضت رسوم معتدلة على المواد الغذائية وعلى اصناف الاستهلاك الاخرى التي يحتاج اليها السواد الاعظم من السكان . مع الاستعاضة عنها لموارد الخزينة بالزيادة في الرسوم على البضائع الكمالية او الترفية .

واني اقترح التوسع في بنود التعريفة وهو الامر الذي اشرت اليه عند الكلام على الرسم النوعي وسوف يساعد هذا على تحقيق هذا الاتجاه .

ومن المعلوم ان مقدرة الطبقة العاملة على الشراء باسعار اعلى ستزداد بازدياد الصناعات ونموها حتى يرجى ان تكون لليد العاملة نصيب أوفر مما هو عليه الآن من تكاليف الانتاج كما سياتي الاشارة اليه فيما بعد . ولهذه المناسبة ارى اعادة النظر في فئات الرسوم المقررة حين لا استقرار الاسعار او ميلها الى الهبوط ميلا طبيعيا حتى لا تضار بعض الاصناف التي تعتبر كمادة ضرورية للبلاد كالخشب مثلا وهو صنف لا تنتجه البلاد ولا هي في سبيل انتاجه وقد اصبح بسبب الرفع المتكرر لفئات الرسوم المفروضة عليه يتحمل ثلاثة جنيهات تقريبا للمتر المكعب وهو مايساوي ثمنه الاساسي قبل الحرب وليس من المنطق ان يفرض على هذه المادة مائة في المائة من قيمتها وهي مادة جد ضرورية يتطلب منها كميات وافرة من اجل صناعة البناء وغيرها . ومايقال عن الخشب يصح ان ينطبق على منتجات اخرى مماثلة .

على انه يمكن البدء من الآن في اعادة الرسوم على المواد الاولية اللازمة للصناعات وكذا مواد الوقود الى ماكانت عليه قبل الحرب فليس من حسن السياسة ان تظل نفقات الانتاج الاهلي مرتفعة لهذه العوامل وغيرها حتى تداهم الواردات الاجنبية منتجات صناعتنا بجودتها ورخص اسعارها بما تبع في انتاجها من وتدبير فتتخطى الحماية الموضوعة مهما كان مبالغا في تقديرها وتحدث الفوضى والاضطراب في اقتصادنا .

(ج) — من الاعانات التي تعطى للبضائع الاجنبية :

نصت المادة رقم (٣) من قانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ على انه يجوز بمرسوم له قوة القانون ان يفرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الاصلية عند التصدير باعانة سواء اكانت بطريقة مباشرة ام غير مباشرة

رسم تعويضي مواز لتلك الاعانة ، ولما كان من المتوقع ان تلجأ بعض الدول الى هذا الاجراء عقب الحرب لكي تستعيد منتجاتها الاسواق التي حرمت منها زمنا طويلا فانه تجب اليقظة الى ذلك ومواجهة مثل هذه الحالات بالسرعة المنشودة قبل ان يستفحل الامر وتضطرب الصناعات الاهلية من جراء مثل هذه المزاحمة الغير المشروعة . لذلك يجب توجيه الجمارك للتحري عن الحالات التي يلاحظ فيها ورود بضائع باسعار لا تمثل قيمتها الفعلية ، فتقوم وزارة المالية بمخابرة المفوضيات المصرية في المورد الاصلي للبضاعة لعمل التحريات اللازمة وقد يحسن ان تحاط جميع المفوضيات في الخارج علما بالمادة المذكورة توجيها لمداومة الاستقصاء والتحري في هذه الناحية والعرض عن كل حالة تقع تحت حسهم من هذا القبيل .

. . . .

ثانيا – من ناحية الوفاقات الجمركية

لما كانت التعريفة المصرية مراعى فيها ان تشمل الرسوم الضرورية لحماية مصالح البلاد وايرادات الدولة مما يتنافى معه كل فكرة ترمي الى التخفيض وهو ما دعا الى وضعها بفئة واحدة ، فانه يجب اجتناب اي تخفيض قد يغري به مساومة المفاوضة مع اي دولة الى ادنى من المستوى الذي لابد منه لحماية هذين الغرضين ، وذلك تداركا من خطر الوهن الذي قد يطرأ بالتدريج بسبب المعاهدات التجارية على الخطة الاقتصادية الموضوعة التي ترمي التعريفة الجمركية الموضوعة الى حمايتها . ولذلك يجب ان تعمل الحكومة بكل الوسائل على المحافظة على استقلال التعريفة فقد بنيت على اساس خليق من كل اتفاق سابق مع البلاد الاخرى . هذا مع الاكتفاء بجعل الضريبة الاضافية كتعريفة ذات حد اعلى للدول التي ليس بيننا وبين مصر علاقات تجارية منتظمة . وهذه الضريبة الاضافية هي المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ كالآتي : علاوة على رسوم الوارد المقررة في التعريفة تفرض ضريبة اضافية معادلة لمقدار تلك الرسوم على البضائع التي اصلها من بلاد لم تكن قد ابرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات جمركية وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة في تحصيل رسوم الجمرك .

. . . .

ثالثا – الوفاقات الجمركية مع جيراننا من البلاد العربية

وضرورة على هذه القاعدة يمكن معاملة بعض انواع البضائع التي نتبادلها مع جيراننا معاملة تفضيلية في نطاق محدود وذلك على مثال ما اتبع مع سوريا في سنة ١٩٣٣ من خفض الرسوم على بعض اصناف يكاد يكون انتاجها مقصورا على تلك البلاد كالقمر الدين والفستق والليمون المالح وقماش الملس والكرمسوت والالاجا ، وليس من شأن هذه الوفاقات مع هذه الدول الشقيقة ان تؤثر في اقتصادياتنا فان مثلها لنا بالمثل قد تؤدي الى ايجاد سوق طيبة لمنتجات بعض صناعاتنا الناشئة والتي سوف لا تجد سوقا خارجية في البلاد التي سبقتنا بمراحل في عالم الصناعة والمدنية .

وسوف يكون لهذه المعاملة التفضيلية لمنتجاتنا في تلك البلاد اثر في الحد من منافسة الواردات الاجنبية هناك بما سوف تتمتع به من خفض في الرسوم مما يدعو الى رواجها في تلك الاسواق ، والحقيقة ان المنفذ الوحيد لتصريف منتجات بعض صناعاتنا وغلاتنا الفائضة يجب – لاعتبارات شتى – ان يتجه الى جيراننا من البلاد العربية التي تشاطرنا اساليبنا الشرقية .

ولامكان بحث هذا النظام بحثا مستفيضا يجدر ان يطلب الى هذه البلاد في الوقت المناسب بيان الاصناف التي يرون اصدارها الى القطر المصري مع الانتفاع بهذه المعاملة حتى يمكن دراسة حالة كل صنف على حدة وبلوغ اثر المعاملة التفضيلية على مثيله من الغلات الاهلية ، كما تقوم وزارة التجارة والصناعة وغيرها من الهيئات الاخرى ذات الاختصاص من الآن بدراسة الاصناف التي يرى اصدارها الى تلك البلاد لاتخاذها اساسا للمساومة .

وما يقال عن هذه البلاد من ناحية التقارب جانب لا يستهان به من منتجات صناعتنا يذهب الى حد كبير على السودان ولذلك ارى عمل دعاية واسعة النطاق في هذا البلد تحقيقا لهذا الغرض الاسمى .

رابعـــا — تيسيـــير الاستيراد .

هذا الموضوع يترك تدبيره لحكمة معالي وزير المالية فانه بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلها معاليه في تذليل الصعوبات التي كانت تعترض سبيل الاستيراد والتي قوبلت من جانب البلاد بالشكر والثناء فان معاليه لا يزال قبلة الانظار في اتمام رسالته من هذه الناحية . فهناك اصناف كثيرة تأمل البلاد في تيسير استيرادها اذكر على سبيل المثال منها الاخشاب والبن فان هذه الاصناف ومثيلها فضلا عن انها من الزم الضروريات للبلاد فان في تيسير استيرادها مورد لا يستهان به للدولة ، فالبن وحده يجبى عنه ملايين الجنيهات للخزانة سنويا .

وقد تكون سبل الاستيراد ميسرة لبعض الاصناف ولكن التسعيرات الجبرية تقف عقبة في الطريق فقد اثبتت التجارب ان صفقات عطلت عن اصناف من بلاد مختلفة من تراخيص الاستيراد يحاول المستوردون العدول عن استيرادها وبيعها في اسواق اخرى بسبب ارتفاع كلفتها عن التسعيرة الموضوعة ، ويلوح لهذا ارى اما ان تتحلى هذه التسعيرات الجبرية شيئا من المرونة فتعدل كلما تغيرت الاسعار في الخارج مع مراعاة التكاليف الفعلية او ان يترك الباب مفتوحا للمنافسة المشروعة وهذا وحده كاف للحد من المغالاة لاسيما في هذا الظرف الذي تميل فيه اسعار السلع نحو الهبوط وفي ذلك ما لا يخفى من تشجيع المستوردين على الاستيراد .

. . . .

خامسا — حماية الصناعات الاهليـــة

بصرف النظر عن الفوضى التي عمت الصناعات الاهلية اثناء الحرب من بعض النواحي وحصر اتجاه اربابها الى الثراء ومضاعفة رؤوس الاموال مما ادى الى الارتفاع الفاحش في الاسعار وحرمان العمال من نصيبهم المشروع في التكاليف رغم ذلك كله فقد كان انتاجها من انتاج الواردات يوفر للبلاد كل ما تصبو اليه من مستلزمات الحياة وضرورياتها بل وتعدى ذلك الى تموين جيوش الدولة بكثير من الادوات والمهمات التي كانت لها بمثابة اسعاف وانقاذ لها في الظروف العصيبة .

هذه الثمرات الصناعية التي ظهرت في وقت احوج ما كانت البلاد فيه الى غذائها وكسائها فلم تتأثر بظروف الحرب ولم تشعر بوطأتها من جوع او نقص في الاموال والثمرات — لمما يحث على المبادرة الى تحويل اقتصاديات البلاد من زراعية الى زراعية صناعية شأننا في ذلك شأن من سبقنا في ميدان الحضارة من الدول ، فقد كان ٨٠ % من سكان الولايات المتحدة الامريكية يعيشون من الزراعة بينما يعيش العشرون في المائة الباقون من الصناعة ، اما الآن فالحالة على عكس ذلك .

ولقد خرجت مصر من الحرب بظروف مواتية كفيلة بنمو الصناعات فمن اهلة عادلة ازداد عددها واتجهت عقليتها الى رجال اعمال حنكتهم التجاريب الحرب الى حالة مالية قد توفرت فيها المتانة بثبات الديون الداخلية والخارجية ووفرة احتياطياتنا وسعة نقدنا — لذلك كان لزاما ان تضع الحكومة من الآن خطة صريحة واسعة ترمي الى تشجيع الصناعات فان في وضع هذه الخطة ما يدعو البلاد الى النظر في التوفيق بين اقتصادهم وحقهم .

ويجب ان توضع هذه الخطة على قواعد ثابتة وان يكون الغرض الاسمى للصناعات نحو انكار الذات وذلك بان تحل العزة القومية والاعتدال محل الاثرة وتضخم الارباح ، وان يكون للعامل نصيبا وافيا من نفقات الانتاج فان ذلك مما يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة ويزيد في قوة المقدرة على الشراء . لقد تضخمت رؤوس الاموال لعدد من الصناعات في وقت الحرب ووزعت بعضها اسهما بقيمة الاصدار دون مبررات ملحة وحددت اسعارا للبيع لم يراع فيها صالح المستهلك حيث بلغت فيها الارباح نسبة تتراوح بين ٥٠ % و ٣٠٠ % كما ذلك تهربا من الضرائب من جهة وانصياعا لشرهم افراد معدودين ممن ربطتهم الادارة ومجالس المساهمين من جهة اخرى .

وهناك امثلة تشهد على ماكانت تجنيه بعض المصانع من الارباح الفاحشة اذكر على سبيل المثال صناعة الشوكولاته التى تباع محليا بسعر ٦٠ قرشا للكيلو فى حين انها مكونة من مادتى السكر والكاكاو بنسبة ٥٠ ٪ للكل منهما فاذا تغالينا وفرضنا ان ثمن الكيلو من السكر هو ٨ قروش وكان ثمن الكاكاو هو ١٢ قرشا فقط وان تكاليف الصناعة للكيلو هو عشرة قروش فان تكاليف الانتاج للكيلو الواحد تبلغ ٢٠ قرشا فقط وبذلك تكون ارباح الصناعة من هذه المادة ٣٠٠ ٪ فى حين ان الشوكولاته فى الخارج لاتزيد بكثير عن ٢٠ قرشا للكيلو وهو ما يعادل تكاليف الانتاج المحلية فى مصر وذلك بفضل الرقابة الصارمة التى فرضت فى انجلترا وامريكا والبلاد المحايدة على الصناعات وانتاجها والحد من الغلو فى الارباح منذ بداية الحرب .

وهنا يجب ان نتساءل كيف يتسنى لمنتجات صناعتنا وهى على هذه الحال من الفوضى ان تقابل الواردات الاجنبية عندما تغزو الاسواق باعتدال اسعارها وتفوقها فى الجودة وبما افضى عليها العلم واساليب الفن الحديث من روعة وجاذبية .

فاما فرصة عابرة لحماية متطرفة تأباها الشريعة الاقتصادية والمنطق الصحيح والحالة الاجتماعية للبلاد واما انهيار محتوم وموت محقق لهذه الصناعات .. لقد احسن معالى وزيرنا صنعا بتشكيل هذه اللجنة قبل ان يأزف الوقت ويسبق السيف العذل ذلك لان انشغال الدول المنتجة الآن باصلاح ما خربته الحرب فى القارة الاوروبية قد يعطى لنا فرصة لاصلاح ما احدثت الحرب من نظامنا الصناعى .

وعلاجا للموقف اقترح ما ياتى :

تدابير عاجلة

اولا — ان تسارع وزارة التجارة والصناعة بضغط ارباح مختلف الصناعات تدريجيا بحيث لا تزيد اسعار البيع على مستواها قبل الحرب الا بما يتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ ٪ على الاكثر وذلك على مثال الطريقة التى اتبعها معالى وزير التجارة فى الاقمشة الحريرية .

ثانيا — المبادرة بتخفيض الرسوم على المواد الاولية اللازمة للصناعات الى ما كانت عليه قبل الحرب والنظر فى الغاء بعضها عند الاقتضاء .

ثالثا — تيسير استيراد الالات والماكينات الحديثة مع ارشاد الصناعات المختلفة الى هذه الناحية الفنية ولهذا الغرض يحسن توجيه مفوضياتنا فى الخارج للحصول على كتالوجات هذه الالات والاتصال بمختلف المصانع لتعرف آخر ما وصلت اليه المبتكرات الحديثة وتبليغ ذلك اولا فاولا الى وزارة التجارة والصناعة ومراقبة تراخيص الاستيراد التى عليها ان تنشر قائمة باسماء من يقع عليهم الاختيار من المصانع المختلفة التى يمكنها ان تورد مثل هذه الالات وبهذه الطريقة يمكن تفادى استيراد الطرازات العتيقة ذات الاستهلاك العالى والانتاج المحدود . وفى ذلك ما لا يخفى من الاقتصاد فى نفقات الانتاج وهو من اهم عوامل الثبات فى وجه المنافسة .

رابعا — المبادرة الى انشاء هيئة فنية دائمة تختص بالبحوث الفنية والعلمية ، ذلك لان اغلب الصناعات فى مصر حديثة العهد وهى فى تطور مستمر ولا تجد ما تستعين به ، ويجب تدارك هذا النقص بانشاء مثل هذه الهيئة ليكون مما تعنى به دراسة المسائل والمشاكل التى تواجه بلادنا وتقديم النصح والارشاد الى مختلف الصناعات وتدبير الحلول الملائمة لها .

خامسا — يجب الاسراع فى اخطار مفوضياتنا وقنصلياتنا فى مختلف البلدان بان عليهم تبعات ومسئوليات خطيرة تجاه تقدم صناعة بلادهم فهم عيون الوطن وممثلوه ويقع على عاتقهم عبء التحرى والاستقصاء عن كل ما يستجد من التطورات والتحسينات فى عالم الصناعة وارسال تقارير دورية منظمة لكل ما يقع تحت حسهم وبذلك يمكن تجهيز مثل الهيئة المقترح انشاؤها بالمعلومات التى تمكنها من تجديد ابحاثها واداء وظيفتها على الوجه الاكمل . وفى هذا ما لا يخفى من حث الصناعات على التقدم والتأهب لمواجهة كل جديد بمثله .

..ايـــــــر يجب البدء في احلالها محل الاعتبار

اولا ـ لما كانت مصر وهى حلقة الوصل بين الغرب والشرق لا يمكن ان تنفرد بسياسة جمركية خاصة لا تراعى فيها وجهة النظر الدولية كان لزاما ان تبدأ بتنظيم هذه السياسة بحكمة وتدبير وكياسة بحيث يمكن التوفيق دائما بين المصلحة الاقتصادية الوطنية واى سياسة جمركية اخرى قد تقررها الدول العظمى فى المستقبل القريب او البعيد .

لذلك يجب توجيه النظر الى ان سياسة تشجيع الصناعة الاهلية لابد ان تسير مع الخطط الاقتصادية الحكيمة بمعنى ان يكون التشجيع للصناعات التى توافرت او تتوافر اسباب نجاحها فى البلاد حتى لا تقوم الصناعات على دعائم مصطنعة سايدعو الى نقد هذه الخطط او مهاجمتها من جانب الدول . لهذا يجب بحث حالة مختلف الصناعات بمصر وحصرها تحت الاقسام التالية وذلك تمهيدا للنظر فيما يحتاج منها الى المعونة ويكون جديرا بها . وللنظر فى كيفية تقديم هذه المعونة ـ وفيما يلى بيان تلك الاقسام :

١) ـ صناعة كانت قائمة قبل الحرب الحالية واثبتت صلاحيتها مدة هذه الحرب
٢) ـ صناعات نشأت مدة الحرب ويمكن ان تعيش بعد الحرب
٣) ـ صناعات ضرورية نشأت مدة الحرب وبسببها ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب
٤) ـ صناعات لم تقم بعد وينتظر او يمكن ان تقوم بعد الحرب

ولتيســـير اجراء هذا البحث يجب التعجيل فى القيام بالاحصاء الصناعى وفى نشره وذلك سدا للحاجة الماسة الى احصائيات دقيقة عن مختلف الصناعات القائمة ، ونظرا لما لهذه الاحصائيات من اهمية كبيرة فى الجهود التى تبذل لتدعيم النشاط الصناعى فى البلاد .

وعلى العموم يجب فى هذا البحث مراعاة ما يأتى بالنسبة لكل صناعة :

أ) ـ ان تكون المادة الاولية متوفرة فى البلاد او انها مما يسهل استيراده من الخارج باسعار معتدلة .
ب) ـ ان يكون المصنع مزودا بالآت حديثة من شأنها زيادة المقطوعية والاقلال من النفقات ..
ج) ـ يراعى بقدر الامكان ان تكون الصناعة منصرفة الى انتاج الاصناف الاعظم اهمية لسواد الشعب وبارباح محدودة .
د) ـ ان يكون للعامل نصيب وافر من تكاليف الانتاج حتى لا ينفرد ارباب الصناعات بنصيب الاسد لا سيما وانه من الاغراض التى تتوخاها الحكومة من وراء تشجيع الصناعة هو تشغيل الايدى العاملة باسعار يرتفع معها مستوى المعيشـــــة .

فاذا درست حالة الصناعات من هذه النواحى وغيرها ، امكن حصر ما يصلح منها وما لا يصلح للبقاء وبذلك لا تلجأ الحكومة الى فرض حمايات مبالغ فيها قد تؤدى الى اشتباك السياسة الجمركية بالسياسة الدولية كما سبقت الاشارة اليه . ولا يخفى ما للحماية التى تزيد من الحد العادل من اثر سيء فى الحالة الاجتماعية للبلاد . ولايضاح مدى هذه الخسائر الاجتماعية نضرب مثلا صناعة الجوارب المجهزة من الحرير الاصطناعى ، فان انتاج ما قيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيها فى العام من هذه الجوارب يحتاج الى مائة عامل متوسط اجرهم اليومى ٢٠ قرشا للعامل اى ان متوسط جملة الاجور التى تدفع للعمال الذين يعيشون على هذه الصناعة تبلغ ٦,٠٠٠ جنيها فقط فى العام فى حين ان انتاج ما قيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيها من مادة القطن مثلا يترتب عليه دفع اجور ترتفع قيمتها من ستة الاف جنيه الى ١٧,٠٠٠ جنيها (نصيب العمل من انتاج القطن ١٧ %) فى العام ويتعيش منـــــه عدد كبير من العمال ، هذا اذا اغفلنا حرمان خزانة الدولة من ٤٠,٠٠٠ جنيها كانت الجهات القادرة ستدفعها رسوما جمركية على هذا القدر من الجوارب المستوردة .

ثانيـــــــا ـ فاذا ما توافرت للصناعة الاسباب التى تدعو الى تشجيعها وحمايتها يجب عند تحديد الرسوم التى تكفل الحماية مراعاة الاعتبارات الآتية :

١) ـ تحصر عناصر تكاليف الاصناف الاجنبية مع مراعاة ان النولون ومصاريف النقـــل والتفريغ هى عامل من عوامل الحماية فى حد ذاته .
٢) ـ تحصر عناصر تكاليف الاصناف المصرية مع اغفال كل ما يدل على تبذير او مغالاه او شطط سواء اكان ذلك فى نفقات الانتاج ام فى الارباح وما اليها .

٣) — تفهيم ارباب الصناعات ان الحماية ليست ابدية ولا هي اداة احتكار وانه يمكن سحبها متى ثبت ان في بقائها اخلال بالصالح العام .

ثالثــــا — لما كان تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان سيتطلب وقتا كبيرا نسبيا فانه يحسن المبادرة الى التفكير في مد خطوط انابيب البترول من السويس الى المناطق الصناعية في القطر المصري وفي ذلك ما لا يخفى من التيسير على الصناعات في سهولة الحصول على التسعة ملايين من البراميل التي تنتجها البلاد سنويا من هذه المادة بطريقة سهلة وبنفقات يسيرة كما ان في ذلك ايضا تهيئة البلاد للصناعة بنشر الكهرباء على جانبي الوادي وتمكين العمال الزراعيين عن طريق ادخال صناعات اضافية الى عملهم الاصلي كالنسيج وطحن الغلال وصناعة الجبن والزبد الخ . .

رابعــــا — تدبيران آخران كنت افكر في توجيه النظر اليهما وهما تنظيم الرخص الصناعية وانشاء البنك الصناعي ، ونشــــكر وزارة الحكومة علينا اخيرا مؤونة البحث في هذين التدبيرين الرئيسيين بما اصدرته من قرارات رشيدة حاسمة .

خامســـا — يجب منح الصناعات الجديدة شتى التسهيلات كاعطاء اصحابها امتيازات مجانية للحصول على الاراضي اللازمة لانشائها ومعاونتهم باعتمادات لاقامة مبانيها عند الاقتضاء ، مع اعفائها من الضرائب لأجل مسمى ، اما مسألة خفض الرسوم على الآلات اللازمة للصناعات فليس لها في اعتقادي آثار سلبية او ايجابية على الصناعة لأن هذه الرسوم متى كانت معتدلة فانها لا تعد شيئا في ذاتها بالقياس الى تكاليف الانشاء .

. . . .

سادســــا : تدابــير من ناحيــة التنفيــــذ

اولا — لما كانت الجمارك هي المصلحة المنوط بها تطبيق التعريفة والارشاد الى مواطن الضعف فيها وكانت المصلحة المذكورة مراقبة فنيــــة المفروض انها مكلفة بهذا الاداء ، هي مراقبة التعريفات والتثمينات التي سبق الاشارة اليها في غير موضع من هذه المذكرة — فلكي تقوم هذه المراقبة بواجباتها الهامة المتشعبة يجب النظر في سرعة اعادة تنظيمها على الوجه الآتي :

أ) — ان ينشأ بها قســـم يتخصص للابحاث الفنية والاقتصادية ، يكون من اشخاص لهم خبرة كافية في الاعمال الجمركيــــة يمكن التفكير في ارسالهم بالتناوب الى الاوساط الصناعية الخارجية لمدد قصيرة لدراسة حالة الصناعة في الخارج وليقفوا على احدث التطورات الصناعية والاقتصادية حتى تستفيد المصلحة من خبرتهم عندما يطلب منها فرض حماية او تعديل رسوم — كما يقوم هذا القسم باعداد كل ما يتعلق بالتعريفة الجمركيــة من فهرست عام او مذكرات تفسيرية او ما الى ذلك .

ب) — قسم للابحاث الاحصائيــــة وجمع المعلومات التجارية من الاسواق والمجلات والجرائد المشتركة فيها المصلحة والتي لا بد منها لتغذية مختلف اقسام التثمين في جميع فروع الجمارك بالعناصر التي تمكنها من اداء اعمالها على وجه صحيح ، كما يناط ايضا بهذا القسم اعداد التقرير السنوي لتجارة مصر الخارجيــــة .

ج) — قسم لمراجعة التثمين وتطبيق التعريفة والغرض منه ان تنتهي مراقبة التعريفات والتثمينات من جهة تقوم بتفهيم موظفي الجمارك نواحي التعريفة وتطبيقها على وجه صحيح ثم تغذية القسمين المتقدم ذكرهما بالبيانات والحالات التي يمكن ان تكون موضع دراسة خاصة قد تؤدي الى تبديل او تغيير في التعريفة .

د) — قسم لفحص الشكاوى العديدة التي يثيرها المستوردون سواء من ناحية التطبيق او التثمين والفصل في هذه الشكاوى . ثم العرض ابضــــــا عما يمكن من هذه الشكاوى ان يكون محل نظر تشريعي .

هـ) — قسم للسكرتارية يتولى ضمنا حفظ الملفات بالمراقبــة وذلك بالنظر الى سرية كثير من المواضيع التي يتناولها البحث .

و) — منح هذه المراقبة شيئا من حرية التصرف والاتصال المباشر بأقسام التثمين في مختلف فروع الجمارك فإن أعمالها تكاد تكون جميعها فنية وقد يحد من نشاطها كثير من القيود الادارية المرسومة .

ثانيــــا — توجيه بعض العناية للمدرسة الجمركية الفنيـة التي فكرت في تأسيسها وتشرفت برياستها فقد ادت هذه المدرسـة خدمات جلى للجمارك واليها يرجع الفضل في تثقيف كثير من موظفي المصلحة ثقافة فنيـة سادت بهم على تفهم نواحي التعريفة والقيام على تطبيقهـا على وجه مرضي ، وحبذا لو زيدت ميزانيتها المتواضعة التي لا تتعدى ٢٠٠ جنيه في العام ، حتى يمكن بذلك تحسين حالة المتحف الملحق بها وتشجيع المحاضرين والصرف على الطلبة في انتقالهم اليومي وفي رحلاتهم الخصوصية لزيارة مختلف المصانع بالقطر وما الى ذلك من اعتبارات أخرى .

ثالثــا — تحسين حالة مثمني المصلحة واشعارهم حتى يمكن الاطمئنان اليهم كل الاطمئنان في تأدية واجباتهم بالنزاهة التي تتطلبها طبيعة أعمالهم . وارى اقتراحا لذلك أن ترفع درجات المثمنين بحيث لا تقل عن الدرجة الخامسـة ، الا مع الاستمرار على منحهم اعانة التثمين على أن ترفع هذه الاعانة الى ٢٠ ٪ من مرتباتهم الاصليـة .

وبالجملة فأنه تجدر الاشارة الى أن التدابير التي يجب مواجهة التعريفة بها من ناحية التنفيــذ لا تقل خطرا ، في مواجهة الشرطين الرئيسيين للتعريفة ، عن الاعتبارات التي سبق تناولها بالبحث اذ انه لا فائدة من وضع نظم لا يحسن القيام على تنفيذها أو اداتها ، فقد جاء على لسان المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا في المذكرة التي قدمها لحضرة صاحب المعالي وزير الماليــة في نتيجة ابحاث اللجنة ليحث مشروعي التعريفة وقانونها ما يأتي :

" ولا شك في انه ما دامت مصلحة الجمارك هي التي سيناط بها تنفيذ النظام الجديد ، فلا مندوحة من اقامة كل وزن ممكن للصعوبات التي يمكن ان تثيرها والعمل على تذليلها جهد الطاقة ولو كلفنا ذلك بعض التضحيات . "

. . . .

كلمة ختــــــــــــــــــامية

بهذه الاتجاهات وغيرها مما ستقره اللجنة الموقرة بعد دراستها وبحوثها يتمنى للحكومة ان تعزز دستورنا الجمركي بصلة نهائيـــة وان تسبغ لتعريفتنا صفـــة الثبات التي تعتبر بحـــق من العوامل الجوهرية لتوثيق الصلات الاقتصادية مع الدول .

ملحق(٤)

وثائق عابدين،محفظة ٣٩٥، التماسات واعانات لطلب المساعدة المالية والاحسان

البنك المالي المصري

(بمصر)

شارع قصر النيل نمرة ٤١ ميدان سوارس

BANQUE

Financière Égyptienne

41, Rue Kasr-el-Nil, Midan Suarès

Le Caire, le

Téléph. 3062 Ataba

مصر في ٢٧ [illegible]

تليفون ٣٠٦٢ عتبة

مولانا صاحب الجلالة مليكنا المعظم حفظه الله وأبقاه

عقب السلام [illegible] مركز [illegible] مديرية المنوفية لمناسبة الضائقة المالية [illegible] التماس برفع هذا [illegible] التماسا

[illegible] الكريم [illegible] هذا [illegible] المعظم [illegible] بوجودكم [illegible]

انه سميع مجيب [illegible]

[illegible]

الحاج علي محمد [illegible]

[illegible]

[illegible]

تحريراً في ٤ ابريل سنة ١٩٣١

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم فؤاد الاول ملك مصر

مولاى

اتقدم لجلالتكم بتقبيل الاعتاب الكريمة واتضرع لجلالتكم رأفة الله واستحلفكم بحياة سمو اميرنا المحبوب ولى عهدكم الكريم صاحب السمو الملكى الامير فاروق وبحياة صاحبات السمو الملكى الاميرات العزيزات وبكل ما هو عزيز عند جلالتكم ان تنظروا الى حال اسرة بائسة تتضرع وتتوسل لجلالتكم بسبب الازمة المستحكمة الآخذة بخناقنا الى ان تدركونا من الهلاك وتضييع مستقبل اخوتى اذ ان الاحتياج لمبلغ خمسين جنيه وساحيط علم جلالتكم بالسبب فى طلب هذا

مولاى

انا خادمتكم وواحدة من شعبكم المخلص لجلالتكم آنسة من عائلة متوسطة الحال لى والدى ووالدتى واخوتى خمسة ثلاثة بنات وانا الرابعة واثنين ذكور اخى الكبير تلميذ بالمدارس العالية ويحتاج لمصروفات المدرسة القسط الاخير وهو ستة جنيهات واخى الصغير تلميذ بمدرسة ثانوية اهلية يحتاج كذلك القسط وهو اربعة جنيهات متأخر دفعهم من اول مارس واختى الصغيرة كذلك مصروفات القسط الاخيرة اثنين جنيه لمدرسة ابتدائية اهلية وكذلك متأخر علينا دفع ايجار المنزل ثلاثة شهور عن كل شهر خمسة والشهر الرابع فيه اربع ايام دفنا وحضرت صاحبة المنزل لانهم موجودين معنا بالمنزل وكذا علينا نحو العشرة جنيهات لطلبات المنزل من سنة للبقال والجزار والخباز وكل شهر ننتظر ان يتعدل الحال عما فى الشهر الذى قبله ولان والدى تاجر فهو دائما تحت رحمة السوق والازمة شديدة ومستحكمة بشكل شديد جدا علينا ولا نقدر ان نتأخر عن دفع ايجار المنزل ومصروفات اخواتى المدرسية ونتج من ذلك خروجهم من المدرسة وضياع مستقبلهم وليس ينتظر لدينا مورد اى نقود لنتصرف فيها واليأس مستحكم منا وانما ابدا لم نحسب من تلك الضيقة التى لم تمر علينا مثلها فى حياتنا ابدا ومع ذلك والاحتياج الذى نحن فيه لا يعلم احد قط من اهلنا او معارفنا باحتياجنا الشديد كأنه فيك عنا هذا الضيق وتحملنا الشديد وعلمنا بالحالة الحاضرة لم نطلب من اى فرد منهم المساعدة فلم اجد امامى يا مولاى من التجئ اليه والى مكارمه وعطفه على كل فرد من افراد شعبه سوى جلالتكم يا مولاى ولشأكدى من تحسين املى وسعودى تجرأت على كتابة خطابى هذا الى جلالتكم لانى لا اقدر على طلب المساعدة من اى فرد لان تربيتى وخجلى يمنعنى من ذلك ولا اعرف لى ملجأ التجئ اليه سوى مكارمكم وعطفكم ولو وقفت خيالى تحت ابتدأ الرهبة تكون رغبته ورهبة تشكرت وكتبت كلمات شكرى بدل من بدل قلمى لا اوفى جلالتكم حقكم من الشكر

مولاى استحلفكم بالله ان لا تضنوا على خادمتكم بتلك المساعدة بارسال المبلغ وانا على علم بجرأتى على كتابة هذا الخطاب ولكن الحاجة هى التى دفعتنى لذلك فاطلب من جلالتكم العفو والمغفرة ادام الله جلالتكم لشعبكم المخلص ومتع مصر بالسعادة فى ظل مليكنا المحبوب

خادمتكم المطيعة

زينب امين السيد   عنوان منزلنا هو هذا يا مولاى

امين السيد حسن بمنزل نمرة (٧) شارع ابو عوده بالعباسية بمصر

حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر حفظه الله
ابنه وولي عهده الأمير فاروق
ارفع هذا لمولاي ملتمساً اجابة طلبي هذا من الملك حفظه
الله وهذا عطفاً ما يشمل به مولاي — وحمد الله على شفاء
مولاي من كل الأمراض حفظه الله "

يا مولاي كنت تاجراً وأصبحت الآن لا عمل لي لأن التجارة
ضاعت بسبب الأحوال الحاضرة —

وعندي من الأولاد ٦ حضروا الآن إلى مصر وبعضهم
اريد تعليمهم في المدارس ومن الأسف اني لا املك شيء
فارفع طلبي هذا راجياً من مولاي صدور امره ليعطى ما
يشمله لخاطر الأولاد انه محسن الطالب

٢٠ [illegible] ١٩٣٠

ابو العطا [illegible]
بكفر النجار بندر الزقازيق

١١٩٥ وارده

المؤلفة فى سطور

- الاسم : سحر حسن أحمد علي عمر
- تاريخ الميلاد : ٧ /٥ / ١٩٨٧ محافظة : الجيزة
- المؤهل الدراسى : ليسانس آداب – قسم تاريخ بتقدير جيد عام ٢٠٠٠
- ماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ممتاز عام ٢٠٠٧.

أعمال علمية :-

- المشاركة فى تحقيق كتاب "حقائق الأخبار عن دول البحار" إسماعيل سيرهنك.
- كتاب " قناة السويس " طلعت حرب – إعداد.
- كتاب " الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) عمر طوسون – إعداد.
- كتاب " معركة رشيد " ندوة – مشاركة فى الإعداد.
- المشاركة فى مجلة مصر الحديثة" مجله علمية محكمة " الصادرة عن مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية .
- المشاركة فى مؤتمرات دولية : مؤتمر" جمال عبد الناصر " بمناسبة مرور تسعين عامًا على ميلاد جمال عبد الناصر، ببحث بعنوان " عبد الناصر والضباط الأحرار قبل الثورة " .
- المشاركة فى العديد من الندوات سواء بإدارة الندوة أو بإلقاء محاضرة داخل الندوة.


إسهامات صحفية :

- مقالات فى مجلة أريف
- مقالات فى مجلة الأهرام العربى

– عضو اتحاد المؤرخين العرب .

– عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

المراجعة اللغوية : **سوزان عبد العال**
الإشـــراف الفنى : **راندة عبد الكريم**


يهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على آثار الأزمة الاقتصادية على مصر وكيف أثرت على الأوضاع الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة. وما مدى هذا التأثير، وكيف واجهتها الحكومة المصرية، وإلى أى حد وصل تأثر النواحى الاجتماعية، وما مردود تلك الأزمة فى الجوانب الثقافية. وحيث كانت الأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية المميزة للتاريخ بصفة عامة، وللتاريخ المصرى بصفة خاصة هذا لأن النشاط الاقتصادى يخضع خطه البيانى للصعود والهبوط بصفة دائمة، والانتقال من الرخاء إلى الكساد والعكس.
ورغم أن هناك العديد من الأبحاث السابقة التى كانت تدور حول هذا الموضوع من خلال نقاط فرعية منه، فإن الدراسة ركزت على تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ركزت على جهود الدولة لمحاولة حل تلك الأزمة، وذلك باتباع المنهج الموضوعى طرق التحليل الإحصائى ومن أهمها استخدام نسب التغير والنسب المئوية.
المجلس الأعلى للثقافة
غلاف: رائدة عبد الكريم